هكذا عرفت البكر وصدام

رحلة ٣٥ عاما في حزب البعث

الدكتور فخري قدوري



دار الحكمة
لندن

هكذا عرفت البكر وصدام

رحلة ٣٥ عاما في حزب البعث

الدكتور فخري قدوري

دار الحكمة
لندن

● هكذا عرفت البكر وصدام
رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث

● المؤلف : الدكتور فخري قدوري

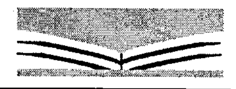
● الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

● الناشر : دار الحكمة ـ لندن

ISBN 1 904923 39 9

88 Chalton Street, London, NW1 1HJ
Tel: 44 (0) 20 7383 4037 Fax: 44 (0) 20 7383 0116
E-Mail: al_hikma_uk@yahoo.co.uk





88 Chalton Street, London NW1 1HJ Tel: 44 (0) 20 7383 4037 Fax: 44 (0) 20 7383 0116

E-Mail: al_hikma_uk@yahoo.co.uk Website: www.hikma.co.uk

إهداء

الى أولادي

ناهدة

وياسين

وسميرة

الذين حرموا من واجب الرعاية المنشودة أيام الطفولة نتيجة التزاماتي الحزبية والرسمية المتواصلة ،

والذين قاسوا بسبب الرحيل عن الوطن مثلما قاسيت بصمت هربا من الملاحقة والطغيان ،

والذين قادتهم الظروف العصيبة للعيش في محطة الإغتراب بعيدين عن هواء بغداد ومياه دجلة والفرات التي أحببناها وما نزال .

ومع الإحساس بالأمل أن تتحقق الأمنيات في يوم من الأيام

أقدم هذه الذكريات

فخري قدوري



تقديم

نجدة فتحي صفوة

تأتي مذكرات الدكتور فخري قدوري عن مسيرته الحزبية خلال ٣٥ سنة ، وتجاربه الشخصية مع أحمد حسن البكر وصدام حسين ، اضافة جديدة ومهمة الى ما كتب عن أحداث تلك (الفترة المظلمة) من تاريخ العراق الحديث .

وعلى الرغم من كثرة ما كتب ونشر حتى الآن عن تلك الفترة وأحداثها ورجالها ، فلا يزال ثمة مجال لإضافة كثير من المعلومات عنها ، والقاء أضواء جديدة على كثير من النواحي المجهولة فيها بأسلوب موضوعي بعيد عن التمجيد أو التشهير الذي لا يدخل في نطاق الدراسات التاريخية الموضوعية ، ولا ضمن المذكرات الأمينة الصادقة ، ولا أقول الموضوعية .

فـ (الموضوعية) ليست شرطاً من شروط المذكرات الشخصية ، ومذكرات السياسيين بصورة خاصة . وهي اذا كانت شرطاً رئيسياً في كتابة التاريخ ، وفي الدراسات العلمية ، فهي ليست كذلك في تدوين المذكرات . فصاحب المذكرات غير المؤرخ ، وهو لا يكتب دراسة علمية ولا بحثاً أكاديمياً ، وإذا أراد أن يتحرى الموضوعية ، والحكم على الأحداث والرجال بـ «العقل» و«المنطق» وحدهما ، انتحل لنفسه صفة المؤرخ ، وبذلك تفقد المذكرات ميزتها ، وميزة المذكرات تكمن في ما تحتويه من نواح شخصية ، وتفصيلات جزئية ، وانطباعات آنية أو لاحقة ، وهي لا تطالب بايراد الحجج العلمية ، والأدلة والأسانيد . بل ان كل ما يطلب منها هو الأمانة في السرد ، والصدق في

الرواية ، وتدوين انطباعات كاتبها من حب وكراهية ، ومن اعجاب أو استنكار .

وكلما تعددت المذكرات عن الفترة التاريخية الواحدة ، أو الشخص الواحد ، ازدادت المعالم وضوحاً ، وبرزت حقائق الأمور ودقائقها ، واتصلت سلسلة الأحداث . وبعد ذلك يأتي دور المؤرخ الذي يقابل المذكرات المختلفة ، ويقارن بعضها ببعض ، ويغربل ما فيها من حقائق أو مزاعم أو أوصاف ، ويستنتج منها ما يستنتج ، ويضع الأحداث في نصابها الصحيح ، ويحاول التوصل الى الحقائق التي يبحث عنها .

ومع ذلك ، فان صاحب المذكرات التي هي بين يدي القارئ أكاديمي عُرف بكفائته العالية ، واعتداله في الرأي ، وخلفيته العلمية النزيهة . وقد بدأ حياته العملية أستاذاً جامعياً . وعلى الرغم من انتمائه في وقت مبكر من حياته الى حزب سياسي كان له دور مهم ليس في العراق وحده ، بل في أقطار عربية أخرى ، فانه احتفظ بنزاهة المثقف وحياد العالم .

كان الدكتور فخري قدوري من أوائل البعثيين في العراق ، انتمى الى (حزب البعث العربي الاشتراكي) وهو طالب في الدراسة الثانوية ، فاجتذبته مبادئ ذلك الحزب المعلنة : (الوحدة) و(الحرية) و(الاشتراكية) . وهي مبادئ سامية لا غبار عليها في حد ذاتها ، وقد آمن بها طالب الثانوية البريء واندفع في تيارها بنية حسنة ، وروح وطنية ، وحس قومي . وأنى لذلك الفتى اليافع أو لغيره من زملائه ، أن يتنبأ بأن الحزب الذي تبنى تلك المبادئ ونادى بها ، سينحرف عنها عند توليه الحكم ، الى دكتاتورية من أسوأ وأقسى ما عرف ليس في تاريخ العراق فقط ، بل في تاريخ العالم كله . وذلك دليل آخر على ان النظريات السياسية شيء ، ونتائجها عند التطبيق شيء آخر .

لقد كانت (الوحدة) الهدف السامي الذي يراود أحلام كل عربي

مخلص يرى في وحدة أمته قوة ورخاء . واذا بالنظام الذي نادى به تصبح علاقته على أسوأ ما يكون مع معظم الأقطار التي كان ينبغي أن يتقارب معها تقارباً ينتهي بـ (الوحدة) المنشودة .

و(الحرية) ـ وهي المبدأ الثاني الذي نادى به الحزب ـ لم تضطهد ، وتفتقد ، وتنتهك ، كما اضطهدت وافتقدت وانتهكت بعد تولي الحزب الذي اتخذها شعاراً ، السلطة في البلاد .

وأما المبدأ الثالث وهو (الاشتراكية) فقد كانت مبدأ رائعاً على الورق ، وكانت أمام الحزب عند تبنيه أمثلة واضحة لما يمكن أن تنتهي اليه اذا خرجت عن مفهومها الحقيقي ، كما حدث في معقلها الرئيسي (الاتحاد السوفيتي) كبرى الدول الاشتراكية ، إذ أصبحت في ظل ذلك النظام ، وتحت شعاره ، وعلى الرغم من وجاهة مبادئه على الورق ، دكتاتورية قاسية يسودها الارهاب ، ويذهب ضحيتها الملايين في عهدي لينين وستالين ، باسم (الاشتراكية) وتحت لوائها .

تلقى صاحب هذه المذكرات تعليمه في أرقى الجامعات الأمريكية والألمانية ، ومارس التعليم في بداية حياته العملية ، وأوصلته خلفيته الأكاديمية ، ونشاطه الحزبي ، وسمعته الطيبة ، الى أعلى المناصب المتصلة باختصاصه في الدولة . وقد عمل مع الرئيسين أحمد حسن البكر وصدام حسين سنوات طويلة ، وكان في قلب الأحداث التي لم يستطع الوقوف أمام تيارها الجارف نحو المصير المحتوم .

ويلاحظ القارئ لدى اطلاعه على مختصر سيرة المؤلف الواردة على غلاف الكتاب ، المناصب الاقتصادية الرفيعة التي شغلها في العراق وفي المنظمات الاقليمية والدولية ، مما وفر له فرصة التعرف على أوضاع العراق ومشاكله ، وخاصة الاقتصادية منها ، خلال حكم الرئيسين السابقين . كما

هيأت له تلك المناصب فرصة الاتصال بالعديد من رجال الحكم والقياديين في الحزب ، وخاصة بالرئيسين السابقين ، والاطلاع على ما كان يجري في كواليس السياسة من أمور خفية . كما انه رافق الرئيسين في زياراتهما الرسمية الى الدول العربية وغيرها ، وتعرف عن كثب على طراز تفكيرهما ومزاجهما واسلوب تصرفهما ، ورفقة السفر خير محك لأخلاق الرجال .

ولا شك ان انتماء الدكتور فخري قدوري الى (حزب البعث العربي الاشتراكي) منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٣ يشكل العمود الفقري لكتابه المشوق الذي يعرض تجربته في الحزب وعمله وزيراً للاقتصاد لمدة تناهز الثلاث سنوات .

ويحتوي الكتاب ، في فصل من أهم فصوله وأكثرها اثارة للاهتمام ، معلومات عن صدام حسين الذي جمعته به علاقة عمل فرضت ملاقاته يومياً لمدة ثماني سنوات ، ويقدم صورة واضحة لشخصية متواضعة في البداية ، ومنتهية بتسلط ونكبات متتالية ، حسب تعبير المؤلف .

وفي الكتاب أوصاف دقيقة لأحمد حسن البكر وصدام حسين وجوانب من عاداتهما الشخصية لم يطلع عليها غير المقربين منهما .

ويصف المؤلف كيفية انتمائه الى حزب البعث وسيرته الحزبية وتجاربه مع رفاقه في الحزب «بعد أن أصبح الحزب في نهاية الأمر محكوماً من قبل شخص واحد وأصبحت تنظيماته تحت مظلة الارهاب تنفذ رغبات الحاكم المستبد» .

وعلى الرغم مما سبقت الاشارة اليه من عدم اشتراط (الموضوعية) في المذكرات الشخصية ، فان مذكرات الدكتور فخري قدوري تتصف بدرجة عالية من الموضوعية في السرد ، والدقة في الرواية ، والأمانة الواضحة في تدوين الوقائع . ويتميز اسلوب الكاتب بالوضوح والبساطة ، والبعد عن التبجح

الذي يسود مذكرات الكثيرين من رجال السياسة الذين يبالغون أو يسهبون في سرد منجزاتهم وأحياناً (بطولاتهم) .

وفي الكتاب أوصاف وتعليقات حول شخصيات مهمة عرفها المؤلف عن كثب ، ودوّن انطباعاته ومعلوماته عنها بدقة وأمانة ، وضم الى الكتاب ملاحق مهمة وطريفة تعود الى فترات مختلفة من حياة المؤلف ، مع مجموعة كبيرة من التصاوير التي لم يسبق نشرها .

ان هذا الكتاب في مجمله ذكريات شخصية وليس كتاباً في التاريخ ، ولم يقصد به أن يكون كذلك . ومع ذلك ففيه كثير من التاريخ وأحداثه الخفية أو المجهولة دوّن بنزاهة المؤرخ وحياده ، وهو كتاب مثير للاهتمام ، يُقرأ بمتعة وسهولة ، ويحتوي على مادة جديدة يفيد منها الباحث ، كما يتمتع بها القارئ العادي .

ولابد لي هنا أن أشكر المؤلف الفاضل والصديق الكريم الدكتور فخري قدوري ، على تفضله بتكليفي بتقديم هذا الكتاب ، وذلك ما أعتز به ، متمنياً للكتاب النجاح الذي يستحقه ومقدراً للمؤلف جهوده الثمينة في خدمة وطنه وأمته بتفان واخلاص ، وتقديم خلاصة تجاربه ومشاهداته في كتاب ممتع ومفيد .



مقدمة

إنخرطت في حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٤٨ حين كنت طالبا في المدرسة الثانوية في بغداد بعمر لم يبلغ العشرين عاما ، أما الدافع فيكمن في أفكاره وأهدافه التي تتلخص بالوحدة والحرية والاشتراكية في وقت كانت نفوس الشباب متعطشة للخلاص من الأوضاع السيئة والنفوذ الأجنبي في العراق وتجاوز الإنتكاسات على الساحة العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

وهكذا كنتُ ضمن البذور الأولى للحزب في بغداد التي غرسها طلاب سوريون خلال دراستهم الجامعية .

وفي أوائل الخمسينات أصبحت مسؤولا عن تنظيم الحزب في العراق قبل أن يتولى المهمة فؤاد الركابي ، إذ ساهمت في نشر خلايا الحزب داخل بغداد وخارجها ، وشاركت في المظاهرات والإضرابات ، ووضعت داري في خدمة الحزب تعقد فيها اجتماعات القيادة السرية وتستخدم أجهزة الإستنساخ ، وشهدت الدار أيضا عقد المؤتمر القطري الأول للحزب عام ١٩٥٥ .

أصبح لفرع الحزب في العراق دور مؤثر على الساحة النضالية والسياسية ، حيث تابعته القيادة القومية للحزب في سوريا بتقدير واهتمام .

ثم جاءت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق كأول تجربة واختبار لانتقال الحزب من المراحل السرية والنضال الى العلن والمشاركة في الحكم .

ولم تتوج التجربة بالنجاح ، فعاد الحزب بعد فترة قصيرة الى العمل

السري والنضال ضد حكم عبد الكريم قاسم . ومر أعضاء الحزب في أصعب فترة من الملاحقات والسجن والتعذيب عام ١٩٥٩ عقب فشل عملية الإنقلاب التي قادها العقيد عبد الوهاب الشواف ، وفشل محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم على يد الحزب ، وما نالني منها حيث اعتقلت داخل معسكر الدبابات في «أبو غريب» لمدة ٩٣ يوما .

فشل الحزب مرة اخرى في تولي الحكم عقب الإنقلاب على عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ ، واستمعت الى وجهتي نظر علي صالح السعدي - نائب رئيس الوزراء - وحمدي عبد المجيد عضوي القيادة القطرية لحزب البعث حين قاما بزيارتي في المانيا بعد إبعادهما الى مدريد .

كانت الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٣ بالنسبة لي تجربة غنية بحكم صلتي الرسمية المباشرة برئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة أحمد حسن البكر ونائبه أنذاك صدام حسين ، كما وفرت لي مهماتي الرسمية كوزير للاقتصاد ثم رئيسا لمكتب الشؤون الاقتصادية في مجلس قيادة الثورة ثم محافظا للبنك المركزي العراقي فرصة واسعة للتعرف على ما يجري خلف الكواليس السياسية من أمور خفية .

وبحكم عملي رافقت البكر وصدام في زياراتهما الرسمية العديدة الى الدول العربية والأجنبية ، وتعرفت على أطر تفكيرهما ومزاجهما ، وقابلت رؤساء دول حاملا رسائل منهما لمعالجة حالات مستعصية .

ووفرت لي تلك الفترة فرصة الإتصال بالعديد من أعضاء مجلس قيادة الثورة والقياديين في الأحزاب السياسية .

وكانت بحق ، في الوقت ذاته ، فترة مؤلمة لما جرته على الحزب من تشويه وعلى البلاد من دمار .

تعرضت الى التحقيق من قبل قيادة الحزب ثلاث مرات وبرئت ساحتي

في كل منها ، كما منعت من السفر الى خارج العراق ، وكان المصير الأسود في انتظاري لكني أفلتُّ منه بمساعدة البعض من الرفاق الطيبين الأمر الذي مكنني من الوصول الى عمان حيث واصلت العمل أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وحين سدت أمامي أبواب العودة الى بغداد ، وأغلق بابا الأردن ومصر لأسباب سياسية ، قررت عام ١٩٨٣ الهجرة من الأرض العربية لأستقر وأولادي الثلاثة في المانيا .

في ذلك العام خرجت من تنظيمات الحزب كليا لكني ما زلت مؤمنا بأهدافه .

وترجع فكرة هذه الإستعادة الإستذكارية الى سنوات كان خلالها الأصدقاء يلحون عليّ بتدوين مذكراتي عن فترة العقود الثلاثة والنصف التي خلت والمبتدئة بانضمامي الى الحزب عام ١٩٤٨ وحتى تاريخ مبارحتي أرض الوطن عام ١٩٨٣ وما تلاه ، فكانت هذه الاستجابة منظارا دوّن الحقيقة كما عايشتها وتابعتها فصولا .

هذا الكتاب تاريخ يسجل لفترة عاصفة بدأت بالآمال ومضت لتنتهي بالآلام!

د . فخري قدوري



منهج الكتاب

المشاهد والإحداث المسطرة في الكتاب كثيرة وكثيرة يشكل انتمائي لحزب البعث منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٨٣ عمودها الفقري .

ويبدو زمن الـ ٣٥ عاما كخيط جامع لحلقات تلك الأحداث شبيه بخيط مسبحة يشد خرزاتها بإحكام .

حرصت على تجميع الأحداث المتصلة ، أسبابا ونتائج ، في فصل مستقل ، كلما أتاح مجال العرض ذلك . كما سعيت ، في الوقت ذاته ، لجعل الأحداث بفصولها المتعددة متتالية من حيث أزمان وقوعها ، لتشكل ، أمام القارئ ، مسارا متواصلا ينقله من البداية الى النهاية ، حريصا على الربط بين الأحداث بوضوح ويسر .

ورغم الإلتزام العام بهذا المنهج بدا الخروج عنه بعض الشيء ضروريا خاصة حين يتعلق الأمر بشخصيات بارزة يستحسن تناول كل منها في فصل مستقل ، عرضا وتحليلا واستخلاصا .

فالفصل الأول ـ يتناول بالتفصيل تجربتي في الحزب منذ عام ١٩٤٨ مرورا بفترات العمل السري ثم النشاط العلني ، في داخل العراق وخارجه ، حتى خروجي من الحزب عام ١٩٨٣ ، فيما يتناول الفصل الثاني وزارة الاقتصاد التي عهد لي حقيبتها في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ ، موضحا مسؤوليتها الكبيرة والمتشعبة التي جعلتها أكثر الوزارات صلة بحياة المواطنين اليومية الشخصية والمهنية .

ويتناول الفصل الثالث أحمد حسن البكر كما عرفته من خلال علاقتي الرسمية الوثيقة به طيلة عشرة أعوام .

ويستعرض الفصل الرابع التحقيقات التي أجراها البكر وصدام والسامرائي معي ، ودوافع استقالتي من حقيبة وزارة الاقتصاد والعوامل التي أجبرتني على العودة الى العراق .

أما الفصول (الخامس ـ التاسع) فتتناول صدام حسين الذي جمعتني به ، بعد إعفائي من وزارة الاقتصاد ، علاقة وثيقة فرضت عليّ ملاقاته كل يوم تقريبا لمدة ثمانية أعوام متتالية بحكم مهماتي الرسمية . وخصصت له خمسة فصول تساعد في تقديم صورة واضحة عن شخصية متواضعة في البداية ومنتهية بتسلط ونكبات متتالية .

وبعد تناول الفصل العاشر وصفا لرحلتي الى كوريا الشمالية لتسويق النفط ، والفصل الحادي عشر عرضا لسفرتي الى الصين رفقة عبد الخالق السامرائي ، خصصت الفصل الثاني عشر لصالح مهدي عماش ، والفصل الثالث عشر لطه محي الدين معروف ، مستعرضا شخصيتهما بحكم علاقتي الرسمية بهما ومرافقتي لكل منهما في رحلاتهما العديدة الى الخارج .

وكان شفيق الكمالي ـ المناضل والشاعر والفنان ـ موضوع الفصل الرابع عشر ، إذ حرصت على تقديم قصة حياته الفريدة التي لا يعرف الكثير من تفاصيلها غير ذويه ، ساعيا لتسجيل ما مر به من أحداث بعد أن قضي قبل تدوين ما كان شاهدا عليه بنفسه طيلة ثلاثة عقود ونصف العقد .

وخلال الفترة التالية من عملي الرسمي ، حين كنت أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية ، تناول الفصل الخامس عشر خلفية قرار السلطات المصرية أوائل ١٩٧٩ بإبعادي عن مصر ومنحي ٤٨ ساعة لمغادرتها ، ما أدى الى نقل

مقر المجلس الى العاصمة الأردنية عمان في ظروف بالغة التوتر شهدتها الساحة العربية .

لهذا جاء الفصل السادس عشر متناولا العمل العربي المشترك بصورة عامة ، والجانب الاقتصادي منه بصورة خاصة ، بحكم صلتي المباشرة به سنوات عدة ، وحضوري مؤتمرات القمة العربية واجتماعات وزراء الخارجية التحضيرية لها ووقوفي على خفاياها والمناورات التي رافقتها .

ويستعرض الفصل السابع عشر أخطر فترة مررت بها خلال عملي الرسمي في عمان ، متهما من قبل النظام في بغداد بتهم لا ينجو منها أحد ، ففرض عليّ مغادرة أرض العروبة عام ١٩٨٣ الى حيث اللاعودة .

ومع الإستعراض المذكور لتسلسل الأحداث وددت عدم إغفال الإشارة الى ما كنت شاهدا عليه في حياتي ، بعض منه ذو صلة بانتمائي للحزب او عملي الرسمي ، والبعض الآخر ذو علاقة بحياتي الجامعية في فترات قريبة أو بعيدة ، وجدت من المناسب ضمها الى تاريخ الوقائع الطويل في الفصل الأخير الثامن عشر .

ومن أجل تسهيل إطلاع القارئ على جوهر الأحداث حرصت على تدوين معلومات تكميلية او توضيحية في هوامش أسفل الصفحات لتمكين الراغب فيها من الرجوع اليها ، وعلى هذا المنوال أرفقت ملاحق في آخر الكتاب .

وآمل ان يكون المنهج الموضوع مساعدا لتحقيق غاية الكتاب .



الفصل الأول

تجربتي في حزب البعث العربي الاشتراكي

١٩٤٨ ـ ١٩٨٣

بداية تكوين الحزب ١٩٤٨

أديت قسم الإنتماء عام ١٩٤٨ :

غرس بذور الحزب الأولى في العراق فايز اسماعيل ووصفي الغانم والشاعر المعروف سليمان العيسى ، ثلاثة سوريين قدموا في أواخر الأربعينات طلبة يدرسون في كليات جامعة بغداد فشرعوا بتركيز جهدهم السياسي على إقناع الطلبة بجدوى الانتماء الى صفوف الحزب ، وكان فائز اسماعيل أنشطهم ، وكان أن سجلوا نجاحا سريعا بسبب المشاعر الوطنية والقومية الملتهبة والمتأججة في نفوس الشباب في تلك الفترة .

أديت القسم حين دخولي الحزب عام ١٩٤٨ أمام فايز اسماعيل بحضور طه علي الرشيد ، والأخير طالب عراقي من أصل سعودي ، وكنا في ذلك العام ـ أنا وطه علي الرشيد ـ طالبين في مدرسة ثانوية الأعظمية في بغداد . وصادف بعد ترديد القسم بفترة قصيرة ان اتخذت إدارة المدرسة قرارا بفصلنا

للسنة الدراسية ١٩٤٩/٤٨ وهي السنة الأخيرة المتبقية من دراستنا الثانوية بسبب تحريض الطلبة على التظاهر يوم ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ في الذكرى السنوية الأولى لوثبة الشعب ضد معاهدة بورتسموث .

وبعد وساطات وضغوط متعددة قررت إدارة المدرسة ابدال عقوبة الفصل بأخرى أخف من ثلاثة بنود هي : الفصل لمدة أسبوعين ، وتخفيض درجة السلوك الى النصف ، ونقلنا الى مدرستين بحيث لا نجتمع نحن الإثنين في مدرسة واحدة[١] .

بعد انتهاء كسب عدد من الرفاق في بغداد وإنجاز متطلبات دراستهم غادر الطلبة السوريون بغداد تباعا ليتولى عبد الرحمن الضامن ـ من سكنة الأعظمية ـ مهمة الإشراف على لبنة الحزب في القطر العراقي وتأمين الصلة بقيادة الحزب في سوريا وتلقي التوجيهات منها . وكان الضامن يعهد خلال فترات زيارته لسوريا مهمة الإشراف على شؤون الحزب الى يحيى ياسين وهو محام من سكنة الأعظمية أيضا[٢] .

---

١ ـ توجه طه علي الرشيد الى إحدى المدارس الثانوية في مدينة البصرة حيث كانت عائلته تقيم ، وكان نصيبي ـ بعد جهد جهيد ـ الثانوية المركزية في العاصمة بغداد مسقط رأسي ، ذلك أن إدارة المدرسة رفضت في البداية قبولي فيها بسبب العقوبات الثلاث المدونة على وثائق انتقالي وخشيتها من قيامي بتحريض الطلبة على المظاهرات والاضرابات . وبعد اجتياز الإمتحانات النهائية دخلت كلية التجارة والإقتصاد ، وعاد طه علي الرشيد الى بغداد ودخل الكلية ذاتها ، وهكذا التقينا مرة أخرى في السنة الدراسية ٤٩ / ١٩٥٠ في أول خلية حزبية في تلك الكلية . وكان طه من أبرز الأعضاء النشطين ، ولم يستطع إكمال سنته الدراسية الرابعة والأخيرة في الكلية حيث اضطر الى الهروب الى السعودية ـ موطن آبائه ـ بسبب ملاحقته من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية في بغداد .

٢ ـ بعد تولي حزب البعث الحكم في تموز / يوليو ١٩٦٨ عين يحيى ياسين رئيسا لديوان رئاسة الجمهورية وكان محل ثقة رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر . وبعد سنوات عديدة وتحت ضغط من صدام حسين أبعد يحيى ياسين عن منصبه المذكور وعين رئيسا لديوان الرقابة المالية .

بعد أن ترك عبد الرحمن الضامن الحزب نهائيا ـ بسبب ما قيل عن مرضه تارة وابتعاده الفكري عن الحزب تارة اخرى ـ تولى أبو القاسم محمد عمر كرو ـ من تونس ـ عام ١٩٥٠ (على وجه التقريب) مهمة الإشراف على التنظيم الحزبي وكان طالبا في دار المعلمين العالية في بغداد . وكانت القيادة في سوريا هي التي تعين مسؤول التنظيم في العراق الذي يمارس مهمته الحزبية كأمين سر القطر تقريبا ، حيث لم تكن هناك قيادة قطرية بالمفهوم الإنتخابي في تلك الفترة .

كان الإرتباط الحزبي بين الرفاق وكل من الضامن وياسين ، وحتى مع كرو في البداية ، ارتباطا انفراديا .

وفي خضم الإضرابات والمظاهرات في تلك الفترة قام مسؤولو الخلايا في الكليات ـ وكنتُ أنا من بينهم ـ بالضغط على ابو القاسم كرو لجعل مهمة تسيير الحزب بيد مجموعة يكون كرو على رأسها ، فتم تحويل الإشراف على الحزب في العراق لأول مرة من مهمة فردية الى مسؤولية جماعية .

تعييني أمين سر التنظيم في أوائل الخمسينات :

بعد أن قارب كرو على الإنتهاء من دراسته الجامعية ورحيله عن العراق عهدت القيادة في سوريا إليّ مهمة تسيير أمور الحزب في القطر العراقي وكان ذلك عام ١٩٥٢ ، وكنتُ ما زلتُ حينها طالبا في كلية التجارة والإقتصاد . وكانت المراسلات مع القيادة في سوريا ـ وعلى وجه الخصوص مع صلاح الدين البيطار وفائز اسماعيل ـ تسير بقنوات سرية .

كانت داري في الأعظمية تحتضن الإجتماعات الحزبية منذ أن تولى كرو مسؤولية التنظيم مرورا بمسؤوليتي كأمين سر التنظيم واستخدام أجهزة الإستنساخ والكثير من اجتماعات القيادة وآخرها انعقاد المؤتمر القطري الأول

أواخر عام ١٩٥٥ . ومن الصدف الفريدة أنه وبعد مرور أكثر من عشرين عاما شهدت الدار ذاتها في شهر آذار/ مارس ١٩٧٦ حلقة تثبيت تاريخ الحزب في العراق تحت إشراف شبلي العيسمي ـ الأمين العام المساعد في القيادة القومية[٣] .

إرتفع عدد خلايا الحزب بين طلبة الثانويات والكليات في بغداد بسرعة ، وبدأت أعداد أخرى منها تتشكل في مدن مختلفة وساهم الطلبة الرفاق الذين كانوا يدرسون في بغداد ويعودون الى مدنهم في العطل المدرسية بتكوين الخلايا .

كان التثقيف الحزبي وكسب الأعضاء والأنصار والمؤيدين يجري عبر الكتيبات والنشريات التي تردنا من القيادة في دمشق ، فيما الأعضاء والأنصار يكلفون بالإستنساخ عن طريق الكتابة باليد قبل أن تتوفر الآلات الطابعة وأجهزة الاستنساخ[٤] .

---

٣ ـ أتصل بي شبلي العيسمي في منتصف شهر آذار/ مارس ١٩٧٦ ـ حين كنتُ رئيسا لمكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة ـ مستأنسا برأيي عن قضايا عالقة حول تاريخ الحزب في العراق لم يحسم الموقف فيها لاختلاف الرأي بشانها . واقترحت أن أقوم بدعوة أكبر عدد ممكن من الرفاق الأوائل الى داري التي احتضنت أول مؤتمر قطري عام ١٩٥٥ ويكون العيسمي على رأس المدعوين للإستماع بنفسه الى آرائهم وذكرياتهم . وبالفعل حضر العيسمي معية طاقم فني لتدوين الوقائع والأحاديث على أشرطة تسجيل . ومن بين الرفاق الذين حضروا : الدكتور عبد الرحمن منيف وشفيق الكمالي وجعفر قاسم حمودي وشمس الدين كاظم وغيرهم . وفي عام ١٩٩٣ بدأت لجنة توثيق تاريخ الحزب لدى مكتب الثقافة والإعلام في القيادة القومية بنشر تاريخ الحزب في العراق على حلقات في جريدة «الثورة» العراقية .

٤ ـ تولى الرفيق يحيى ياسين شراء أول آلة طابعة يدوية من منطقة «مجمع المحاكم» بجانب موقع «السراي» الحكومي وسط بغداد ، وكنتُ من بين مجموعة الرفاق المكلفين بالإشراف على تسلم هذا «الكنز» الثمين وإيصاله! ، حيث جرى تكليف ثلاثة نقالين «حمالين» بنقلها ، كلٌ لمسافة قصيرة لمنع تتبع مسار طريقنا كاملا ، حتى تم إيداعها في

أمـا النشـرات الداخليـة الواردة من دمـشق وتلك المعـدة من قـبل تنظيم الحـزب في العـراق فكان تداولها محـصورا بين الأعـضاء كـأحـد الإجـراءات التنظيمية السرية .

وكانت ماليـة الحزب تعتمـد أساسا على مبالغ الإشـتراكـات الشـهرية للأعضاء والأنصار ، الى جانب التبرعات التي يقدمها مؤيدو الحزب .

في عـملية كـسب أعضـاء جدد ركـز الحزب نشاطه على المتعـاطفين مع «حزب الاسـتقلال» حيث كـان شعورهم هو الأقرب لطروحـات حزب البعث العـربي الاشـتـراكي . وكـان الند الكبـيـر ـ من حـيث الطروحـات الفكرية والأسس التنظيمية والتغلغل الجماهيري ـ يتمثل بالحزب الشيوعي بالدرجة الأولى .

لم تكن فـتـرة نشـوء الحـزب وتنظيم الخـلايا والفـرق سـهلة في فـتـرة الأربعينات والخمسينات بسبب مواقفه المناهضـة لسياسـة الحكومـات من ناحـية والمراقبـة الشـديدة من قبل أجهـزة الأمن من ناحـيـة أخرى والتنافس الفكري والجماهيري مع الأحزاب الأخرى من ناحية ثالثة .

كان التنظيم الطلابي مرنا ، فالخلايا تقوم على أساس المدرسة او الكلية أثناء الدراسة ثم تعود كل عام لتتكيف على أساس المدينة او المنطقة السكنية في العطل الدراسية .

بيت الرفيق زكي الخشالي الذي تولى مهمة طباعة بيانات الحزب ومنشوراته عليها .
أودعت أول آلة استنساخ «رونيو»في داري ، وكان العمل بها صعبا مع انتاجية رديئة وبطيئة لاعـتـمـادها على مـادة «الإسـبـرتو» . أمـا أول آلة إسـتـنسـاخ «رونيو»جـيـدة تعـمل يدويا باستخدام الورق الشمعي «إستنسل» فلها قصة فريدة . فقد أعلمنا فؤاد الركابي في حينه بوجود ترتيبات لنقل هذه الآلة من سوريا ، مهداة من الحزب هناك ، الى بغداد عن طريق النفوذ العشائري للرفيق فيصل حبيب الخيزران الذي أكد هذا الإتفاق . وبعد فترة علمنا بوصول الآلة الى بغداد وأودعت في وكر طباعي .

وكان التوجيه الثابت هو كسب الأعضاء عن طريق الإنتقاء . حيث تم على سبيل المثال ، كسب علي صالح السعدي[٥] - الطالب في كلية التجارة والإقتصاد - واستقطابه من قبل الخلية القائمة في تلك الكلية لما كان يتمتع به من روح وطنية وصفات جسورة وأهلية جسمية في حال الإشتباكات مع الآخرين .

وعلى المنوال نفسه تم في تلك الكلية أيضا كسب الطالب أياد سعيد ثابت بعد ان لوحظ عليه اندفاعه الوطني والجرأة والإقدام رغم الهدوء الظاهر عليه دائما[٦] .

بقيت تنظيمات الحزب لفترة طويلة محاطة بسرية مطلقة[٧] ، وكان عدد الخلية الواحدة يتراوح في العادة بين ٤ - ٥ أعضاء ويتقلص الى ٢ - ٣ في أيام التوتر الأمني .

وكانت الخلية تعقد اجتماعا حزبيا مرة في الأسبوع في منزل آمن لأحد الرفاق ، وإن تعذر ذلك فيعقد الإجتماع أثناء عملية تجوال او في زورق نهري .

٥- بعد تخرج علي صالح السعدي من الكلية تدرج الى أعلى المراكز الحزبية : عضو القيادتين القطرية والقومية ، أمين سر القيادة القطرية ، عضو المكتب العسكري للحزب . تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في الحكومة التي أعقبت انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ وكان عضوا في المجلس الوطني لقيادة الثورة ثم انتهى وضعه بعد تسعة أشهر مبعدا الى العاصمة الاسبانية مدريد .

٦- بعد تخرج أياد سعيد ثابت من الكلية تدرج في موقعه الحزبي حتى أصبح عضوا في القيادة القطرية ، وكان يقوم بمهمات خاصة وتم اعتقاله لعلاقته الوثيقة بالمجموعة التي حاولت اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ .

٧- كإجراء إحتياطي أمني كانت أسماء الرفاق مدونة في سجل العضوية كرموز عن طريق الأرقام بتسلسل عكسي للحروف ، فيما كان مفتاح حلها محفوظا في مكان أمن آخر . فالعدد ، على سبيل المثال :

٧ - ١٩ - ١ - ٥/١٧ - ٤ - ٢٦ - ٢٨ - ٩ يقرأ «كريم شنتاف» .

وتنطبق هذه الصيغة على خلية الأنصار أيضا التي يديرها أحد أعضاء الحزب[8] .

وبقي الحزب سنوات يحجب اسمه فيستخدم عبارات عامة في بياناته الأولى[9] مثل : «الشباب العربي» و«الشباب القومي العربي» و«الاشتراكيون العرب» . وينطبق هذا على أسماء المكتبات التي أنشأها الأعضاء في بغداد وسواها من المدن كمحلات لبيع الكتب في الظاهر وفي الواقع أماكن للقاء وكسب الأعضاء . وكانت المسقفات المؤقتة المسماة محليا (الجراديغ) المقامة على شواطئ نهر دجلة في فصل الصيف ، والرحلات الجماعية الى خارج المدن ونصب المخيمات ، وسائل استخدمها الحزب لتعزيز الروح الرفاقية بين الأعضاء والأنصار والمؤيدين وتعميق روح الإنضباط لديهم .

كنا أنا وفؤاد الركابي أحيانا وتحسين معلة أحيانا أخرى نرتب سفرات الى المدن الواقعة خارج بغداد لكسب أعضاء جدد وأداء القسم لهم وتوثيق الصلة بالخلايا في تلك المدن .

وتواصل هذا النشاط على أيدي الرفاق القياديين حتى شملت الخلايا

---

٨ ـ من علامات الإنضباط فرض عقوبة مالية على العضو او النصير الذي يتأخر ربع ساعة عن موعد الإجتماع الحزبي ، حيث تبلغ العقوبة «عشرة فلوس» وهو مبلغ موجع في مقاييس ذلك الزمان! ، ومرادف لعقوبة «القرش» المطبقة في القطر السوري آنذاك .

٩ ـ صدر أول بيان باسم «الشباب العربي في العراق» في جريدة الجبهة الشعبية بعددها ١٧٠ في ١٧شباط / فبراير ١٩٥٢ مندداً بالتحالفات الإستعمارية وسياسة حكومة نوري السعيد وعقد اتفاقية نفط جديدة مؤكدا أن لا بديل للعراق غير تأميم النفط وداعيا الجماهير الى النضال الشعبي ضد المعاهدات والأوضاع الإستعمارية في كافة أرجاء الوطن العربي ولتحقيق أهداف الشعب الأساسية في الوحدة والحرية والاشتراكية . كان الموقعون : وصفي الغانم ، فؤاد احمد ، ابو القاسم كرو ، عدنان لطفي ، فخري قدوري ، عبد الله السامرائي ، غازي جاسم ، شفيق الكمالي ، مصطفى حفاونة ، سعيد غراين ، محمد جميل ، زهير مصطفى ، جاسم محمد .

والفرق بحلول عام ١٩٥٥ مدنا كثيرة : البصرة والناصرية وسوق الشيوخ والنجف وكربلاء والكوفة والعمارة والسماوة والرميثة والحلة وبعقوبة وسامراء والموصل والفلوجة والرمادي والحبانية وحديثة وعانة وراوة وحصيبة .

في فترة قصيرة نسبيا أمدها ثماني سنوات فقط ـ من أيام غرس البذور الأولى عام ١٩٤٨ الى تاريخ عقد المؤتمر القطري الأول عام ١٩٥٥ ـ تمكن الحزب من توسيع قاعدته وإقامة تنظيماته المتكاملة وتعزيز دوره على الساحتين النضالية والسياسية . ومن معالم هذا التطور :

١ ـ إنتشار الخلايا والفرق في عموم العراق ، من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه ، ووصول التنظيم في العراق الى مستوى فرع .

٢ ـ إمتداد الخلايا الى شرائح المجتمع المختلفة : الطلبة والكسبة والفلاحين والعمال والنساء والجيش والطبقة المثقة وغيرهم .

٣ ـ تأسيس المكاتب الإختصاصية لاستيعاب التوسع الحزبي : المكتب المالي والثقافي والطلابي والنسوي والعسكري الى جانب مكتب الإتصال الخارجي .

٤ ـ حيازة أجهزة الطباعة والإستنساخ ، وتنظيم الأوكار ، وتفريغ أعضاء للعمل الحزبي .

٥ ـ الإنتقال من السرية الى العلن بطرح اسم الحزب ودوره في القضايا السياسية العامة والجماهيرية ومد جسور الحوار مع الأحزاب الأخرى لتعزيز جبهة النضال الوطني ، مع الإبقاء على سرية التنظيم والانضباط التام لدى الأعضاء والأنصار .

في الواقع كانت هناك عوامل عديدة ساعدت في تلك الفترة القصيرة على تحقيق كل ذلك . فمشاعر الناس الوطنية وصلت الى الذروة بسبب أحداث متتالية من أبرزها على الساحة العراقية انتفاضة الشعب ضد معاهدة

بورتسموث ومن بعدها حلف بغداد ، وعلى الساحة العربية قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين والفشل العسكري العربي على الساحة الفلسطينية والإطاحة بالنظام الملكي في مصر وغيرها .

كان أعضاء الحزب يشعرون بثقة بطرح أفكارهم القومية والإشتراكية وسط الجماهير وفي المداخلات الفكرية مع الآخرين . وقد اغتنم الأعضاء موقف الحزب الشيوعي المؤيد لقرار تقسيم فلسطين واستخدموه ثغرة لتعزيز طروحاتهم وكسب عطف الجماهير .

المؤتمر القطري الأول عام ١٩٥٥

بعد أن قطع الحزب مرحلة التأسيس والتنظيم والتغلغل الجماهيري من ناحية ، ومد جسور الحوار مع الأحزاب الأخرى من ناحية أخرى ، ظهرت الحاجة لعقد مؤتمر قطري تنبثق عنه قيادة نظامية لمواجهة المهمات الجديدة ومعالجة الثغرات التنظيمية .

فمنذ عام ١٩٥٢ ظهرت بوادر تكتلات داخل القيادة . ومنذ عام ١٩٥٤ بدأت تنظيمات الحزب ، وخاصة الأوكار الطباعية منها ، تتعرض الى الكشف من قبل أجهزة الأمن ما أوجد قلقا لدى الأعضاء ترافق مع ضغوط من قواعد الحزب لجعل الإنتخاب الوسيلة لتشكيل القيادات على مختلف المستويات بعد أن كان يجري تشكيلها عن طريق التعيين .

في أواخر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٥ عقد أول مؤتمر قطري في داري الواقعة في الأعظمية وسط ظروف أمنية صعبة ، وحضر المؤتمر نحو ٢٥ رفيقا ورفيقة ـ أعضاء القيادة آنذاك وممثلين عن تنظيمات بغداد والمدن

الأخرى ومكاتب الحزب أضافة الى التنظيم النسوي . وكان العلم العربي[١٠] - علم الحزب - يغطي طاولة المؤتمر . وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال والتقارير إنتخب المؤتمر قيادة الحزب للقطر العراقي بالإقتراع السري وهم :

فؤاد الركابي وتحسين معلة وجعفر قاسم حمودي وشمس الدين كاظم وعلي صالح السعدي وفاهم كامل الصحاف وعبد الله الركابي . ثم جرى انتخاب فؤاد الركابي أمينا للسر .

فؤاد الركابي[١١]

عرفت فؤاد الركابي جيدا ، فقد جمعتنا العلاقة الرفاقية منذ تكوينات الحزب الأولى في أواخر الأربعينات وعلى مدى ثماني سنوات تالية حين كان طالبا في كلية الهندسة بجامعة بغداد ثم موظفا مهندسا بعد تخرجه ، فيما كنتُ طالبا في كلية التجارة والإقتصاد ثم معيدا في الكلية ذاتها بعد التخرج عام ١٩٥٣ . وقمنا معا بسفرات حزبية الى المدن واشتركنا في المظاهرات والإضرابات وتحملنا المهمات القيادية ، وكنا نلتقي في سبيل ذلك كل يوم تقريبا .

كان الركابي نشيطا وجريئا ، لكنه كان تواقا للحصول على المركز الأول في القيادة . وقد لاحظتُ ، كما لاحظ رفاق آخرون ، انه لا يتورع عن ممارسة طرق غير مقبولة للوصول الى طموحه الشخصي . وهكذا قاد الركابي تكتلا

---

١٠ - هو العلم المعتمد على راية الثورة العربية إبان الحرب العالمية الأولى ، وهو ذات العلم الذي يرفعه الفلسطينيون رمزا لهم ولدولتهم المأمولة .

١١ - ولد فؤاد أحمد الركابي في مدينة الناصرية في جنوب العراق عام ١٩٣١ ، من عائلة متوسطة الحال . عضو قيادة تنظيم الحزب في العراق ثم أصبح أمين سر القيادة ، ودخل عضوا في القيادة القومية للحزب .

عن طريق الإتصالات الجانبية داخل وخارج بغداد بهدف إزاحتي أنا من أمين سر التنظيم أولا ثم من القيادة ثانيا ليتبوأ هو رأس الهرم الحزبي . ووقف مساندا موقفي بعض الرفاق وخرجوا من القيادة ، فيما تابع قياديون آخرون الوضع بدقة(١٢) .

رغم ذلك واصلتُ العمل رفيقا حزبيا حتى مغادرتي العراق أواسط عام ١٩٥٦ كأحد طلاب البعثة العلمية لدراسة الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية . وانقطعت أخبار الحزب عني خلال فترة الدراسة حتى رجوعي الى العراق في صيف ١٩٥٨ . وأول ما فعلتُ حين وصولي الى بغداد زيارة فؤاد الركابي في مكتبه والتهنئة على توليه منصب وزير الإعمار عقب ثورة تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالنظام الملكي ، وكان آنذاك أمين سر حزب البعث .

إسترعى انتباهي في الزيارة القصيرة اكتضاض مكتبه بالملفات السميكة المتراكمة على أرض الغرفة بعد أن ضاقت منضدة مكتبه الواسعة بالعشرات منها ، وكلها مسائل تنتظر البت . وكان الرجل يحاول إخفاء التعب والإرهاق بتصنع الهدوء والإبتسامة أثناء تبادل الحديث ، ما جعلني أتساءل عن الكيفية التي ستيسر له الوقت الكافي لتصفح كل هذا الكم المتراكم عدا عن انشغالاته الحزبية والرسمية الأخرى .

وعلمت فيما بعد أن أحد أكبر مشاغله كان نتيجة الأوامر التي اتخذها

---

١٢ ـ ضمن الأحاديث المسجلة في أواسط السبعينات لدى لجنة تاريخ الحزب عن الفترة التي سبقت عقد المؤتمر القطري ما ذكره الدكتور عبد الرحمن منيف أن خروج الرفاق من القيادة والتبدلات الكثيرة التي كانت تحدث يومذاك كانت بقرار من فؤاد الركابي أكثر منها قرارات جماعية ـ جريدة «الثورة» العدد الصادر في بغداد يوم ٢٠/ ١٢/١٩٩٣ .

وحول بدايات تكوين الحزب يقول الدكتور تحسين معلة» . . جاءنا أمر من فؤاد الركابي وقال حينها أنه من القيادة القومية لتشكيل قيادة قطرية ، وربما هو من فؤاد وليس من القيادة القومية . .» ـ حوار أجرته صحيفة «الصباح» مع الدكتور معلة ونشرته بعددها الصادر في بغداد ٢٠٠٤/٤/٣ .

خلال الأيام الأولى من مهمته بإيقاف العمل في المشاريع الضخمة العديدة التي تقوم بتنفيذها شركات المقاولات الأجنبية في العراق ضمن خطة وزارته حتى إشعار آخر . وترتب على إيقاف عمل الشركات فترة من الزمن مطالبتها بتعويضات جسيمة أرهقت ميزانية الدولة .

ووقف وراء تلك الأوامر الانطباع الإعلامي/ السياسي الذي كان يغذى من الأحزاب المعارضة قبل الثورة كون هذه المشاريع ، أو الجانب الأكبر منها على أقل تقدير ، ينفذ لمصالح أجنبية إستعمارية ولا صلة لمصلحة الوطن الحقيقية فيها .

وأتوقف هنا قليلا للإشارة الى أن تاريخ العراق الحديث ، مع اختلاف أنظمة الحكم على مدى نصف قرن ، يكشف عن ممارسة أحزاب المعارضة لسياسات المغالاة وتضخيم الأمور ، والإبتعاد عن الموضوعية أحيانا كثيرة في حملتها ضد سياسة الحكم ، وتوجيهها السياسي/ الإعلامي لقواعدها الحزبية وصفوف الجماهير وفق هذا النمط . وحين يسقط النظام تجد تلك الأحزاب نفسها مكبلة بما دفعته للجماهير سنوات طوال من تضخيم وادعاءات يصعب التراجع عنها فيما تملي مصالح البلاد العليا انتهاج سياسة تتصف بالموضوعية والحكمة .

على كل حال دفعت التطورات السياسية ضمن نظام الحكم الإئتلافي في المرحلة الأولى من عهد قاسم الى جعل الركابي وزير دولة في ٣٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ بعد قضائه فترة شهرين ونصف الشهر على رأس وزارة الإعمار ، ثم خروجه من التشكيلة الوزارية في ٧ شباط/ فبراير ١٩٥٩ إثر تنامي الخلاف بين حزب البعث وعبد الكريم قاسم .

وأعود الى الركابي بالإشارة الى الخلافات التي وقعت بينه وبين القياديين الآخرين في السنوات اللاحقة من مسيرته الحزبية وأدت به في

نهاية المطاف الى انشطاره عن حزب البعث وقيامه بتأسيس تنظيم سياسي آخر (الحركة الإشتراكية العربية) ، وسجن أكثر من مرة وقتل أخيرا في سجن بعقوبة الواقع شرق بغداد عام ١٩٧١ .

حللت ضيفا في سجن «أبو غريب»

بعد عودتي الى بغداد عام ١٩٥٨ وتعييني مدرسا معيدا في كلية التجارة والإقتصاد إنخرطت في تنظيمات الحزب التي اتجهت بعد فترة الى العمل السري التام بسبب الخلافات السياسية مع قيادة عبد الكريم قاسم ودخول البلاد في صراعات داخلية حادة .

بعد فشل محاولة العسكري عبد الوهاب الشواف في الموصل في شهر آذار/ مارس ١٩٥٩ للإنقلاب على نظام قاسم قامت الأجهزة الأمنية والحزب الشيوعي الى جانب «المقاومة الشعبية» و«حركة أنصار السلام» - المسيّرتين من قبل الحزب الشيوعي - بأوسع وأبشع عملية لمطاردة المعارضين في عموم البلاد . واكتظت السجون ودوائر الأمن والتوقيف بعشرات الآلاف وبعضهم ممن لم يكن يختلف مع الشيوعيين إلاّ بالرأي والكلمة . وشملت العملية رجال السياسة والجيش والأدباء وأساتذة وطلبة الجامعات ورجال الدين وغيرهم ، من البعثيين والقوميين والإسلاميين من مخالفي نظام الحكم .

في أحد أيام تلك الفترة طُرق باب بيتي بعد منتصف الليل ، ولم يكن الأمر يشكل مفاجئة لي ، حيث دخلت مجموعة من «المقاومة الشعبية»[١٣]

---

١٣ - «المقاومة الشعبية «تنظيمات شبه عسكرية أنشأها الحزب الشيوعي ، وضمت أعضاء منه ومناصرين وكانت تحكمت بشؤون الأمن في البلاد وبالشارع العراقي مقدمة الدعم لنظام عبد الكريم قاسم وملاحقة المعارضين باستخدامها مختلف أساليب العنف ، واستمر الأمر على هذا المنوال حتى انقلب قاسم عليها ووضع حدا لتصرفاتها .

وطلبت مني مرافقتها الى الأمن العامة . وفيما كنت أغير ملابسي لاحظ أحد من المجموعة بالصدفة كتابا في القومية العربية كان ابن خالي اشتراه من السوق قبل فترة قصيرة . فطلبت المجموعة منه مرافقتها الى الأمن العامة أيضا . واضطر المسكين ـ وهو طالب في المدرسة المتوسطة ـ لتغيير ملابس نومه . وهكذا انطلقت السيارة بنا جميعا الى بناية الأمن العامة الواقعة آنذاك في شارع النهر وسط بغداد .

وجدتُ العشرات من الأشخاص محجوزين قبلي حيث قضينا ساعات في تلك البناية ـ مكان الحجز المؤقت ـ حتى أزف الصباح وجاء ضباط الأمن الى مكاتبهم .

وبعد نحو ساعة تلى أحد الضباط قوائم أسماء المحجوزين حيث سمّى لكل قائمة مركز الحجز النهائي ، وكنتُ ضمن عشرة أشخاص ممن تحدد لهم معسكر الدبابات في أبو غريب ، الواقع الى الشمال الغربي من أطراف مدينة بغداد .

وصلنا الموقع ودُونت أسماؤنا ثم أدخلنا في بيت بسيط وسط المعسكر وأغلقت بابه ، ووجدت أمامي عددا من الأشخاص المحجوزين قبلي أعرف بعضهم .

كانت فترة احتجازي التي استمرت ٩٣ يوما غريبة ومخيفة . كل يوم يفتح الحراس الباب ليدخلوا مجموعة جديدة من المحجوزين حتى بلغ العدد نحو ١٤٠ شخصا في بيت له خمس غرف صغيرة فحسب ، ما اضطرنا الى النوم ليلا على وجبتين جنبا الى جنب كالسمك في علبة السردين ، حيث لم تكن مساحة الغرف تكفي لاستلقاء جميع النزلاء على الأرض في آن

واللافت أن حزب البعث كان أنشأ تنظيمات مشابهة «الحرس القومي» مارس أساليب مماثلة عشية توليه السلطة عام ١٩٦٣ عقب الإطاحة بنظام قاسم .

واحد . ولم أجد مكانا أفضل لتناول وجبات طعامي غير الجلوس على أعلى حافة من سلم الدار بعد ارتقائها بصعوبة نتيجة اكتظاظ السلم ذاته بمختلف اللوازم . وكانت وجبات الطعام التي يحضرها المجهز أو ما يسمى (المتعهد) ذات نوعية رديئة ، لكن الجوع يضطرنا لتناولها . وكان هناك مشكلة مقرفة للغاية تحدث كل يوم حيث تضم الدار مرفقا صحيا واحدا لمئة وأربعين شخصا ينتظر كل منهم دوره في الصباح .

كانت زيارات الأهل لنا محجوبة والجرائد والكتب ممنوعة عدا القرآن الكريم ، والراديو محظورا أيضا . أما الشطرنج الذي صنعناه من عجينة الخبز لقضاء الوقت فكان يكتشف من قبل الحراس ويُصادر كل مرة ، وكذا الحال بالنسبة للدومينو المعمولة من علب السجائر .

كنا نتنفس الهواء داخل البيت فقط ولم تر أجسامنا أشعة الشمس طيلة أسابيع ، وكانت أجواء القلق والخوف مخيمة على الجميع . ففي كل ليلة كان ضابطا يفتح الباب وينادي على مجموعة منا للتحقيق . ثم تعود المجموعة بعد ساعات كتلا بشرية لا حراك فيها من شدة التعذيب . وأقسى تعذيب كان قد حلّ بالقائد العسكري الكبير اللواء محمود شيت خطاب ، حيث أدخله علينا جنود أربعة يحملونه من يديه ورجليه ويلقونه على الأرض وهو فاقد الوعي . وبعد مضي فترة على هذا المنوال ولخطورة حالته اضطر حراس المعسكر لنقله الى أحد المراكز الطبية .

وبعد أن بدت مؤشرات الإصابة بمختلف الأمراض تنعكس على المحتجزين أستقدمت لجنة طبية لتجري الفحص على كل منا موصية بتعريض الجميع الى الهواء والشمس بين الحين والآخر . وهكذا أذنت «مكرمة السجّان» ليسمح لنا بالخروج الى الساحة المحيطة بالدار نصف ساعة ولمرة واحدة في الأسبوع!

وكان القلق القاتل مخيما ، على الدوام ، نتيجة احتمال شن «المقاومة الشعبية» أو فصائل أخرى هجوما مباغتا علينا في ظرف حالك لا أثر فيه للإنضباط او القانون . فانبثقت عنا لجنة ضمت العسكريين وحدهم ، ووضعت خطة للمقاومة والهروب ينفذها الجميع في حال وقوع الهجوم . وظلت الخطة مكتومة على جميع المحتجزين غيرالعسكريين .

ضمن المحتجزين في معكسر الدبابات في «أبو غريب» أشخاص من تيارات ومهن مختلفة كان من بينهم : عبد الرحمن البزاز ـ عميد كلية ؛ محمد محمود الصواف ـ من مؤسسي حركة الاخوان المسلمين في العراق ؛ العقيد منير الجراح ـ قائد فرقة عسكرية ؛ عدنان الراوي ـ أديب ، الى جانب موظفين وطلبة وعمال وكسبة وجنود .

وكنا حذرين من قيام أجهزة الأمن بإدخال عناصرها الى المعتقل على أساس كونهم من ضمن المحتجزين ، بهدف التصنت على ما يدور بيننا من أحاديث وأسرار . فلم نسأم ، تبعا لذلك ، من توجيه أسئلة واستفسارات لكل نزيل جديد حتى نطمئن على وضعه . وذات يوم أدخل الى المعتقل شاب بسيط لا يتجاوز عمره العشرين عاما ، فأدخلناه معمعة الإستفسارات حول نشاطه السياسي وأسباب اعتقاله فأوضح أنه كان ضمن تظاهرة مؤيدة لعبد الكريم قاسم ويحمل إحدى صوره الكبيرة ، وحدث أن حاول آخرون عنوة أن ينزعوا الصورة منه لرفعها عاليا بدعوى قصر قامته ، فنشب نزاع أدى الى تمزقها ، فأتهم بالقيام بعمل عدائي وجيئ به الى المعتقل! عندها أخبرنا مسؤولي المعتقل بالحالة فأخرجوه من بيننا .

ومن أجل إزالة السأم عنا نظمنا منهاجا ثقافيا يتحدث فيه مرة كل أسبوع أحد كبار المثقفين المحتجزين على شكل محاضرة في السياسة او الأدب او التاريخ ، حيث كنا ننحشر للإستماع ومناقشة جوانبها ، جالسين القرفصاء في أوسع غرفة من غرف الدار الخمس الصغيرة .

قضينا أسابيع عدة دون أن نتمكن من الإغتسال ، ولم يكن حمام الدار الصغير الشرقي الطراز مهيئا لإستيعابنا ، بل اختارته الجهات المسؤولة عن المعتقل موقعا لخزن الأثاث المستهلك كأغطية الأرض (الكنبار) والكراسي وسواها .

ومع مضي أيام الصيف وتراكمات تصبب العرق من أجسامنا وجدنا أنفسنا عاجزين عن استمرار تحمل ما نحن فيه ، فاقترح عبد الرحمن البزاز مشاركة الجميع في حملة لتنظيف غرفة الحمام وتهيئتها للإستخدام . وتم ذلك بعد أن أعلمنا إدارة المعتقل بحملة التنظيف تجنبا لإساءة فهمها وتفسيرها بشكل مغاير للقصد الصحي والإنساني .

وبعد مضي حوالى عشرة أسابيع على هذا الوضع جرى تحول نسبي في موقف قاسم تجاه الحزب الشيوعي ، وهو المعروف بممارسة لعبة تأجيج التنافر بين القوى الداخلية للحفاظ على «زعامته» .

واستطعنا التعرف على هذا التطور حين سُمح ، في آخر أيام احتجازنا ، بتلقي الطعام الذي تعده عوائلنا ، دون أن يُسمح لها بالمقابلة اوالسلام علينا .

ومع أن حراس المعسكر كانوا يوصلون الطعام منقوصا ، إلاّ أن عدنان الراوي تلقى جهاز راديو صغيرا هُرِّب اليه عن طريق وضعه في كيس داخل قدر من الرز!

وقد علمنا بهذه القصة حين كنا نجلس على شكل حلقات في الغرفة الصغيرة التي يقيم فيها عدنان عند إذاعة نشرة الأخبار من محطة بغداد . فكان يتلو علينا النشرة الإخبارية والتعليقات ، مقطعا بعد مقطع ، مستخدما في ذلك سلك الإنصات بين أذنه وجهاز الراديو . وكان المشهد يتم بهدوء وحذر كل مرة كي لا يلاحظه حراس المعسكر . وبهذه الطريقة المغامرة أصبحنا قريبين مما يدور في العالم الخارجي ، ومن التغير الذي بدأ يطرأ على سياسة قاسم تجاه الحزب الشيوعي .

وهكذا بدأ إطلاق سراح المحتجزين بالتدريج ودون أي محاكمة ، وتم إخلاء سبيلي من معسكر الدبابات في منتصف شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٩ بعد أن أمضيت فيه ما يزيد على ثلاثة أشهر حيث تم إعادتي الى عملي مدرسا معيدا في كلية التجارة والإقتصاد لتبلغ مدة سحب يدي من الوظيفة ٩٥ يوما .

مع حمدي عبد المجيد وأياد سعيد ثابت
يوم محاولة اغتيال قاسم

يوم الأربعاء ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٩ إلتقيت الرفيق حمدي عبد المجيد[١٤] في داره بجانب الكرخ في بغداد للبحث في أمور حزبية ، ولم يكن أحد غيرنا في الدار .

وفيما كنا نتجاذب أطراف الحديث داهمنا صوت طرق على الباب ، فذهب حمدي ليستطلع الأمر ، ومكث فترة يتحدث مع الطارق بصوت منخفض لم أفهم منه شيئا . ثم جاء الإثنان الى باحة الدار واذا بالقادم أياد سعيد ثابت .

جلس أياد بهدوء وسألني هل سمعت يا فخري بمقتل الزعيم! قلت : ومن يقوى على ذلك هذه الأيام! فأطلق أياد ضحكة طويلة ، ثم دعاني الى مرافقته بسيارته لحظة اعتزامه التوجه الى الأعظمية وهي منطقة سكناي ، طالبا الإنطلاق فورا وقبل أن يتم فرض حظر التجوال .

١٤ـ حمدي عبد المجيد أحد الشخصيات البارزة في حزب البعث وأصبح ما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ عضوا في القيادة القطرية ، وعضوا في المجلس الوطني لقيادة الثورة ١٩٦٣ ، وفي القيادة القومية ما بين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ، وأمين سر القيادة القطرية ووزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية لفترة قصيرة في عام١٩٦٣ .

إنطلق أياد بالسيارة فيما اتخذت انا مكاني الى جانبه حيث توجه في البدء الى منطقة الكرخ . وبعد فترة من المسير توقف ليخبرني بتوجهه الى عيادة الدكتور تحسين معلة . وبعد لحظات عاد من دون العثور على الدكتور تحسين متسائلا إن كنتُ أعرف مكان سكناه ، فأجبت بالنفي .

وعادت السيارة منطلقة الى منطقة الأعظمية عبر «جسر الحديد» او ما يسمى أحيانا «جسر الصرافية «لنجد الشرطة وقد أحكمت سيطرتها على منفذي الجسر بهدف التعرف على هوية العابرين . طلب مني أياد أن أبرز للشرطة هويتي الجامعية ففعلت وسمحت الشرطة لنا بعبور الجسر .

أثناء السير كان أياد أباح لي أن الرفيق عبد الوهاب الغريري قُتل أثناء عملية إطلاق النار على عبد الكريم قاسم ، عندها تيقنت من أن قيادة حزب البعث قامت بعملية قتل قاسم وان أياد كان ضمن المجموعة المنفذة او على صلة بها ، كما فهمتُ سبب بحثه عن الدكتور تحسين .

وبعد لحظات من الصمت أدرك أياد أنه أخطأ بهذا التفوه فرجاني تجاهل تلك العبارة ، وكان في حينه واثقا من مقتل عبد الكريم قاسم! ثم علمت أن حظر التجوال المتوقع الوارد على لسان أياد كان إحدى الحلقات الأولى المتفق على تنفيذها بين قيادة الحزب والعسكريين المتعاونين معه من ذوي الرتب العليا في جهاز الدولة العسكري ، لتنفيذها مباشرة بعد مقتل قاسم من أجل السيطرة على الشارع .

وفي منطقة «الكسرة» الواقعة بين «جسرالحديد» وساحة «عنتر بن شدّاد «أمام النادي الألومبي في الأعظمية رأينا تجمعات متحمسة تقف في الشارع الرئيسي معربة عن سخطها لعملية الإغتيال ومطالبة بتصفية الخونة . فرجوت أياد تفادي هذه المنطقة تحاشيا من تعرف أحد الموجودين علينا فيتم وضع حد لحياتنا بعد أن شهد العراق لأول مرة في تاريخه سحل المعارضين في الشوارع

حتى الموت . لكن أياد لم يلب ما طلبتُ وواصل السير بهدوء تام وببطء وسط تلك الكتل البشرية ، فيما كانت أعصابي في غاية التوتر!

بعد وصولي الى المنزل استأنف أياد السير في رحلة البحث عن الدكتور تحسين .

ولم تمض سوى ساعات وجيزة حتى أفادت الأخبار الرسمية بتعرض قاسم لإصابات طفيفة فقط نتيجة العملية . ثم توالت الأيام ومعها تضاربت الإشاعات عمن يكون وراء محاولة اغتيال قاسم .

وبعد أن تم تشخيص الفئة التي قامت بالمحاولة والقاء القبض على أياد سعيد ثابت وحمدي عبد المجيد خشيت أن يجري القبض عليّ أيضا بسبب اجتماعي المنفرد مع حمدي في ساعات محاولة الإغتيال ومرافقتي لأياد بسيارته بعد ساعة من الحادث بشهادة الناس في منطقتي الكرخ والكسرة وشرطة المراقبة عند الجسر . ومرت الأيام والأسابيع وأنا على هذه الحال من القلق الدائم .

إنتقال دراستي للدكتوراه من الصين الى ألمانيا (الغربية)

بعد إطلاق سراحي من مركز الإحتجاز في «ابو غريب» في منتصف حزيران/ يونيو ١٩٥٩ وعودتي الى وظيفتي مدرسا معيدا في كلية التجارة والإقتصاد كان سمح للتقدم بطلبات للحصول على بعثة دراسية في الخارج ، فسارعت لتقديم طلبي لدراسة الدكتوراه في التخطيط الإقتصادي حسب القائمة الرسمية للدراسات المعلنة . وقد وافقت اللجنة الرسمية على طلبي من الناحية المبدئية ، أما موافقتها النهائية فكانت متوقفة على نتائج المقابلة الشخصية .

في تلك المقابلة واجهت وجوها لعناصر من الحزب الشيوعي أعرفها

مسبقا ، فبادرني رئيس اللجنة بالإستفسار عما إذا كنتُ موافقا على دراسة التخطيط الإقتصادي في الصين! فأجبته بنعم دون تردد ، حيث كان الأنسب لي قضاء أربع سنوات من عمري في الصين على أن أقضيها ولربما لفترة أطول في أحد سجون العراق .

إنتهت المقابلة ونشرت أسماء الطلبة المقبولين لبعثات ذلك العام ومن بينها اسمي ومكان دراستي الصين . وكانت تلك هي الخطوة الأولى لقصة فريدة!

كنتُ في واقع الحال قبلتُ الدراسة في الصين رغبة مني في الابتعاد عن ما قد يقع عليَ من كوارث وما قد تجره علاقتي بحمدي عبد المجيد واياد سعيد ثابت من ملاحقة وتعذيب ، وفي الوقت ذاته كنتُ مدركا الأسباب التي دفعت اللجنة لتحديد الصين مكانا لدراستي . فاللجنة الخاضعة لنفوذ الحزب الشيوعي في العراق اختارت بلدا ينتمي الى الفكر الشيوعي وربما تمنتْ لو يتم هناك إجراء غسيل دماغ لرفيق بعثي! او أن اللجنة تمنتْ لو رفضتُ مكان الدراسة كي يُستخدم الأمر ذريعة لشطب اسمي من البعثة .

بعد فترة وجيزة خطوتُ الخطوة الثانية ، فقابلتُ رئيس اللجنة واقترحتُ عليه جعل مكان دراستي ألمانيا الشرقية بدلا من الصين ، بحجة أن كلا البلدين ينتميان الى فكر واحد ، وهناك فائدة لدراستي في ألمانيا الشرقية حيث اللغة الألمانية لغة متداولة عالميا على عكس اللغة الصينية ، فكان أن وافق رئيس اللجنة على مقترحي وتم تحويل مكان دراستي الى ألمانيا الشرقية .

بعد فترة خطوتُ الخطوة الثالثة وقابلتُ رئيس اللجنة مرة أخرى لأوضح له أن توفير مقعد دراسي في جامعات ألمانيا الشرقية يتطلب وقتا طويلا غير محدد ، فلماذا لا أذهب على وجه السرعة الى ألمانيا الغربية لدراسة اللغة الألمانية لكسب الوقت ثم أنتقل الى ألمانيا الشرقية فور إشعاري بتوفير مقعد

دراسي فيها . فاقتنع رئيس اللجنة بالمقترح وأعطى موافقته على سفري الى ألمانيا الغربية لدراسة اللغة فقط ثم الإنتقال الى ألمانيا الشرقية للحصول على الدكتوراه في التخطيط الإقتصادي هناك .

سافرتُ الى ألمانيا الغربية وأكملتُ فصلين لدراسة اللغة وبدأت بالخطوة الرابعة والأخيرة . قابلت أستاذا في الإقتصاد بجامعة كولونيا وشرحت له قصة بعثتي ورغبتي بالدراسة في جامعته ، وسألته عما إذا كان بإمكانه تأييد تناول دراستي التخطيط في ظل المذاهب الإقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الماركسي والرأسمالي . وافق الأستاذ مشكورا وأرفقت كتابه بطلب وجهته الى الوزارة المعنية في بغداد راجيا الموافقة على دراستي في جامعة كولونيا . وفي ظل أجواء سياسية مواتية ـ حيث بدأ عبد الكريم قاسم بالحد من نفوذ الشيوعيين ـ حصلت الموافقة ، وهكذا تحول مكان دراستي من بكين أولا الى كولونيا أخيرا .

خلال إقامتي في ألمانيا :

■ ***سافرت ممثلا عن الشعبة الى المؤتمر القومي***

في ألمانيا (الغربية) إنخرطت بتنظيمات الحزب التي كانت منتشرة كخلايا وفرق في مدن جامعية عديدة مثل كولونيا وبرلين وبون وآخن وميونيخ وغيرها . وكان التنظيم رصينا ، ولأعضائه وأنصاره دور بارز ضمن الوسط الطلابي في المناسبات الوطنية والقومية .

وبعد أحداث ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ في العراق ، وعقبها بأسابيع قليلة في سوريا ، ومجيء البعث الى الحكم في البلدين ، عقدت التنظيمات الحزبية مؤتمرا موسعا في مدينة برلين على مستوى شعبة . و تم انتخابي ضمن قراراته لتمثيل الشعبة في المؤتمر القومي للحزب الذي كان قد تحدد مكان انعقاده في

بيروت كما جاء بكتاب الدعوة الموجهة من قبل القيادة القومية الى شعبة ألمانيا .

سافرت في الموعد المحدد الى بيروت ، إلاّ أن المؤتمر تعرض الى تأجيل مستمر ، عندها لمست من الرفاق وجود أسباب ترجع الى استمرار المناورات الجارية خلف الكواليس بين القياديين . فضقت ذرعا من الإنتظار وقررت السفر الى بغداد في محاولة للإهتداء الى الأسباب الحقيقية ، لكنني لم أفلح فقررت العودة الى ألمانيا وإعلام قيادة الشعبة بالأمر .

■ *علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد يزوراني خلسة*

بعد مضي بعض الوقت حدث طرق على باب شقتي في مدينة كولونيا وكان الوقت ليلا ، وإذا بي وجها لوجه أمام عضوي القيادتين القومية والقطرية علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وكان قد دلّهما عليّ رفيق في السفارة العراقية بمدينة بون العاصمة آنذاك .

كانت دهشتي كبيرة لهذه المفاجأة ، إذ كنتُ في الواقع علمت من الأخبار قبل أيام من الحدث أن تحولا وقع في العراق يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ وأن علي صالح السعدي أخرج من منصبه كنائب لرئيس الوزراء وأبعد مع رفيقه حمدي عبد المجيد بطائرة الى العاصمة الاسبانية مدريد ، لكنني لم أكن أتوقع أن يغادر السعدي ورفيقه عبد المجيد مدريد خلسة الى بون ثم الى كولونيا .

قدمت لهما الشاي والمرطبات ، في الوقت نفسه الذي كان السعدي أخرج من خزانتي زجاجة ويسكي كنتُ تسلمتها هدية من زميل ألماني . كان عبد المجيد قليل الكلام محاولا التعبير عن هدوءه فيما كان ألم الأحداث بان على وجهه . وتحدث السعدي طويلا حول تطور الأوضاع في العراق وأمله

باستعادة الخط «الثوري» داخل الحزب والدولة نفوذه وعودة الأمور الى نصابها . وكان هادئ الأعصاب نسبيا ، يمارس الضحك والدعابة أثناء الحديث ، ويتململ بين الحين والأخر بسبب مضايقة (المسدس) الذي كان يحمله على جنبه . وحين سألته كم من الوقت سيمضي في المانيا أجاب انها فترة وجيزة . وحين انتهى السعدي من تناول المشروب الروحي بالكامل وحده كان أفرغ ما في قلبه من حديث ليودعني وزميله عبد المجيد بعد منتصف الليل بقليل .

■ *ثم عضوا في أسفل السلم الحزبي للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣*

في أواسط عام ١٩٦٤ عدتُ الى بغداد بعد حصولي على الدكتوراه من جامعة كولونيا وجرى تعييني رئيس ملاحظين في وزارة الإقتصاد براتب شهري قدره ٥٠ دينارا ، ما يفي بحياة معيشية متقشفة .

في هذه الفترة عدتُ للإنخراط في النشاط الحزبي على نطاق محدود ، حيث لمست على الساحة تيارا مضادا يحمل هوية حزب البعث ذاتها ومتعاونا مع البعث في سوريا ، وما بين التيارين خلاف يصل الى حد الإتهام بالخيانة .

وبعد أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ وتعييني وزيرا للإقتصاد ، قرر الحزب تشكيل خلية حزبية تضم مجموعة من الرفاق الوزراء كنتُ أنا والدكتور جواد هاشم وزير التخطيط وعدنان أيوب صبري وزير دولة من بينهم . وكانت الخلية تعقد اجتماعاتها بصورة منتظمة في حين إختار الحزب رفيقا موظفا بدرجة بسيطة مسؤولا عنها ومديرا لجلساتها .

وأثناء عملي ، فيما بعد ، رئيسا لمكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ومحافظا للبنك المركزي العراقي كُلفت من قبل القيادة كي أكون ضمن

الطاقم التدريسي في جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا في بغداد في أواسط السبعينات ، وكان جميع طلبة الجامعة من العسكريين فقط ، فيما كانت محاضراتي تنصب في مجال العلوم الاقتصادية .

كما جرى تكليفي بالقاء محاضرات إقتصادية في مدرسة الإعداد الحزبي ، وهي المدرسة التي يجري فيها تعميق وتوسيع ثقافة الأعضاء وتجري الإمتحانات لهم كمعيار إضافي لصعودهم الى درجات حزبية أعلى .

وكنتُ أمارس هاتين المهمتين فيما استمر وضعي بدرجة رفيق في أسفل السلم الحزبي .

وخلال فترة إعارة خدماتي ، أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣ ، كنت ملتحقا بحلقة حزبية في العاصمة الأردنية عمان كان الملحق العسكري العراقي مسؤولا عنها ومديرا لاجتماعاتها في السفارة العراقية . وفي تلك الفترة كنتُ مكلفا بإلقاء محاضرات في المجال الإقتصادي على الفرق الحزبية في الأردن .

لماذا انتميت للحزب ثم خرجت منه

كنتُ وما أزال مقتنعا أن «الوحدة والحرية والاشتراكية» أهداف سليمة بحد ذاتها وجدت في نفوس الشباب في فترة الأربعينات والخمسينات على وجه الخصوص تجاوبا واسعا وأملا كبيرا ، وكانت أدبيات الحزب التي تضع الحضارات المنبثقة في بقاع الوطن العربي على مدى مئات القرون في إطار قومي تاريخي واحد تستهوي النفوس وتبعث فيهم الفخر والثقة .

الوحدة العربية كانت وما تزال الهدف المشترك الأكبر لعموم العرب اينما كانوا ، رغم تحولها ، بعد الإنتكاسات العديدة ، من هدف الى أمنية ، فهي قوة العرب والإطار الذي يجدد شخصيتهم ويعزز كرامتهم . والحرية بأبعادها

وممارساتها ترجمة لطبيعة الإنسان وضرورة لتحقيق الذات . وإذا كانت الحرية في التطبيق على مدى تاريخ البشرية محكومة بالنسبية ، فإن الأمة العربية في تاريخها الحديث تفتقر الى الحد الأدنى من مدياتها الدنيا . وهدف الإشتراكية الإنسان ذاته والمجتمع الزاهر بخيراته المتنعم بتضامن أفراده ، فهي مسار يجنب المجتمع ما تحمله الرأسمالية والماركسية من سلبيات ويلتقي معهما في جوانب إيجابية .

وبإقرار البعث أن الإسلام يمثل نهضة العرب الكبرى ، وان الإنقلاب على ما في النفس من سلبيات متراكمة كضرورة لبعث الأمة من جديد ، يربط بين ما يتمتع به المجتمع العربي من خصوصيات روحية سامية والطريق لنهضة جديدة .

تلك هي الطروحات والأهداف التي آمنت بها ، وانخرطت من أجلها منذ عام ١٩٤٨ بالحزب . وحين ألقي اليوم نظرة على فترة تزيد على نصف قرن من الزمن أجد الطروحات وقد شُوهت والأهداف قُوضت ، وعلى الطريق الطويل نفوسا أرهقت وعوائل شُتت .

ليست المشكلة بالأهداف المسطرة والفلسفة المصاغة ، إنما المشكلة ، كما هو الحال في كثير من التنظيمات السياسية وغير السياسية ، تكمن في من يتولون قيادة الأمور .

من نخر في جسد حزب البعث رفاق كانوا ينادون بالإنقلابية ، الإنقلاب على واقع النفس المريضة للإنطلاق بنفس جديدة سامية الهدف طاهرة السلوك ، فكانوا يمارسون الإنفرادية والتكتل والإيقاع بالآخرين تحت لافتات لقوله تعالى «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ»(١٥) . وسقطت قوى الخير فيه الواحدة بعد الأخرى أمام قوى الإنحراف الكاسحة .

---

١٥ ـ سورة الشورى ، آية : ٣٨ .

أصبحت الفردية وحب السلطة والتسلط معايير أساسية في القرارات السياسية والحزبية والبديل للمعايير الوطنية والقومية ، فضُربت الخطوات المؤدية الى «الوحدة» العربية ، وذبحت «الحرية» في داخل الحزب وخارجه ، ونُخرت «الاشتراكية» ودُفعت نحو اليمين تارة ونحو اليسار تارة أخرى وغُرست في جسمها طفيليات المتنفذين ومصالح الحاشية .

الفترة ما بين تأسيس الحزب في العراق أواخر الاربعينات وحتى نهاية الخمسينات كانت فترة نضال قاسية ساهمتُ فيها حزبيا بقوة عدا فترة انقطاعي عن الحزب بسبب الدراسة في الخارج بين منتصف ١٩٥٦ ومنتصف ١٩٥٨ . وخلال الفترة ١٩٦٠ الى منتصف ١٩٦٤ كنتُ منخرطا في قيادة التنظيم ـ شعبة المانيا الغربية ـ حيث بدأت تتجمع فيّ الشكوك حول قدرة الحزب على شق الطريق السليم ومجابهة التحديات ، ذلك ان فترة النضال صعبة ، لكن مهمة الحكم أصعب بكثير .

كشف سفري الى بيروت عام ١٩٦٣ لتمثيل شعبة المانيا في المؤتمر القومي للحزب أمامي المناورات والتكتلات التي يحيكها رفاق قياديون وراء الكوليس ليل نهار في حين لم يدم تولي الحزب الحكم في العراق عام ١٩٦٣ أكثر من تسعة شهور ، حيث مورس العنف ودب التطاحن البيني ووقع الإنهيار ، وحل كل هذا بعد انهيار الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٦١ بعد تجربة لم تدم أكثر من أربع سنوات ، ولم يكن قياديو الحزب أحسنوا التصرف .

وعقب استكمالي دراسة الدكتوراه والعودة الى بغداد في منتصف ١٩٦٤ أصبحت صلتي بالحزب ضعيفة نتيجة ما اصابني من ردود فعل بسبب الأحداث المريرة على الساحتين العراقية والعربية التي كان للحزب يد فيها .

كانت الفترة بين ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣ مليئة بالتجربة والنفاذ الى الأعماق ما أدى الى شعوري بالرضى في أن يكون وضعي الحزبي كرفيق في خلية

بأسفل السلم التنظيمي طيلة تلك الفترة . إلاّ أن المهمات الرسمية العالية التي كُلفتُ بها واتصالي المباشر مع أعلى القياديين في الحزب والدولة وفر لي فرصة أوسع وأعمق لتقييم الأمور والسلوك . فإلى جانب ما في ذلك من جوانب إيجابية هامة كانت هناك ذهنيات وممارسات سلبية حلّت على الأفراد والمجتمع والدولة ، ولم أنج شخصيا ـ وأنا الرفيق ـ من شرور بعض الرفاق! ، كما يتضح ذلك تفصيلا في الفصول التالية من الكتاب .

في تلك الفترة أخذت قناعتي تتبلور في أن توجهات القيادة ستجر الحزب والبلد تدريجيا الى مأزق قاتلة إن استمر الحال على ذات المنوال . وكنت آمل في مبادرة قوى الخير داخل الحزب الى عملية تصحيح وإنقاذ ، وتضاعف أملي بعد اكتساب البلاد قوة عقب تأميم النفط وتحقيق إنجازات إقتصادية واجتماعية هامة ، واستبشرت خيرا بتعزيز الوحدة الوطنية بإقرار الحكم الذاتي للمنطقة الكردية وإنشاء الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، حيث بدا لي أن الحزبين ـ البعث والشيوعي ـ قد وضعا جانبا دماء الماضي بينهما وفتحا صفحة جديدة في العلاقات والتعاون .

ذهبت آمالي أدراج الرياح . فقد غدا الحزب في النهاية محكوما من قبل شخص واحد اسمه صدام حسين ، وأصبحت تنظيمات الحزب ـ تحت مظلة الإرهاب ـ تنفذ ما يريده الحاكم المستبد . وسخّر الحاكم المطلق مرافق الدولة وفق طموحاته الشخصية ، ولم تعد «الوحدة والحرية والاشتراكية» أهدافا يفترض أنه جاء من أجلها .

كانت السنوات الأولى من الثمانينات أصعب فترة مررت بها ـ حين كنت أمينا عاما لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية في عمان ـ حيث توجهتْ اليّ أصابع الإتهام بالوقوف ضد النظام في بغداد ، ذلك الإتهام الذي يؤدي الى قطع الرؤوس ، لكنني نجوتُ بخروجي من العراق بعد منعي في البدء من

السفر ، فانغلقت أمامي باب العودة اليه ، كما انغلقت أمامي باب الأردن ومصر لأسباب سياسية .

في منتصف عام ١٩٨٣ تركتُ أرض العروبة وتوجهت الى ألمانيا للسكن فيها ، وتركتُ الحزب تنظيما ولم يترك قلبي مبادئه وأهدافه .

ما حل بحزب البعث العربي الإشتراكي ذاته وما جرّت اليه قيادته من مآسي قد يكون فريدا من نوعه ، لكن جوانب من قصته المريرة لم تكن الأولى ، وربما ليست الأخيرة في تاريخ الأحزاب والتجمعات المماثلة .



الفصل الثاني

وزارة الإقتصاد . . هكذا كانت

بداية عملي . . غرفة تضم خمسة موظفين

بعد استكمال متطلبات دراستي لنيل درجة (الدكتوراه) وعودتي الى العراق عُينت في وزارة الإقتصاد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبرعام ١٩٦٤ موظفا بدرجة رئيس ملاحظين براتب ٥٠ دينارا شهريا ، وخصصت لي منضدة في غرفة كبيرة تضم بالإضافة لي أربعة موظفين مسلكيين .

كانت تلك الأيام شكلت التجربة الأولى في ممارسة الوظيفة العملية بعد أن ظلت خبرتي السابقة البالغة أربع سنوات مقتصرة على التدريس في كلية التجارة والإقتصاد ببغداد .

أما مبنى وزارة الإقتصاد فلم يكن يتجاوز صورة المنزل الواسع المشيد منذ فترة طويلة وفق الطراز الشرقي بفناء داخلي تحيطه مجموعة غرف ، وله طابق أول بغرف مختلفة ثم طابق آخر صغير يبدو أنه أضيف في وقت لاحق وتم ربطه مع بقية المرفقات بسلم ملفت في ضيقه .

أما الجبهة الخلفية من المبنى فكانت تطل على حافة نهر دجلة اليسرى فيما تقع الواجهة الأمامية عند المنطقة الأخيرة من شارع الرشيد المعروفة تاريخيا بـ «الباب الشرقي» المقترنة بتسمية «ساحة التحرير» عقب اندلاع ثورة ١٩٥٨ .

ورغم كون شارع الرشيد من بين أبرز شوارع العاصمة وأطولها إلاّ انه لا يتصف بالإستقامة ، وأصبح يتميز بضيق نسبي يُعلل بشق الشارع خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى .

أما المراجعون فكانوا يهتدون الى مبنى الوزارة من خلال موقعها المقابل لسينما «روكسي» المعروفة جيدا لسكان العاصمة ، بحيث أن بعض الرسائل البريدية الواردة للوزارة كانت تحمل تسمية الدلالة «وزارة الاقتصاد ـ مقابل سينما روكسي»!

في اليوم الأول لصدور قرار تعييني موظفا فيها التقيت وزير الإقتصاد عزيز الحافظ لشكره طبقا لأصول ذلك الزمان ، كما التقيت مدير العلاقات التجارية الخارجية مهدي العبيدي الذي أشار عليّ بالإطلاع على بعض الملفات الخاصة بمديريته طيلة ثلاثة أيام لبلورة فكرة عن طبيعة التعامل الرسمي مع القضايا الواردة للوزارة ، حيث جرى تنسيب عملي في تلك المديرية .

كانت تلك الأيام الثلاثة تتميز بطرافتها الفعلية حيث كنت أشرع مع بداية الدوام الرسمي بتصفح الملفات الكبيرة لأغلقها مع نهايته . وكم دهشتُ حين لاحظتُ أن بعض زملائي في الغرفة لا يبدأون عملهم إلاّ بعد تناول وجبة الإفطار ، فهذا يفتح كيسه ليخرج قطع الجبن والخبز ويضعها على منضدة المكتب ، وذاك يجهز البيض لعملية السلق ثم يهيئ الملح وبعض الخضار ، وخلال الإفطار كان حامل أقداح الشاي الذي يطلق عليه البغداديون وربما كل العراقيين تسمية «الجايجي» يجوب على الزملاء مقدما لهم أقداح الشاي المعهودة . وبعد ان تنتهي مدة نصف الساعة التي خصصوها لهذه المهمة وتنظيف المنضدة مما يتراكم فوقها من فضلات يبدأ العمل الرسمي .

في الواقع كنتُ مقبلا للعمل بشغف في تلك المديرية ، وتوليت بعد مضي فترة وجيزة مهمة مدير العلاقات الخارجية وكالة خلال الأيام التي

يمرض فيها المدير او يسافر الى الخارج ، وكنت أطلب استدعاء هذا السفير او ذاك الى مكتبي عن طريق وزارة الخارجية لبحث قضايا اقتصادية او مشاكل تجارية عالقة بين البلدين . وهكذا حزت على ثقة رؤسائي وأصبحت ممثلا للوزارة في عدد من اللجان التي تضم وزارات مختلفة .

ولتنامي الأعمال والمهام كنت أعود الى العمل في المساء أيضا . وأذكر أن معرفتي بالدكتور فاضل الجلبي ، الذي كان يشغل منصب معاون مدير عام للشؤون الإقتصادية ، بدأت منذ تلك الفترة وتعززت مع مضي الزمن ، فكنا الوحيدين العائدين الى الوزارة خلال فترة المساء لإنجاز المتبقي من الأعمال .

في أحد أيام شهر آذار/مارس من العام التالي عدت الى مكتبي في الوزارة بعد أن شاركت في اجتماع إحدى اللجان ، فوجدت على منضدتي أمرا وزاريا بتنسيبي للعمل مديرا للتجارة الداخلية ، بعد إحالة مديرها السابق الى التقاعد ، ثم جرى تثبيتي مديرا لها بعد مضي أقل من شهرين .

بعد تحقق خبرة جيدة في شؤون العلاقات التجارية الخارجية بدأتُ باكتساب خبرة أخرى في ميدان التجارة الداخلية . وكانت هذه المديرية تضم عددا أكبر من الموظفين وتشمل أقساما متخصصة كقسم تسعير السلع المستوردة[1] وقسم متابعة أحوال السوق

---

١ ـ كانت مجموعة من السلع المستوردة ومن بينها الأجهزة الآلية والكهربائية ـ للأغراض المنزلية والشخصية والتجارية ـ مثبتة من قبل لجنة التموين العليا حيث يوكل لوزارة الاقتصاد تنفيذ بيانات اللجنة بتسعيرها حسب بنود الأكلاف مع إضافة نسبة أرباح معينة بغية تحديد السعر النهائي للمستهلك . وكانت مديرية التجارة الداخلية تقوم بعملية التسعير عبر تدقيق المستندات المختلفة ابتداء من كتب فتح الإعتماد لدى المصارف وأجور الشحن والتأمين والرسوم الجمركية والنقل والخزن وغيرها ، قبل إضافة نسبة الربح المقررة ومنح المستورد إشعارا بالسعر النهائي .

المحلية[٢] وقسم حماية الصناعة الوطنية[٣] وقسم الاستيراد بالمقايضة[٤] ، ما برر كون المديرية شرنقة في حركة ونشاط وسط مراجعات المستوردين والمصدرين والصناعيين المستمرة .

وفيما كانت مديرية العلاقات التجارية الخارجية تمثل جناح الوزارة في العلاقات الخارجية كانت مديرية التجارية الداخلية تتولى مهمة الجناح الآخر

---

٢ ـ مهمة هذا القسم محصورة بمتابعة حركة أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية في بغداد يوميا وإنجاز نشرة خاصة بها مع الاشارة الى أي نقص في المواد وتقديم مقترحات بشأن إجازات الإستيراد والتصدير . وتنفيذا لذلك كان موظفو القسم يخرجون الى الأسواق صباحا ويعودون الى مكاتبهم ظهرا لتدوين البيانات والمقترحات وإعداد النشرة اليومية لترفع الى المدير العام الذي يتخذ المناسب بشأنها .

٣ ـ مهمة هذا القسم تلقي طلبات الصناعيين العراقيين ـ من القطاع العام او الخاص ـ لمنح الحماية لمنتجاتهم ، حيث يقوم القسم بزيارات موقعية للمصانع والتعرف على الطاقة الإنتاجية وأسعار المنتجات ومدى توفر المواصفات النوعية فيها بالإتصال بهيئة المواصفات والمقاييس العراقية ومختبرات الفحص المرخصة والاستئناس برأي الجهات المختصة الرسمية وغير الرسمية تمهيدا للتوصية بشأن منح الحماية للمنتج الوطني عبر تقليص الكميات المستوردة من الخارج بنسبة معينة او منع الإستيراد كليا او عن طريق فرض رسوم جمركية أعلى على ما يستورد منه او الجمع بين الطريقتين . ويعرض القسم ملف القضية على «لجنة حماية الصناعية الوطنية» التي تضم ممثلين عن وزارات عديدة وغرفة تجارة بغداد واتحاد الصناعات العراقي تمهيدا للتوصية بطريقة الحماية المناسبة ومدياتها ثم ترفع الى وزير الاقتصاد لاتخاذ القرار المناسب .

٤ ـ بغية تشجيع تصدير المواد الجديدة او السلع التي تواجه بعض الصعوبات كان القسم يمارس سياسة دعم تتلخص بمنح المصدر إجازة استيراد مواد تحتاجها السوق المحلية يستطيع من خلال أرباحها تحمل أعباء التصدير . كما ساهم هذا التوجه بتخفيف العبء عن منهاج الإستيراد الإعتيادي ، وبالتالي تقليل الضغط على موجودات العراق من العملات الأجنبية ، رغم الثغرات التي كانت تحيط بالعملية . وأونيطت بالقسم مهمة دراسة هذه الطلبات المسماة «المقايضة» وتقديم توصية مناسبة بها واستحصال الموافقة بشأنها قبل احالتها الى مديرية الإستيراد والتصدير العامة للتنفيذ .

وهو المجال التجاري الداخلي للبلاد تنفيذا لمسؤوليات الوزارة وتوجيهات لجنة التموين العليا .

لجنة التموين العليا ـ سلطة أعلى من الوزارة

تتمتع هذه اللجنة بنفوذ واسع في الدولة ويستدل على ذلك من اسمها حيث ضمت عددا من الوزراء برئاسة رئيس الحكومة وأقرت لها صلاحيات واسعة في الشؤون التجارية والعمل على استقرار الأسواق المحلية شملت الأمور الكبيرة والصغيرة .

وكان متاحا للجنة وضع اليد على أي مادة يشح عرضها في الأسواق ولدى ظهور حالات الإحتكار وارتفاع جسيم في الأسعار ، بهدف تنظيم بيعها وتحديد سعرها والزام محافظي المدن العراقية بالتنفيذ . كما أسند لها الموافقة على منح إجازات استيراد السيارات وإدخالها الى العراق ، بل ويتعين الحصول على موافقة اللجنة حتى للراغبين بإهداء حيوان ما لأحد متعلقيهم المقيمين خارج البلاد . وقد وقعت عيني على قصة طريفة تبعث على الأسى أثناء تصفحي لأحد الملفات المحولة الى مديرية التخطيط في الوزارة التي تتحدث عن توجه رجل فاقد البصر بسيط الحال الى الكويت لزيارة أبنائه المقيمين هناك وبمعيته هدية من أرغفة الخبز وقناني مخللات «طرشي» وعنزتين حظر موظف الجمارك المسؤول عبورهما نقطة الحدود العراقية على أساس أن التعليمات الرسمية لا تسمح بذلك ، ناصحا بتقديم طلب الى وزير الإقتصاد كي يوعز بتوجه العنزتين الى الكويت!!

إضطر الرجل المسكين للسفر الى بغداد والتوجه الى أحد كتاب العرائض «عرضحالجي» أمام وزارة الإقتصاد ، وبعد أن روى القصة كتب له الطلب ووقعه الرجل ببصمة إبهامه .

ولطرافة الطلب حرصت في حينه على مطالعة جميع المراحل التي مر بها محتفظا بنسخة منه لندرته التي تعكس الحالة التجارية والإدارية أنذاك ، وأوردها بالنص بما تضمنته من تعابير ركيكة :

«السيد وزير الاقتصاد المحترم

المعروض

سيدي سبق لي وان قدمت طلبا بتاريخ ٦٦/٢/١٩ حول ثلاثة قناني طرشي وصندوق واحد خبز مع سكر وعنزتين مع طفلة (عنزة) صغيرة وقد احيل طلبي الى مدير التجارة العام وقد وافق لي ثلاثة قناني طرشي وكذلك صندوق واحد خبز مع سكر ولم يوافق على اخراج العنزتين مع طفلها ولما انا مسافر الى اولادي وكلهم في الكويت وليس للبيع بل انما اولادي هذا وسوف نرى عدالتكم عند موافقتكم حول السماح لي بالعنزتين مع طفلها والامر لكم واني ضرير فاقد البصر .

هذا وان الله يحب المحسنين

المستدعي

(ن . ف .)»

وجاء هامش المدير على الطلب كما يلي :

«السيد المدير العام

ان تصدير المواشي ممنوع وحيث ان الطلب يخرج عن كونه تصدير لأغراض المتاجرة كما يتضح من فحوى الطلب ولحالة المستدعي (كونه ضرير) التي تستدعي العطف والمساعدة ارى استحصال موافقة السيد الوزير على ذلك والرأي لكم رجاء» .

ثم دون المدير العام هامشه للوزير كما يلي :

«السيد الوزير

ان تصدير العنز ممنوع الا بقرار من لجنة التموين العليا اما الطرشي والخبز فلا مانع من تصديره ، للتفضل بالأمر» .

وأخيرا اتخذ الوزير قراره كالآتي :

«يكتب الى لجنة التموين العليا بشأن السماح بتصدير العنزتين» .

ولدى مواصلتي تصفح الملف لمعرفة ما آل اليه مصير العنزتين لم أعثر على ما يشير الى قرار رئيس الوزراء بصفته رئيس لجنة التموين العليا[٥] .

الوزارة ـ أكثرها صلة بحياة المواطنين

ساعدت طبيعة عملي مديرا للتجارة الداخلية في التعرف على مهام المديريات والمصالح العامة المرتبطة بالوزارة وإقامة علاقات ودية مع مدرائها العامين ، وكنت أقدم برنامجا ثقافيا «الزاوية الاقتصادية» من تلفزيون بغداد بصورة دورية .

---

٥ ـ بعد مضي فترة على أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ تولى «مجلس تنظيم التجارة» صلاحيات مشابهة لصلاحيات «لجنة التموين العليا» التي لم تعد قائمة ، وكان جل وقته منصرفا لمعالجة قضايا الإستيراد الشخصي للسيارات .

وكمثال على ذلك ، أذكر ان جمعية مكافحة العلل الاجتماعية في بغداد كانت حصلت من مجلس تنظيم التجارة عام ١٩٧١ على إجازة لاستيراد سيارتي باص من نوع «تويوتا» لنقل الطلبة المعوقين ، ثم توسطت لديّ لاستبدال نوعهما بـ «ستروين» ، وكنت آنذاك عضوا في مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة ، ولم يكن وزير الاقتصاد مخولا بهذا التغيير واضطر لنقل القضية الى مجلس تنظيم التجارة مرة أخرى .

وحانت خلال تلك الفترة فرصتان ثمينتان ، الأولى عام ١٩٦٦ وتتلخص بتوجيه دعوة من معهد التسويق الدولي لجامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية ، والثانية عام ١٩٦٨ بتوجيه منظمة الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة) لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف بسويسرا دعوة أخرى . وبعد قيام الوزارة بتعميم الدعوة على المؤسسات والمديريات التابعة لها تم اختياري لكلا الدورتين ، توفر لي خلالهما معلومات مضافة في ميدان التسويق والسياسات التجارية .

بعد انتهاء دورة جنيف يوم ١٤ من شهر حزيران/يونيو ١٩٦٨ عدت الى وظيفتي ـ مدير التجارة الداخلية ـ حيث كان راتبي حينها ٧٠ دينارا شهريا ، وأعقبتها فترة أسابيع طريفة .

ففي يوم ١٦ من الشهر ذاته ـ أي في اليوم التالي لالتحاقي بالوظيفة ـ حصلت على إجازة اعتيادية لمدة ثلاثين يوما للإشراف على بعض التحويرات الإنشائية في داري التي لم تنته عند ذلك التاريخ ، ما دفعني للحصول على إجازة ثانية ، منحت لي بعد إلحاح هذه المرة ، مدتها ١٥ يوما إعتبارا من ١٦ تموز/يوليو ـ وهو اليوم الذي سبق وقوع حركة الإنقلاب على نظام عبد الرحمن عارف .

وحين أعلن عن تشكيلة مجلس الوزراء يوم ١٨ سارعت الى وزارة الإقتصاد لتهنئة وزيرها الجديد الدكتور عبد الله النقشبندي الذي استقبلني بكل ود وتفهم كوني في إجازة تنتهي مدتها يوم ٣١ تموز/يوليو .

وقبل انتهاء فترة إجازتي بيوم واحد نفذت عملية الثلاثين من تموز/يوليو ، وأمسك حزب البعث بزمام السلطة كاملا ، فجرى تعييني وزيرا للإقتصاد ـ كما تحمل الصدف ـ في يوم انتهاء إجازتي الإعتيادية الممنوحة لي كمدير للتجارة الداخلية .

وكنت أشرت في موضع آخر من الكتاب الى ظروف اللقاء المتعلق بالموضوع مع أحمد حسن البكر خلال فترة إجازتي المذكورة .

لم تكن معرفتي بوزارة الاقتصاد جديدة ، لكن مهام ومسؤوليات الوزير هي بطبيعة الحال غير مهمة المدير . أما مبنى الوزارة فبقي على قدمه والسيارة الوحيدة أمامه هي (اقتصاد ـ ١) المخصصة للوزير حيث لم يكن لأي موظف آخر سيارة رسمية ، وهو ما كان سائدا في وزارات الدولة بشكل عام .

كان المبنى يضم بعض المديريات[٦] التي تشكل قلب الوزارة حيث تعلوه مستويات المسؤولية الثلاثة : المدير العام ووكيل الوزارة والوزير .

ويرتبط بديوان الوزارة العديد من المديريات والمؤسسات والمصالح والشركات العامة ، والملحقيات التجارية في السفارات العراقية إضافة الى الغرف التجارية في الداخل . وبذلك تشكل الوزارة وما يرتبط بها شبكة واسعة تشرف على أمور البلاد التجارية .

فالمستورد والمصدر وتاجر الجملة والمفرد ، والصناعي في مجال مكائنه وحماية منتجاته ، والمزارع في مجال معداته وتسويق منتجاته من الحبوب والتمور وغيرها ، والمصدر للجلود والأصواف والعظام والأمعاء ، والأفراد الذين يسعون الى تأسيس شركة ما ، والمصنع الذي يسعى للمشاركة في معرض داخلي او خارجي ، والشخص المؤمن على بضاعته وداره وحياته ، لابد أن يمر كل هؤلاء على وزارة الإقتصاد أو إحدى مؤسساتها . بل أن العائلة التي تبحث عن توفير مواد لبناء دار لها او تأثيثها او لسد حاجتها اليومية من السكر والشاي والبيض لا تجد أمامها سوى وزارة الإقتصاد ومؤسساتها التي تقوم

---

٦ ـ أهمها : العلاقات التجارية الخارجية ؛ التجارة الداخلية ؛ شؤون المصالح والمؤسسات ؛ مديرية الديوان العامة التي تضم الحقوق والذاتية (شؤون الموظفين) والحسابات والأرشيف .

بالإستيراد والتسويق بطريق مباشر او غير مباشر عن طريق الوكلاء[٧] .

من هذا يتضح أن ما من مرفق تجاري او صناعي او زراعي ، أكان ذلك في منطقة كبيرة او صغيرة ، وما من دار في مدينة من مدن الحضر او قرية نائية في الريف ، إلاّ وله تماس بوزارة الإقتصاد ، ما جعل من الوزارة بمؤسساتها المختلفة أكثر الوزارات صلة بحياة الفرد المهنية والشخصية ، وإحدى أضخم الوزارات ، إن لم تكن أضخمها على الإطلاق ، من حيث عدد الموظفين والمستخدمين .

وهكذا أصبحت مشاغل الناس ومشاكلهم في عموم البلاد هي مشاغل ومشاكل وزير الإقتصاد في الوقت ذاته .

جاء التوسع في مهام الوزارة نتيجة للتوجه الإشتراكي للبلاد وصدور قرارات تأميم الشركات الكبرى الصناعية والتجارية في منتصف الستينات ، وتعمق هذا التوجه وازداد دور القطاع العام بعد أحداث تموز ١٩٦٨ .

ورغم كون هذه التوجهات نابعة من خط فكري على المستوى العالمي فان الكثير من تطبيقاتها جاءت ملبية لحاجة الوضع الإقتصادي والمالي للبلاد في تلك المرحلة على وجه الخصوص . فالعراق يمثل سوقا صغيرة نسبيا وأغلب منتجاته الصناعية والزراعية محدودة ويعتمد كثيرا على الإستيراد فيما كانت موارده من العملات الأجنبية ضيقة هي الأخرى الأمر الذي يحتم خضوع الإستيراد للتوجيه ، من حيث السقف والأولويات .

كما كان إشراف الدولة على تصدير المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية نابعا في الأساس من الحاجة لضمان استقرار السوق المحلية وتجنب حدوث اختناقات فيها . كما كان تدخل الدولة في استيراد المواد الأساسية

---

٧ ـ على سبيل المثال كان عدد وكلاء التسويق المرتبطين بالمؤسسة العام للتجارة وحدها يربو على عشرين ألف وكيل .

والإشراف على توزيعها عاملا مهما في تفادي أعمال الإحتكار والمضاربة وارتفاع الأسعار .

ومن أجل دعم منتجي المحصولات الزراعية الأساسية واستقرار مدخولاتهم كانت الدولة تبتاعها وتتولى تصدير الفائض منها عبر مصلحة تنظيم تجارة الحبوب ومصلحة التمور العراقية . كما حرصت على تقديم الخبز المعروف بـ «الصمون» الى العوائل الفقيرة بأسعار مخفضة من خلال مديرية الإعاشة العامة التي انتقل ارتباطها من وزارة المالية الى وزارة الإقتصاد ، وانتقال ارتباط شركات المطاحن الفنية من وزارة الصناعة الى وزارة الإقتصاد أيضا .

وتتضح من ذلك الظروف الفكرية والحاجات العملية في البلاد التي حولت وزارة الإقتصاد الى هذه القاعدة الواسعة من المسؤوليات دون أن يعني الأمر أن مديات التوجه وتطبيقاته كانت خالية من الشوائب والمثالب . كما يمكن الإستنتاج أنه إذا كانت المبررات نابعة أيضا من محدودية الانتاج الوطني وضيق السوق المحلية وضعف الحالة المالية التي بقيت سائدة حتى أواسط السبعينات ، فإن من المفروض إعادة النظر بالمديات والتطبيقات بين فترة وأخرى في ضوء المتغيرات والتجربة ، خصوصا بعد تنامي الموارد النفطية .

بعد نحو عام من مزاولة عملي كوزير للإقتصاد في المبنى العريق في شارع الرشيد انتقلت الوزارة عام ١٩٦٩ الى المبنى الحديث لمجلس التخطيط القريب من المجلس الوطني ، ثم الى مبنى حديث مستقل بها عند ساحة الخلاني عائد الى إحدى شركات المؤسسة العامة للتأمين المرتبطة بالوزارة بعد إعفائي من حقيبتها أوائل عام ١٩٧١ .

في تلك الفترة كان هيكل الوزارة ضخما يوضحه المخطط الوارد في نهاية

هذا الموضوع ويدل على حجم وتشعب مهامها ومسؤوليتها الى جانب ما واجهني من عبء إضافي نتيجة الإزعاج والتحريض وسوقي الى التحقيق الحزبي أكثر من مرة .

ومن همومها :

التمور . . بين التقويمين الشمسي والقمري

أتناول هذا الجانب المحدود بشئ من التفصيل لتقديم صورة عن المشاغل والمشاكل التي تعانيها كل المؤسسات والمصالح والشركات والمديريات العديدة المرتبطة بوزارة الإقتصاد .

كانت مصلحة التمور العراقية والكيانات المرتبطة بها تعنى بابتياع التمور من المنتجين وخزنها وكبسها وتسويقها ، والإشراف على الصناعات التحويلية المعتمدة عليها .

ومن أولى المشاغل قضيتان ، الأولى تعود الى الطبيعة وما يهبه الله سبحانه وتعالى ، والثانية تعود الى الفرق بين التقويمين الشمسي والقمري ، وبعبارة أخرى الفجوة الزمنية بين نضوج التمور وحلول شهر رمضان المبارك .

تتمثل القضية الأولى بتأرجح كميات التمور المنتجة تأرجحا كبيرا بين عام وآخر من نحو ٢٥٠ ألف طن الى أكثر من ٤٥٠ الف طن في بعض المواسم ، ما يُحدث صعوبات ومشاكل في التسويق .

فحين يقل الإنتاج تظهر صعوبة الإيفاء بتصدير الكميات المتعاقد عليها ، وحين يرتفع يصعب تصريفه بالكامل في الداخل والخارج ، وعندها يُضطر الى خزن الفائض ليصبح أكثره بعد عام مادة لعلف الحيوان ما يعني تدني قيمته في الداخل كما في الخارج عند تصديره .

من نحو ١٢٠ صنفا من أصناف التمور ، وفق ما تذكره الأدلة ، لا تشكل الأصناف الراقية إعاقة في التسويق ، حيث تتجه جميعها تقريبا الى الأسواق الأمريكية والأوروبية ، بحيث لا يجد الفرد العراقي في سوقه كمية منها للتذوق ، بل أن الحظ لم يحالف الكثير من الناس بالتعرف على شكلها ولونها وطعمها . أما أصناف الدرجتين الثانية والثالثة فتتجه عشرات آلاف الأطنان منها الى بقية أسواق العالم ، ومن بين أكبرها الصين والإتحاد السوفياتي آنذاك والقارة الهندية وجنوب شرق آسيا ، الى جانب ما تستهلكه السوق المحلية للأكل والتصنيع ، وما يتبقى منه يُدوّر خزينا للعام التالي علفا .

كانت مصلحة التمور العراقية تتولى تصدير ما يعادل نصف الكميات المخصصة لذلك ، في حين يلعب القطاع الخاص دوره في تصدير النصف الآخر على شكل تمور سائبة (الفل) او مكيسة بأغلفة من ورق النخيل (الخصاف) او بعلب صغيرة . وكانت المصلحة تتابع عمليات تبخير التمور وإزالة الشوائب منها محافظة على نوعيتها وسمعتها في الخارج .

وحدثت مرة مشكلة لعلبة تمر عراقي في السوق البريطانية كادت تعصف بسمعة التمور العراقية . وبرزت المشكلة حين لجأت عائلة بريطانية الى السلطات القضائية مدعية أن ولدها ابتاع علبة تمر عراقي ، وحين همّ بأكلها أصاب مسمار صغير كان بين ثنايا التمر لثته وفكه ما استدعى الى إدخاله المستشفى للمعالجة . وحُشرت السفارة العراقية في لندن بالمشكلة ، فسارعت لإعلام الخارجية العراقية والجهات المعنية الأخرى مستنجدة لإيجاد حل للقضية .

ولحسن الحظ تم تلافي الموضوع وتسويته بسرعة بترضية العائلة والإعتذار منها . إلاّ أن ذلك دفع مصلحة التمور العراقية الى تبني خطة حصر الكبس في المكابس الفنية وإدخال نظام مراقبة إضافي أدق عن طريق أجهزة

الكترونية تسير عبرها عبوات التمور المحمولة على أحزمة النقل في وحدات التعبئة لكشف أي مسمار او سواه!

أما مشكلة التصدير الكبيرة الثانية فتتعلق بأسواق الدول الإسلامية وخاصة الكبيرة منها في جنوب آسيا وجنوب شرقها ، التي تستورد عشرات آلاف الأطنان من التمر بمناسبة شهر رمضان المبارك .

يرتبط نضوج التمر بالتقويم الشمسي فيما يعتمد حلول شهر رمضان المبارك على التقويم القمري الذي هو أقصر بمعدل يقرب من ١١ يوما في السنة ، ما يعني تقابل السنة القمرية مع الشمسية مرة واحدة كل ٣٣ سنة . فحين تصبح الفجوة الزمنية بين نضوج التمر وحلول شهر رمضان طويلة يتأخر التصدير الى أسواق الدول الإسلامية ما يضطر الى خزن كميات التمور الهائلة بمخازن مبردة سعت المصلحة الى توسيع طاقتها ، آخذة بنظر الإعتبار تقلب كميات التمور المنتجة من موسم لآخر .

ومن أجل توسيع استهلاك التمور وزيادة قيمتها وتحسين مدخولات منتجيها كان من الضروري تنمية الطلب الصناعي المحلي عليها . فالى جانب استخدام التمر في إنتاج الدبس والسكر السائل والكحول الطبي والخل والخميرة وسواها جرى تكليف شركة إستشارية أجنبية في حينه لاستنباط منتجات صناعية أخرى تعتمد على التمور ونوى التمر .

النخلة التي جاء ذكرها في القرآن الكريم في ١٥ سورة تعتبر بحق شجرة الجمال والعطاء . أكثر من ٣٠ مليونا من أشجار النخيل كانت شامخة وسط العراق وجنوبه ، بعطائها الذي يوفر لقمة العيش لمئات آلاف العوائل ، وبظلالها تحتمي المزروعات . وكانت التمور تشكل المرتبة الأولى بين المواد المصدرة الأخرى قيمة بعد النفط . وهي بعد شجرة معطاء ، بتمرها وسعفها وجذعها وكل ما يتفرع من هذه الأجزاء .

دفعت هذه الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية الى إنشاء إطار مؤسسي كفيل بتحقيق تنسيق محكم بين الجوانب الزراعية والتسويقية والتصنيعية للنخلة ومنتجاتها ، ويرتبط بوزارة الإقتصاد . فصدر قانون المؤسسة العامة للنخيل والتمور ، وارتباط ثلاث مصالح عامة بها : مصلحة تسويق التمور ، ومصلحة صناعات التمور والنخيل ، ومصلحة تطوير زراعة النخيل .

ولم استطع بعدها مواصلة تشكيل أجهزتها الإدارية والفنية نتيجة إعفائي من حقيبة الوزارة أوائل عام ١٩٧١ .

هيكل وزارة الاقتصاد
حين كنت وزيرا لها ١٩٦٨ - ١٩٧١

أولا - ديوان الوزارة ويتألف من :

مديرية الديوان العامة .

مديرية العلاقات التجارية العامة

مديرية التجارة الداخلية العامة

المديرية العامة لشؤون المصالح والمؤسسات

ثانيا - المديريات العامة الملحقة بالوزارة :

مديرية الاستيراد والتصدير العامة

مديرية التسجيل ومراقبة الشركات العامة

ثالثا ـ المؤسسات المرتبطة بالوزارة :

ـ المؤسسة العامة للتجارة ـ وتضم :

مصلحة المبايعات الحكومية

الشركة الافريقية العراقية التجارية

شركة المخازن العراقية

الشركة العامة للسيارات

الشركة العامة لاستيراد المواد الانشائية

الشركة العامة للكيمياويات والمعدات الزراعية

ـ المؤسسة العامة للتأمين ـ وتضم :

شركة التأمين الوطنية

شركة التأمين على الحياة

شركة إعادة التأمين العراقية

ـ المؤسسة العامة للحبوب ـ وتضم :

مصلحة تنظيم تجارة الحبوب ـ وترتبط بها جميع صوامع الحبوب في العراق

مديرية الاعاشة العامة

المطاحن المؤممة

ـ شركة النقل البحري العراقية

ـ المؤسسة العامة للتصدير

ـ مصلحة التمور العراقية

ـ مصلحة المعارض والأسواق التجارية

- مصلحة تنظيم تجارة المنتوجات الحيوانية
- الغرف التجارية في عموم العراق
- الملحقيات التجارية في السفارات العراقية وكذلك جميع المراكز التجارية في الخارج .

وتجدر الإشارة الى ان الوزارة بقيت تتضخم بهيكلها ومسؤولياتها لسنوات عدة بعد أحداث تموز ١٩٦٨ ، ما أوجد القناعة ، لدي ولدى الآخرين ، بضرورة شطرها الى وزارتين : وزارة التجارة الداخلية ووزارة التجارة الخارجية ، وحظي الرأي بموافقة السلطة العليا آنذاك . وبعد التدقيق من قبل وزارة العدل أرسلت لائحتا نظام الوزارتين الى مجلس قيادة الثورة للنظر بإقرارهما ، قبل تركي حقيبة وزارة الإقتصاد أوائل عام ١٩٧١ .

إلاّ أن خطوة الشطر لم يؤخذ بها فعلا إلاّ بعد مرور بضع سنوات على ذلك التاريخ .



الفصل الثالث

أحمد حسن البكر كما عرفته[1]

اللقاء الأول

في أوائل شهر تموز/ يوليو ١٩٦٨ إتصل الدكتور محمد المشاط[2] وأعلمني

---

١ ـ ولد أحمد حسن البكر في تكريت عام ١٩١٤ . دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ . تدرج في الرتب العسكرية وصولا الى رتبة عقيد عام ١٩٥٨ . تولى منصب رئيس الوزراء إثر انقلاب شباط/ فبراير ١٩٦٣ . عُيّن نائبا لرئيس الجمهورية إثر انقلاب تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ واستقال من منصبه بعد فترة قصيرة . جرى اعتقاله في أيلول/ سبتمبر١٩٦٤ بتهمة التآمر على نظام الحكم . يعتبر الشخصية العسكرية الأولى في حزب البعث ويتمتع باحترام كبير وثقة تامة من قبل صفوف الحزب كافة . الأمين العام للقيادة القطرية وعضو القيادة القومية . تولى منصب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة في آن واحد عقب عمليتي الانقلاب في ١٧ و ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ . كان برتبة مهيب ركن حين استقال من جميع مناصبه في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٩ ، وبذلك انفتح الطريق أمام تولي صدام حسين تلك المناصب . وقد جعلته النكبات العائلية التي ألمت به ، وتردي صحته ، ومرارة الضغوط النفسية التي تعرض لها ، يقضي السنوات القليلة المتبقية من حياته في عزلة سياسية حتى وفاته عام١٩٨٢ .

٢ ـ الدكتور محمد المشاط رفيق من الكادر المتقدم لحزب البعث ، أستاذ جامعي . أشغل مناصب وزارية ودبلوماسية في الدولة عقب أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ كان آخرها سفير العراق في واشنطن ١٩٨٩ ـ ١٩٩١ ، ووصل احتكاكه مع صدام الذروة أثناء حرب الخليج

بموعد لمقابلة أحمد حسن البكر في داره الواقعة في حي «علي الصالح» بمنطقة الكرخ من بغداد . وكانت تلك أول فرصة لي للتعرف على البكر شخصيا ، بعد أن سمعتُ عنه الكثير من بعض الرفاق . لمّح لي المشاط أن هذه المقابلة تدخل في نطاق التحضيرات لمجئ الحزب الى الحكم ، لكن التلميح لم يكن مفاجأة لي فقد كان شفيق الكمالي باح لي بالأمر قبل فترة من هذا اللقاء .

إستقبلنا البكر بسرور وتواضع ، وكان مرتديا ملابسه الصيفية البسيطة ، ثم أجلسنا في غرفة الإستقبال ، وكانت داره ـ المعروفة لدى الكثيرين ـ بسيطة البناء والتأثيث .

كان هدف البكر التعرف عليّ شخصيا بعد ان قُدّم له اسمي كرفيق مرشح لوزارة الإقتصاد في حال مجيء البعث الى السلطة ، وكذلك التعرف على آرائي في السياسة الإقتصادية والتجارية للبلاد . وكانت أسئلته ، التي أخذت معظم وقت اللقاء ، تنتقل من قطاع الى قطاع ومن تصور الى آخر . ومن حسن الحظ أنني كنتُ اكتسبت معرفة واسعة وتجربة غنية من خلال اشتغالي في وزارة الإقتصاد منذ عام ١٩٦٤ ، حيث كنتُ أعمل فيها مديرا للتجارة الداخلية ، ومديرا للعلاقات التجارية الخارجية وكالة بين الحين والآخر ، ورئيسا للجنة حماية الصناعة الوطنية ، الى جانب تمثيلي لوزارة الإقتصاد في العديد من الهيئات واللجان . وفي آخر اللقاء ودعني البكر عند باب داره وتمنى لي كل الخير دون أن يفصح عن شيء محدد .

يوم ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ حدثت عملية الإنقلاب الأولى وجاءت تشكيلة السلطة السياسية ومجلس الوزراء حيث أصبح البكر رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

الثانية فاستقال من منصبه في آذار/ مارس ١٩٩١ورفض العودة الى بغداد وبقي مقيما في الخارج منذ ذلك التاريخ .

بعد ذلك اليوم عبر شفيق الكمالي لي ، في أكثر من لقاء ، عن عدم ارتياح الحزب لتشكيلة السلطة التي تمخضت عن عملية الإنقلاب هذه ، وانه شخصيا يتوقع ترتيبا آخر في القريب .

في تشكيلة الوزارة كان الدكتور عبد الله النقشبندي وزير الإقتصاد وكنتُ آنذاك مديرا للتجارة الداخلية في الوزارة المذكورة ، فذهبت اليه في اليوم التالي وقدمت له التهنئة .

تعييني وزيرا للاقتصاد ١٩٦٨

لم تمر فترة أسبوعين حتى قامت عملية الإنقلاب الثانية ، حيث أعلن البكر يوم ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ عن إقالة عبد الرزاق النايف[٣] - رئيس الوزراء - وإبراهيم الداوود[٣] - وزير الدفاع - من منصبيهما ، وبذلك يكون حزب البعث أمسك بزمام السلطة من دون منافس . وفي ساعة متأخرة من مساء اليوم التالي أذيع من راديو وتلفزيون بغداد المرسوم الجمهوري بتشكيلة مجلس الوزراء الجديدة ، حيث جرى تعييني وزيرا للاقتصاد .

وكان شفيق الكمالي أخبرني هاتفيا بالأمر قبل اذاعته بنحو نصف ساعة مقدما التهنئة وطالبا مني متابعة الإستماع الى إذاعة بغداد ، فيما لاحظتُ زوجتي غاصة ببكاء يجمع بين الفرحة والشعور بالقلق .

في صباح اليوم التالي ، أي الأول من آب/ أغسطس ، كانت السيارة

---

٣ - قبل عملية الإنقلاب الأولى كان عبد الرزاق النايف معاون مدير الإستخبارات العسكرية ، وإبراهيم الداوود آمر الحرس الجمهوري . وهما لا يرتبطان بحزب البعث ولهما نهج سياسي آخر ، إلاّ أنهما تعاونا مع قيادة الحزب للإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ ، حيث تبوأ النايف منصب رئيس الوزراء ، والداوود منصب وزير الدفاع ، وأصبحا عضوين في مجلس قيادة الثورة ، ثم قام الحزب يوم ٣٠من الشهر نفسه بعملية انقلاب عليهما وتم اعفاؤهما .

الرسمية (اقتصاد ١) واقفة امام داري في الأعظمية ببغداد لنقلي الى القصر الجمهوري حيث أداء اليمين أولا حسب الأعراف . وفيما كنتُ أرتب أوراقي ومحفظتي لاحظت أن شرطيين إثنين أخذا موقعهما أمام الدار للحراسة الدائمة ليل نهار .

جلستُ في السيارة وطلبتُ من السائق التوقف عند مكانين قبل متابعة السير باتجاه القصر الجمهوري . توقفتُ اولا عند مكتب للبناء وطلبتُ من صاحبه التوجه الى داري فورا لتحويل الجراج الملحق بها الى غرفة مناسبة لسكن الشرطيين الحارسين وبناء ما يلزم لهما من مرافق في حديقة الدار . وسألني كيف سأركن سيارتي الشخصية ليلا ، أجبته : في العراء فليس عندي خيار . إنطلقت السيارة مرة أخرى وتوقفت ثانية عند محل للأثاث ، وقمتُ باختيار أثاث جاهز وطلبتُ نقله الى داري فورا لسد ما لدي من نقص في غرفة الإستقبال والجلوس تحسبا لاستقبال الزوار والضيوف . فقد كانت داري آنذاك ـ الواقعة خلف المقبرة الملكية في الأعظمية ـ تضم غرفا ضيقة وبعض الأثاث البسيط للغاية .

بعد إتمام هاتين المسألتين (الملحّتين) طلبتُ من السائق التوجه الى القصر الجمهوري حيث دخلته لأول مرة . وجدته قصرا محكم البناء بهندسة رائعة ، دخل فيه الأثاث الراقي والإنارة الجميلة . وبعد فترة استراحة وتعارف في صالة كبيرة قام الوزراء بالتتابع بأداء اليمين أمام رئيس الجمهورية . بعدها توجهتُ الى وزارة الإقتصاد .

في اليوم التالي عقدتُ اجتماعا مع جميع رؤساء المؤسسات والمديريات العامة التابعة للوزارة . كان هدفي تطمين هؤلاء والتأكيد ان ليس هناك معيار غير الكفاءة والإخلاص في العمل والإلتزام بالخط الإشتراكي للدولة دون النظر الى اي اعتبار آخر .

جاء تأكيدي هذا بعد أن لمستُ قلقا يسود كبار الموظفين حول مستقبلهم ، فيما كانت الضغوط بدأت تنهال عليّ لإحالة البعض منهم على التقاعد الفوري . وتحركت هذه الضغوط بشدة من قواعد الحزب وعكستها ملاحظات البكر أمامي في مناسبات عديدة لاحقة .

البكر : حذر وبسيط ومظلة للحزب

تعرفت على البكر شخصيا قبل فترة قصيرة من أحداث تموز ١٩٦٨ كما سبق الحديث . وكان الرجل على علم دقيق بسيرتي الرفاقية منذ فترة تأسيس الحزب في أواخر الأربعينات حتى تاريخ الأحداث الأخيرة في تموز . ولم يكن البكر ، في البدء ، مرتاحا ، على ما يبدو ، من صلتي الحزبية الضعيفة في الفترة التي أعقبت رجوعي الى بغداد عام ١٩٦٤ بعد حصولي على الدكتوراه . ولكن نظرته تغيرت تماما مع مرور الأيام وأصبحتُ محل تقديره وثقته الكاملة . وأصبح البكر ، طيلة الفترة التالية وحتى تاريخ استقالته من مناصبه عام ١٩٧٩ الحامي لي والمدافع عني في أوقات الأزمات والمكائد التي نصبت لي من هذا اوذاك .

البكر شخصية تفرض احترامها على من تلتقيه ، بسيط في ملبسه ، متواضع في لقائه ، هادئ الحديث عموما ، لا يغضب إلاّ نادرا وحين يشتد امتعاضه مع الأخذ بنظر الإعتبار إصابته بالسكري . لم يكن يرتدي ملابسه العسكرية إلاّ في مناسبات ضيقة تقضيها الضرورة على الرغم من كونه عسكريا يتمتع بأعلى المناصب العسكرية ـ القائد العام للقوات المسلحة ، ولم أشاهده يحمل مسدسا في يده إلاّ في الأيام الأولى بعد أحداث تموز مباشرة حين كان يهم بمغادرة مكتبه في القصر الجمهوري سائرا في ممراته الى الباب الخارجي حيث كانت سيارته بالانتظار . كان البكر حساسا ، يتألم كثيرا من

وقوع أي تجاوز ويعبر عن فرحته لكل ما يسر ، يطرب للغناء العراقي الريفي ويأنس للنكات ، لم يكن متعاليا على أحد ويلبي طلبات مقابلته على الفور ، يتجاوب بسرعة مع الأمور المتعلقة بإنصاف المتظلمين ومساعدة العوائل المستغيثة ، يلاحق المسائل العوجاء إن وقعت صدفة بين يديه مهما صغر شأنها ويتابع التحقيق بنفسه . تلك هي طبيعة أحمد حسن البكر التي جعلته مرهقا طوال الوقت وإن حاول إخفاء ذلك عن الآخرين .

كان البكر محل احترام وتقدير كبيرين من قواعد الحزب عموما التي اعتبرته صمام الأمان بين التيارات الداخلية .

انطباعي عن البكر - من خلال صلتي المباشرة معه منذ مجيء البعث الى السلطة عام ١٩٦٨ وحتى عام استقالته ١٩٧٩ - أنه رغم كونه عسكريا والرجل الأول في الحزب والدولة فان الحذر الشديد يسيطر على سلوكه تجاه المسائل الهامة ، ويتجنب المجازفة ، وينشغل بالجزئيات كثيرا على حساب الرؤية الإستراتيجية الأمر الذي مكّن صدام حسين من التحرك الأرحب لفرض شخصيته وقيادته مع مرور الوقت .

رغم ان الكثير من أعضاء مجلس قيادة الثورة والمقربين منه كانوا يلاحظون توجه صدام حسين للإنفراد بالسلطة والإبتعاد عن الروح الجماعية بالتدريج ، لم يتبين للبكر دور واضح في صد هذا التوجه الخطير الذي قلب ، في آخر المطاف ، المعايير الحزبية رأسا على عقب وأدخل البلاد في عصر المحن والمشاكل . هذا التساؤل مشروع ، والإجابة عليه بصورة قاطعة صعبة وإن جرت طروحات عديدة لتفسير ذلك . ومن الجائز جدا ان يكون البكر بوفاته دفن معه الجواب القاطع عن ذلك وأسراره ، وربما تكون تلك مسؤوليته الكبرى .

إنشغال البكر بالمسائل الجزئية

كانت التشريعات السائدة تفرض صدور مراسيم جمهورية بالعديد من المسائل الروتينية الصغرى . فترفيع مدير عام مثلا الى راتب معين ، حسب الأصول ، ليس من صلاحية الوزير المختص ، والموافقة على حمل وسام ليست من صلاحية وزير الخارجية ، وتعيين مدير ناحية ليس من صلاحية وزير الداخلية ، حيث كانت هذه الحالات وغيرها من عشرات الحالات الأقل أهمية تتطلب موافقة رئيس الجمهورية وصدور مراسيم موقعة من قبله .

وعلى صعيد آخر كان مجلس قيادة الثورة السلطة التشريعية في البلاد . إلا أن رئيس المجلس كان يعالج أيضا مسائل صغيرة عدة ويوقع القرارات بشأنها باسم المجلس استثناء من القوانين او تعديلا لها . ومن بينها على سبيل المثال : إحتساب لغرض العلاوة والترفيع والتقاعد مدة معينة «قضاها خارج الخدمة «أحد الرزامين في وزارة البلديات ، واعتبار مدير الشؤون القانونية في وزارة التربية مخولا سلطة كاتب عدل ، وإبلاغ راتب رئيس منطقة زراعية الى ١٠٠ دينار شهريا ، وإضافة وظيفة «نظاراتي فني «براتب ٢٢ ـ ٩٥ دينارا شهريا الى جدول الوظائف الطبية والصحية[٤] .

وهكذا كان البكر ـ بصفته رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة ـ مشغولا على الدوام بمثل هذه المسائل ، الأمر الذي حجب عنه راحته وانصرافه الكامل لسياسة البلد العامة . كانت هذه القضايا وغيرها ترسل

---

٤ ـ كمثال على انشغال البكر اليومي في المسائل الجزئية تحمل الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) الصادرة يوم ١٩٧٣/١٢/١ أربعة عشر قرارا ومرسوما موقعا من قبله .

ومما يبعث على التساؤل كون قرارات مجلس قيادة الثورة المنشورة تحمل تسلسل الأرقام من ٩٧٤ الى ٩٨٤ ، إلاّ أن القرار رقم ٩٧٥ والقرار رقم ٩٧٩ اللذين يقعان ضمن التسلسل لا وجود لهما ما يطرح التساؤلات حول طبيعتهما وعدم نشر نصوصهما .

بحقيبة حين يغادر البكر مكتبه مساء حيث ينظر فيها في داره . وأتذكر أنني كنتُ أتحدث مع البكر في مكتبه ذات مرة ودخل يحيى ياسين ـ رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ـ فبادره البكر مستغربا : لم أجد أمس حقيبة الملفات في الدار؟ فرد عليه يحيى : وجدتك يا سيدي متعبا فلم أرسلها ، وما أردت إرهاقك أكثر! فسكت البكر قليلا ثم واصل الحديث معي .

كان هذا الوضع نابعا من تمركز السلطة العليا للبلاد بيد مجلس قيادة الثورة ، وخاصة في الجانب التشريعي ، حسب دستور مؤقت صاغه المجلس نفسه[٥] .كما كان الوضع نابعا أيضا من القوانين والأنظمة الموروثة التي أبقت على النظرة المركزية الشديدة في إدارة الدولة .

واذا كانت جذور المركزية الإدارية تمتد الى عهد الإنتداب وسيطرة المستشارين الانجليز على مفاصل ادارة الدولة حين كانت بسيطة وصغيرة ، فان العهود التي تلت خلال العقود العديدة لم تتخلص من هذه المركزية ولم تأخذ بعين الإعتبار توسع مؤسسات الدولة والتطور الإداري في العصر الحديث .

بين البكر وصدام ـ قيادة تقود القيادة

أروي هنا بعض ما كنتُ شاهدا عليه من منطلق الكفاية لعرض الحال :

● في قاعة اجتماعات مجلس قيادة الثورة بالقصر الجمهوري طاولات ثُبتت على شكل مستطيل خُصص جوانب ثلاثة منها لجلوس أعضاء المجلس ومن يدعون الى الإجتماع أحيانا فيما كان جانب المقدمة مخصصا لجلوس

---

٥ ـ أجرى المجلس نفسه في مراحل لاحقة تعديلات عديدة على «الدستور المؤقت «الصادر في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٠ ، من بينها منح المنطقة التي يقطنها غالبية كردية الحكم الذاتي ، واعتبار أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث هم أعضاء المجلس .

اثنين فقط هما أحمد حسن البكر ـ رئيس المجلس ـ وعلى يمينه صدام حسين ـ نائب الرئيس .

كنتُ ألاحظ ـ حين دعوتي الى الإجتماع أحيانا ـ أن المجتمعين يأخذون وقتا رحبا في المناقشة ، ثم يستأذن صدام البكر للكلام ويطرح ثمرة المناقشة التي تحظى بالقبول . وتكررت هذه الصورة أمامي التي تعطي الإنطباع أن البكر لم يكن في مستوى مقدرة صدام في مجال المبادرة بالرأي واستخراج الموقف المقبول والحجة المقنعة . وهذه الحال جعلت البكر يشعر ، مع مرور الأيام والسنين ، أنه أقل حظا من صدام في هذه القدرة ، وأن صدام صاحب رأي يصعب دحظه .

كما أن الأحداث الشديدة منذ عام ١٩٥٨ وحتى ذلك التاريخ ، وعلى وجه الخصوص مشاركة صدام في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ ودوره الحاسم بإبعاد محور النايف/ الداوود في تموز ١٩٦٨ جعلت البكر يشعر أن صدام ـ بجرأته وروح المجازفة ـ يشكل أحد الضمانات الرئيسية لاستمرار سيطرة الحزب على الحكم ، وبالتالي ضمان بقاء البكر نفسه في رئاسة السلطة ، وإن كانت رئاسته ، من حيث الجوهر ، أقل مما يتمتع به صدام من قدرة على حسم المواقف .

ولا شك ان صلة القرابة العائلية بينهما جعلت البكر يتعامل مع صدام بنظرة هي مزيج من الاطمئنان من ناحية والتردد في صد سلوكيته الفردية من ناحية اخرى .

● في عام ١٩٧٦ طلبتُ من البكر مقابلته لقضية معينة ، وكنتُ في تلك الفترة رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة . وكانت القضية حساسة لتعلقها بموقع أحد الوزراء الذي كان عضوا بارزا في كل من

مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية ، وكان الحديث من قبلي بشأنها يشكل نوعا من المجازفة . لكنني اعتمدت على الثقة الكبيرة التي منحني البكر إياها عبر السنوات العديدة الماضية والتي سمحت لي بعرض أي موضوع عليه . حدثتُ البكر عن خطورة بقاء ذلك الوزير على رأس تلك الوزارة ، بسبب ممارساته التي ستجر خطة التنمية في البلاد الى مزالق كبيرة ، نتيجة عدم تقيده بالأطر المقررة للإنفاق العام . وضربت له الأمثلة ، واختتمتُ حديثي باقتراح توليه وزارة أخرى قليلة التأثير على الانفاق .

وما أن انتهيتُ من آخر كلمة حتى قال البكر : تعيش ، تعيش على هذا الرأي! أنت توصلت الى ما أنا مقتنع به . إذهب يا دكتور الى صدام الآن وحدثه بهذا الرأي!

دُهشتُ من هذا الطلب ، ووقعتُ في حيرة . لماذا أذهب الى صدام لنقل رأي وقد نقلته توا الى البكر نفسه؟ هل كان البكر مترددا في بحث الإقتراح مع صدام ، أم أن البكر كان بحاجة الى عون لإسناد نظرته في هذا الموضوع؟

ومهما يكن من أمر فان طلب البكر يؤشر ما آل اليه الدور الحقيقي المتبادل بينه وبين صدام في حسم الأمور . في اليوم ذاته اضطررت لمقابلة صدام وعرضتُ عليه رأيي ومقترحي حسب طلب البكر . وكان صدام يستمع طول الوقت ، وانتهت المقابلة دون أن يفصح صدام عن أي شيء .

في نهاية المطاف بقي الوزير على رأس تلك الوزارة سنوات عديدة لاحقة ، وفيما استقال البكر من مناصبه بعد أعوام تقدم ذلك الوزير ليحتل موقع الساعد الأيمن لصدام .

● كان معروفا اعتياد مجلس قيادة الثورة على عقد اجتماعات مطولة ، مرهقة في الغالب ، متوترة للغاية في بعض الأحيان . وصار الإتفاق منذ

البداية معقودا على تخويل رئيس المجلس - البكر - بالبت في الأمور الروتينية او غير الأساسية واستصدار قرار بشأنها باسم المجلس . ويعود السبب الى أن معالجة حالات فرعية كثيرة تتطلب استثناءات من القوانين ، حيث للمجلس وحده الصلاحية التشريعية في البلاد .

من الناحية العملية لم يكن البكر وحده متمتعا بهذه الميزة . فإن وقعت بين يدي صدام قضية فرعية ، جرت العادة أن يطلب صدام من البكر إصدار قرار لمعالجتها باسم المجلس ، ويتم الأمر بهذه الصورة .

إضافة الى ذلك كان هناك تفاهم بين أعضاء المجلس مفاده : إن ما يتفق البكر وصدام سويا على صيغة لمعالجة قضية ذات طبيعة أهم من تلك الحالات ، فبالإمكان أيضا اصدار قرار بشأنها باسم المجلس دون الحاجة الى طرحها عليه .

من الناحية المبدئية تبقى هذه الصلاحيات سليمة إن ظلت الممارسة في حدود الغاية التي وضعت من أجلها . إلاّ أن الممارسة الفعلية تجاوزت تلك الحدود في حالات كثيرة متصاعدة مع مرور الوقت . وقول صدام في مناسبات مفتوحة إن في داخل مجلس قيادة الثورة (قيادة) يعكس الواقع بوضوح لا شك فيه . وعبّر بعض أعضاء المجلس عن عدم ارتياحهم لهذا التطور ، بل دفع عبد الخالق السامرائي[٦] - عضو المجلس وعضو القيادتين القومية والقطرية - لمقاطعة جلسات مجلس قيادة الثورة فترة طويلة احتجاجا على الممارسة غير الديموقراطية داخل المجلس . وكان السامرائي معروفا بموقفه

٦ - ولد عبد الخالق السامرائي في مدينة سامراء عام ١٩٣٥ . عضو القيادة القطرية لحزب البعث منذ ١٩٦٤ . عضوالقيادة القومية للحزب ١٩٦٥ . عضو مجلس قيادة الثورة منذ عام ١٩٦٩ . أعتقل عام ١٩٧٣ بتهمة الإشتراك بحركة ناظم كزار للإطاحة بالسلطة ، وحكم بالسجن المؤبد ، ثم نفذ حكم الإعدام به في آب/ اغسطس ١٩٧٩ مع المجموعة الحزبية التي اتهمت بالتعاون مع سوريا لقلب السلطة في العراق .

الجرئ وصراحته منقطعة النظير والتزامه الثابت بقواعد العمل ، مما غدا ـ بنظر صدام ـ عنصر عدم ارتياح حتى دفع السامرائي ، في آخر المطاف ، حياته ثمنا لذلك عام ١٩٧٩ .

تردد البكر تجاه تأميم النفط

في ضوء مداولات صالح مهدي عماش[٧] معي في ربيع عام ١٩٧١ ـ بعد عودتي من ألمانيا وتعييني عضوا في مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ـ كان عماش ، باعتباره المشرف على الأمور الإقتصادية ، يتحدث عن تأميم النفط باعتباره الحل الأمثل لاستقرار وتحسين موارد البلاد رغم عدم اندفاعه لهذه الخطوة في تلك المرحلة التي شهدت اتفاقات مع شركات النفط على تحسين الشروط وزيادة الإنتاج . وأتذكر رسالة بعثها لي بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧١ بيد حكمت العزاوي ـ حين كنتُ في ألمانيا ـ جاء فيها «ونحن نأمل ان تنتهي أزمتكم الحالية وتعودوا الى بغداد لنعمل سوية في ظروف ممتازة خصوصا بعد الزيادة الكبيرة في واردات النفط التي ارتفعت من ١٧٠ مليون دينار الى حوالى ٣٣٠ مليون هذا العام» .

في أحد أيام تلك الفترة كانت لدي مداولة مع البكر في مكتبه . وعرّجت في حديثي الى الإستعدادات المطلوبة لخطوة تأميم النفط . ودُهشتُ غاية الدهشة لرد فعل البكر في تلك اللحظة . فما أن وصلتُ الى عبارة «تأميم

٧ـ ولد صالح مهدي عماش في بغداد عام ١٩٢٢ . وهو من العسكريين البارزين في الحزب . وزير الدفاع في حكم البعث عام ١٩٦٣ . عضو القيادتين القطرية والقومية . عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمشرف على الأمور الاقتصادية منذ تموز/ يوليو ١٩٦٨ . تم إعفاؤه من مناصبه في ايلول/ سبتمبر ١٩٧١ وتعيينه سفيرا في الاتحاد السوفياتي ، ثم سفيرا في عدد من الدول الأوروبية حتى وفاته عام ١٩٨٥ .

النفط «حتى قطع البكر حديثي وقال (دكتور، إنس موضوع التأميم ولا تعرج عليه مرة أخرى)!

تساءلت مع نفسي، هل كان البكر متردداً الى هذه الدرجة من خطوة التأميم إنطلاقا من احتمال سعي شركات النفط الأجنبية لزعزعة السلطة والإطاحة بحكم البعث[8]؟ أم أن هناك ثمة تدبيرا ما بين البكر وصدام من حيث التوقيت، او بعبارة أخرى وضع الموضوع في درج مغلق مرحليا لحين تسلم صدام زمام الأمور الإقتصادية في البلاد؟

وقد يكون كلا التفسيرين صحيحين في آن واحد.

لم يكن (تردد) البكر من عملية التأميم محصورا به، فقد شمل التردد أيضا أطرافا سياسية كانت مشاركة في الحكم آنذاك. بل ذهب التخوف الى حلقة أبعد. أتذكر هنا، حين كنتُ عضوا في الوفد العراقي ـ برئاسة صدام ـ الى الإتحاد السوفياتي بعد فترة قصيرة من إتمام خطوة التأميم، أن (بريجينيف) خاطب صدام بالقول إن تأميم النفط الذي أقدم عليه العراق كان خطوة تتصف بالمجازفة وتحيطها أخطار جسيمة محتملة!

أما التفسير باحتمال اتفاق البكر وصدام بتأجيل إثارة موضوع التأميم مرحليا آنذاك فتدعمه الوقائع التي تلت بعد شهور قليلة فقط من حديثي المذكور مع البكر. فقد تم في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ إعفاء عماش من مناصبه وإبعاده سفيرا في موسكو، وبذلك تسلم صدام مهمة الإشراف على القطاعات الإقتصادية للبلاد وفي مقدمتها النفط.

٨ـ يشيد التقرير الصادرعن المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الإشتراكي المنعقد في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ بالدور الريادي لصدام حسين في عملية تأميم النفط، ويشيرالى أن صدام «هو الذي واجه بصبر وحكمة وحزم حالات التردد والخوف التي سبقت لحظات اتخاذ القرار تلك الحالات التي بقيت سنوات طويلة مكتومة لا يعرفها إلا عدد قليل». ومن المحتمل جدا ان يكون البكر هو المقصود هنا او أحد المقصودين.

وقائع تعكس شخصية البكر

■ *الذهنية الادارية*

كان بإمكان كلّ وزير ومن لديه الهاتف (السري) أن يتصل بالبكر مباشرة ويتكلم معه في مكتبه وإن أدى هذا الى قطع حديث المجتمعين مع البكر في تلك الساعة . ولم تكن طبيعة البكر تسمح أن ينهي المكالمة ويطلب من الشخص إعادة الإتصال به بعد فترة . وظلت هذه الحالة قائمة فترة طويلة ، ولقاءات المسؤولين معه في مكتبه مضطربة حتى تم نقل رقم هاتفه الى مدير مكتبه ليتم الإتصال بالأخير أولا وطلب الحديث مع البكر إن لم يكن مشغولا . والواقع أن هذا الترتيب ليس اكتشافا جديدا بل يمثل أبسط القواعد في العمل الإداري التي غابت عن الأذهان في القصر الجمهوري فترة طويلة .

■ *التصنت على الهواتف السرية*

كان البكر يرحب وقوفا بالقادمين الى مكتبه ، ثم يجلس أمام منضدته التي تتواجد عليها هواتف عديدة ينشغل أحيانا بالمكالمات عبرها . واسترعى انتباهي وجود هاتف تحت جانب من منضدته . ولولا رن جرس هذا الهاتف أحيانا لما انتبهت لوجوده بتاتا . كنتُ ألاحظ مطالبة البكر الحاظرين التوقف عن الحديث حين يرن جرس هذا الهاتف . يرفع السماعة بهدوء ويضعها على أذنه مركزا على الإستماع للكلام وقتا طويلا دون أن ينبز ببنت شفة ، ثم يعود ويضع السماعة على الهاتف بهدوء مماثل .

تكرر هذا المشهد مرات عدة حين مقابلتي البكر في مكتبه ، ثم علمتُ بعدها أنه كان يتصنت على مكالمات حردان التكريتي الهاتفية .

كان حردان آنذاك عضوا في مجلس قيادة الثورة ونائبا لرئيس الوزراء

ووزيرا للدفاع ، لكن الكثير من قياديي الحزب يعتبرونه شخصا غير مأمون الجانب[٩] .

اللافت هو أن حردان كان على علم بعملية التصنت على مكالماته الهاتفية ومراقبة تحركاته . ومما أذكره اغتنام حردان إحدى جلسات مجلس الوزراء التي كان يترأسها بنفسه ليناشد الوزراء بأسلوب المداعبة كي يأخذوا حذرهم من الإعتقاد أن الهواتف الحكومية (السرية) هي سرية فعلا! ثم تطلع الى الوزراء وعلى وجهه ابتسامة عريضة ساخرة!

لم يبق حردان في مراكزه فترة طويلة ، فقد جرى إعفاؤه من جميع مناصبه وعُيّن سفيرا في اسبانيا في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٠ ، حيث لم يلتحق بمنصبه ، ثم جرى اغتياله في الكويت في ٣٠ أذار/ مارس ١٩٧١ ، أي بعد أقل من ثلاث سنوات على مشاركته في مجيء البعث الى السلطة .

■ *قلب مفتوح للمساعدة*

- في أحد أيام الصيف القائضة طرقت بابي امرأة ترتدي العباءة السوداء وحول وجهها وشاح غامق اللون ، راجية مني السماح لها بعرض قضيتها . جلست في غرفة الإستقبال مكسورة الخاطر يأخذ منها الهمّ مأخذا . ثم أخذت تروي أن زوجها الموظف بدرجة بسيطة في إحدى المصالح الحكومية توفي منذ فترة قصيرة ، ليتقرر تبعا لذلك منحها مبلغا من المال عوضا عن راتب تقاعدي شهري عن خدمة زوجها المتوفي .

---

٩ - ولد حردان عبد الغفار التكريتي في مدينة تكريت عام ١٩٢٦ . من الشخصيات العسكرية البارزة في الحزب ، قائد القوة الجوية في عام ١٩٦٣ ، وصل الى رتبة فريق أول ركن طيار . كان يتعرض لانتقادات وملاحظات الحزبيين بسبب نظرته الليبرالية والشكوك في انضباطه الحزبي .

وتبين من حديثها أن مدة خدمته حتى تاريخ وفاته بحاجة الى ستة أشهر وستة عشر يوما كي تبلغ الحد القانوني لمنح الراتب التقاعدي الشهري. وأوضحت الأرملة أن ليس لها أحد يعيلها ويعيل أطفالها الأربعة، وهي تسكن في دار مستأجرة. وتساءلت، والدموع تتساقط من عينيها، كيف ستدبر معيشتها ومعيشة أطفالها حتى يكبروا ويشتد عودهم. وفي الواقع تأثرتُ كثيرا لقولها إن زوجها قد توفي، وتلك هي مشيئة الله تعالى، لكن ما هو ذنبها في ذلك؟

طلبتُ منها أن تأتي في اليوم التالي ومعها جميع المستندات الرسمية الخاصة بزوجها وأطفالها وعقد استئجار دارها. تصفحت المستندات وسجلت بعض البيانات، ووعدتها بالسعي لقضيتها.

كتبتُ رسالة الى رئيس الجمهورية البكر بمشكلة هذه الأرملة ورجوته النظر بإنصافها، وأكدتُ له قيامي بتدقيق صحة البيانات شخصيا.

سارع البكر بإنصاف هذه العائلة المسكينة، فصدر قرار من مجلس قيادة الثورة - إستنادا الى أحكام الفقرة (آ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت - باضافة مدة ستة اشهر وستة عشر يوما الى خدمات زوجها لغرض نيل الراتب التقاعدي. وهكذا تلقت الأرملة هذا القرار بالدموع والفرح.

دفعت هذه الحادثة، وحوادث مماثلة لاحقة، الى إعادة النظر بالقانون الموروث في هذا المجال. وصدرت أحكام جديدة تقضي بمنح الراتب التقاعدي الشهري لعائلة المتوفي بصرف النظر عن مدة خدمته.

- طرقت بابي أحد الأيام سيدة شاكية أن زوجها يقبع في السجن نتيجة حكم أصدرته المحكمة بحبسه لمدة سنتين بسبب قضية تجارية. ومشكلتها أن لديها ثلاثة أولاد في عمر المراهقة وليس في العائلة أحد يعينها على رعاية

شؤون هؤلاء الأولاد . وعبرت عن قلقها الشديد من بقاء زوجها فترة طويلة في السجن غائبا عن هذه الرعاية ، التي قد تسبب لها ولأولادها محنة جسيمة تدمر حياة العائلة . وقدمت لي أوراق القضية التي تصفحتها بإمعان .

كتبتُ الى رئيس الجمهورية رسالة بهذه المشكلة العائلية ورجوته التلطف بالنظر في اقتراحي ببقاء الزوج في السجن سنة واحدة جزاءً على ما ارتكب من مخالفة ودرسا له ، وإعفائه مما يتبقى من محكوميته البالغة سنة أخرى رحمة بأولاده الثلاثة .

وكان عليّ في اليوم التالي السفر الى خارج العراق بمهمة رسمية ، وبعد عودتي بأسبوع وجدت السيدة المذكورة تطرق بابي مرة أخرى والفرحة تعلو وجهها ، وزفت لي صدور قرار البكر بتخفيض مدة السجن الى النصف .

ـ توليتُ رئاسة جمعية الإقتصاديين العراقيين لمدة أربع سنوات إبتداء من ١٩٧٣ خلفا للدكتور سعدون حمادي الذي انتهت مدة رئاسته النظامية حينها[١٠] .

قدمت لي سكرتارية الجمعية جدولا بالمسائل الهامة المنتظر متابعتها وفي مقدمتها مشكلة الأرض التي حرمت الجمعية من تملكها . وتبين أن المشكلة بدأت حين اشترت الجمعية التعاونية للإقتصاديين قطعة أرض كبيرة من

---

١٠ ـ تضم الجمعية خريجي الجامعات في الدراسات الإقتصادية ، وكان لها دور بارز في الحياة العلمية والاجتماعية في البلاد أسوة بالجمعيات والنقابات المهنية الأخرى . ينتخب أعضاء الجمعية كل سنتين الهيئة الادارية التي كانت تضم ، في تلك الحقبة من الزمن ، أشخاصا من تيارات سياسية مختلفة أجمعت على العمل يدا واحدة ضمن إطارالإئتلاف . ثم تقوم الهيئة الإدارية بانتخاب رئيس لها ـ رئيس الجمعية ـ ونائبا للرئيس من بين أعضاءها . في تلك الفترة كنتُ رئيسا للجمعية فيما كان الدكتور كاظم حبيب ـ من قياديي الحزب الشيوعي ـ نائبا للرئيس .

الدولة لغرض توزيعها على الأعضاء لبناء دور سكنية لهم . إلاّ أن الدولة عادت واسترجعت قطعة الأرض لاعتبارات المصلحة العامة وعوضت الجمعية التعاونية بقطعة أخرى . لكن هذه القطعة الثانية لم تسْلم هي الأخرى من الإجراءات الحكومية فخرجت من يد الجمعية بقرار عام صادر من مجلس قيادة الثورة . وبقي نحو ألف مشترك من أعضاء الجمعية في قلق وحيرة ، حيث دفعوا مبالغ القسط الأول منذ فترة طويلة وخططوا لأوضاعهم العائلية لسنوات مقبلة .

طلبتُ من الجمعية تهيئة ملف كامل بمستندات الموضوع . وجاءت الفرصة المناسبة حين تم استدعائي لاجتماع مجلس قيادة الثورة لمناقشة بعض الأمور الإقتصادية ، فتوجهتُ بعد الإجتماع الى البكر الذي كان واقفا والتعب باد عليه . حدثته عن مئات العوائل التي تعيش الآن بين الأمل والخيبة وشرحت له باختصار غرابة الموقف حيث تقدم الدولة قطعة أرض تعويضا ثم تعود لتسحب التعويض . وكان من حسن الحظ وجود الدكتور سعدون حمادي بجانبي في ذلك الحين فقدمته شاهدا على القضية . إبتسم البكر وقال لا حاجة الى شاهد وطلب مني ان أحرر له كتابا مختصرا بالقضية . وبالفعل لم يمض أسبوع كامل حتى صدر قرار مجلس قيادة الثورة بإعادة قطعة الأرض الى الجمعية لغرض إسكان أعضائها ، وغمرت الفرحة مئات العوائل .

■ *يتوق الى المرح رغم ارهاقه*

تم دعوتي وبعض الوزراء لأحد اجتماعات مجلس قيادة الثورة لمناقشة بعض الأمور المالية . وكان من بين المدعوين وزير المالية أمين عبد الكريم ، المعروف بهدوئه وبساطته وعدم انخراطه في صفوف حزب البعث .

وأثناء النقاش ، كما هي العادة في كل مرة أحضر هذه الإجتماعات ، يتناول المجتمعون فناجين من الشاي توزع على الجميع فيما يقدم لعزت الدوري خصيصا كوب من الشاي والحليب مع طبق من أرغفة خبز جاف رقيق بسبب حالته الصحية المتصفة بالضعف دائما .

وقعت حادثة طريفة حين انتهى مجلس قيادة الثورة من اجتماعه . وكان البكر - رئيس المجلس - توقع حدوثها بسبب جهل أمين عبد الكريم بتقاليد الحزب ، فعلت على وجه البكر أولا ابتسامة كبيرة حين طلب من أعضاء المجلس والحاظرين الوقوف .

وقف أمين أسوة بالأخرين ، واستغرب أن الآخرين ظلوا واقفين ، وبدأ البكر بترديد شعار الحزب (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) وردد الآخرون الشعار عدا أمين الذي وقف حائرا متطلعا بوجوه الجميع . وبدا البكر وكأنه كان يتمنى أن تمر لحظات ترديد الشعار بسرعة . فقد ظل حابسا ضحكته حتى أطلقها مع انتهاء ترديد الشعار . وعندها أخذ البكر ، وهو مستمر بضحكته ، بيد أمين عبد الكريم وداعبه ، فيما كانت عينا أمين غارقة في العجب وكأنه يشاهد مسرحية لم يألفها من قبل ، وهو ، كما يعرفه البعض القليل ، أحد أبرزعشاق الفن والموسيقى في البلاد .

■ *فلتت عوامة في نهر دجلة فاستنجد البكر بعماش*

يرتفع منسوب نهر دجلة في بداية كل ربيع الى مستوى عال وتنساب مياهه بقوة عارمة تسبب اضرارا مادية وبشرية في الكثير من الأحيان .

في تلك الأيام إنفك رباط إحدى العوامات الحديدية الكبيرة - ويطلق عليها محليا اسم (الدوبة) - والتي تحمل جسرا خشبيا على نهر دجلة يقع الى الشمال من مدينة سامراء . وانطلقت العوامة الثقيلة تمضي مع تيار مياه دجله السريعة باتجاه الجنوب مهددة بكارثة محتملة على السد الكبير المقام عند

مدينة سامراء في حال اصطدامها بالسد . وصل الخبر الى رئيس الجمهورية البكر الذي اتصل فورا بالفريق الركن صالح مهدي عماش ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ـ طالبا منه العون لتفادي وقوع الكارثة . وعلى الفور طلب عماش ـ الرجل العسكري وسريع البديهة ـ من القاعدة العسكرية الجوية في منطقة كركوك تحريك طائرة حربية توا لضرب الهدف المتحرك (الدوبة) بصاروخ واغراقه . وقد تم ذلك فعلا قبل أن تقترب العوامة من سد سامراء . ولم يترك البكر مكتبه في تلك الساعات وظل قلقا حتى قام عماش ـ الذي روى لي هذه الحادثة ـ بتطمين البكر على نجاح القصف الجوي ، فتنفس الصعداء!

رافقت البكر في رحلاته الخارجية

لم يكن البكر راغبا في الإكثار من السفر الى الخارج ، إذ كان عدد سفراته أقل بكثير من عدد سفرات نائبه ـ آنذاك ـ صدام . ويبدو أن البكر كان يشعر بثقل هذه المهمات والإجراءات البروتوكولية التي لا تتماشى مع بساطته . وربما كان يشعر بعدم الحاجة الى تقديم نفسه شخصيا للعالم الخارجي ، حيث قناعته بمراكزه العليا الرسمية والحزبية التي لا يعلو عليها شيء في الداخل .

أروي هنا بعض المشاهد حين كنتُ عضوا في الوفود التي ترأسها البكر في زياراته الرسمية للدول الثلاث : الإتحاد السوفياتي وبلغاريا وبولندة .

الإجراءات الأمنية

جرت العادة بالنسبة لسفرات البكر الخارجية ، وكذلك بالنسبة لصدام ، ان تأخذ الطائرة العراقية مسارا جويا بعيدا عن اسرائيل سواء في المغادرة او

العـودة . وتحلق الطائرة فـوق مناطق بلدان وبحـار بعيـدة لتجنب القـوة الجـوية الاسرائيلية المحتملة ، وهو ما كان يتردد خلال الأحاديث مع طاقم الطائرة .

- إن وقت وصول الطائرة العراقية على وجه التحديد يبقى سرا تجاه البلد المضيف حتى يصبح الوقت المتبقي لهبوط الطائرة قصيرا جدا . وأتذكر مـا حـدث في سفـرتي مع البكر الى بلغـاريا في شـهر حزيران/ يونيـو ١٩٧٣ ، على سبيل المثال ، فقبل نحو ساعـة فقط من هبوط الطائرة في مطار العاصمة صوفيا أعلم قائد الطائرة العراقية برج المطار أن الوفد العراقي برئاسـة (الرجل الأول) على متن الطائرة ، وتحاشـى ـ بناء على طلب الطاقم الأمني المرافق ـ ذكـر اسم البكر او رئيس الجـمـهـورية بشكل صريح كاحتياط أمني! وفي الواقع كـان هذا الاعـلام المتأخر ـ الذي أصبح عادة ـ يسبب ارباكا للبلد المضيف حيث لابد له من إتمام استعدادات الإستقبـال الرسمي ـ الوزراء والسلك الدبلومـاسي ـ في وقت محدد مسبقا .

- حين يقـدم للبكر او لصـدام فنجـان من القـهـوة او الشـاي في قـاعـة الإستقبال في مطار البلد المضيف يتناولانه برقة ويضعـانه جانبا دون شربه كإجراء إحترازي مما قد يدس فيه من مواد سامة .

- يرابط قـسم من طاقم الحـمـاية ليل نهـار في داخل الطائرة العـراقـيـة الجـاثمـة على أرض المطارفي البلد المضيف طيلة فـترة الزيارة كـإجـراء أمني .

- عند وصـول البكر الى مكان إقـامتـه في البلد المضـيف ـ وينطبق على صـدام ايضـا ـ يقـوم الطاقم الأمني العـراقي بفحص جـمـيع غـرف وصـالات دار الإقـامـة بالأجـهـزة الفنية للتأكـد من عـدم وجـود نقـاط مزروعة للإنصات .

- يفتح خط هاتفي بين مكان إقامة البكر في البلد المضيف وبدالة هاتف بغداد المركزية ، ويبقى الخط مفتوحا ومحجوزا هكذا ليل نهار طيلة أيام الإقامة بهدف ضمان الإتصال الهاتفي الفوري بين البكر من الخارج والقيادة في بغداد حول أي أمر مهم او عصيب . ويؤخذ بهذا الإجراء في زيارات صدام أيضا .

ولاحظتُ أن الكثير من أعضاء الوفد يغتنمون فرصة هذا الخط المفتوح بصورة متواصلة ويطلبون من بدالة هاتف بغداد المركزية ربطهم بدور عوائلهم واصدقائهم للسلام والدردشة فقط .

زيارة البكر للإتحاد السوفياتي

أود الإشارة أولا الى مسألة بروتوكولية عامة .

لاحظتُ انه بمجرد جلوس البكر أمام طاولة المفاوضات ينهمك بتدوين كامل تقريبا لكلام رئيس الجانب الآخر على كراس أمامه . وأحيانا يستعصي ذلك عليه ، فيما كان من المفروض اكتفاؤه بتسجيل النقاط الرئيسية فقط ، وهكذا تختلط عليه النقاط المهمة من سواها ، إضافة الى أن مثل هذا التدوين غير ضروري بالنسبة له كرئيس للجمهورية ورئيس للوفد . فالسفير العراقي الذي يحضر الإجتماعات عادة وعضو آخر يتوليان تدوين المحضر .

وفي زيارات لاحقة جرى إعلام البكر بهذه الملاحظة الإجرائية فكفّ عن أسلوب التدوين المضني وغير الضروري ، ولكن ذلك يبقى مؤشرا على بساطة البكر وقلة خبرته البروتوكولية .

جاءت زيارة البكر للإتحاد السوفياتي في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ تلبية لدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وهيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى والحكومة السوفياتية ، أي بعد ثلاثة أشهر ونصف

الشهر من قرار العراق بتأميم النفط ، بهدف تعزيز العلاقة في جميع المجالات التي فتحت أبوابها معاهدة الصداقة العراقية ـ السوفياتية منذ توقيعها في ربيع ذلك العام .

بدأت المحادثات في موسكو بحضور اعضاء الوفدين العراقي والسوفياتي ، وتناول البكر في كلمته رؤية العراق للأوضاع السياسية الاقليمية والدولية ، وعرّج على القضايا العراقية التي يأمل استجابة الجانب السوفياتي لها ومن ضمنها الطلبات الاقتصادية والعسكرية .

وبعد انتهائه من الكلام أعلن الجانب السوفياتي الموافقة على هذه النقطة وتلك ، ثم وعد بالإجابة على ما تبقى من نقاط في جلسة تالية ما يعني أن هناك حاجة لبحث تلك النقاط الحساسة في السلطة العليا أولا لاعطاء الرأي بشأنها .

لم تقتصر المفاوضات على الجلسات العامة التي حضرها جميع أعضاء الوفدين إذ كان رئيسا الوفدين إلتقيا في جلسة مغلقة لم يحضرها غير المترجم ، حيث جرت العادة ـ وهو ما لاحظته في سفراتي مع البكر وصدام الى دول عديدة ـ أن يختلي رئيسا الوفدين لبحث أمور في غاية الحساسية والأهمية يريان من المصلحة عدم الإفصاح عنها حتى لأعضاء الوفدين .

كان الإتحاد السوفياتي مهتما بتلك الزيارة فاستجاب لطلب العراق بتزويده بطائرات مقاتلة من مجموعة (ميغ) المتطورة التي لم يزود بها بلد من بلدان العالم الثالث من قبل . كما وافق على قيام العراق بتسديد أثمان السلع السوفياتية المستوردة بالنفط ١٠٠٪ .

أشير هنا الى زيارة سابقة قام بها صدام الى الإتحاد السوفياتي الذي حصر موافقته ، بعد جهد ، على تسديد ما يعادل ٧٠٪ فقط من قيمة السلع السوفياتية بالنفط العراقي فيما كان الإستغراب يعلو ملامح صدام في تلك

الساعات من هذا الموقف المتشدد خاصة وان العراق كان ما يزال يقارع شركات النفط الأجنبية . إلا أن ما خفف من الموقف وضوح حسابات الإتحاد السوفياتي الذي كان ينتظر زيارة البكر ليتوجها بالموافقة على تسديد قيمة المستوردات السوفياتية بالنفط ١٠٠٪ وهو ما تم فعلا .

زيارة البكر لبلغاريا

في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٣ جاءت زيارة البكر لبلغاريا ، حيث استقبل استقبالا حافلا رسميا وشعبيا ، واصطفت جموع الشبان والشابات على جانبي الطريق من المطار الى قصر الضيافة حاملين الأعلام واللافتات والفرحة العارمة بضيف البلاد تعلو محياهم .

كان الرئيس البلغاري (تيودور جيفكوف) متواضعا ومرحا ويتصرف مع البكر وكأنه صديق حميم منذ سنين عديدة ، ويفهم في الوقت نفسه تقاليد البكر المحافظة .

وأتذكر ان (جيفكوف) خصص إحدى الأمسيات لمشاهدة عروض فولكلورية دعيت لتقديمها فرقة فنية في القصر نفسه وليس في أحد المسارح ، وجلس بجانب البكر وسعى لتهيئة جو من الألفة والمرح بضحكته ومداعباته ، بل كان أول من يصفق بحرارة للفرقة بعد انتهاء كلّ عرض من العروض ، فيما بقي البكر طيلة الوقت هادئا ومحافظا على توازنه المعهود ، مكتفيا بالرد على (جيفكوف) بابتسامة خجولة .

في تلك الفترة كان العالم قد دخل في أزمة نفطية ، فكميات النفط في السوق العالمية قليلة والأسعار تتجه نحو الإرتفاع . ولم يكن الشاغل للدول كامنا في السعر العالي بل في الحصول على كميات مضمونة من النفط . ولم تكن تعاقدات بيع النفط العراقي مع الجهات الأجنبية تسمح آنذاك بتلبية

احتياجات بلغاريا إلاّ بكمية معينة كانت بنظر الجانب البلغاري أقل بكثير من حاجته . ولعبت هنا العلاقات الشخصية ـ الحديثة/ القديمة ـ بين جيفكوف والبكر دورا هاما ، فطلب البكر من خبراء الوفد العراقي مراجعة حساباتهم وتوفير كمية اضافية لبلغاريا تكريما لهذا البلد الصديق ورد جميل التكريم ، وهو ما تم فعلا . عندها لمس جيفكوف أن بلغاريا تجاوزت مشكلتها النفطية العصيبة من خلال موقف البكر الودي الذي لا ينسى .

ويمكن القول أن موقف البكر هذا يشكل الإعتبار الرئيسي وراء الإصرار البلغاري على استضافته القصيرة ، مرة اخرى وبعد بضعة أيام ، وهبوط طائرته التي كانت محلقة في أجواء بلغاريا في طريقها من العاصمة البولندية وارشو الى بغداد ، تلك الإستضافة غير المحسوبة التي أخرت وصول البكر الى بغداد يوم ١٩٧٣/٦/٣٠ بضع ساعات وأنقذته من محاولة الإنقلاب المعروفة التي نظمها ناظم كزار مدير الأمن العام .

خلال زيارته لبلغاريا قلد «جيفكوف» البكر أعلى وسام بلغاري ، فيما منح أعضاء وفده بأوسمة ، كان لي منها «ستارا بلاتينا «وسام جبل بلقان[١١] .

---

١١ ـ أمام حمل الوسام إجراءات رسمية عديدة . فبعد عودة الوفد الى بغداد أرسلت لي وزارة الخارجية العراقية كتابا مؤرخا في ١٩٧٣/١٠/١٣ وارفقت به براءة الوسام الممنوح لي من قبل الحكومة البلغارية طالبة مني استحصال الإذن بحمل الوسام وفق المادتين الأولى والثانية من قانون الأوسمة والهدايا الأجنبية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ . واستنادا الى ذلك قدمت ، في ذات اليوم ، طلبا رسميا الى وزارة الخارجية لاستحصال الموافقة على حمل الوسام المذكور حسب الأصول . وعلى إثرها فاتح وزير الخارجية رئاسة الجمهورية ، فصدر مرسوم جمهوري برقم ٤٤٦ موقع من قبل أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية يوم ٢١ من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ بالسماح للدكتور فخري قدوري رئيس مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة بحمل الوسام ، وأبلغ به رسميا كل من وزير الخارجية ووزير المالية ، وكذلك وزارة الإعلام لنشره في الجريدة الرسمية «الوقائع العراقية» . وعند إتمام

زيارة البكر لبولندة

بعد بلغاريا كانت بولندة المحطة التالية لزيارة البكر . وعقب الجلسة الأولى العامة للمفاوضات توزع الوفدان على لجان حيث كانت اللغة الانجليزية هي لغة التفاهم والتفاوض .

وكنتُ قد توليتُ الجانب العراقي للجنة الشؤون التجارية . وكان البكر يدعو رؤساء اللجان في الوفد العراقي بين وقت وآخر لمتابعة ما تم التوصل اليه ، وهنا حدثت مشكلتان .

تمثلت الأولى بمراوحة المفاوضات في المجال العسكري في مكانها ، حيث كان الضباط العراقيون يواجهون صعوبات من نظرائهم البولنديين قد لا تنتهي مع انتهاء الزيارة . . وتحل المفاجأة .

تلفت البكر اليّ وطلب أن أترأس الجانب العراقي في المفاوضات العسكرية في محاولة لحل الصعوبات ما أثار استغرابي ، فأجبت بالترحب بأي مهمة إقتصادية ، لكن المهمة الجديدة غريبة تماما عليّ ، فلا معرفة عندي حتى بالمصطلحات الإنجليزية للتجهيزات والأمور الفنية العسكرية المختلفة .

قال البكر : هذا لايهم كثيرا! الإخوان العسكر يساعدونك حين اللزوم! ، والآن أمامك وقت بعد أن أتممت الإتفاق التجاري . قبلت هذه المهمة على مضض وترأست الجانب العسكري العراقي في الجلسات التالية مع شعور عميق بالحرج . وأخيرا تم التوصل الى الإتفاق بعد تذليل الصعوبات القائمة ، وبشّرت البكر بهذه النتيجة فعلت وجهه ابتسامة عريضة .

أما المشكلة الثانية فكانت تكمن في اللجنة المتعلقة بمشروع كبريت

النشر في عددها رقم ٢٣٠٠ بتاريخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ أصبح بإمكاني حمل الوسام المذكور الذي تلقيته من الحكومة البلغارية بحضور رئيس الجمهورية العراقية ووزير الخارجية .

المشراق التي لم تستطع التوصل الى حل المشاكل العالقة . ووضع الدكتور سعدون حمادي وزير النفط والمعادن ـ الذي كان يترأس الجانب العراقي ـ اللوم على الجانب البولندي وتعنته .

تضايق البكر من هذا التأخر فيما كانت اللجان الأخرى قد أنجزت أعمالها ووقعت الاتفاقات ضمن مدة الزيارة .

وفي الليلة التي سبقت مغادرة العاصمة البولندية وارشو رجا بعض أعضاء الوفد من البكر أن يبحث كيفية معالجة القضية العالقة مع الرئيس البولندي أثناء مرافقته له بالسيارة الى المطار .

في صباح اليوم التالي حُزمت الحقائب وأرسلت الى الطائرة العراقية الجاثمة في المطار قبل ساعتين من الاقلاع . وجاء الرئيس البولندي الى قصر الضيافة ورافق البكر بسيارته ، وتبعته سيارات الوفد العراقي . وحين وصلنا الى الصالة علمنا بما اتفق عليه الرئيسان في طريقهما الى المطار . طلب البكر بقاء مرتضى سعيد عبد الباقي ـ وزير الخارجية ـ والدكتور فخري قدوري ـ رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية ـ وعدد من الخبراء في وارشو نتيجة اتفاق بين الرئيسين على إيكال قيادة المفاوضات الى وزيري خارجية البلدين لاستكمال المباحثات . وعلى الفور أنزلت من الطائرة حقائب من سيبقى في وارشو وتلاشت معها فرحتنا بالعودة الى الوطن قبل يوم ، كما يقول المثل .

بعد ان أقلعت الطائرة بالبكر وجانب من أعضاء الوفد باتجاه بغداد ، توجهتُ ومرتضى وخبراء عراقيون الى وارشو مرة أخرى . وأثناء الغداء حاولت مع مرتضى حصر نقاط الخلاف ومعرفة خلفيته من كافة الجوانب عبر حوار مفتوح مع الخبراء العراقيين . وبدأتُ أسجل على ورقة تلك النقاط وما لدى الجانب العراقي من حجج قوية فيها أو حجج ضعيفة . وبعد الظهر إجتمع الجانبان العراقي والبولندي وساعدتنا تلك الورقة على التوصل الى اتفاق

مرض خلال فترة لم تتجاوز ساعتين . عندها أشرفتُ شخصيا على تحرير الإتفاق الذي وقعه وزيرا الخارجية .

وأتذكر في هذه المناسبة إحدى النقاط العالقة التي كانت فيها حجج الجانبين تتعادل ، عندها بادر وزير الخارجية البولندي الى الإقتراح بتحمل العبء المالي مناصفة بين الجانبين ، فرد مرتضى بالقبول .

وهكذا تم التوصل الى الاتفاق بشأن كبريت المشراق في وقت كانت طائرة البكر ما زالت تحوم في الأجواء . وفي المساء دعانا السفير العراقي الى عشاء في داره قبل مغادرة وارشو في اليوم التالي . وكانت مشاعر الرضا البالغ في تلك الساعات بادية على مرتضى سعيد .

ولإضفاء المزيد من جو المرح أخرج من جيبه صورة كتاب رسمي طريف للغاية يعود تاريخه لعام ١٩٤٦ ويحمل توقيع أمين العاصمة ، وبدأ بقراءته على مهل وسط تواصل ضحكات اعضاء الوفد الملفتة[١٢] .

إلا أن جو المرح والفرحة لم يستمر طويلا ، فتحول فجأة الى حالة من القلق الشديد حين سمعنا أن البكر وصل الى بغداد مساء وكادت كارثة تحل به وبمن وصل معه على تلك الطائرة بسبب محاولة انقلاب دبرها مدير أمنه العام ناظم كزار ، كما اتضح للجميع فيما بعد .

---

١٢ ـ نص الكتاب الفريد في الملحق رقم (١) .

الفصل الرابع

إستقالتي ثم عودتي الى العراق

مشكلاتي مع كوادر الحزب

طيلة عملي الرسمي في الدولة كنتُ متمتعا بثقة البكر ودعمه في صد المشاكل التي واجهتني من قبل الخطوط الحزبية .

بدأت موجة المشاكل مع تعييني وزيرا للاقتصاد عام ١٩٦٨ .

كان المكتب المهني للحزب يعد قوائم بأسماء أشخاص لإشغال المراكز العليا في المؤسسات التابعة لوزارة الاقتصاد ، وكانت الترشيحات ، في واقع الأمر ، جيدة ومستندة على الكفاءة والنهج الاشتراكي والتنوع في التوجه السياسي . وقد تم تعيين العديد منهم حيثما يكون المركز شاغرا ، ومن بينهم الدكتور حافظ التكمجي والدكتور عبد العال الصكبان والدكتور بهاء شبر وغيرهم ممن ينتمون لتوجهات سياسية غير البعث . ولكن المشكلة ظهرت بعد اصرار المكتب المهني لإزاحة عدد من رؤساء المؤسسات عن وظائفهم فورا ، فيما كنتُ أميل الى التريث وعدم إحالة أي شخص على التقاعد إلاّ بعد توفر القناعة التامة بعدم أهليته او نزاهته . وكانت هذه أولى نقاط الإحتكاك مع المكتب المهني للحزب . وأتذكر في هذا السياق أن المكتب أصر على استبعاد

أحد الموظفين الكبار في الوزارة ، وهو بدرجة خاصة ، بداعي عدم النزاهة ، فيما لم أكن مقتنعا بالأمر بتاتا .

مع ذلك ، وتحت ضغط المكتب المهني ، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما باحالته على التقاعد تم نشره في الجريدة الرسمية . إمتعضتُ للأمر كثيرا ولم أنفذه وتوجهت لمقابلة رئيس الجمهورية البكر . قلت له إنني مع إبعاد أي موظف لا يتسم بالنزاهة ، لكنني لا أريد تحمل مسؤولية أدبية بإزاحة مثل هذا الموظف وحيث لم تثبت إدانته أمامي ، فإن كان لدى المكتب المهني أدلة تدينه بعدم النزاهة فليحال الى التحقيق والمحاكمة حسب الأصول ، وليُمكّن من الدفاع عن نفسه ثم الخروج بنتيجة تفرز الباطل عن الحق . أمّا ان المكتب المهني باق على منهج التكهن وحده فإنني غير مستعد لاقتراف إثم بحق هذا الموظف . واختتمت حديثي مع البكر بالقول إن تم الاصرار على إزاحة هذا الموظف بمثل هذا الأسلوب فأتمنى أن أزاح أنا أولا كوزير للاقتصاد ليأتي الخلف الذي قد ينفذ هذا الأمر . عندها أقتنع البكر بحجتي وأدرك رؤيتي فتراجع عن موقفه وأمر باصدار مرسوم جمهوري جديد يلغي فيه مرسومه الأول ، فشكرته جزيل الشكر ، واعتبرتُ تراجعه دلالة سامية على طيبة نفسه وتواضعه .

وفيما انتهت مقابلتي مع البكر بهذه النتيجة الإيجابية فان المكتب المهني للحزب صعّد من نقده لي .

وجاءت حادثة أخرى حين قدّمتُ ، بناء على طلب البكر ، مشروع خطة وزارة الاقتصاد الخمسية ، من حيث الإطار العام في النهج الاشتراكي وتطوير الأداء مع الأهداف المحددة المنشودة لكل من الأجهزة والمؤسسات العامة العديدة التابعة للوزارة .

وفي اجتماع حضره البكر وأعضاء من مجلس قيادة الثورة والقيادة

القطرية ومجلس الوزراء تم عرض الخطة ومناقشتها واعتمادها . ولكنني لا أنسى تعليق بعض القياديين بعد انتهاء الإجتماع واتهامهم بأن الخطة التي جرى اقرارها تسودها الصفة الليبرالية ولا تتمتع بالروح الإشتراكية .

ثم تواصلت التقارير الحزبية ضدي تتهمني بعرقلة مؤسسات القطاع العام وسوء إدارة السياسة التجارية في البلاد . وبسببها واجهت تحقيقين حزبيين :

التحقيق الأول يتولاه البكر وصدام

تم استدعائي فجأة الى القصر الجمهوري في مساء أحد الأيام دون معرفة مسبقة بالمبررات حيث توجهتُ الى مدير مكتب الرئاسة الذي صحبني الى غرفة رحبة في الطابق الأرضي ينام فيها أحيانا رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر .

وجدتُ البكر جالسا بجانب سرير نومه فيما اتخذ صدام مكانا قريبا منه إضافة الى شخص آخر أعرفه من ذوي المراتب الحزبية المتقدمة ، وكان يشغل منصب الرئيس في إحدى المؤسسات التجارية العامة التابعة للوزارة ، فتبين من سير الحديث أن هذا الشخص وراء تلك التقارير . وما أن طلب منه البكر الإدلاء بدلوه حتى بدأ بسرد النقاط الواحدة بعد الأخرى التي تتهمني بعرقلة المؤسسات التجارية العامة ، والتدخل بشؤونها ، وإضعاف الخط الإشتراكي للدولة ، عندها أدركتُ سبب استدعائي المفاجئ . وبعد أن طلب مني البكر الإجابة شرعت بعرض تفاصيل الموقف فيما كانت مبرراتي واضحة ومقنعة في إطار المصلحة العامة الى حد أن البكر وصدام أنهيا الحديث قبل أن أكمله بعد أن أدركا وجود مصالح غير مشروعة تقف وراء تلك التهم .

التحقيق الثاني يتولاه عبد الخالق السامرائي

لم تتوقف الإتهامات والتقارير الحزبية إذ سرعان ما واجهتُ تحقيقا آخر أخبرني به مقدما صالح مهدي عماش بعد جلسة لمجلس قيادة الثورة تم خلاله مناقشة الموضوع ليتولى التحقيق معي هذه المرة عبد الخالق السامرائي عضو مجلس قيادة الثورة ـ وهو عضو القيادتين القطرية والقومية آنذاك .

إتصل بي عبد الخالق وطلب حضوري الى مكتبه الواقع بالقرب من القصر الجمهوري ، فذهبتُ الى مكتبه حسب الموعد المحدد وفهمتُ أن التحقيق يجري استنادا الى تقرير رئيس أحدى المؤسسات الاقتصادية واتهامي بسوء التصرف وخرق الأنظمة .

وبعد انتظار ممل في مكتب السامرائي لم يحضر رئيس المؤسسة رغم تبليغه بالموعد كما لم يكلف نفسه بالإعتذار عن المجئ لأي سبب وجيه ما أدى الى إثارة غضب السامرائي لهذا التصرف واعتباره نوعا من الإهانة ، في وقت يدرك الشاكي المكانة الرفيعة للسامرائي في الحزب والدولة . وهكذا اعتبر عبد الخالق الموضوع منتهيا فيما يتعلق بي وأغلق الشكوى ، فحمدتُ الله على هذه النتيجة .

البكر يرفض استقالتي ثلاث مرات

بقيت أفكر طويلا في الموضوع ، وسألت نفسي عن جملة التحقيقات التي سأواجهها ما دمت وزيرا للاقتصاد ، وما إذا كان هذا هو الأسلوب الأمثل حين ينشغل رجال في قمة الدولة مثل البكر وصدام والسامرائي بتقارير حزبية واهية . ثم إذا كان هؤلاء شغلوا أنفسهم معي في مثل هذا التحقيق فكيف سيكون الحال حين يقومون بالتحقيق مع العديد من الوزراء ومن هم في مستواهم نتيجة مثل هذه التقارير والأخبار غير الموضوعية؟

لهذه الظروف القاسية قدمتُ يوم ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ استقالتي من وزارة الاقتصاد ، لكن البكر رفضها بإصرار ووعد بحمايتي . إلاّ أن التقارير الحزبية استمرت وتواصلت معها المضايقات فقدمتُ استقالتي مرة أخرى يوم ٢٢ آب/ اغسطس من العام نفسه وتكرر رفض البكر أيضا موجها اللوم الى الكوادر الحزبية ، غير أن المضايقات لم تنته عند هذا الحد .

ولم يكن أمامي من بديل غير ترتيب قصة تمكنني من مغادرة البلاد ، فارتأيت تسفير زوجتي أولا مع أولادي الثلاثة الصغار بحجة المرض والمعالجة في الخارج .

وبعد استقرارالعائلة لحقتُ بها مدعيا متابعة أوضاعها الصحية مع نيتي المبيتة بالإمتناع عن العودة الى بغداد . ومن ألمانيا بعثت للبكر بتاريخ ١١تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ باستقالتي الخطية للمرة الثالثة ، وحملها الى رئيس الجمهورية الدكتور جواد هاشم الذي تربطني معه زمالة قوية ، وكان آنذاك وزيرا للتخطيط . لكن البكر لم يقبل الاستقالة وكتب عليها بخط يده (لا يمكن ، ويتمتع باجازة مفتوحة لحين الاطمئنان على اوضاع عائلته) .

كان البكر ، والحق يقال ، يقدر عملي ويساندني على الدوام ويدرك على وجه اليقين أنني تعرضت الى ضغوط مزعجة واتهامات باطلة من بعض كوادر الحزب والقيادة .

البكر يوفد العزاوي لمقابلتي في الخارج

طلب البكر من حكمت العزاوي ـ الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الإقتصاد وله موقع حزبي متقدم ـ التوجه الى ألمانيا لمقابلتي . جاء العزاوي في زيارة قصيرة وأبلغني بقرار البكر بعدم قبول الإستقالة ، والتأكيد على اعتزاز

القيادة بعملي والرغبة بعودتي بعد انتهاء المشاكل الصحية لعائلتي ، وقدم لي صورة من تعقيب البكر الخطي على كتاب استقالتي .

بعد مغادرة العزاوي شعرت بان الوسيلة الوحيدة لتحقيق استقالتي هي البقاء في ألمانيا مغتربا وعدم الرجوع الى بغداد . استمرت هذه الحال الغريبة نحو عشرة أسابيع : قدوري ما زال وزيرا للاقتصاد وهو ما زال في الخارج .

صدور قرار إعفائي من الوزارة

في جو مشحون ساد احدى جلسات مجلس قيادة الثورة - كما نقل لي فيما بعد - تقرر بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ إعفائي من منصب وزير الإقتصاد وكذلك إعفاء الدكتور جواد هاشم من منصب وزير التخطيط ، وأذيع المرسومان الجمهوريان من إذاعة وتلفزيون بغداد في وقت واحد .

إذاعة إسرائيل تشن حملة تشهير

رغم أن قرار الإعفاء أدخل البهجة في قلبي إلاّ أنه قد أدّى عمليا الى رفع (الحصانة) الرسمية عني وفتح ساحة الهجوم عليّ من قبل بعض الرفاق ، وكانت إذاعة اسرائيل قدمت الوقود لذلك . فبعد أسابيع قليلة على قرار الإعفاء وفي (برنامج حديث بن الرافدين باللهجة العراقية الدارجة) بدأت إذاعة اسرائيل يوم ١٩ شباط/ فبراير ١٩٧١ بتشويه السمعة وخلط الأوراق . سمعت التعليق بسخرية وأنا في كولونيا ، وربما كان الدكتور جواد هاشم يسمعه من بيته في بغداد أنذاك ، حيث أشارت إذاعة اسرائيل في تعليقها المطول الى ما نصه[١] :

(يا حضرات المستمعين مساكم الله بالخير . قبل ثلاثة أسابيع تقريبا دولة

١ - حصلت على نص التعليق الكامل فيما بعد من قسم الانصات في اذاعة بغداد .

البعث بالعراق ومجلسها الثورجي طلعوا مرسوم عزلوا اثنين من وزراء البعث من وظيفتهم هم الدكتور فخري قدوري وزير الاقتصاد والدكتور جواد هاشم وزير التخطيط . . . مثل ما كالت جريدة المحرر اللبنانية الطلعت يوم ٣١ /١/١٩٧١ الدكتور فخري قدوري والدكتور جواد هاشم انهزموا من العراق بليل اظلم وعافوا الحكم والحزب والوظيفة كبل ما يطلع امر عزلهم بشهر ونص تقريبا . الربع لملموا غراضهم خفيف الحمل غالي الثمن مجوهرات فلوس ذهب والماز وياها دفاتر الجيكات حسابهم بالبنوك بخارج العراق . . . . الدكتور فخري قدوري ورفيقه الدكتور جواد هاشم غلكوا بيوتهم بالعراق واخذوا عوائلهم وشردوا الخارج العراق ، واهنا صاروا حكام البعث بالعراق مثل بلاع الموس ان طلعوه جرحهم وان بلعوه كتلهم وحايرين شلون يدبرون فضيحة حزبهم وحكمهم ، حتى شعب العراق ميدري شكش ماكش ، وكبل ما يطلعون حكام البعث بالعراق امرهم بالعزل دزولهم الهل وزيرين طارش ينخاهم ويقنعهم حتى يرجعون للعراق وانطوهم كلام شرف يرجعون لشغلهم وكلشي ميصير عليهم اذا رجعوا ، لكن كل التوسيلات والتقنيعات ابد ما فادت ، ورجع الطارش ايد من وره وايد من جدام بليه الوزيرين . . .) .

ذلك ما رددته أجهزة الإعلام المغرضة ، وأوجدت عبره مناخا أمام المكيدين داخل الحزب في العراق لترويج الشائعات ووضع علامات الإستفهام . بل ذهب البعض منهم الى المطالبة بتصفيتي في آخر المطاف (انقاذا لسمعة الحزب) .

التهديدات أجبرتني على العودة

إضطر البكر في أواخر آذار/ مارس لإرسال حكمت العزاوي مرة أخرى لمقابلتي في المانيا وطلب عودتي الى بغداد . وسرعان ما لمست من خلال الحديث أن القيادة تريد امتحاني هذه المرة . فإن عدتُ الى بغداد زالت

الشكوك والتقولات ، وإن رفضتُ تعزرت الشكوك وانفتح باب الملاحقة والتصفية .

وهكذا قررتُ في شهر نيسان/ أبريل العودة منفردا الى بغداد تاركا العائلة في ألمانيا بعيدا عن الإحتمالات المرة ، حيث جرى لي استقبال ودي في مطار بغداد الدولي ، وكان على رأس المستقبلين حكمت العزاوي ، ثم استقبلني البكر في اليوم التالي بعناق حار والفرحة على وجهه وكأنه يقول «خلصنا من مشكلة كبيرة»!

بعد بضعة أيام أصدر مجلس قيادة الثورة في يوم ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٧١ قرارا بتعييني عضوا في مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ، وخُصص لي مكتب في المجلس الوطني مجاور لمكتب صالح مهدي عماش الذي كان يشرف على الأمور الإقتصادية في تلك الفترة . وكان عماش سعيدا للغاية بعودتي والعمل بجانبه ، وهو الذي أبلغني بقرار تعييني في المنصب الجديد قبل صدوره رسميا من مجلس قيادة الثورة .

وهكذا طويتُ بعودتي الى العراق صفحة سوداء كانت تمسني في الصميم وكادت تقضي على حياتي .

الفصل الخامس

صدام حسين[1]

شخصيته الظاهرة والباطنة

يوم ٢٧ نيسان/ أبريل من عام ١٩٧١ صدر قرار بتعيني عضوا في مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة وباشرت عملي في المجلس الوطني في مكتب مجاور لمكتب صالح مهدي عماش . وكان عماش يوافيني بالمسائل الإقتصادية لدراستها باعتباره المشرف على الجانب الإقتصادي في البلاد .

وأثناء العمل مرّ اسم صدام مرتين . في الأولى كنتُ تناولتُ بمذكرة مختصرة التخطيط بعيد المدى وأهمية الأخذ به ضمن إمكانيات البلاد ،

---

١ ـ التاريخ الرسمي لولادة صدام ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٣٧ في منطقة تكريت . شارك في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ والتجأ الى مصر بعد فشل المحاولة . عاد الى العراق عام ١٩٦٣ بعد إطاحة البعث بحكم عبد الكريم قاسم .

شارك في أحداث ١٧ و ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ . تدرج في المواقع القيادية للحزب حتى أصبح نائب أمين سر القيادةالقطرية ثم أمين السر العام بعد تنحي البكر عن مناصبه في تموز/ يوليو ١٩٧٩ ، كما قفز في هذا التاريخ من نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الى رئيس المجلس . عضو القيادة القومية ثم أمين عام مساعد فيها .

ووجهت المذكرة الى عماش بطبيعة الحال . وبعد أيام قليلة عادت اليّ المذكرة وتبين من الملاحظات المدونة عليها أن عماش وبعد اطلاعه على المقترح أحالها بهامش (الرفيق أبو عدي أرجو الإطلاع)[٢] . وفي المرة الثانية كان عماش يعد منذ مدة لوفد برئاسته الى إحدى الدول ويطلب مني التهيؤ . وذات يوم وجدته منزعجا بسبب المماطلة في الموافقة على الزيارة الرسمية . وحين سألته ماذا تريد تلك الدولة من هذه المماطلة ، أجاب : ليس الطرف الأجنبي ، أبو عدي غير موافق! في تلك الأيام لمست لأول مرة الدور المؤثر الذي يلعبه (أبو عدي) .

لم تمض فترة طويلة حتى أعفي عماش من مناصبه في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ وحلّ صدام محله في الإشراف على المجالات الإقتصادية ، وبذلك أصبح ارتباطي الرسمي به . ومنذ تلك الأيام وعلى مدار سنوات عديدة توطدت علاقتي مع صدام وازدادت معرفتي به ، وكان يحمل لقب (السيد النائب) حتى أواسط عام ١٩٧٩ .

كان مكتب صدام في الطابق الأرضي من بناية المجلس الوطني الأنيقة ويتكون من غرفته الرحبة وغرفة سكرتيره الرائد علي العبيدي ، وما بينهما غرفة انتظار واسعة . وبقي مكتبه هكذا لسنوات عديدة لاحقة .

كان صدام في السنوات الثلاث الأولى ـ منذ أحداث تموز ١٩٦٨ وحتى تاريخ إبعاد عماش في أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ـ بعيدا عن الأمور الإقتصادية ، ومنصرفا للأمور الحزبية والسياسة العامة والقضايا الجوهرية . بعدها جمع بيده المهمات الإقتصادية أيضا وفي مقدمتها مجلس التخطيط ومكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ولجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات .

---

٢ ـ في أواخر العام المذكور تشكلت رسميا أول هيئة فنية للتخطيط بعيد المدى ضمن وزارة التخطيط .

وكانت هذه المهمات تمده بمعرفة جديدة وشكلت له الأرضية الواسعة التي أرادها لتصاعد نجمه .

ومن خلال عضويتي في مجلس التخطيط ولجنة المتابعة ورئاستي لمكتب الشؤون الإقتصادية ومرافقتي لصدام في زياراته الخارجية العديدة ، كنت ألمس قدرته الفائقة في التحليل المنطقي للأمور والإستماع للرأي المقابل وقدرته على حسم الأمور ومراعاته للعلاقات الإجتماعية .

كان متأنيا في كلامه ويحسب جيدا لما يفوه به ، ومولعا بقراءة سيرة الشخصيات البارزة في التاريخ الحديث وفي مقدمتهم ستالين . وكان الإنسان يلمَس تفكيره العميق بعيد المدى والوصول الى أهدافه على مراحل وإن بقي مضمونها سرا في قلبه أحيانا كثيرة . وإذا كان صدام طبع سلوكه في البداية برداء التواضع والإستماع للرأي المقابل ، إلا أن الطموح الشخصي دفع به بالتدريج الى أقصى درجات التعالي والفردية والقسوة التي أصبحت تخيّم على تفكيره الإستراتيجي وتصرفه اليومي . ويبدو أن بيئة نشأته الريفية القاسية وسلوكيته المتصفة بالخشونة والمجازفة أيام الصبا أرست فيه جذورا عميقة غذت تصرفاته على صعيد الحزب والدولة عبر العقود اللاحقة .

من هنا يمكن تفسير حلقات التطور منذ أحداث تموز عام ١٩٦٨ ، فقد تفرغ صدام لتعزيز دوره داخل الحزب ومجلس قيادة الثورة أولا ، حيث بدأ يصفي العناصر المنافسة له الواحد تلو الآخر ، ثم وضع بيده مهمات البلاد الإقتصادية ، وقاد العديد من المنجزات الوطنية التي ساهمت برفع مكانته ، وفتح علاقات التعاون مع دول عديدة وقدم شخصيته على الصعيدين العربي والدولي ، وتعامل مع تشكيل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية كضرورة مرحلية . وكان معيار تبنيه أو رفضه لأية خطوة يكمن في مدى انسجامها او تعارضها مع تطلعاته في السيطرة على الحكم وحده .

وأحكم السيطرة على جميع أجهزة الأمن والمخابرات واستخدمها أدوات لحمايته وإرهاب وتصفية مناوئيه أينما كانوا ولأية فئة انتموا . واستخدم الإرهاب تجاه حزب البعث نفسه فسلخ منه أسسه وشوه أهدافه وحوله الى جيش مدني لخدمة منهجه الشخصي .

لم يكن القياديون في حزب البعث ، منذ الفترة الأولى ، غافلين عن قراءة مؤشرات الحكم الفردي مستقبلا ، إلاّ أن منهم من قبل وانضم الى التيار الفردي ، فيما هناك من رفض وقاوم ولقي حتفه في النهاية فرادا ومجموعات .

مرّ صدام بسلسلة من محاولات الصد والردع والإطاحة وخرج من كل منها بقبضة حديدية أكثر شدة .

وجاءت استقالة البكر من جميع مناصبه يوم ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٩ لتكمل لصدام قاعدة تحركه . فبعدها بثلاثة أسابيع تم إعدام مجموعة الواحد والعشرين من رفاقه في مجلس قيادة الثورة وخطوط الحزب المتقدمة في يوم واحد (٨ آب/ أغسطس) - بحجة التعاون مع سوريا والإطاحة به - كأهم وأوسع حلقات التصفية الرفاقية[٣] .

لم يكن صدام يطمح أن يصبح قائدا للعراق فحسب بل زعيما للنهضة

٣- تم تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص - وكما وردت الأسماء في قرار المحكمة الخاصة بـ : محمد عايش حمد ، محي عبد الحسين مشهدي ، عدنان حسين عباس الحمداني ، محمد محجوب مهدي ، غانم عبد الجليل سعودي ، خالد عبد عثمان الكبيسي ، طاهر أحمد أمين ، وليد محمود سيرت ، غازي إبراهيم أيوب ، نوري حمودي أحمد ، عبد الخالق إبراهيم خليل السامرائي ، ماجد عبد الستار فاضل السامرائي ، وليد صالح محمد الجنابي ، وليد إبراهيم إسماعيل الأعظمي ، إبراهيم عبد علي جاسم ، بدن فاضل عريبي ، طالب محمد صويلح ، إسماعيل محمود إبراهيم النجار ، نافع حسين علي الكبيسي ، حازم يونس عبد القادر ، خليل إبراهيم القصاب .

العربية المعاصرة وشخصية بارزة على الصعيد الدولي . كانت له صفات تساعد على تحقيق طموحه لكن كانت له في الوقت ذاته صفات سلبية أقوى دمرت ما كان يصبو اليه . فداء العظمة حجب عنه القدرة على التمييز بين ما هو سليم وما هو غير سليم ، وأباح الدم والحديد لما كان يريد ، وقضى في النهاية على أحلامه بيده كما قضى أمثاله في التاريخ القديم والحديث . وكان العراق الضحية الكبرى التي تجاوزت حدود التصور بجميع المعايير .

صدام يمسك بالهيئات الإقتصادية

خلال فترة العام الأول لتسلم صدام مهمة الإشراف على المجالات الإقتصادية حدثت تطورات هامة في البلاد من أبرزها تأميم النفط وما تطلبه من استعدادات واسعة ومعالجة المشاكل الناجمة . وأنشأت هيئة دائمية عليا للنفط (لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات) برئاسة صدام وكنتُ عضوا فيها ، ولجنة الخط الإستراتيجي النفطي باشراف صدام وكنتُ عضوا فيها أيضا ، الى جانب إشراف صدام على مجلس التخطيط والمكتب الإقتصادي لمجلس قيادة الثورة واللجان المؤقتة والمفاوضات العديدة . وأدى ذلك الى تنامي صلتي الرسمية به حيث كنت ألتقيه يوميا تقريبا وربما عدة مرات في اليوم الواحد .

بات صدام مشغولا بالجوانب الإقتصادية يوما بعد يوم باعتبارها مفتاح تقدم البلاد وقاعدة ارتقائه . وكان يحوّل مناقشة القضايا الإقتصادية أحيانا الى شبه مهرجانات يحضرها أعضاء من مجلس قيادة الثورة ، وأحيانا رئيس المجلس أيضا ، وأعضاء القيادة القطرية ، بل وخطوط الحزب المتقدمة . واستهدف صدام ، حسب قوله ، تعريف القياديين بالقضايا الإقتصادية وطبيعتها المتشابكة غير السهلة ، كي يدركوا عظم مسؤوليتها . وكان صدام

الشخص الوحيد تقريبا بين القياديين الذي يتداخل في مناقشة القضايا بتفصيل ، ويضفي عليهم الانطباع بمعرفته الواسعة بالتعابيروالمفاهيم العلمية الدقيقة التي كان قد التقطها من الخبراء والمستشارين في وقت سابق .

مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة[٤]

في أحد أيام شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٢ دخلتُ مكتبه لعرض مسألة كنت أتابعها باعتباري عضوا في مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة . قال لي : إن المكتب هذا مهم فلماذا لا تعمل على تطعيمه بعناصر تستطيع استيعاب مهماته المستقبلية . أجبته : إن المكتب يضم حاليا عضوا متفرغا واحدا فقط هو أنا وأعمل فيه منذ حوالى عام ونصف العام ، وإن توسيعه واختيار عناصر له من مهمات رئيس المكتب . فسألني : من هو رئيس المكتب؟ أجبته : الرفيق تايه عبد الكريم[٥] . فسكت صدام ، وتركت غرفته .

في اليوم التالي ـ ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٢ ـ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بتعييني رئيسا للمكتب ، وبقي صدام طيلة سنوات عديدة يدعم هذا المكتب وجعله قريبا منه ، فخصص له جناحا كاملا في الطابق الأول من بناية المجلس الوطني ، ونما عدد الأعضاء والمستشارين مع جهاز إداري مستقل[٦] .

---

٤ ـ هذا المكتب هو أحد المكاتب الاستشارية الستة لمجلس قيادة الثورة المنشأة بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٨ المنشور في الجريدة الرسمية في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ ، ومهمتها الأساسية إبداء المشورة لمجلس قيادة الثورة .

٥ ـ تايه عبد الكريم أحد أعضاء حزب البعث القدماء وتدرج في مراكزه الحزبية حتى وصل الى عضو في القيادة القطرية .

٦ ـ من بين أعضاء المكتب المتفرغين ـ مع الإشارة الى مراكزهم السابقة ـ كان السادة : الدكتور جواد هاشم ـ وزير التخطيط ؛ الدكتور عبد الرحمن منيف ـ عضو القيادة القومية ؛

لم تكن هناك قضية ذات طبيعة مالية اواقتصادية أمام مجلس قيادة الثورة إلاّ وتحال الى المكتب لأعطاء الرأي أولا . وكانت القضايا تحال بهامش مباشر من البكر او صدام او بطلب من مكتب أمانة السر لمجلس قيادة الثورة ، ولا أتذكر قضية أوصى بها المكتب ولم يؤخذ بها إلاّ في حالة أو حالتين طيلة فترة عملي فيه نحو ست سنوات .

كان صدام يحيل أحيانا الى المكتب قضايا معروضة على مجلس التخطيط او على لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات ، اللتين تخضعان لرئاسته ، بل وكانت تحال اليه أحيانا قضايا الخلاف بين الوزارات والمشاكل الخلافية بين وزير ما وأجهزة وزارته ، ولهذا كان المكتب يضطر لدعوة الوزراء المعنيين للمناقشة ومن بينهم أعضاء في مجلس قيادة الثورة . وقد تسبب هذا ، من ناحية أخرى ، بإثارة بعض الحساسية تجاه المكتب من هذا الطرف او ذاك[٧] .

مجلس التخطيط

كان صدام يتابع القضايا المطروحة على مجلس التخطيط بدقة ويطالع الملف الضخم على جدول أعماله مسبقا ، ويعطي الكلمة لمن يريد دون

عقيف الراوي ـ وكيل وزارة الري ؛ الدكتور كاظم السعيدي ـ أستاذ المالية والتشريع المالي في جامعة بغداد ؛ يوسف اللوس ـ أستاذ في جامعة بغداد .

٧ ـ أصبحت للمكتب مكانة مرموقة بين أجهزة الدولة ، فلجأت بعض الجهات الى المكتب لحل قضاياها العالقة رغم عدم وجود علاقة رسمية لها بالمكتب . ومن بين الأمثلة طلب رئاسة جامعة بغداد إبداء الرأي في القضية المطروحة لديها بشأن ترقية ابراهيم كبة الى لقب أستاذ ، وأرفقت بالطلب منجزاته وسيرته العلمية . وقد أوصى المكتب في حينه بمنحه اللقب الجامعي المذكور . وبالمناسبة يعتبر ابراهيم كبة من طاقم الجامعة الاقتصادي العريق وأحد الشخصيات اليسارية المعروفة في البلاد ، وكان وزيرا للإقتصاد ثم وزيرا للإصلاح الزراعي في حكومة عبد الكريم قاسم عقب ثورة تموز ١٩٥٨ .

مقاطعة ، ويتداخل هو في النقاش قليلا مستمعا بامعان للملاحظات والحجج ، ثم يأخذ بالمقترح الأصوب .

كانت جلسات مجلس التخطيط أهم وأوسع الإجتماعات الدورية في المجال الاقتصادي . فمن خلاله توضع خطة التنمية الخمسية للبلاد لإقرارها من قبل مجلس قيادة الثورة ، وكذلك الحال بالنسبة للمناهج الإستثمارية السنوية . فهو محفل المناقشة والقرارات لتنمية مختلف القطاعات والمناطق في البلاد ، ومن خلاله يجري إقرار المشاريع المتوسطة والكبيرة التي تتطلب استثمارات ضخمة بمئات الملايين من الدنانير .

يحضر الجلسات الوزراء ـ ومن بين هؤلاء أعضاء في مجلس قيادة الثورة ـ والأعضاء غير المتفرغين في مجلس التخطيط ورؤساء الدوائر الفنية في وزارة التخطيط الى جانب الخبراء والمسؤولين المعنيين بالقضايا المطروحة . ويغتنم صدام أحيانا هذا المحفل الواسع لدعوة رفاق في الخطوط الأمامية للحزب ليتسلحوا بالثقافة الإقتصادية وأسلوب ادارة الدولة .

كان صدام يُدخل جانب العلاقات الخارجية في الموازنة النهائية لمعايير إحالة المشاريع .

وكانت العلاقات مع فرنسا ودول الكتلة الشرقية ـ وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي آنذاك ـ رست على أسس متينة في النصف الأول من عقد السبعينات فيما كان صدام يراعي تلك العلاقات قبل اتخاذ قرار إحالة المشاريع على الشركات للتنفيذ ، ويدخل هذا المعيار حيثما تركت معايير الموازنة الإقتصادية والفنية مجالا لذلك . ولم يكن صدام يخفي ذلك ، فكان يتكلم به في الإجتماع كعامل موضوعي في السياسة العامة . وكان هذا العامل يجد تطبيقه تجاه هذا البلد او ذاك حسب العلاقة القائمة او الرغبة في المغازلة .

لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات

تمثل اللجنة المذكورة التي يترأسها صدام أحد أهم المفاصل الإقتصادية للبلاد بحكم إشرافها على قطاع النفط والثروة المعدنية وما يرتبط بهذا القطاع الأساسي من سياسات ومشاريع ومفاوضات ، وقد ضمت في عضويتها رئيس مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ووزير النفط والمعادن ووزير الخارجية ووزير الداخلية ومسؤول المكتب العسكري في الحزب ومدير مكتب العلاقات العامة (جهاز المخابرات) . وكان عدنان الحمداني ـ سكرتير اللجنة ـ يهيئ جدول الأعمال ويدون محاضر الجلسات ويتابع تنفيذ القرارات .

كان صدام يعقد جلسات اللجنة في مكتبه ويدير الإجتماع بهدوء ويمنح الوقت الكافي للمداخلة ويستمع للآراء بعناية ويتخذ القرار استنادا الى حصيلة المناقشات .

كانت سياسات ومشاريع كل من وزارة النفط والمعادن وشركة النفط الوطنية مسيطرة على جدول أعمال اللجنة ، حيث تجري مناقشتها والبت فيها مباشرة ، او ترفع الى مجلس قيادة الثورة إن لزم الأمر ذلك ، الى جانب المهام والصلاحيات الواسعة الممنوحة للجنة بموجب قانون تنفيذ المشاريع الكبرى لعام ١٩٧٣ .

كان صدام يعتمد على عدنان الحمداني اعتمادا كبيرا ويضع فيه ثقة عالية .

عرفتُ عدنان الحمداني عن قرب عبر سنوات عديدة من خلال العمل في هذه اللجنة ، وفي اللجنة الثلاثية للمفاوضات الشاملة مع شركات النفط الأجنبية ، وفي الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط حين تولى منصب وزير التخطيط ، إضافة الى المشاركة في وفود ولجان عديدة ، بل وفي لقاءات ورحلات عائلية .

كان عدنان يتصف بالتواضع والكياسة في التصرف وحسن اختيار الحلول بسرعة . وكم من مرة كنت أجلس في مكتبه في المجلس الوطني - حيث يقع مكتبي أيضا - وأتداول معه في بعض المسائل . وفي أحيان كثيرة كان صدام يتصل هاتفيا عارضا عليه مشكلة ما ، فيقدم عدنان الرأي والحل ويخاطبه من خلال مكالماته الهاتفية بعبارة «استاذ»!

إعتمد صدام على عدنان بحكم قابلياته واتخذه الساعد الأيمن له في جميع الشؤون ودفعه الى عضوية القيادة القطرية ، لكن كلّ هذا لم يشفع لعدنان فحُكم عليه رميا بالرصاص حتى الموت مع رفاقه الأخرين عام ١٩٧٩ بتهمة التآمر ضد الحزب والثورة ومصالح البلاد العليا .

أعود بالذاكرة الى حوادث لافتة للنظر تكرر وقوعها خلال جلسات اللجنة وكان حديث المجتمعين يتوقف بسببها فترات .

كان هاتف صدام الخاص يرن أحيانا ، فيرفع السماعة ويجيب : نعم سيادة الرئيس! حينها نعرف أن أحمد حسن البكر على الخط ، وأن صدام يستهدف من هذه العبارة غايتين :

- الأولى إعطاء الإنطباع عن مدى احترامه الرسمي لرئيس الجمهورية .
- والثانية إعلام البكر بصورة غير مباشرة بوجود أشخاص في مكتبه من أجل الحيطة في الحديث . وفي كلّ مرة يعود البكر ويسأل : من هم هؤلاء الذين عندك؟ ، فيسرد صدام أسماءنا جميعا . وينتهي الإتصال الهاتفي بعد لحظات بعد تبادل عبارات غامضة في أغلب الأحيان .

كما كان حديثنا ينقطع أحيانا بسبب رن جرس هاتف آخر كان صدام أعلنه للناس جميعا ، حيث بامكان أي فرد الإتصال مباشرة إن كانت لديه قضية مستعصية . وبعد أن يرفع صدام سماعة الهاتف يطلب من المقابل انتظار لحظة يقوم أثناءها بربط المكالمة على آلة تسجيل ثم يطلب من الشخص البدء بالكلام .

ومن جملة ما مرّ اتصال امرأة لم تصدق ان السيد النائب يرد عليها شخصيا ، فارتبكت أولا ثم روت قضيتها . وتكلم صدام معها بلطف وطلب منها الحضور الى مكتبه . وعلق صدام مبتسما بالقول إن السيدة تدعي انها لم تعد تنام الليل من كثرة إعجابها به!

وكنا نشهد في مناسبات أخرى كيف يقوم سكرتيره الرائد علي العبيدي بتهيئة ظرف بمبالغ يخرجها من الخزانة الحديدية على جانبه ويسلمه ـ حسب إيعاز صدام ـ للرجل او المرأة بعد إتمام المقابلة . وكان صدام يستخدم الإكراميات المالية في هذه المناسبات وغيرها لكسب عطف الناس والدعاء له بالصحة والبقاء!

صدام يقود تأميم النفط

بدون شك قاد صدام خطوة تأميم النفط حتى النهاية رغم المخاوف التي أحاطت بعض القياديين والسياسين في البلاد . فكان مقتنعا اقتناعا راسخا ان الإنطلاق على طريق التنمية الشاملة وضمان استقرارها وتصعيد قوة البلاد تفرض إنجاز التأميم في تلك المرحلة وتحقيق ما حلم به العراقيون عقودا متتالية .

في الواقع تمثل سيطرة الدولة على ثرواتها الطبيعية وتسخيرها لمصلحة الشعب مسألة كامنة في مبادئ حزب البعث الذي طالما طرحها في أدبياته ، وثقف أعضاءه والمواطنين على أساسها منذ نشوئه . ولهذا تعتبر خطوة تأميم النفط ، من حيث المبدأ ، التزاما من الحزب بالتنفيذ في الوقت المناسب .

من المفيد إلقاء بعض الضوء على العلاقات المتوترة بين شركات النفط الأجنبية والحكومة العراقية بعد أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ التي أنضجت اتخاذ قرار التأميم .

وجدت البلاد نفسها ، في الفترة المباشرة التي أعقبت تلك الأحداث ، في دوامة استمرار العلاقات المتوترة مع شركات النفط الأجنبية ، لمواصلة تعنتها تجاه قضايا مهمة كالقانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ الذي سحب ما يعادل نحو ٩٩,٥٪ من مساحات مناطق امتيازاتها غير المستثمرة ، والقانون رقم ٩٧ لعام ١٩٦٧ بمنح شركة النفط الوطنية العراقية ، الشركة الحكومية المؤسسة عام ١٩٦٤ ، وحدها حق استثمار النفط في تلك المساحات .

وبعد مبادرة البلاد الى اتخاذ خطوة هامة بتولي شركة النفط الوطنية العراقية استثمار حقول نفط الرميلة الشمالي وطنيا ، عبر اتفاق التعاون مع المؤسسة السوفياتية النفطية المعقود في تموز/ يوليو ١٩٦٩ ، ثم انتاج النفط فعلا في نيسان/ أبريل ١٩٧٢ والبدء بتصديره الى الخارج ، إعتبرت شركات النفط الأجنبية هذا التطور تحديا مضافا من العراق واندفعت الى اتخاذ خطوات مضادة من بينها حجز بعض الناقلات المحملة بهذا النفط في أعالي البحار ، ما أثار قلق الحكومة العراقية .

وكان سبق تلك الخطوة ممارسة شركات النفط الأجنبية تقليص انتاجها النفطي تقليصا جسيما ، ما كان يعني خفضا لموارد العراق المالية ، كإجراء عقابي يرمي الى إضعاف تدريجي لموقف الحكومة الأمر الذي جعل مجلس قيادة الثورة يرى فيه انذارا خطير الأبعاد .

كانت قراءة المسألة تشير الى أن شركات النفط تتعمد تخفيض موارد البلاد الى حد يجعل الحكومة مضطرة الى الدخول معها في حوار غير متكافئ ، وهي في حال ضعف وارتباك ، الأمر الذي يفرض عليها تقديم تنازلات والقبول بشروط الشركات ، وربما تؤدي جسامة الحال الى سقوط النظام السياسي برمته .

لكن هدف الشركات هذا لم يكن خافيا على القيادة العراقية ، إذ حدثني

بالأمر صالح مهدي عماش ، ومن بعده صدام حسين الذي كان مقتنعا بعدم ترك اللعبة حكرا على الشركات ، وان القيادة وحدها التي ستقرر توقيت المفاوضات الحاسمة وظروفها .

لم تؤد اتصالات عماش بشركات النفط الأجنبية خلال الفترة الماضية الى نتيجة مرضية تماما بسبب تعنت الأخيرة وتلاعبها المستمر . وبعد إبعاده عن مسرح السياسة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ ، تبلورت الرغبة لدى مجلس قيادة الثورة بالإسراع في المفاوضات مع شركات النفط وجعلها حاسمة هذه المرة وتهيئة المستلزمات السياسية والشعبية والمالية الكفيلة بإنجاحها التام ، وهكذا تولى صدام عملية توجيهها وادارتها .

أدرك صدام منذ البداية أنه كلما كان الإستعداد لهذه المعركة الإقتصادية/ السياسية الكبرى جيدا وادارة مراحلها سليمة كلما تقلصت المخاطر وضمُنت النتائج .

كان مجلس قيادة الثورة يميل ابتداءا الى البدء بالمفاوضات الحاسمة في أواخر عام ١٩٧١ ، إلا أنه عدل عن ذلك لتبدأ في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢ حتى يتم الفراغ من فترة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة ، وأبلغت الشركات بيوم ١٥كانون الثاني/ يناير .

في ذلك اليوم بدأت المفاوضات في المجلس الوطني ببغداد ، حيث ترأس الجانب العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الخارجية الذي أخذ مكانه على كرسي منفرد في مقدمة طاولة المفاوضات فيما أخذ أعضاء الوفد ، وكنتُ من بينهم ، أماكنهم على جانب منها ، وجلس وفد الشركات ، رئيسا وأعضاء ، في الجانب المقابل .

ويبدو أن مرتضى أراد من خلال جلوسه المنفرد في مقدمة الطاولة إعطاء الإشارة لرئيس وفد الشركات بان هذه المفاوضات ليست بين طرفين متعادلين

في المستوى ، فهو ، أي مرتضى والوفد العراقي ، يمثل دولة فيما يمثل الآخرون الشركات . كما أراد من خلال ذلك أن يعطي الإنطباع للشركات أن عهد المراوغة ولىّ وأن نظرتها الى العراق كطرف ضعيف لابد أن تنتهي الى الأبد .

كانت كلمة مرتضى في افتتاح المفاوضات قوية تضمنت إصرار العراق على ضمان حقوقه الكاملة ، من دون إيراد صريح لعبارة التأميم ، داعيا الشركات الى التجاوب مع الواقع الجديد .

رُفعت جلسات المفاوضات أكثر من مرة وعادت للمواصلة بعد فترة ، بناء على طلب الشركات كي تأخذ وقتها في التشاور مع الجهات المساهمة خارج البلاد وتصوغ طبقا لذلك موقفها مجددا .

في تلك الفترة كان العراق ماضيا في التعامل مع الظروف المستجدة لخطوة التأميم المتوقعة ، فعبأ على هذا الأساس كل وسائل اعلامه ـ الصحف والإذاعة والتلفزيون ـ إضافة الى ذلك الكم الهائل من الخطب واليافطات التي نشرت في كل أرجاء العراق مشيرة الى «الأول من حزيران يوم النصر» .

تصرفت شركات النفط خلال المفاوضات وكأنها لم تقرأ او تستوعب كل تلك المقدمات ، فأبدت تعنتا سافرا في المفاوضات ، بل كان رئيس وفدها يسخر أحيانا الى درجة أثارت الألم والإمتعاض في نفوس أعضاء الوفد العراقي .

في آخر جلسة يوم ٣١ مايس/ مايو أعتبر فشل المفاوضات أمرا محتوما ، وتبودلت أقوال مأثورة في جو متشنج حيث ورد على لسان رئيس وفد الشركات تذكير لرئيس وفد العراق بكلمة مأثورة تعود الى أصول أجنبية بأن «لا تذبح الدجاجة التي تبيض ذهبا» ، فرد مرتضى عليه بما معناه : لا تلق في بئر ماء حجرا!

حل موعد اتخاذ قرار التأميم ، ووجه صدام حسين قبل نحو ٢٤ ساعة

من الإعلان الرسمي لقانون التأميم، طاقما برئاسة غانم عبد الجليل عضو مجلس قيادة الثورة، وضم عناصر من الأمن والمخابرات رفقة بعض الفنيين والقانونيين بالتوجه الى كركوك لوضع اليد على موجودات الشركة وسجلاتها.

وحين أعلن أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية قانون التأميم مساء اليوم الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢ عبر تلفزيون وإذاعة بغداد عاشت العاصمة ومدن العراق وقراه عرسا من أجمل الأعراس. وما زاد المشهد متانة وبهجة قيام سوريا في اليوم التالي بتأميم المنشآت النفطية الواقعة في أراضيها.

وفي سياق توفير المستلزمات لإنجاح خطوة التأميم جرى اعتماد المحاور التالية:

- اولا ـ تكليف الأجهزة الرسمية المقربة من صدام لتهيئة ما يلزم من تشريعات وتوجيهات رسمية بوقت مبكر، وخاصة في مجال التقشف المالي بجانبي الإنفاق والإستيراد انتظارا لساعة الحسم، الى جانب ما سبق اتخاذه من إجراءات لتحديد الإنفاق.
- ثانيا ـ تمتين العلاقة مع الدول الإشتراكية، وعلى وجه الخصوص كسب الدعم وحماية الظهر مسبقا عبر توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفياتي في نيسان/أبريل ١٩٧٢ ـ لمدة ١٥ عاما ـ خلال الزيارة التي قام بها الى بغداد وفد برئاسة ألكسي كوسيجين رئيس وزراء الإتحاد السوفياتي.
- ثالثا ـ تعزيز الوضع السياسي عبر جبهة ائتلاف وطني وإعادة تشكيل مجلس الوزراء ـ يوم ١٤ أيار / مايو ١٩٧٢ ـ بدخول ممثلين عن الحزب الشيوعي وشخصيات من الأحزاب القومية والكردية.
- رابعا ـ تعزيز الإنطباع لدى الرأي العام بأن شركات النفط الأجنبية هي الملامة فيما وصل اليه الأمر وكون العراق فتح باب المفاوضات لفترة

طويلة ولكن تعنت الشركات أوصل المفاوضات الى طريق مسدود في النهاية .

- خامسا ـ زعزعة موقف شركات النفط وإحداث انقسام داخل دولها عن طريق :

أ ـ تحقيق سيطرة العراق على كامل ثروته النفطية على مراحل ، وعدم مجابهة الشركات في جميع مناطق عقود امتيازاتها دفعة واحدة . واختيرت شركة نفط العراق المحدودة IPC كأول كبش على طريق التأميم ، وهي ذات عقد الامتياز الأهم .

ب ـ اعلان العراق رسميا ـ فور تأميم شركة نفط العراق بكامل حصصها ـ عن استعداده للمحافظة على المصالح النفطية الفرنسية ، وبذلك تم عزل فرنسا عن الدول الأخرى في عملية المجابهة .

- سادسا ـ قيام العراق بدفع سوريا الى التأميم أيضا ـ أنابيب النفط ومنشآت التحميل ـ والتعجيل بعقد اتفاقية مرور نفطه وتحميله معها دون انتظار نتائج مفاوضاته مع الشركة المؤممة بصورة نهائية . وبذلك فرض العراق أمرا واقعا أمتن وأوسع أمام شركة النفط الأجنبية .

- سابعا ـ مضاعفة العراق تحركه لعقد صفقات بيع نفطه التي بدأ بها في وقت سابق ، وإدخال النفط مادة لتسديد أقيام مستورداته وسداد قروضه ، وكسب مواقف الدول عن طريق إغرائها بالعقود الضخمة في السوق العراقية .

وكان لتجاوب الإتحاد السوفياتي وفرنسا ـ حيث قام صدام بزيارتهما عقب التأميم مباشرة ـ الأثر الكبير في تصعيد كفة العراق تجاه محاولات

شركات النفط الأجنبية التي لم تجد أمامها مجالا في النهاية غير التسليم بالأمر الواقع .

كان صدام هو المشرف على جميع مراحل السيطرة الوطنية الكاملة على الثروة النفطية ، تلك المراحل التي امتدت على فترة خمس سنوات من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢ ـ بداية المفاوضات مع شركات النفط ـ حتى تأميم آخر حصة أجنبية في شركة نفط البصرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥[٨] .

صدام وحافظ الأسد

لا شك أن التقارب بين العراق وسوريا على طريق قيام اتحاد بينهما يصب في مصلحة كل من البلدين كما يصب في المصلحة العربية على المستوى القومي . كما لم يعد خافيا أن القوى الأجنبية تتخذ مواقف تجاه هذا التقارب تتراوح بين التحفظ والمقاومة .

ومما يؤسف له ان الإعتبارات الشخصية لبعض القياديين في البلدين وقفت ، من حيث النتيجة ، في مصب القوى الأجنبية الرافضة لهذا التقارب . ولا يغير من هذا القول فترات أشهر العسل التي شهدها البلدان ،

---

٨ ـ كانت شركة نفط العراق IPC تحظى منذ عام ١٩٢٥ بعقد امتياز للتنقيب واستخراج النفط في المنطقة الشمالية الشرقية من العراق ومحور نشاطها منطقة كركوك الغنية بالنفط . وشركة نفط الموصل MPC ـ التي كانت تحظى بعقد امتياز منذ عام ١٩٣٢ تنازلت عن حقوقها وموجوداتها ضمن التسوية الشاملة التي انتهت اليها المفاوضات في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٣ . أما شركة نفط البصرة BPC ـ ذات عقد الامتياز منذ عام ١٩٣٨ ـ العاملة في الجنوب فقد جرى تأميمها على مراحل فيما بعد ـ ١٩٧٣ و١٩٧٥ . وللعلم كانت مدة عقد الإمتياز لكل منها ٧٥ عاما ، فيما شملت تلك العقود مساحة العراق كلها تقريبا . فعقد امتياز شركة نفط البصرة ، مثلا ، كان يغطي إجمالي مساحة العراق الواقعة جنوب خط العرض ٣٣ ، الممتد بالقرب من مدينة بدرة شرقا والمحمودية وسطا والرطبة غربا .

التي سرعان ما طوتها أزمات حقيقية وصلت الى محاولات الإطاحة بالمقابل واستخدمت فيها مختلف أساليب العنف .

وصل تأزم العلاقة بين البلدين الى الذروة في حالتين :

- الأولى ـ حين قام صدام بإعدام رفاقه الواحد والعشرين يوم ١٩٧٩/٨/٨ واتهام سوريا علانية بالضلوع بمحاولة قلب نظام حكمه .
- والثانية ـ حين دخل العراق بحرب مع ايران وقامت سوريا بغلق الأنبوب الناقل للنفط العراقي عبر أراضيها يوم ١٠/ ١٩٨٢/٤ ، حيث شن صدام في خطاب مسهب في المجلس الوطني العراقي في اليوم التالي ـ ١١/ ١٩٨٢/٤ ـ أعنف هجوم على الرئيس السوري الأسد ، متهما إياه بالعمالة والتخريب منذ انقلاب عام ١٩٦٣ وحتى ذلك التاريخ[٩] .

وبهذا أسدل الستار على آخر ما كان باقيا في نفوس الناس من أمل للإتحاد بين البلدين .

لا أريد هنا بيان الزيارات الرسمية عالية المستوى بين البلدين وتبادل الوفود الشعبية بل والشروع بتهيئة المستلزمات القانونية لإقامة الاتحاد بينهما وغيرها من الخطوات ، فتلك معلومة للجميع لكني أود إضافة أحداث شهدتُ عليها في كلا البلدين :

٩ـ نشرت الصحف العراقية النص الكامل للخطاب في اليوم التالي ومن بينها صحيفة (الثورة) بعددها ٤٣٤٧ الصادر في ١٢ نيسان / أبريل ١٩٨٢ ، كما قامت الملحقيات الصحفية في سفارات العراق في الخارج بطباعة وتوزيع نص الخطاب المذكور لأهميته .

من أوجه التقارب بين البلدين

خلال الفترة التي كنتُ فيها محافظا للبنك المركزي العراقي ١٩٧٦ - ١٩٧٨ قرر البنك اصدار فئة نقدية جديدة بقيمة ٢٥ دينارا لأول مرة . وبعد إكمال تصميم وجهي الورقة النقدية اغتنمتُ فرصة لقاء مع رئيس الجمهورية البكر فعرضتُ عليه الأمر واستحسن التصميم . إلاّ أن البكر عاد بعد بضعة أيام طالبا عدم كتابة اسم «البنك المركزي العراقي «على هذه العملة الورقية والإكتفاء بذكر «البنك المركزي «فقط . وقال البكر إن العراق قادم على الوحدة مع سوريا فلماذا يكتب على الورقة النقدية الجديدة اسم البنك المركزي العراقي ، هذه العملة يمكن أن تصبح عملة البلدين .

أوضحتُ لرئيس الجمهورية المتطلبات القانونية لإصدار العملة بحكم التشريع الوطني الحالي وعضوية العراق في صندوق النقد الدولي ، ولهذا يتعذر الأخذ برغبته التي يكن لها الانسان كل التقدير والاعتزاز . وأخبرتُ البكر أن ما يمكن الاتفاق عليه بين الجانبين مستقبلا ، بعون الله ، سيتناول جميع الفئات النقدية الأخرى التي تحمل اسم البنك المركزي العراقي ، وينطبق الحال أيضا على الفئات النقدية السورية . وبعد أخذ ورد إقتنع البكر بعرضي على مضض وانصرفتُ مودعا إياه وأنا أقرأ على وجهه علامات الألم .

ومن أوجه التنافر

- في شهر آذار/ مارس ١٩٧٢ قام صدام بزيارة رسمية لسوريا على رأس وفد ضخم ، وكنتُ عضوا فيه ، حاملا معه قضايا عدة من بينها مد أنبوب إضافي للنفط العراقي عبر الأراضي السورية[١٠] وتحديد حصة البلدين في مياه

---

١٠ - كان قد اتفق مع الإتحاد السوفياتي في البروتوكول الموقع في آب/ اغسطس ١٩٧١

نهر الفرات فكان أن حدثت خلال الزيارة واقعتان امتعض صدام على اثرهما كثيرا .

كانت الأولى حين أنهت اللجان المشتركة إحدى جلسات العمل في وقت متأخر من الليل . وبينما كان الجانب العراقي يهمّ بمغادرة القاعة الى مكان الإقامة ، لم نجد السيارات الرسمية المخصصة لنا ، فيما انطلق الجانب السوري بسياراته منصرفين . وقفنا فترة في الساحة مندهشين لا نعرف كيف سننتقل فيما كانت الشوارع خالية والمدينة تغط في نوم عميق .

ولحسن الحظ مرّت سيارات نقل بضائع محملة بالخضر متجهة الى السوق عند الفجر فأوقفناها وانتقلنا بها الى الفندق بأجور بسيطة . وحين علم صدام بالأمر اغتاض كثيرا واعتبر العمل استهانة بشخصه .

أما الحادثة الثانية فكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير . فقد كان صدام يسعى من خلال هذه الزيارة أن يحسم الموضوع العالق بشأن حصة كلّ من العراق وسوريا في مياه نهر الفرات ، بعد فشل المحاولات التي بذلت في الماضي في حل المسألة وتفادي شحة مائية في العراق نتيجة مشاريع سدود المياه السورية على نهر الفرات .

لم تنجح زيارة صدام في تمكين الفنيين والخبراء في بداية المباحثات من تحقيق النجاح المطلوب ، ما أدى الى لجوء صدام لحل المسألة على مستوى سياسي عال مع سوريا ، وقَبِل على مضض بجعل حصة العراق ٦٥٪ مقابل حصة سوريا ٣٥٪ .

بعد أن تم التفاهم على حصة كلّ من البلدين باشر الوفدان بإعداد صيغة الاتفاق . وبعد تهيئة مراسيم التوقيع أخبرني الطرف السوري قبل موعد

على مد أنبوب لنقل النفط من الحقول الجديدة في جنوب العراق الى البحر المتوسط بطول ١٢٥٠ كيلومترا وبقطر ٤٨ بوصة وبطاقة نقل ٥٠ مليون طن سنويا .

التوقيع بساعة أن وزير الري السوري يمتنع عن توقيع الاتفاق . وسألت عما اذا كان بالإمكان قيام مسؤول آخر بالتوقيع عليه لتجاوز المشكلة ، فجاء الجواب بالنفي ما أدى الى مسارعتي لإخبار صدام بذلك . وهكذا ساد الوفد العراقي الوجوم بسبب تراجع غير مألوف عن تفاهم مسبق مع أعلى المستويات .

إمتقع وجه صدام واعتبر الموقف السوري نسفا لزيارته وتجريحا مقصودا لشخصه ، وغادر الوفد العراقي سوريا دون التوقيع على أي محضر او اتفاق ، متوجها مباشرة الى مصر في زيارة رسمية لها .

ـ كان صدام كلفني في أواخر عام ١٩٧٢ بنقل رسالة شفوية الى الرئيس حافظ الأسد تتعلق برسالة بعثتها اليه القيادة في بغداد في وقت سابق وبقيت دون رد .

قابلت الأسد بمفردي في صالة داخل قصر الرئاسة تتميز بالتواضع والإناقة في ترتيب الأثاث سوري الصنع المشهور . وبعد تبادل عبارات التحية نقلت اليه الأمر المتعلق بتصور القيادة لصيغ العلاقة بين البلدين ، وأن صدام ما زال منتظرا الجواب .

كان الأسد يستمع لحديثي بهدوء ، وبعد انتهائي جاء جوابه ملفتا من حيث تصنعه الهدوء اثناء الحديث ، فيما كانت خلاصة رأيه أن الجماعة في بغداد ليسوا صادقين ولا تتوفر لديهم النوايا الحسنة!

بعد رجوعي الى بغداد ولقائي صدام تحاشيت نقل عبارات الأسد حرفيا تجنبا لردة فعل تؤدي الى تأزيم العلاقة بين البلدين ، وفضلت نقل المضمون بأسلوب مخفف وبعيد عن الاثارة . مع ذلك فقد أحاط وجه صدام بعض الوجوم ، وظل مستمعا طيلة الوقت ، ثم ودعته دون أن أسمع منه أي تعليق .

والغريب أنه بعد ثلاثة أيام من نقلي جواب الأسد لصدام اتصل

الدكتورالياس فرح هاتفيا[١١] مستفسرا مني عن جواب الأسد فأخبرته أنني نقلت الجواب الى صدام ، وأصر الياس على معرفة الجواب ، فأعلمته به وبالصيغة ذاتها التي أبلغت صدام بها .

أثار استفسار الياس الدهشة فيّ وتساءلت مع نفسي هل انه وغيره من أعضاء القيادة القومية لا يصدقون صدام بما ينقله اليهم ويريدون التأكد مني مباشرة؟! ثم ألا يعرف الياس أن أجهزة الهاتف السرية لم تعد سرية ويجازف بهذا الإتصال الهاتفي بقضية تخص الثقة بشخص صدام ذاته؟!

المشاريع ذات البعد العسكري المتفوق

مع تنامي الموارد المالية عند منتصف السبعينات ، بعد تأميم النفط وتحسن أسعاره ، بدأ صدام يكشف عن تطلعاته نحو التقنية العالية والمشاريع ذات البعد العسكري المتفوق .

في أحد اجتماعات مجلس التخطيط كان على جدول الأعمال ثمة مشروع حساس ، فانبرى صدام لطرح فكرة بناءه تحت الأرض ، فاندهش الحاضرون لهذا الطرح المفاجئ الذي لم يكن يدور في خلد أحد . وحين أوضح الخبراء الكلفة العالية للغاية ـ التي تتجاوز بكثير ما هو مرصود له من مبالغ ـ وعدم استطاعتهم الإجابة على المعضلات المحيطة المتوقعة ، صرف صدام النظر عن الموضوع ، لكن الكثيرين قرأوا حينها ما يدور في ذهنه من تخطيط .

وفي الزيارة التي قام بها صدام للهند عام ١٩٧٤ ـ وكنتُ عضوا في الوفد

---

١١ ـ الدكتور الياس فرح ، سوري ، عضو القيادة القومية وكان مقيما في العراق آنذاك ، مسؤول مكتب الثقافة والإعلام في القيادة القومية ومدير مدرسة الإعداد الحزبي في بغداد .

ـ كان يبدو على أنديرا غاندي إعجابها بشخصية صدام ورغبته بتعزيز العلاقات . ومن بين أهم القضايا التي طرحها رغبته بالتعاون مع الهند في مجالين : البحوث النووية وبحوث الفضاء . وأعطت أنديرا غاندي الضوء الأخضر للتعاون في المجال الأول . أما بشأن المجال الثاني فقد تُرك جانبا في تلك المرحلة بعد أن تبين من خلال المناقشات أن بحوث الفضاء تستلزم قاعدة واسعة ومتقدمة ومنسقة لفروع علمية مختلفة لم يكن العراق قد وضع برنامجا لها بعد . ويبدو أن صدام أخذ من تلك المناقشات دروسا ، فعمل فيما بعد على تهيئة ما أمكن من مستلزمات للأغراض العسكرية بالتعاون مع قنوات دولية في الخفاء .

أما التعاون مع الهند في المجال النووي فقد اعتبره العراق خطوة هامة لكسب المزيد من العلم والتجربة والتعامل مع المواد والأجهزة ، الى جانب المفاعل الذي افتتح في منطقة «التويثة» عام ١٩٦٨ بمساعدة الإتحاد السوفياتي للأغراض التعليمية والسلمية . وفي حفل حضره صدام وأنديرا غاندي قمتُ يوم ٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ ، الى جانب إبرام الإتفاق التجاري ، بالتوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الأغراض السلمية للطاقة النووية ، فيما وقعها عن حكومة جمهورية الهند وزير خارجيتها (كيوال سينغ) .

ونصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على تعاون الحكومتين ومؤسساتهما المختصة في : تخطيط وتنفيذ برامج تعاون تتضمن استخدام مفاعلات البحث في الهند والعراق ـ الفقرة ا ـ ؛ تطوير الألكترونيات والأجهزة النووية للبحث الأساسي ـ الفقرة ج ـ ؛ مسائل أخرى ذات اهتمام يمكن اتفاق المؤسسات المختصة للجانبين عليها من وقت لآخر ـ الفقرة د[١٢] .

بعد ذلك أكمل صدام خطوته بالتوجه الى فرنسا لما لها من إمكانيات

---

١٢ ـ النص الرسمي للاتفاقية في الملحق رقم (٢) .

متقدمة في المجال العسكري والنووي وكدولة قوية في العالم الغربي وصديقة للعالم العربي . وكانت زيارة صدام لفرنسا عام ١٩٧٢ ـ بعد تأميم النفط مباشرة ـ قد فتحت الطريق لعلاقات نوعية جديدة بين البلدين ، تلك التي تطورت مع مرور السنين لتشمل تجهيز طائرات حربية متقدمة وصواريخ وسفن حربية ومفاعلات ذرية .

نماذج من التواضع في البداية

كانت سلوكية صدام حتى منتصف السبعينات تتصف بقدر من التواضع والإستماع للرأي المقابل ، كما ذكرت سابقا .

خلال سفراته الرسمية الى الخارج كان صدام يترك مقعده في الطائرة متنقلا بين أعضاء الوفد حتى آخرهم مستفسرا عن راحتهم وملاطفا هذا وذاك والإبتسامة تعلو وجهه . وفي أوقات الراحة كان الكثير من أعضاء الوفد يقضون الوقت معه في محل اقامته متبادلين الأحاديث العامة والأخبار الطريفة والأكثر طرافة ، مثلما كنت أستشعر محاولاته المستمرة إضفاء طابع الألفة والمرح على الجلسات .

■ ***مع وزير الري د . مكرم الطالباني***

كان مجلس التخطيط قرر في إحدى جلساته برئاسة صدام إحالة تنفيذ مشروع للري على إحدى الشركات الغربية بعد استعراض مختلف العروض وتوصية الدائرة المختصة في وزارة التخطيط ومناقشتها مسبقا من قبل الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط . وصادف أن كان وزير الري الدكتور مكرم الطالباني[١٣] خارج العراق إبّان اتخاذ مجلس التخطيط قراره .

---

١٣ ـ بموجب المرسوم الجمهوري الصادر يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٧٢ أصبح الدكتور مكرم الطالباني ـ وزيرا للري ـ وعامر عبد الله وزير دولة ، ممثلين عن الحزب الشيوعي .

وبعد عودته قدم مذكرة الى صدام معترضا على القرار ومنسبا إحالة المشروع على الشركة السوفياتية المشاركة في تلك المناقصة . لم يتمسك صدام بموقف مجلس التخطيط ، بل كان مستعدا للتراجع عن القرار الذي أشرف هو على اتخاذه ، فأحال مذكرة الإعتراض بالهامش التالي (يدرس الموضوع من قبل الدكتور فخري قدوري ، فإن وجد ضرورة لتغيير قرار مجلس التخطيط فليغير) .

قمت بإعادة دراسة الموضوع بإمعان وناقشته مع الدكتور مكرم الطالباني بإسهاب ولم أجد ما يبرر تغيير القرار ، وأجبت صدام بهذا الرأي .

■ *مع وزير النفط والمعادن تايه عبد الكريم*

تبنى تايه عبد الكريم ـ بعد تعيينه وزيرا للنفط والمعادن في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ـ نظاما جديدا للوزارة واجه بسببه اعتراضات شديدة من رؤساء المؤسسات هددت مستقبل العمل داخل الوزارة .

تأثر صدام كثيرا لأزمة هذه الوزارة التي يرعاها شخصيا من ناحية ، ولكون النظام الجديد سبق إقراره من قبل مجلس قيادة الثورة من الناحية الأخرى .

أما تصرفه فقد اتسم بالتواضع ، عندما امتنع عن الإصرار على النظام الجديد ، طالبا تشكيل لجنة برئاسة الدكتور فخري قدوري لإعادة النظر به إن لزم الأمر ذلك . وحين أجيب أن قدوري في وفد رسمي خارج العراق رد بالقول : إبلغوه به حين وصوله! وبالفعل تم إبلاغي بهذا الأمر فور نزولي من الطائرة .

عقدتُ اجتماعات اللجنة في المجلس الوطني وشارك فيها رؤساء المؤسسات النفطية من جميع أنحاء العراق صباحا ومساء لمدة اسبوعين

كاملين . وبسبب شدة التباين في الآراء والحساسية التي اتصفت بها مواقف رؤساء المؤسسات لم تتوفر إمكانية لصياغة نظام يتفق عليه الجميع . عندها اضطررتُ للأخذ بما كان يبدو لي سليما من خلال النقاش والحجج المتقابلة . ورفعتُ الى صدام لائحة نظام جديدة بعد أن حصلتُ على قناعة تايه عبد الكريم بشأنها .

دعا صدام الى اجتماع موسع في المجلس الوطني حضره بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء . وبدأ بعض رؤساء مؤسسات وزارة النفط والمعادن بطرح آرائهم وتكرار ملاحظاتهم السابقة . أعطاني صدام الكلمة باعتباري رئيسا للجنة ، فأكدت ان اللائحة الجديدة لا تحظى بتأييد جميع مسؤولي الوزارة ، ولا يمكن لأية لائحة أن تحظى بموافقة الجميع نتيجة تباين الآراء وتصلب المواقف ، واني توصلتُ الى اللائحة الجديدة من خلال الحوار والحجج الموضوعية التي طرحت من هذا وذاك عبر نحو خمسين ساعة من النقاش .

نهض صدام من مقعده فور انتهائي واقفا في القاعة وممسكا بيده اللائحة الجديدة قائلا : من له اعتراض موضوعي على هذه اللائحة ، إخوان؟! فلم ينبر أحد للكلام! عندها قال : ترفع اللائحة الجديدة الى مجلس قيادة الثورة .

وبالفعل تم إقرارها كما هي .

الفصل السادس

تأميم شركات النفط الأجنبية

في يوم قرار التأميم ١٩٧٢/٦/١

قبل أن يعلن البكر عبر الإذاعة والتلفزيون قرار التأميم مساء الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢ طلب صدام استدعاء السفيرالسوري الى بناية المجلس الوطني حيث مكتبه .

كانت غرف المجلس وصالاته في ذلك اليوم تحولت الى خلية لإدارة العمليات التنفيذية لقرارالتأميم تشبه مراكز إدارة العمليات العسكرية ، الجميع في حركة دائمة وسريعة ، الهواتف مشغولة ، المركبات الرسمية جاهزة والمواعيد الإعتيادية ملغاة .

في هذه الأجواء تم إبلاغ السفير بقرار التأميم قبل ساعات من إعلانه كي تستعد سوريا لاتخاذ موقف يتماشى مع الخطوة العراقية ، فكان أن عبر السفير عن شكره وتهانيه .

أما الإعتبارات الكامنة وراء إبلاغ سوريا لا شك أنها أكثر مما يعتقد ، من أبرزها أن قرار التأميم العراقي (القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ بتأميم شركة نفط العراق المحدودة) يشمل من الناحية القانونية الخط الناقل للنفط حتى الحدود

العراقية - السورية فقط ، إذ كان هم العراق محصورا في أن تبادر سوريا من جانبها بتأميم الخط الواقع ضمن حدودها ، من أجل إبعاد شركة نفط العراق المؤممة عن التأثير وممارسة الضغوط . وبالفعل إذ لم تمض سوى ساعات على إعلان قانون التأميم رسميا في العراق واعتبار نفاذه من يوم ١٩٧٢/٦/١ حتى أعلنت سوريا في اليوم التالي تأميم خط النفط الذي يمر عبر أراضيها ، ومرافق تحميل النفط في ميناء بانياس .

أما خط النفط عبر الأراضي اللبنانية ومرافق تحميل النفط في ميناء طرابلس فلم تمثل آنذاك حاجة ملحة للعراق وتم تأجيل بحثها الى وقت لاحق .

المفاوضات النفطية مع سوريا
أربع مراحل إنتهت بتذليل مشكلة «سنت واحد»

بعد نحو أسبوع من قرار التأميم سارع العراق وسوريا الى الإتفاق بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٢ على محضر لترتيبات فنية تضمن التزام كل جانب بتقديم التسهيلات الضرورية لمرور النفط العراقي وتحميله من ميناء بانياس . وترك هذا المحضر تحديد أجورالنقل والتحميل الى اتفاقية عامة تجري المفاوضات بشأنها فيما بعد .

فشلت المرحلة الأولى من المفاوضات التي جرت في دمشق . واتفقت الحكومتان على جولة ثانية في دمشق أيضا ، وكان الوفد العراقي برئاستي هذه المرة . وأعلمني مرتضى سعيد عبد الباقي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الخارجية في حينه أن الحكومتين اتفقتا على قيام كلّ منهما بتغيير رئيس جانبها المفاوض قبل بدء الجولة الثانية . لكن اتضح له فيما بعد أن العراق وحده التزم بالتغيير ولم تقابله سوريا بالخطوة المماثلة المتفق عليها .

لكن هذه المفاوضات التي جرت خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر لم تؤد الى نتيجة حيث بقي كل جانب متمسكا بحججه القانونية والإقتصادية والحسابية .

وكان مجلس قيادة الثورة في العراق يتابع سير المفاوضات ، إذ دعيتُ لإحدى جلساته مستعرضا طروحات الجانبين مستعينا بخارطة كبيرة لشبكة خطوط النفط والتحميل معلقة على لوحة في قاعة الإجتماع ولوحة أخرى لبيان الأرقام . وعن سؤال حول ما تعني السنتات في النهاية أجبت أن كلّ سنت واحد صعودا او هبوطا يعني ٤ ملايين دولار في ضوء طاقة تصدير النفط الإعتيادية . عندها علت علامات القلق على الوجوه وساد الصمت فترة .

كان الجانب العراقي عرض فترة إنتقالية للأجور تبدأ من يوم التأميم حتى نهاية عام ١٩٧٥ ، وتضمن العرض سلّما تصاعديا للأجور بأربع درجات تبدأ الأولى بـ ٣٠ سنتا لكل برميل وترتفع الى ٣٣,٥٨ سنتا في عام ١٩٧٥ ، مع إعادة النظر في الأجور بعد انتهاء تلك الفترة .

أما الجانب السوري فكان يدافع عن طلبه الذي تراوح بين ٥٥ و٦٠ سنتا للبرميل الواحد[١] .

في آخر فترة المفاوضات إستقبلني رئيس الجمهورية حافظ الأسد ، وأشرتُ الى الصعوبات التي تمر بها المفاوضات النفطية فطلب الأسد من رئيس وزرائه محمود الأيوبي معالجة الموضوع . وبالفعل التقيته في مكتبه ولم يكن معنا غير السفير العراقي فعبرتُ أمامه عن صعوبة المطالب السورية . عندها فوجئت بمبادرته الى اتخاذ موقف أصعب ، فما كان مني إلاّ فتح أوراقي أمامه وإيضاح توجه العراق نحو بناء خط اضافي عبر سوريا ، ولكن إذا

---

١ ـ للمزيد من التفاصيل حول طروحات الجانبين يراجع الملحق رقم ٣ .

استمرت المطالب السورية في تشددها فقد يلجأ العراق الى مد الأنبوب الجديد عبر الأراضي التركية عوضا عن سوريا . فما كان من رئيس الوزراء إلاّ اعتبار هذا الكلام مجرد عبارات للضغط . غير أن الذي اتضح فيما بعد أثبت أن كلامي لم يكن مجرد تهديد ، إذ وبالفعل تم بعد فترة إنجاز خط النفط الإستراتيجي فاو - حديثة وبناء خط عبر تركيا .

بعد انقطاع المفاوضات في دمشق وعودتي الى بغداد إنهمك مجلس قيادة الثورة بتهيئة عدة وفود لزيارة عدد من البلدان العربية وتوضيح الأزمة وأبعادها وطلب التوسط لحلها . وأثناء فترة التهيئة حلت مفاجأة من دمشق يوم ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ ، إذ تمثلت المفاجأة في إعداد مجلس الوزراء السوري قانونا لتشريعه من جانب واحد يتضمن تحديد أجور نقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية وان اللائحة القانونية في طريقها الى مجلس الشعب لإقرارها . وجاء في اللائحة التي نقلتها السفارة العراقية ما يلي :

- المادة - ١ - تحدد أجور نقل النفط الخام عبر أنابيب الشركة السورية لنقل النفط من الحدود السورية العراقية على الوجه التالي :

أ - (٥٠) سنتا امريكيا عن كل برميل محمل في ميناء بانياس بما في ذلك بدلات الخدمات في الميناء المذكور .

ب - (٤٤) سنتا امريكيا عن كل برميل من النفط مار في الأنابيب عبر الحدود السورية اللبنانية .

ج - (٣٢) سنتا امريكيا عن كل برميل من النفط الخام مسلم في مصفاة حمص .

- المادة - ٢ - تؤدى الأجور المحددة في المادة السابقة على الوجه التالي :

أ - من مالك النفط وذلك عن الفترة الواقعة بين ١٩٧٢/٦/١ وتاريخ نفاذ هذا القانون .

ب ـ من مالك النفط بالنسبة للنفط المشار اليه في الفقرة (ج) من المادة السابقة ابتداء من ١/٦/١٩٧٢ .

ج ـ من المشتري او من أية جهة مفوضة وذلك قبل التحميل واعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون .

● المادة ـ ٥ ـ يطبق عند الإقتضاء قانون جباية الأموال العامة على تحصيل مطاليب الشركة السورية لنقل النفط الناشئة عن تنفيذ هذا القانون .

أمام هذا التطور المقلق بادرت الحكومة العراقية في اليوم التالي المصادف ٥ كانون الثاني/ يناير بإرسال مقترح الى الحكومة السورية يتضمن :

ـ إحالة الخلاف على عدد من الدول العربية .

ـ لا مانع لدى العراق أن يكون قرار هذه الدول قطعيا وملزما للجانبين .

ـ أن تقوم الحكومة السورية بصرف النظر عن اصدار التشريع .

ردت الحكومة السورية بالموافقة على إحالة النزاع الى عدد من الدول العربية إلا أن قرارها لن يكون ملزما وأن الحكومة السورية لا تستطيع صرف النظرعن التشريع أو تأجيله .

تجاه هذا الموقف المتأزم قرر مجلس قيادة الثورة إرسال وفد برئاسة عضوه ووزير الخارجية آنذاك مرتضى سعيد عبد الباقي الى سوريا لحل الأزمة ، غير أن مرتضى تردد أولا بقبول المهمة وسمعته ينوه بالإحراج الكبير المتوقع حين يواجهه الطرف السوري بأعمال (معينة) قام بها العراق مؤخرا وأزعجت سوريا كثيرا .

ولم يفصح مرتضى أمامي عن تلك الأعمال ، لكن القياديين الآخرين كانوا على علم بها . وبعد إلحاح القيادة قبل مرتضى المهمة وتشكل الوفد

الذي كنتُ أحد أعضائه ، وقد وصل الى دمشق يوم ٩ كانون الثاني/ يناير وكان يضم كلّ الأطراف السياسية المشاركة في الحكم آنذاك .

كان الوفد السوري برئاسة محمد حيدر عضو القيادة القطرية ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية آنذاك ، وجلس على يمينه ويساره بقية أعضاء وفده ومن بينهم عبد الحليم خدام وزير الخارجية حينها . وبعد تبادل كلمات الترحيب أحاط محمد حيدر رئيس الجانب العراقي علما أمام سمع الجميع أن الكلام على طاولة المفاوضات يجري نقله مباشرة على أشرطة تسجيل كمحضر موثق . فرد مرتضى سعيد بالموافقة مع رجاء تسليم الجانب العراقي نسخة من أشرطة التسجيل بعد انتهاء المفاوضات . لكن نسخة التسجيل لم تصل الى الجانب العراقي قط ، كما أعلمني مرتضى فيما بعد .

إستغرقت المفاوضات مع الجانب السوري ثلاثة أيام (٩ ـ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣) دون أن تسفر عن شيء يذكر ما أدى الى عودة الوفد الى بغداد ومعه بعض المؤشرات حول الحد الأدنى الذي يمكن للطرف السوري قبوله . ثم طُرِح الموضوع على القيادة والأطراف السياسية ، وتقرر إرسال الوفد نفسه مرة أخرى بغية حل سياسي نهائي .

في المفاوضات التي بدأت في دمشق يوم ١٦ من الشهر ذاته قدم مرتضى للجانب السوري عرضا جديدا نهائيا من مجلس قيادة الثورة يتضمن دفع العراق ٤٠ سنتا للبرميل عن أجور نقل النفط وتحميله من بانياس ، مؤكدا أن العراق قبل بهذا العرض تضحية مالية ضخمة من أجل تجاوز الأزمة .

إلاّ أن المشكلة لم تنته عند هذا الحد ، بعد أن تقدم الجانب السوري بمطلب نهائي يبلغ ٤١ سنتا عوضا عن ٤٠ سنتا ، فرُفعت الجلسة وتوجه الوفد العراقي الى سفارة بلاده للتداول في مشكلة هذا السنت الواحد . وضمن النقاش عبّر مرتضى عن الرغبة بإرسال ملخص ما دار في الإجتماع الى

بغداد مشفوعا بتوصية تستند الى رأي الطاقم السياسي في الوفد ، ثم طلب رأي الأعضاء فردا فردا فوافق الجميع على ٤١ بدلا من ٤٠ سنتا طريقا لحل المشكلة المستعصية . عندها أبرق مرتضى بهذا الرأي الى مجلس قيادة الثورة فجاء الجواب البرقي بالموافقة .

في لقاء خاص أخبرني مرتضى بتفسيره لإصرار الجانب السوري بطلب ٤١ سنتا عوضا عن ٤٠ سنتا التي عرضها العراق على أنه يكمن في ثلاثة أسباب :

- الأول ـ كي تظهر سوريا رضوخا عراقيا لقبول ما طلبته هي وليس العكس .
- والثاني ـ أنها كانت تتوقع موافقة العراق على زيادة السنت الواحد مقارنة بما عرضه من دفع ٤٠سنتا .
- والثالث ـ إن زيادة السنت الواحد تعني في جانبها العملي عائدا وفيرا يستحق المحاولة .

كلفني مرتضى بالاشراف على تحرير الإتفاقية مع الجانب السوري . ووسط أجواء منهكة وبعض التوتر تم التوصل الى الإتفاقية ، إذ حرصتُ على إنهاء الأمر حتى إذا أدى إلى تأخري عن حضور دعوة عشاء كان الأيوبي رئيس الوزراء السوري أقامها تكريما للوفد . وبالفعل كنتُ آخر من حضر الدعوة .

ويحضرني هنا مخاطبة رئيس الجانب السوري لي حين تم إنجاز صياغة الإتفاقية :» لقد منحناكم ميزة جيدة هذا اليوم» . وحين سألته عن المغزى في قوله رد بالقول :» لقد أعفيناكم من رسم الطابع الواجب دفعه عن ابرام الإتفاقية»! فأجبت مذكرا بضرورة عدم تجاهل تجاوب العراق مع الطلب السوري الأخير بإضافة سنت راحد على أجور النقل أي ما يعادل حوالي ٤

ملايين دولار سنويا! ، إضافة الى أن الإتفاقيات التي سبق لسوريا توقيعها مع شركة النفط الأجنبية أعفت الأخيرة من رسم الطابع ، فلماذا يعامل العراق معاملة أخرى . ثم توقفنا عن مواصلة هذا النوع من الحديث لعدم جدوى المساجلات .

في صباح اليوم التالي ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ ـ تم التوقيع على الإتفاقية رسميا والتي تضمنت أجور نقل النفط وتحميله من بانياس بـ ٤١ سنتا ، وأجورنقل النفط الى الحدود السورية اللبنانية بـ ٣٠ سنتا للبرميل الواحد على أن تكون نافذة حتى نهاية عام ١٩٧٥ وذات أثر رجعي يبدأ من يوم التأميم في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢ .

تشمل هذه الأجور ، حسب نصوص الإتفاقية ، جميع العوائد والأرباح وتكاليف النقل والتشغيل والصيانة والتجديد ونفقات الحماية والأجور والرسوم المتعلقة بالنقل والتحميل ومنها الرسوم الموحدة .

وقد تضمنت الإتفاقية التزام العراق في حالة ظروف التشغيل الإعتيادية بما يلي :

١ ـ ببذل أقصى الجهد للمحافظة على نسبة ضخ في أنبوب بانياس في سوريا تبلغ ٦٠٪ وفي أنبوب طرابلس في لبنان تبلغ ٤٠٪ كمعدل سنوي ، وهي النسب ذاتها التي كانت سائدة قبل التأميم .

٢ ـ بتصدير كميات من النفط الخام لا تقل عن ١٢ مليون طن طويل سنويا بواسطة المنشآت السورية وعن طريق مينائي بانياس وطرابلس .

كما رتبت الإتفاقية التزامات عديدة على سوريا من بينها عدم قطع او عرقلة مرور النفط الخام العراقي عبر أراضيها ، والإمتناع عن فرض أية أعباء مالية تتجاوز أحكام هذه الإتفاقية ، والإلتزام بتأمين عمليات الضخ والتحميل على الناقلات حسب توجيهات الجانب العراقي .

وأشارت الإتفاقية الى أن مدة التزام الجانبين العراقي والسوري باستخدام المنشآت السورية في تصدير النفط العراقي الى البحر المتوسط ١٥ عاما ، وأن يحال النزاع في حالة وقوعه الى التحكيم . وفي حالة وقوع قوة قاهرة في العراق تؤدي الى توقف انتاج النفط او ضخه كليا يلتزم العراق بالدفع لسوريا مبلغا لا يتجاوز ١٣ مليون دولار كمعدل سنوي للفترة التي يستمر فيها مفعول القوة القاهرة . كما التزم العراق بتجهيزمصفاة حمص والمصافي التي قد تنشأ في المستقبل بالنفط الخام العراقي بأسعار مناسبة تم تثبيتها مقدما[٢] .

وفيما كان حفل التوقيع على الإتفاقية جاريا والجميع يتنفسون الصعداء كانت طائرة عراقية صغيرة خاصة جاثمة تنتظر في مطار دمشق .

في ظل هذه الأجواء باتجاه بغداد شعرت بإرهاق متاعب العمل المتواصل التي ولّدها جهد الشهور السبعة التي أعقبت قرار التأميم ، فحاولت نسيان كل شيء ولم أشارك في الحديث مع زملائي في الطائرة مفضلا تسليط الأنظار من خلال النافذة على رمال الصحراء الواسعة ، بعيدا عن منظر الأوراق والوثائق ، ومفضلا سماع أزيز المحركات على أصوات الجدل والمناقشات!

المفاوضات النفطية مع لبنان

قدم العراق بديلين :

قيامه بشراء أنبوب النفط أو قيام لبنان بالتأميم

بعد مضي فترة قصيرة على عودتنا الى بغداد ، عقب توقيع اتفاقية النفط مع سوريا ، إتصل بي فجأة مرتضى سعيد عضو مجلس قيادة الثورة ووزير

---

٢ ـ أعتبرت الإتفاقية بين العراق وسوريا نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعها ، وتم إقرارها من قبل مجلس قيادة الثورة ، وجرى نشرها في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) بالعدد ٢٢١٨ الصادر في ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٣ .

الخارجية مساء أحد الأيام طالبا مني التهيؤ للسفر في اليوم التالي الى بيروت على رأس وفد عراقي للدخول في مفاوضات حول أجور نقل النفط العراقي عبر الأراضي اللبنانية ، وفي الوقت نفسه تحديد أسماء أعضاء الوفد المرافق . أنذاك كنتُ أقضي وقت فراغ مع العائلة تحول الى عمل مضن ومربك ، إذ كان عليّ الإتصال بأعضاء الوفد فردا فردا في بيوتهم ، وعليهم بالمقابل الذهاب ليلا الى مكاتبهم لاستصحاب ما يلزم من الوثائق .

أبلغ مرتضى السلطات اللبنانية بتوجه الوفد العراقي الى بيروت وأن رئيسه الدكتور قدوري ، كما جاء في برقيته ، يحمل الصفتين السياسية والفنية في آن واحد .

قبل مغادرة بغداد تلخص توجيه صدام لي بما يلي لنقله الى الحكومة اللبنانية :

رغبة في إزالة الضغوط المتوقعة لشركات النفط الأجنبية على قرار التأميم فإن العراق يهمه عدم بقاء أنبوب النفط في الأراضي اللبنانية ومرافق التحميل في طرابلس بأيدي شركات النفط الأجنبية ، وعليه فإنه يقترح بديلين ، وللبنان اختيار أحدهما :

- الأول ـ وهو المفضل لدى العراق ، قيام لبنان بالتأميم أسوة بما أقدم عليه العراق وتبعته سوريا .
- والثاني ـ قيام العراق بشراء الأنبوب ومرافق التحميل من شركات النفط الأجنبية وتعهده باعادة بيعه الى لبنان بسعر الشراء نفسه في أي وقت يقرر لبنان ذلك .

في الواقع سبق للعراق أن دخل في هذا الموضوع (البديل الثاني) مع شركات النفط الأجنبية خلال المفاوضات الشاملة لتسوية المشاكل عقب قرار التأميم ، حيث وافقت الشركات من الناحية المبدئية على نقل ملكية هذا

الأنبوب ومرافق التحميل الى العراق .

ويبدو أن تلك الشركات كانت سعيدة بهذه الصفقة لأنها كانت قد نفضت يدها من منشآتها في كل من العراق وسوريا إثر التأميم ولم يعد بقاء ملكيتها لأنبوب النفط ومنشآت التحميل في لبنان مسألة عملية لها .

في إحدى صالات القصر الجمهوري في بيروت جلس رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورئيس الوزراء صائب سلام أمام طاولة فخمة ، وجلستُ ومعي السفير العراقي خالد مكي الهاشمي في الجانب المقابل ، فعرضت البديلين والهدف منهما . سألني رئيس الجمهورية عن سعر الأنبوب في البديل الثاني ، فكان الرد أربعة ملايين دولار فقط ، وعندها طلب رئيس الجمهورية مهلة تستمر بضعة أيام لتحديد موقف بلاده .

ولم يمض وقت طويل حتى اتخذ لبنان قراره بالتأميم ، أي البديل الأول . عندها تلقيت دعوة وزيرالنفط اللبناني للسفر معه الى طرابلس صباح اليوم التالي للإشتراك في احتفال وضع اليد على مرافق تحميل النفط هناك . وبهذا تكون مسألة ملكية الأنبوب ومرافق التحميل انتهت على هذه الصورة المثلى .

جرى تثبيت تفاصيل الإتفاق في مفاوضات هادئة نسبيا بين الوفدين ، حيث ترأستُ الجانب العراقي ، فيما ترأس الجانب اللبناني وزيرا النفط والمالية .

من بين أهم ما تضمنه الإتفاق تحديد أجور نقل النفط عبر الأراضي اللبنانية وتحميله من ميناء طرابلس بـ ١١ سنتا للبرميل الواحد ، وقيام العراق بتزويد لبنان بكمية لا تتجاوز (١,٥) مليون طن متري من النفط الخام سنويا لغرض الإستهلاك المحلي بأسعار مناسبة تم تثبيتها ، واعتبار الأجور والأسعار والكميات المذكورة سارية المفعول حتى نهاية عام ١٩٧٥ ، والدخول في مفاوضات بشأنها قبل انتهاء المدة المذكورة . وتعهد العراق ، بموجب الإتفاق ،

بتصدير كميات لا تقل عن (٤,٨) مليون طن طويل عن طريق طرابلس سنويا في ظروف التشغيل الإعتيادية . والتزم الجانبان باستخدام منشآت نقل النفط والتحميل في الأراضي اللبنانية مدة (١٥) عاما ، وإحالة أي خلاف ينشأ بينهما الى التحكيم .

وقعتُ الإتفاقية عن الحكومة العراقية يوم ٥ آذار/ مارس ١٩٧٣ بعد عمل مضن دام نحو اسبوعين[٣] ، وألقيت كلمة عبر التلفزيون اللبناني عبرت فيها عن شكري لرئيس الجمهورية سليمان فرنجية وسعادتي بعودة النفط العراقي الى المرور عبر الأراضي اللبنانية حاملا لواء التأميم هذه المرة .

وقبل مغادرتي بيروت وصل فريق فني عراقي من بانياس على وجه السرعة لقياس خزانات النفط في طرابلس حيث بدأ ضخ النفط المؤمم من كركوك دون انتظار وقبل إتمام المصادقات الرسمية على الإتفاقية .

أثناء سير المفاوضات في بيروت كشف لنا الجانب اللبناني سرا يتمثل في أن سوريا ، ولسنوات طويلة قبل التأميم ، لم تكتف بالأجورالتي نصت عليها الإتفاقية مع شركة النفط الأجنبية ، بل جاءت على لبنان أيضا واضطرته لدفع أجور إضافية لها عن دخول النفط العراقي من أراضيها الى الأراضي اللبنانية .

---

٣ ـ نظرا لرغبة الجانبين بالإسراع في التنفيذ ، ومع الأخذ بنظر الإعتبار قيام كل منهما باتخاذ الإجراءات المقتضاة للمصادقة على هذه الإتفاقية ، فقد نصت المادة ١٨ منها على تنفيذ هذه الإتفاقية من قبل الجانبين خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ توقيعها .
علما أن مجلس قيادة الثورة قرر بجلسته يوم ١٤ آذار/ مارس ١٩٧٣ التصديق على الإتفاقية بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ المنشور في (الوقائع العراقية) بالعدد ٢٢٣٢ الصادر في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٣ .

الصعوبات التي رافقت المفاوضات مع لبنان

في الواقع لم تمض المفاوضات مع لبنان دون مشاكل او توترات :

- في إحدى المراحل الحساسة أوعز صدام بإرسال طائرة خاصة لنقلي من بيروت الى بغداد على وجه السرعة للتداول في صيغ ضمان مرور النفط العراقي وتحميله ، فتركتُ الوفد العراقي في بيروت متجها بمفردي الى بغداد .

هبطت الطائرة مساءً في مطار المثنى - وهو مطار يقع وسط مدينة بغداد وحُصر استخدامه لحالات خاصة بعد بناء مطار بغداد الدولي - فوجدتُ عدنان الحمداني في استقبالي ليعلمني أن صدام في انتظاري ، فاتجهت من المطار الى المجلس الوطني حيث استعرضت أمامه سير المفاوضات ولم يكن معنا سوى عدنان الحمداني ، حيث أعطى صدام في الإثر توجيهاته .

وقبل مغادرتي مكتبه كان موعد عودتي الى بيروت تحدد في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي .

وصلتُ عند منتصف الليل منهكا الى منزلي ، وكانت عائلتي في الإنتظار . ولم أنم كثيرا ليلتها إذ كان عليّ التوجه صباحا الى بيروت لمواصلة المفاوضات التي رُفعت جلساتها لمدة ٢٤ ساعة .

أذكر أن إذاعة بغداد كانت بثت عند منتصف الليل خبر وصولي الى بغداد في المساء ومغادرتي الى بيروت في صباح اليوم التالي . وروى لي زميل فيما بعد أن زوجته كانت تستمع الى راديو بغداد في تلك الساعة المتأخرة ولفت انتباهها الخبر المذكور فسألته إن كان الدكتور قدوري متزوجا وله عائلة! وكانت في غاية الإستغراب لحظة تلقيها الرد بالإيجاب ، إذ لم تكن تعلم كيف كنّا ، وأعني غيري أيضا ، نؤدي مهماتنا الرسمية العاجلة التي لا تمنح مجالا للراحة او تفرد وقتا للأسرة!

ـ من ملامح التوتر المقلقة جلسة عُقدت في القصر الجمهوري ببيروت ، فقد امتعض رئيس الجمهورية سليمان فرنجية من طلبنا بشأن صيغة ضمان مرور النفط العراقي عبر الأراضي اللبنانية ، وانسحب من الاجتماع لأبقى صحبة رئيس الوزراء صائب سلام والسفير العراقي خالد مكي الهاشمي في حال من الحيرة والقلق . بادر الهاشمي الى دعوة سلام للذهاب الى الرئيس فرنجية بهدف التهدئة وإقناعه بالعودة الى الجلسة . وبالفعل ذهب سلام ، إلاّ أنه عاد بعد برهة لوحده بعد أن أصر الرئيس على عدم العودة .

بعد فترة وجيزة غادرتُ والسفير العراقي القصر الجمهوري على أمل حصر حالة التوترهذه والسعي لتجاوزها بأسرع وقت ، ذلك أن بقاءها قد يفضي الى إفشال المفاوضات برمتها او تأجيلها على الأقل . وضمن هذا السياق تجنبنا إعطاء أي تصريح للصحفيين الذين كانوا متجمهرين عند باب القصر ومتلهفين لنقل كلمة عن نتائج الاجتماع .

وعلى التو عدنا الى السفارة العراقية لنبرق الى بغداد بتفاصيل ما جرى ، فجاء الرد بالموافقة على الإكتفاء بالتعهد الذي وعد به الرئيس فرنجية بشأن ضمان مرور النفط العراقي ، وبذلك تم تجاوز المشكلة .

كان السفير العراقي ، على وجه الخصوص ، حريصا على أن تبقى الحادثة في القصر الجمهوري محصورة بين الأشخاص الأربعة وأن لا تخرج الى أبعد من هذا النطاق حرصا على عدم تعكير أجواء المفاوضات . لكننا تألمنا حين نشرت الصحف اللبنانية في اليوم التالي خبر الواقعة في القصر الجمهوري مشيرة الى انسحاب رئيس الجمهورية من الإجتماع بعد أن «تواقح «الوزير العراقي قدوري ، حسب تعبير الصحف!

المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية

على إثر تأميم شركة نفط العراق المحدودة في اليوم الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢إنشغل العراق وشركات النفط العاملة فيه والدول التي تنتمي اليها والمحافل الدولية النفطية بمسألة تسوية النزاع . وكان العراق حمى موقفه ابتداءا بالإعلان عن استعداده لتعويض الشركة عن عملية التأميم ، وهو حق معترف به قانونا على الصعيد الدولي . وأدى هذا ، الى جانب التهيئة السياسية والإقتصادية الجيدة من جانب العراق ، الى جعل موقف الشركات ضعيفا رغم طموحها ومحاولاتها بالإبقاء على أوضاعها السابقة ، ما دفعها أخيرا بالتسليم بالأمر الواقع والسعي لكسب ما يمكن لها الحصول عليه .

وأخيرا وافقت الشركات على الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية لتسوية الموضوع ، وتألفت لجنة ثلاثية لإجراء مفاوضات شاملة ضمت الدكتور سعدون حمادي وزير النفط والمعادن وعدنان الحمداني السكرتير العام للجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات وأنا ـ رئيس مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة .

كان عمل الفريق الثلاثي ـ حمادي والحمداني وقدوري ـ محاطا بالكتمان لايعلم به حتى الوزراء ، وكان صدام المشرف والموجه المباشر ، فيما كانت جميع جولات المفاوضات السرية تعقد في وزارة النفط والمعادن في بغداد مساء حين تكون الوزارة خالية من الموظفين والعاملين .

بدأت المفاوضات أواسط شهر تموز/ يوليو ، وكان الفريق يتوجه عقب كل جلسة الى صدام في المجلس الوطني لعرض ما دار في المفاوضات وتلقي التوجيهات ، عدا مرات قليلة حينما طلب صدام منا التوجه الى القصر الجمهوري حيث كان موجودا في ذلك الحين مع أحمد حسن البكر .

إستغرقت المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وقتا طويلا بسبب

أهميتها البالغة الاقتصادية والسياسية من ناحية ، وضرورة إيجاد تسوية ، دفعة واحدة ، لجميع قضايا الخلاف من ناحية ثانية . فتلك الخلافات كانت تراكمت عبر عقد من الزمن ، وشكلت خطوة التأميم آخر حلقة بالغة فيها .

ومع أن قانون التأميم شمل شركة نفط العراق المحدودة فحسب إلاّ أن المفاوضات لم تنحصر مع هذه الشركة ، فقد كان الوفد الأجنبي يمثل مصالح الشركات الثلاث جميعها . واعتبرت المفاوضات هذه المرة شاملة لجميع مسائل الخلاف القديمة العالقة التي تشترك بشأنها الشركات الثلاث ، الى جانب كون ما يتم التوصل اليه من حلول ، حتى إن كان يخص واحدة من الشركات الثلاث ، ستتأثر به عمليا الشركتان الأخريتان ، ذلك أن الأطراف المساهمة وحصصها في رأس المال هي ذاتها في جميع هذه الشركات[٤] .

والواقع أن الأسلوب (التكتيك) الذي اتبعه الفريق العراقي الثلاثي في المفاوضات كان ناجحا ، فلم يقدم هذا الفريق للشركات الحد الذي يريده العراق ، بل كنّا نطالب الشركات بتقديم ما كانت مستعدة هي لتقديمه . وكنّا نرفض قبول عرضها في كل مرة ونطالب بتحسينه دون أن نذكر المدى الذي نريده .

وبعد جلسات عدة في كل مرحلة كان وفد الشركات يطلب تأجيل الإجتماعات لأن حدود العرض القصوى المفوض بها نفذت لديه . عندها كان وفد الشركات يغادر الى خارج العراق للإجتماع بإدارات الشركات والحصول على عروض محسنة . وهكذا كانت جلسات المفاوضات ترفع ثم تعود للإستئناف بعد فترة . وفي آخر المطاف اضطرت الشركات الى إيصال

---

٤ ـ تشارك في رأسمال كل منها شركات نفط بريطانية وأمريكية وفرنسية وهولندية بحصص يبلغ مجموعها ٩٥٪ ، الى جانب ٥٪ لمؤسسة كولبنكيان ـ المسجلة في البرتغال ـ التي تمتلكها عائلة كولبنكيان .

عرضها الى حد أوصى الفريق العراقي بقبوله ونقل الرأي الى صدام الذي اقتنع به فتبناه مجلس قيادة الثورة . وعلى الإثر إنصرف الفنيون والقانونيون لصياغة أركان الإتفاقية التي تم وضعها أخيرا في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٣ .

كان صدام أكد على الفريق الثلاثي للمفاوضات منذ البداية أن يصار الى التعويضات المتقابلة كأرقام او كميات إجمالية للتسوية النهائية الشاملة وتجنب ذكر مفردات تقابل كل فقرة فرعية من إلتزامات كلا الجانبين . وكانت رغبة صدام في ذلك ، كما أوضحها لنا صراحة أكثر من مرة ، تجنب معرفة مقدار التعويض على وجه التحديد عن المنشآت المؤممة وما يتصل بالتأميم مباشرة ، وهكذا جاءت الصياغة النهائية لإتفاقية التسوية التي وقعتها شركات النفط الثلاث وحملة الأسهم والشركات المؤتلفة معها(٥) التي حرص مجلس قيادة الثورة على إصدارها بقانون في اليوم التالي لتاريخ توقيعها(٦) .

---

٥ ـ تضمنت الإتفاقية العامة الأركان التالية :

- موافقة الشركات على القوانين العراقية المتعلقة بالنفط وفي مقدمتها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ـ قانون سحب غالبية المساحات من عقود الإمتيازات ـ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ ـ قانون التأميم .
- قيام الشركات بدفع ١٤١ مليون باون استرليني للحكومة العراقية كتسوية نهائية عن المطالبات المتقابلة .
- قيام العراق بتسليم الشركات ١٥ مليون طن من نفط كركوك عند موانئ البحر المتوسط بدون ثمن (تقدر قيمتها بنحو ١٢٨ مليون باون استرليني) كتسوية نهائية عن الطلبات المتقابلة .
- تنازل شركة نفط الموصل عن موجوداتها الى الحكومة العراقية بدون مقابل اعتبارا من ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٣ .
- التزام شركة نفط البصرة بزيادة الإنتاج خلال السنوات الأربع التالية ـ الى ٣٥ مليون طن عام ١٩٧٣والى ٨٠ مليون طن عام ١٩٧٦ .

٦ ـ أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ بتصديق الإتفاقية ، وتم نشره مع بنود الإتفاقية في (الوقائع العراقية) بالعدد ٢٢٢٦ الصادر في ١ آذار/ مارس ١٩٧٣ .

عند صدور قانون التأميم أعلن العراق رسميا استعداده لمعاملة فرنسا معاملة خاصة تحافظ على مصالحها النفطية ، ووقف وراء ذلك أكثر من سبب . فالعراق ، كما أشير سابقا ، أراد إحداث شرخ في مواقف الدول التي تنتمي اليها الشركات تجاه خطوة التأميم ، بل وجعل فرنسا دولة ضاغطة على الأطراف الأخرى للتوصل الى تسوية مرضية . وكانت فرنسا الدولة المرشحة لهذه المعاملة المتميزة لاعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية ، التي أكد صدام عليها أثناء زيارته لباريس بعد التأميم بفترة وجيزة . وأدى السيد Jean Duroc-Danner من شركة النفط الفرنسية CFP دورا مرنا في الوساطة أثناء مفاوضات التسوية الشاملة في بغداد . وتجسدت المعاملة الخاصة لفرنسا أخيرا بالإتفاق على بيع كميات من نفط كركوك لشركة CFP تعادل حصتها المؤممة البالغة ٢٣,٧٥٪ بأسعار تفضيلية لمدة عشر سنوات .

لم يكن الإرهاق الذي ألم بالفريق الثلاثي ناجما عن الفترة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات وحسب ، بل كان علينا بعد نهاية كل جلسة التوجه في المساء الى صدام مهما كان الوقت متأخرا . كنّا الثلاثة ـ حمادي والحمداني وأنا ـ نجلس في سيارة واحدة متجهين الى المجلس الوطني وندع سياراتنا الرسمية الأخرى تسير وراءنا . وعند البوابة الرئيسية للمجلس الوطني تطالعنا الأضواء الكشافة ورجال الحماية مدججين بالسلاح ومنتشرين في المواقع المكشوفة وسواها . وحين دخولنا في الطريق المؤدي الى البوابة الرئيسية كان على جميع السيارات أن تسير ببطء مبالغ فيه وتخفف كثيرا من إنارتها ، ثم تتوقف حالا حين تنطلق صرخات الحرس مرددة (قف! ، قف!) .

ويلاحظ دور صدام في هذا المجال من خلال صيغة قرار المجلس : (. . . وبناء على موافقة رئيس الجمهورية وما عرضه رئيس لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات ، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/٣/١ إصدار القانون الآتي) .

عندها تُطفأ إنارة السيارة الخارجية وتُضاء الإنارة الداخلية ، ثم يقترب منا الحراس وبأيديهم رشاشات اوتوماتيكية مصوبة نحو السيارة ملقين نظراتهم على وجوهنا ، فهؤلاء الحراس ببساطة يعرفوننا شخصيا ، ثم ينادون على حراس البوابة لفتحها ، فتدخل سياراتنا الى ساحة المجلس .

كان هذا الفصل يحدث في كل مرة وأعصابنا متوترة بالرغم من تبليغ أجهزة حماية المجلس الوطني مقدما بالموعد التقريبي لوصولنا . وكنّا نتحدث في هذا الموضوع مرارا ، ونخشى فعلا أن يحصل في يوم من الأيام خطأ من لدن الحراس فنقع نحن الثلاثة ضحية الواجب الرسمي والتباس الحامي ، لكن تلك في النتيجة هي اجراءات الحماية!

بعد إنجاز المفاوضات

■ *هدية من رئيس الجمهورية*

بعد توقيع اتفاقية مرور النفط مع كل من سوريا ولبنان ، واتفاقية التسوية الشاملة مع شركات النفط الأجنبية ، كان قد مضى على قرار التأميم نحو تسعة شهور ، وهي فترة مليئة بالعمل المضني المتواصل ، لم يكن لدينا خلالها وقت للراحة ، بل كان علينا الإنتقال من مهمة الى أخرى والقيام بأية مهمة جديدة تعهد الينا ، وكانت أعصابنا متوترة من شدة الإرهاق طيلة تلك الفترة .

وتقديرا للجهود المضنية التي بذلها الفريق الثلاثي والنتائج الكبيرة التي حققها قرر رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر منحنا إجازة للراحة والسفر .

كنتُ في مكتبه جالسا إلى جانبه متلقيا منه سيجارة (كنت) النوع الذي اعتاد على تدخينه ، عندها سلمني والإبتسامة بادية على محياه هدية نقدية

بلغت ١٥٠٠ دينارا!

■ دعوات ترفيهية مع مشاهد متوترة

وجّه رؤساء المؤسسات النفطية في العراق للجنة المفاوضات الثلاثية ـ حمادي والحمداني وأنا ـ دعوتين ابتهاجا بالنتائج وتقديرا للجهود ، الأولى رحلة بحرية الى موانئ تحميل النفط الجنوبية والثانية أمسية غنائية في نادي المنشأة النفطية في كركوك ، وكانت الدعوتان لنا نحن الثلاثة مع عوائلنا .

سافرنا بالقطار من بغداد الى البصرة أولا ثم بدأت الرحلة بيخت كبير أنيق مجهز بالغرف المريحة كان مخصصا في الأصل للعائلة المالكة ، وكنا حوالى ثلاثين شخصا على متنه . وبعد إبحار في شط العرب غادر اليخت منطقة الفاو ودخل البحر بأمواجه العالية حتى اقتربنا من الجزيرة الإصطناعية لتحميل النفط حيث كانت ناقلات كبيرة تنتظر دورها .

كنت سعيدا بمشاهدة هذه المناظر الفريدة في حياتي التي طالما قرأت حولها وسمعت عنها . وكان الفرح والمرح يخيمان على الجميع خاصة حين جرى إعداد الغداء في اليخت ، وقدم في الموائد ما لذ وطاب من أكلات عراقية شهيرة وانشغلت الأمهات برعاية الأطفال .

بعد ساعات عديدة في جولة نادرة وقبل مغادرة اليخت أصر ابني «ياسين» ، وكان يبلغ السادسة ، على استخدام كرسي معين بين كراسي عديدة لها وضع خاص في الصالة نصف المفتوحة في مقدمة اليخت . وجلب انتباهي أنه اختار ذلك الكرسي لوجود الشعار ـ التاج الملكي ـ كزخرف محفور في أعلى مسند الظهر . إلتقطت له صورة تذكارية على ذلك الكرسي الذي كان مخصصا لجلوس الملك فيصل الثاني ، وما زال ابني محتفظا بالصورة حتى اليوم .

بعد عودتنا الى بغداد بأيام غادرنا ـ حمادي والحمداني وأنا ـ مع عوائلنا

الى كركوك تلبية للدعوة الثانية . وأقيمت لنا حفلة رائعة في قاعة رحبة لناد ضمن المنشأة النفطية . وبعد تناول العشاء حان فصل الطرب والغناء . وتقدمت عفيفة اسكندر - المغنية العراقية المشهورة - نحو المسرح منشدة أغنية كفاتحة للطاقم الغنائي . وكانت من الأغاني القديمة التي يسمعها العراقيون عبر إذاعة بغداد في العقود العديدة الماضية .

لم تنتبه عفيفة الى ما تحمله الأغنية من كلمات قد تفسر في ذلك اليوم وفي تلك المناسبة بالذات تفسيرا خاطئا يعود عليها باللائمة والبلاء . ففيما كان الحاضرون في القاعة يحتفلون بانتصار التأميم ونجاح عمليات وضع اليد الوطنية على منشآت النفط الأجنبية انطلقت عفيفة تشدو بأعلى صوتها «يا من تعب . . يا من شكه . . يا من على الحاضر لكه»!

إستغرب الكثير من الحضور لافتتاح عفيفة الأمسية بتلك الكلمات ، وفات عليها حسن الإختيار ، فيما ذهب آخرون الى جو من المزاح وعللوا المطب بانشغالها بأمورها الفنية البعيدة عن السياسة . أما عدنان الحمداني فقد اغتاض من تلك الكلمات واعتبرها مقصودة دفعها اليها بعض الحاقدين . وبُذلت جهود لاقناع الحمداني بأن الأمر عفوي ، تفاديا لتطور غضبه الى إجراء عقابي في اليوم التالي بحق بلبلة العراق المخضرمة .

تأميم شركة نفط البصرة

بالتوصل الى اتفاق التسوية الشاملة في ١٩٧٣/٢/٢٨ يكون العراق قد حقق خطوة هامة على طريق تحرير الثروة الوطنية من الهيمنة الأجنبية من خلال إقرار الشركات النفطية بقانون تأميم شركة نفط العراق وتنازل شركة نفط الموصل عن موجوداتها ، ولم يبق في الميدان غير شركة نفط البصرة .

بعد تحقيقه هذا الإنتصار الذي عزز فيه الثقة بالنفس ووفر له الخبرة والإسناد ، أخذ العراق يتحين الفرصة المناسبة للمجيء على آخر تلك الشركات .

فبعد نحو سبعة أشهر على اتفاق التسوية المذكور وفرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، التي اندلعت على الجبهتين المصرية والسورية يوم ١٩٧٣/١٠/٦ ، الفرصة لتناول شركة نفط البصرة كخطوة من جانب العراق لإسناد الأشقاء في معركة التحرير . فقرر مجلس قيادة الثورة يوم ١٩٧٣/١٠/٧ تأميم الحصص الأمريكية في شركة نفط البصرة ، وهي الحصص الشائعة لشركتي (ستاندرد أويل نيوجرسي - اكسون - وموبيل كوربوريشن) البالغة ٢٣,٧٥٪[٧] .

وبعد أسبوعين فقط من ذلك التاريخ جاء الموعد مع الحصة الهولندية في شركة نفط البصرة للأسباب السياسية ذاتها ، حيث قرر مجلس قيادة الثورة يوم ١٩٧٣/١٠/٢١ تأميم حصة شركة النفط الملكية الهولندية البالغة ٦٠٪ من الحصة الشائعة لشركة نفط (شل) المحدودة في شركة نفط البصرة[٨] . وبذلك شكلت الحصة الهولندية المؤممة في شركة نفط البصرة ١٤,٢٥٪ .

وبعد شهرين فقط من تأميم الحصة الهولندية جاء دور حصة مؤسسة

٧- تم نشر قانون تأميم الحصص الأمريكية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ في (الوقائع العراقية) بالعدد ٢٢٨٣الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٧ ، وتصدره بيان مسهب من المجلس الى الشعب العراقي العظيم وجماهير الأمة العربية المجيدة لـ (. . . ضرب المصالح الامريكية وتصفيتها تصفية نهائية وتأميم مصالحها البترولية بصورة خاصة عقابا لمن يساند المعتدي الصهيوني في عدوانه ودعما فعالا للمعركة القومية . . .) .

٨- تم نشر قانون تأميم الحصة الهولندية رقم ٩٠لسنة ١٩٧٣ في (الوقائع العراقية) بالعدد ٢٢٨٧الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢١ ، وتصدره بيان قصير من المجلس الى المواطنين مشيرا الى قراره بتأميم حصة هولندا (. . عقابا لها على موقفها العدائي من امتنا ونضال شعبنا) .

(كولبنكيان) في شركة نفط البصرة البالغة ٥٪ ، لأسباب سياسية تتعلق بمواقف البرتغال ، حيث تمارس المؤسسة المذكورة نشاطها في ذلك البلد وتتمتع بجنسيته . فقرر مجلس قيادة الثورة يوم ١٩٧٣/١٢/٢٠ تأميم الحصة الشائعة العائدة لشركة المساهمة والتنقيب التي تمتلكها مؤسسة كولبنكيان[٩] .

وهكذا انتهت المرحلة الأولى لتأميم شركة نفط البصرة عام ١٩٧٣ بتأميم حصص بلغ مجموعها ٤٣٪ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من ذلك العام . أما المرحلة الثانية التي جاءت في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ فقد أكملت تأميم شركة نفط البصرة بالكامل ، وهي صاحبة عقد الإمتياز الذي ينتهي في عام ٢٠١٣ حسب بنوده .

وكان العراق قد تعهد في صلب قوانين التأميم المذكورة بتعويض الشركات عن الحصص المؤممة ، حيث استغرقت المفاوضات بين الحكومة وتلك الشركات وقتا طويلا إنتهى بتسوية نهائية في آذار/ مارس ١٩٧٩ .

في الشؤون النفطية

(فرانكو) أنقذ مشروع ناقلات النفط العراقية

عقب استلام حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ وضعت الحكومة خطة لإنشاء اسطول للناقلات يساهم في نقل النفط الخام المتوقع إنتاجه وطنيا

---

٩ ـ تم نشر قانون تأميم حصة كولبنكيان رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٣ في (الوقائع العراقية) بالعدد ٢٣٠٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠ ، مع بيان مقتضب من المجلس الى المواطنين مشيرا الى (. . الموقف العدائي للنظام العنصري في البرتغال الذي برز بشكل خاص اثناء حرب تشرين الأول . . . وحيث ان مؤسسة كولبنكيان تتمتع بالجنسية البرتغالية وتمارس معظم نشاطاتها في تلك الدولة وتنفق معظم مواردها فيها مما يجعل البرتغال المستفيد الأول من الأرباح التي تجنيها هذه المؤسسة من حصتها في عمليات شركة نفط البصرة ، لذلك فقد قرر مجلس قيادة الثورة تأميم حصة كولبنكيان . . .) .

ويوفرالمرونة في حالة الأزمات مع شركات النفط الأجنبية .

تم الإتصال بمسافن بناء الناقلات في عدد من الدول ورست المناقصة على المسافن الاسبانية .

بتاريخ ٢٦ مايس/ مايو ١٩٧٠ تم التوقيع المبدئي على تزويد شركة النقل البحري العراقية ـ المرتبطة بوزارة الإقتصاد آنذاك ـ بسبع ناقلات حمولة كل منها ٣٥٤٠٠ طن بكلفة إجمالية تعادل ٢٥ مليون دينار ، ويجري تسليمها الواحدة بعد الأخرى وتسديد قيمتها من النفط العراقي .

بعد إكمال ترتيبات الإتفاق ورد إشعار من تلك المسافن في آخر لحظة تشيرالى اعتذارها عن تنفيذ المشروع بحجة رفض البنوك الاسبانية منحها تسهيلات إئتمانية لبناء الناقلات .

وكان هذا الموقف المفاجئ شكل صدمة لي ، وكنت حينها وزيرا للإقتصاد ، وفسرت الأسباب بضغوط مارستها شركات النفط الأجنبية على المسافن والبنوك الاسبانية .

في تلك الساعات الحرجة أيد صالح عماش ـ نائب رئيس الوزراء والمشرف على الشؤون الإقتصادية في البلاد آنذاك ـ اقتراحي بإرسال مبعوث الى الرئيس الاسباني فرانكو حاملا رسالة من الرئيس البكر برجاء التدخل في الموضوع .

ولم تمر إلاّ بضع ساعات حتى طلب عماش مني التهيؤ للسفر الى مدريد في اليوم التالي حاملا رسالة البكر . بقيت طيلة المساء منتظرا الرسالة دون نتيجة ، واضطررت في صباح اليوم التالي للتوجه الى المطار الدولي . إرتقى المسافرون سلم الطائرة ، وأخذت مقعدي فيها بعد أن علمت بعدم السماح للطائرة بالتحرك قبل وصول الرسالة .

ظلت الطائرة جاثمة على أرض المطارفترة طويلة . وأخيرا صعد موظف

وسلمني الرسالة فتحركت الطائرة . لم أتمكن من معرفة محتوياتها ، فالمظروف كان مغلقا بإحكام ، ولم تتيسر نسخة شخصية من الرسالة للوقوف على محتواها . شعرت بحرج بالغ ، وقررت الإعتماد على إطار حديثي مع عماش وظروف القضية المعروفة لديّ .

لدى وصولي الى مدريد أعلمني السفير العراقي آنذاك شفيق الكمالي أن الرئيس فرانكو حدد موعد المقابلة في اليوم التالي . كنا ثلاثة فقط في الصالة ، جلس فرانكو بتواضع على كرسي بسيط ببزة بيضاء وجلست على كرسي قبالته ، وجلس بجانب فرانكو رجل اسباني قام بالترجمة من الإنجليزية الى الإسبانية وبالعكس . سلمتُ فرانكو رسالة البكر وشرحتُ له الأهمية الكبيرة التي يعوّل فيها العراق على اسطوله النفطي الوطني وقيام المسافن الإسبانية بتنفيذ التعاقد على بنائه ، مؤكدا الصلات التاريخية الطيبة بين اسبانيا والعرب عموما .

بقي فرانكو يستمع بعناية طيلة الوقت ولم يوجّه سؤالا او استفسارا خلال الحديث ولم ألاحظ أنه تململ قليلا عن كرسيه . وفي نهاية المقابلة أكد فرانكو اهتمامه بالموضوع ، وأن وزير ماليته سيتصل بي لغرض المتابعة والتنسيق .

في الأيام اللاحقة أعلمني الوزير الإسباني أن الرئيس فرانكو اتخذ قرارا هو الأول من نوعه يشير الى التزام الحكومة الإسبانية بتقديم الإئتمان المطلوب من المسافن الإسبانية ، في حال امتناع البنوك عن تقديم هذا الإئتمان . وفي ضوء هذا الموقف أصبحت مستلزمات بناء الناقلات العراقية في المسافن الاسبانية جاهزة ، وتنفست الصعداء عندها .

في آخر يوم لمكوثي نحو أسبوعين في مدريد كنت سعيدا بالعودة الى بلدي في اليوم التالي ومعي الأدوية التي كنت جلبتها من بغداد وما زلت

اتناولها نتيجة آلام حادة في المفاصل ، وأعلمت الخارجية العراقية بساعة وصولي الى بغداد . في المساء زارني في الفندق فجأة السفير شفيق الكمالي مبديا أسفه لإلغاء الحجز على الطائرة المتوجهة الى بغداد ، وعوضا عن ذلك ، تم حجز مقعد على طائرة متوجهة غدا الى موسكو ، للإلتحاق بوفد عراقي يغادر بغداد مباشرة الى موسكو في ذلك اليوم ، وان سمة دخولي الى الإتحاد السوفياتي جاهزة في مطار موسكو ، كما جاء ببرقية الخارجية العراقية الى سفارتنا في مدريد . وهكذا تحولت فرحتي بالعودة الى بغداد لأخذ قسط من الراحة الى التمسك بالصبر لإنجاز عمل مكثف في موسكو دام ، هو الأخر ، أسبوعين آخرين ، وهكذا كانت دوامة العمل الرسمي آنذاك!

وأعود بالحديث عن الناقلات بعد إنجاز بنائها . فحين وصلت آخر ناقلة الى العراق عادت الى اسبانيا محملة بالنفط العراقي هدية الى فرانكو تقديرا لموقفه ، وعلقت الصحف الإسبانية على الهدية بتأكيد استثنائيتها ، واستحالة استيعابها لمن يجهلون قصص (ألف ليلة وليلة)!

وهكذا وضع حجر الأساس للاسطول النفطي العراقي . ومع بداية استلام الناقلات تباعا عام ١٩٧٢ تولت شركة النفط الوطنية العراقية مهمتها وأنشأت جهازا مستقلا لإدارة الأسطول وتوسيعه ، الذي تحول بعد فترة قصيرة الى شركة ناقلات النفط العراقية .

ليبيا امتنعت عن مساعدة العراق ماليا

نتيجة للضغوط التي مارستها شركات النفط الأجنبية على العراق قبل التأميم وأدت الى تقليص الإنتاج وانخفاض الموارد الى حد مقلق ، قرر العراق مفاتحة ليبيا بالمساعدة ، على أمل أنها ستلبي الطلب فورا ، خاصة وهي في عهد ثورتها ـ الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ ـ وسياستها الجديدة التي تدعو

الى مساعدة الدول الشقيقة في التحرر ومقارعة الهيمنة الأجنبية .

تم تكليفي بالسفر الى ليبيا عام ١٩٧٠ لشرح الظروف المالية الصعبة التي يمر بها العراق وكنتُ حينها وزيرا للاقتصاد .

لم تكن طلباتنا تتمحور حول هبة او قرض طويل الأمد ، بل عون مؤقت تقوم ليبيا بموجبه بإيداع مبلغ مالي لفترة مناسبة في البنك المركزي العراقي لدعم موجوداته من العملات الأجنبية ، واقترح العراق أن يكون المبلغ خمسة ملايين دولار فقط!

بعد وصولي الى العاصمة الليبية طرابلس عقدتُ اجتماعا مع وزير التخطيط الرائد عمر المحيشي الذي كان يشغل في الوقت نفسه عضوية مجلس قيادة الثورة الذي أبدى تفهما للرجاء العراقي ووعد بنقله الى القيادة الليبية .

ومرت الأيام وتكرر اللقاء مع الوزير الذي كان يفصح في كل مرة بأن الموضوع ما زال قيد المداولة لدى القيادة الليبية ما اضطرني الى تمديد بقائي هناك فترة إضافية لكن دون جدوى . وبعد أن أعلمت بغداد بالأمر أبلغت الوزير المحيشي باضطراري للعودة الى الوطن . وهكذا انتهت الزيارة دون أن يحظى العراق بهذا العون البسيط!

حاولت تفسير الموقف الليبي هذا ، فلم أجد غير عوامل سياسية فحسب . وأتذكر في هذا السياق أن الرائد عمر المحيشي سرني في خلوة أثناء زيارتي لطرابلس بخطوة سياسية هامة آتية تتضمن قيام اتحاد بين ليبيا ومصر وسوريا . وأخذت الإنطباع عن رغبته بنقل الأمر الى القيادة في بغداد بأسرع وقت . وبالفعل قمتُ على الفور بالإبراق الى الخارجية العراقية عن طريق السفارة في طرابلس برجاء إيصال الموضوع الى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر على وجه السرعة . وفي اليوم التالي إستفسر المحيشي مني في خلوة

ثانية ، راغبا بالتأكد من إحاطة بغداد علما بالأمر ، فأجبته بالإيجاب ، ولم يعلق بكلمة ومضى يسير بخطوات بطيئة ، وهو المعروف بحديثه المقتضب وحركته الهادئة .

شبكة النفط الاستراتيجية بين الطموح والواقع

أعود بالذاكرة الى يوم ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ حين وصل الى بغداد إشعار مستعجل ومهم للغاية من السفارة العراقية في دمشق حول عزم الحكومة السورية على فرض أجور نقل النفط العراقي عن طريق التشريع من جانب واحد .

كانت القيادة العراقية في تلك الأيام تشعر أن أوراق الضغط التي بيدها قليلة جدا . فالنفط المنتج في شمال العراق ليس أمامه طريق آنذاك ـ للوصول الى ميناء التصدير السوري في بانياس وميناء التصدير اللبناني في طرابلس ـ غير التدفق في الأنبوب المار عبر الأراضي السورية . كما أن لجوء سوريا الى إنهاء الخلاف عن طريق التشريع من جانب واحد ترك في ذهن القيادة مخاوف مستقبلية . فهذا الإجراء من جانب سوريا لم يكن الأول في الممارسة .

واذا كانت سوريا قد طبقته بحق شركة النفط الأجنبية قبل التأميم وأرغمتها على زيادة العوائد ، فان بغداد لم تكن تتوقع أن يمارس الأسلوب نفسه تجاه العراق وهو يخوض معركة التأميم ولم تكن نتائجها محسومة بعد . كما ورد في الذهن أن هذا الأسلوب ـ أي التشريع من جانب واحد ـ يحمل في طياته تهديدا لأية مسألة مشتركة يدور حولها خلاف في الرأي في المستقبل .

كانت هذه هي الخلفية التي دفعت مجلس قيادة الثورة على التو الى

تبني نظرة جديدة تقوم على توفير المرونة لمنافذ تصدير النفط . وشكل ما يعرف بـ (الخط الاستراتيجي) الذي يربط نفط الشمال بنفط الجنوب العمود الفقري للشبكة الاستراتيجية الخاصة بالنفط .

صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بتأليف لجنة مهمتها وضع الشبكة والإشراف على تنفيذها بأسرع وقت ، وتولى صدام حسين رئاستها ، وكنتُ وعدنان الحمداني من بين أعضائها . وأتذكر أن قرار مجلس قيادة الثورة لم يعلن عنه مباشرة عند اتخاذه ولم تكن هناك نية لاصداره علانية ، وجرى التعامل معه كقرار داخلي يكتفى بنشره في الجريدة الرسمية ويبلغ ذوي الشأن به .

في ذلك اليوم كان صدام واقفا في مكتبه ، وعلامات وجهه تكشف بوضوح عن مدى مشغولية فكره بمشكلة مرور النفط عبر سوريا . فهذه المشكلة كانت تمثل إحدى الحلقات الهامة التي يجب تذليلها لإنجاح التأميم الذي أولاه صدام اهتمامه الأول . في تلك الساعة كنتُ والحمداني واقفين أمامه نتشاور جميعا في الموضوع . وحين أوضح صدام أن قرار مجلس قيادة الثورة بتأليف اللجنة قرار داخلي ، بادرتُ الى اقتراح جعله قرارا علنيا ينشر بكافة وسائل الإعلام الممكنة . فهناك فائدة جمة من تعريف الرأي العام على الخطوات المتخذة لمجابهة المشكلة على الأمدين القصير والبعيد ، فاقتنع صدام فورا باقتراحي وأوعز عندها بالإعلان عن تأليف اللجنة ومهمتها عن طريق إذاعة بغداد .

بدأ عمل مكثف لوضع الخطوط العامة للشبكة الاستراتيجية ، وانشغل معنا كبار المختصين في قطاع النفط أسابيع عديدة ، واستقر الرأي على المحاور الأربعة التالية :

● الأول ـ جعل منافذ التصدير ثلاثة عوضا عن اثنين . ويعني هذا فتح

منفذ جديد للتصدير على البحر المتوسط عبر تركيا الى جانب المنفذين القائمين في جنوب العراق وعلى البحر المتوسط عبر سوريا ولبنان . وبذلك يتدفق النفط العراقي المصدر عبر أنابيب باتجاهات ثلاثة : جنوبا وغربا وشمالا .

● الثاني - ربط هذه الخطوط مع بعضها البعض عن طريق مركز متوسط الموقع في العراق له قابلية تحريك النفط المنتج في الجنوب او الشمال وضخه في أي اتجاه تصديري تقضي الضرورة اليه . والحكمة من صيغة الربط هذه هو تفادي أية أزمة تقع على منفذ للتصدير لأي سبب من الأسباب ، حيث بالإمكان عندها توجيه ضخ النفط عبر الشبكة الى أي منفذ آخر دون ان تتأثر طاقة التصدير الاجمالية تأثرا جسيما . وبذلك أصبح مشروع «الخط الاستراتيجي» (الفاو - حديثة) الرابط بين الحقول الجنوبية والشمالية لولب الخطة[١٠] .

● الثالث - جعل طاقات الأنابيب واسعة بحيث تستوعب زيادة طاقة الإنتاج المتوقعة من ناحية ، وتكفل تحويل تدفق النفط من اتجاه الى اتجاه آخر قدر المستطاع من ناحية اخرى .

● الرابع - جعل طاقة التحميل في الخليج للميناء العميق الجديد - الذي سمي ميناء البكر - عالية لاستيعاب تصدير نفط الحقول الجنوبية الغنية ، الى جانب ميناء التحميل العميق القائم في «خور العمية» ، وامكانية استخدام ميناء البكر لتصدير نفط الشمال أيضا في حالة

---

١٠ - أختير مركز الربط بالقرب من مدينة «حديثة «الواقعة على نهر الفرات شمال غربي بغداد التي يمر عندها الأنبوب الناقل للنفط من منطقة كركوك باتجاه سوريا الى البحر المتوسط ، وبذلك تمثل أفضل موقع وأقصر مسافة لربط الحقول الجنوبية بنفط الشمال ، كما تتواجد بالقرب منها محطة ضخ نفط كركوك الثالثة (ك -٣) عند الأنبوب باتجاه سوريا .

الأزمات[١١] .

كان صدام يتابع ويناقش الأمور دوما بصفته رئيسا للجنة والحامل لواء التأميم ، وكنت أنا وعدنان الحمداني في دوامة العمل ليل نهار .

بعد إقرار المحاور المذكورة انشغلت الجهات الرسمية والخبراء والمهندسون والقانونيون بوضع خطة التنفيذ التفصيلية ، وأعطيت مشاريعها أولوية قصوى ، ودعيت كبريات الشركات العالمية لتنفيذها ، وخصصت لها امتيازات في حالة الإنجاز بمدد أقصر[١٢] .

وأخيرا تم إنجاز الشبكة بعد جهود مضنية واستثمارات هائلة ، ووقف كامل المشروع على نظرة استراتيجية لضمان تدفق النفط وتوفير المرونة له عند الأزمات . فالنفط ، كما هو معروف للجميع ، يشكل عصب الحياة المالية للعراق ، حيث تمثل ايراداته ما يزيد على ٩٠٪ من إجمالي مدخولات البلد من العملات الأجنبية .

مع ذلك كان هناك عنصر هام بقي متلازما مع عمل الشبكة منذ بداية وضعها ، وظل محل تأكيد ضمن المداولات مع صدام نفسه ومع أعضاء من مجلس قيادة الثورة ، حيث كانت القناعة به قائمة بسبب طبيعته الموضوعية المتمثلة بما يلي :

من أجل تحقيق النتائج المرجوة من الشبكة ، لابد أن يسعى العراق دوما لإبقاء منافذ التصدير الثلاثة تعمل بصورة إعتيادية وبأفضل درجة استخدام

---

١١ ـ خطط لجعل طاقة التحميل للمينائين العميقين ـ البكر وخور العمية ـ بنحو ١٦٠ مليون طن سنويا .

١٢ ـ بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٥ رعى صدام حسين نيابة عن رئيس الجمهورية الإحتفال بتدشين الخط الاستراتيجي . أما مشروع الأنبوب عبر تركيا المقترح عام ١٩٧٣ فقد تمت المصادقة على الإتفاق مع تركيا عام ١٩٧٥ ، وعند تنفيذه بدأ الضخ فيه شهر مايس/مايو ١٩٧٧ .

ممكنة . وفي حالة وقوع أزمة على منفذ تصدير وغلقه لأي سبب ، فلابد أن يسعى العراق لحصر الأزمة على منفذ واحد فقط ، بحيث يستخدم المنفذين الآخرين للتعويض وتحريك اتجاه النفط اليهما ، ذلك أن غلق منفذ واحد يسبب إرباكا ، ولكن غلق منفذين في آن واحد يسبب خطرا جسيما وربما كارثة .

كان هذا هو العنصر الهام المتلازم مع الشبكة الاستراتيجية . وبطبيعة الحال فان الإلتزام به يدخل في صلب السياسة العامة للبلد ، وهي بيد مجلس قيادة الثورة وليس بيد المستشارين والفنيين .

اما على صعيد الواقع فقد دخل العراق بعد إكمال المشروع في أزمّات مع جيرانه أدت الى تعطيل منافذ التصدير الواحد بعد الآخر ، فذهب مفعول الشبكة والحكمة منها في ادراج الرياح . فالشبكة الاستراتيجية ـ بما فيها من خطوط أنابيب ومحطات ضخ وتوزيع ومنشآت تحميل وغيرها ـ كانت قائمة على الأرض لكنها كانت بحاجة الى نظرة استراتيجية في الذهن لكيفية التعامل المرن مع الغير .

لم تمض أربعة شهور على تدشين الخط الاستراتيجي حتى تعرض النفط عبر سوريا الى أزمات طويلة بسبب الخلافات بين البلدين[١٣] . فأوقف العراق

---

١٣ ـ كان الاتفاق بين العراق وسوريا أوائل عام ١٩٧٣ حول أجور مرور النفط العراقي ينتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ . وبافتتاح الخط الإستراتيجي للنفط أواخر عام ١٩٧٥ واكتمال أعمال الميناء العميق عند الفاو في ذلك التاريخ انتقلت ورقة الضغط من يد سوريا الى يد العراق بشأن تحديد الأجور للفترة اللاحقة . وتولى عدنان الحمداني وزير التخطيط العراقي ـ الذي كان ما يزاول سكرتيرا عاما للجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات ـ مهمة المفاوضات مع الجانب السوري بتنسيق وتوجيه مباشر من صدام حسين . وخيمت على المفاوضات أجواء الثأر من الموقف السوري المتصلب قبل ثلاثة أعوام بشأن تحديد الأجور بعد التأميم الذي جرى الحديث عنه سابقا بتفصيل .

نفطه خلال الفترة من نيسان/ أبريل ١٩٧٦ الى كانون الأول/ ديسمبر١٩٨١ ، ثم أوقفت سوريا النفط في نيسان/ أبريل ١٩٨٢ أي بعد نحو أربعة أشهر من إعادة التدفق . وبعد أن دخل العراق بحرب مع ايران في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ أصبح النفط سلاحا في المعركة وتعرضت منشآت تحميل نفطه على الخليج الى التدمير . وهكذا شُلت منافذ التصدير غربا وجنوبا .

عندها لجأ النظام في العراق الى وضع استراتيجية جديدة لمنافذ تصدير النفط يمكن تسميتها خطة ظروف الحرب ، وكأن ظروف النزاعات هي الظروف الإعتيادية في حياة العراق .

فاعتمدت هذه المرة المنافذ السعودية عن طريق خطين ، واضافة أنبوب ثان عبر تركيا ، وإقامة منفذ عند العقبة عبر الأردن الذي صرف النظر عنه في النهاية بسبب عدم توفر الضمانات الأمنية لقربه الشديد من اسرائيل .

وحتى هذه الخطة الجديدة ، التي جرى تنفيذها خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ، لم تدم إلاّ فترة قصيرة . فعقب اجتياح صدام الكويت في اليوم الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ شلت منافذ التصدير وأصبح النفط العراقي محكوما من قبل مجلس الأمن الدولي .

في نهاية المطاف لم تعد هناك جدوى : لا من شبكة لظروف السلم ولا من شبكة لظروف الحرب ، ما دامت تقود الأمور سياسة عوجاء!

تجدر الإشارة هنا الى مسألة أخرى ذات صلة بالتخطيط الاستراتيجي لتسويق النفط .

كان العراق يسعى ، بعد التأميم ، لإيجاد أسواق كبيرة تعتمد على نفطه بصورة مستقرة ، فطرح مشروع تجهيز الدول الأوروبية الوسطى والغربية بالنفط العراقي عبر أنبوب يبدأ في أحد موقعين بحريين ، في جنوب ايطاليا او جنوب يوغوسلافيا آنذاك ، ويتوزع عن طريق شبكة تمتد الى الدول الراغبة في هذا المشروع الذي أبدى العراق استعداده للإسهام فيه . وكان العراق يسعى

أيضا ، من خلال المشروع ، الى ربط المصالح الحيوية لتلك الدول به وكسبها الى جانبه في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية .

خاض بالإتصال مع الجهات الإيطالية وفد برئاسة مرتضى سعيد عبد الباقي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الخارجية ، وكنتُ عضوا فيه .

وتوليتُ رئاسة الوفد العراقي في المحادثات الرسمية مع يوغوسلافيا في العاصمة «بلغراد» آنذاك وشارك فيها عن الجانب اليوغوسلافي وفد برئاسة وزير التجارة . وابدى الطرفان ، الإيطالي واليوغوسلافي ، اهتماما بالمشروع ووعدا بالدراسة والجواب .

إلا أن تطور سوق النفط العالمية في الفترة اللاحقة جعل هذه المادة سلعة نادرة تتلهف البلدان على توفيرها بأي ثمن ، فأضعف حماس العراق في المشروع الذي أطلقه هو من حيث المبدأ ، ولم يعد يتابعه رغم اعتباراته القوية ذات الأمد البعيد . ومن الناحية الأخرى أدت الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ، وجعل النفط العربي سلاحا في المعركة ، الى نشوب أزمة نفطية حادة في السوق العالمية ما أثار مخاوف الدول الأوروبية من المقترح العراقي بمد الأنبوب الى أراضيها وتجهيزها بالنفط . وهكذا طوت الأحداث المتتالية ملف المشروع العراقي بصورة نهائية .

الفصل السابع

صدام واستراتيجية التنمية

بدايات مشرقة في التخطيط

واصل صدام حسين عملية الإشراف على سياسة التنمية مع بدء تحكمه بمفاصل الهيئات الإقتصادية وإبعاد صالح مهدي عماش عن مهامه الرسمية داخل البلاد في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ .

وقد رافقت وضع خطط التنمية والمناهج الاستثمارية والمشاريع الكبرى ، ووقفت على خلفياتها وأهدافها ومحدداتها ، بحكم مهماتي الرسمية في العراق خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ ، فعايشت مرحلتها المشرقة ثم تابعت حلقات انتكاساتها .

مثلت وزارة التخطيط محورالتحرك في إطار التخطيط المركزي ، فيما كان الدكتور جواد هاشم تولى حقيبتها مرتين منذ أحداث تموز ١٩٦٨ تخللها تولي الدكتور رشيد الرفاعي المنصب ذاته في النصف الأول من السبعينات ، وعرف كلاهما بالمستوى العلمي الرفيع والكفاءة التنظيمية العالية ، في حين لم تكن خطة التنمية الخمسية المنتهية في ربيع ١٩٧٥ والمناهج الإستثمارية السنوية السابقة آنذاك محكومة بموارد مالية جيدة .

ثم تولى عدنان الحمداني ، ذو الموقع المتقدم في الحزب والدولة ، بدعم

من صدام ، الحقيبة الوزارية اعتبارا من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ليبدأ بتنفيذ خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ في ظل قفزة هائلة بموارد البلاد النفطية[١] . وساعد في الاختيار توليه في الوقت نفسه منصب السكرتير العام للجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات . وتيسرت لعدنان الحمداني السرعة المناسبة للتنفيذ بحكم رئاسة صدام لمجلس التخطيط ، وكونه رئيسا للجنة المتابعة ، وإمساكه بالصلاحيات الواسعة بموجب قانون تنفيذ المشاريع الكبرى لعام ١٩٧٣ .

تمتعت وزارة التخطيط منذ أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ برعاية خاصة من قيادة الحزب والدولة ، وتعزيز عملها بدوائر متخصصة على مستوى عال من الكفاءة في التخطيط الكلي والقطاعي على الأمدين القصير والمتوسط .

وأنشئت ، لأول مرة ، إدارة خاصة للتخطيط بعيد المدى يمتد ٢٠ عاما ليصبح ذلك اطارا في معالجة الثغرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة المزمنة عبر أربع خطط متوسطة المدى . كما تعزز التخطيط المركزي بجهاز معلوماتي متين تمثل بـ : «الجهاز المركزي للإحصاء» ، وتأسيس «المركز القومي للحاسبات الألكترونية» و «المركز القومي للإستشارات الهندسية والمعمارية» و«المركز القومي للإستشارات والتطوير الإداري» ، الى جانب تشكيل «هيئة تصنيف المقاولين» ونقل ارتباط «هيئة المواصفات والمقاييس العراقية» اليه .

---

١ ـ كانت خطة التنمية الخمسية السابقة تنتهي في ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٥ ، حيث كانت الميزانيات العامة ـ ومنها الميزانية الاعتيادية ـ تتبع معيار السنة المالية المنتهية في ٣١ آذار/ مارس المألوف في العراق منذ زمن الإنتداب البريطاني . وتقرر تمديد الخطة الخمسية السابقة بمنهاج إضافي مدته ٩ شهور لتبدأ الخطة الخمسية التالية في١/ ١/١٩٧٦ وتنتهي في ٣١/١٢/١٩٨٠ ، اثر صدور قرار مجلس قيادة الثورة في ٧ شباط/ فبراير ١٩٧٤ بإلزام جميع الميزانيات والخطط في البلاد اتباع السنة التقويمية (١ كانون الثاني/ يناير ـ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر) وتنفيذه اعتبارا من اليوم الأول من عام١٩٧٦ .

ونتيجة لتنامي دور القطاع العام إنشغلت الدوائر المعنية في كل مؤسسة من مؤسساته بعملية التخطيط ورسم مشاريعها ، ما جعل خطة التنمية الخمسية والمناهج الإستثمارية السنوية نسيجا شاملا بالمشاريع ذات التمويل المركزي او التمويل الذاتي ، ذات نظرة متكاملة لاستثمارات القطاعين العام والخاص .

والى جانب الهيئة التوجيهية التي يترأسها وزير التخطيط وتضم رؤساء الدوائر التخصصية في الوزارة وأعضاء غير متفرغين ، لبلورة القضايا والبت فيها ضمن صلاحياتها ، يأتي مجلس التخطيط برئاسة رئيس الوزراء او من ينوب عنه في قمة الهرم التخطيطي .

ودخلت لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات منذ تشكيلها في النصف الثاني من عام ١٩٧٢ كشريك متنامي الأثر في مجال التخطيط للمشاريع الكبرى ومشروعات الثروة المعدنية وفي مقدمتها النفط ، كما لعب «المجلس الزراعي الأعلى» برئاسة عزت الدوري ، عضو مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية ، دورا في عملية التخطيط للقطاع الزراعي .

استطاع صدام حسين ، بحكم صلاحياته وعلى خلفية تطلعاته ، ان يضع أمام عينيه كل ما يمس التخطيط بوجه عام وحركته العملية . ولعبت الأجهزة المعنية والمستشارون الإقتصاديون دورا هاما في تقديم الآراء والمقترحات السليمة التي كان صدام يلتقطها بسرعة ويتبناها بقوة ويوسع آفاقها ويربط بين مفاصلها .

وقف صدام وراء تطلع راسخ لنهضة سريعة في البلاد تتصف بالشمول والتوازن والإستقرار ، وتوفير القاعدة المادية الضرورية لها ، فشكلت قيادته لخطوات تأميم النفط المتتالية ، وتوفير الأطر الضرورية للإسراع بتنفيذ المشاريع الكبرى حلقات ضمن هذا السياق .

وجاءت العبارات الواردة في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الإشتراكي المنعقد في الفترة ٨ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤حاملة بصمات صدام حسين بتأكيد أهمية التخطيط ودوره في التنمية الشاملة المنشودة . وذهب صدام أبعد من ذلك حين أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٤[٢] ألزم بموجبه الوزارات وجميع دوائر الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها اتخاذ التقرير السياسي المذكور منهاجا ودليل عمل لها في ممارسة اختصاصاتها .

قانون تنفيذ المشاريع الكبرى

شكل تعنت الموقف السوري بشأن أجور مرور النفط العراقي عبر سوريا عقب تأميم النفط الخلفية التاريخية لهذا القانون ، حين لم يكن لدى العراق ورقة ضغط في تلك المفاوضات ، ما دفع العراق إلى تبني خطة جديدة لمنافذ تصدير النفط دعيت بالشبكة الاستراتيجية للنفط ، كما جرى الحديث عنها في موضع سابق . وشكل الإسراع في تنفيذ مفاصلها ، وفي مقدمتها أنبوب النفط «فاو ـ حديثة «والميناء العميق جنوبا ، العامل الحاسم في الأمر .

وفي نطاق لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات ، التي كنت أحد أعضائها ، سادت القناعة بضرورة توفير مستلزمات تسريع تنفيذ هذين المشروعين اللذين قدرت تكلفتهما بنحو ٢٠٠ مليون دينار . فاندفع صدام حسين ، رئيس اللجنة ، باحتضان الرأي المتمثل باستخدام صيغ جديدة تتجاوز ما هو متبع عادة من قواعد ومحددات إجرائية ، ثم توسعت الفكرة

---

٢ ـ قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ إصدار القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٤ الذي اعتبر نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) في ١٣من الشهر ذاته .

لتشمل المشروعات المماثلة التي يلعب الزمن في تنفيذها الدور الحاسم .

في ضوء هذه الخلفية أقر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ إصدار «قانون تنفيذ المشاريع الكبرى «رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٣ ، ونشــر في الجريدة الرسميــة «الوقائع العراقيــة» بتاريخ ١٠/١/١٩٧٤ .

ويتضمن الأركان التالية :

● أولا ـ يتمتع المشروع الخاضع لهذا القانون بتسهيلات وامتيازات للشركات في أية مرحلة من مراحله ابتداء من مرحلة الدراسات وعبورا بمرحلة العطاءات وانتهاء بمرحلة التنفيذ وتسليم المشروع ، من بينها :

١ ـ إعفاء المتعاقدين من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية ورسم الطابع ورسم صندوق دعم التصدير واية ضرائب ورسوم أخرى .

٢ ـ الإعفاء من تطبيق القواعد والقيود الخاصة بإجازات العمل واستخدام الأجانب عدا ما يتعلق بتقديم البيانات .

٣ ـ الإعفاء من القيود المفروضة على الإستيراد عدا ما يتعلق بتقديم المعلومات ، وكذلك الإعفاء المؤقت بتعهد شخصي لجميع الآلات والمعدات والعدد المستخدمة لإنجاز المشروع لحين صدور شهادة الإستلام النهائي .

٤ ـ الإعفاء من الإلتزامات المالية بموجب قانون التقاعد والضمان الإجتماعي او أي قانون آخر يحل محل القانون الحالي شريطة قيام المتعاقد بمسك السجلات الإحصائية اللازمة ، وتتولى لجنة المتابعة او الجهة الرسمية المتعاقدة بتسديد ما يترتب بذمة صاحب العمل من التزامات مالية بهذا الشأن .

٥ ـ الإستثناء من الإجراءات المنصوص عليها في قوانين الإستملاك ، وتحديد بدلات الإستملاك من قبل لجنة يتم تأليفها بقرار من رئيس لجنة المتابعة تتولى تقدير التعويض العادل ، مع الحفاظ على حق صاحب الملك بالإعتراض على مبلغ التعويض أمام محكمة التمييزالتي يعد قرارها قطعيا .

● ثانيا ـ كلف القانون «لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات» بتنفيذه ، ومنح رئيسها صدام حسين صلاحيات واسعة لتطبيق نصوصه :

١ ـ للجنة المتابعة تسمية اي مشروع يخضع لهذا القانون ، سواء كان مشروعا مدرجا في خطة التنمية أو مشروعا جديدا ، مستأنسة بمقترحات الأجهزة الرسمية . وللجنة الطلب من مجلس التخطيط إضافة المشروع الجديد لخطة التنمية ورصد المبالغ اللازمة له .

٢ ـ تساعد لجنة المتابعة هيئة فنية مهمتها بحث وتنسيق أساليب تنفيذ المشاريع الكبرى ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة .

٣ ـ للجنة المتابعة الإشراف المباشر على المشروع الخاضع لهذا القانون ، او تكليف جهة رسمية بمهمة الإشراف .

٤ ـ للجنة المتابعة منح المشروع التسهيلات والإمتيازات المذكورة في القانون كلا او جزء ، ولرئيس لجنة المتابعة ان يمنح ، في الأحوال المستعجلة والطارئة ، أيا من تلك التسهيلات والإمتيازات .

٥ ـ مع مراعاة الأحكام الواردة في قانون العمل بخصوص إنهاء

خدمة العمال وقضايا الإستخدام ، كمبدأ ، خول القانون رئيس لجنة المتابعة ، عند الإقتضاء ، إصدار قرارات خاصة باستثناء المشروع من بعض أو كل تلك الأحكام .

ضرب العراق ، في ظل هذا القانون ، مثلا أعلى في سرعة تنفيذ مشروعي خط النفط الاستراتيجي والميناء العميق ، حيث أحيلت مقاولات التنفيذ على شركات عالمية خلال بضعة شهور ، وتم الإنجاز في غضون ثلاث سنوات .

وشكلت بداية التشغيل أواخر عام ١٩٧٥ أهمية بالغة ، حيث استطاع العراق توجيه نفط الشمال الى ميناء التصدير جنوبا عبر الخط الإستراتيجي ، وإبعاد الضغوط السورية بشأن أجور مرور النفط العراقي حين حل موعد التفاوض بشأنها في نهاية ذلك العام .

في الواقع لم تتوقف فكرة القانون المذكور عند حدود المشاريع الكبرى ، إذ جرى توجيه كل الأجهزة الرسمية لمراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالشؤون المالية والجمركية ، بهدف إزالة العقبات وتهيئة أجواء أفضل أمام الشركات لتسريع تنفيذ المشاريع بصورة عامة ، وكلفت لجان متخصصة بهذه المراجعة الشاملة .

ويلاحظ هنا :

- أولا ـ أن مشروعي خط النفط الإستراتيجي والميناء العميق حظيا بتسهيلات وامتيازات خاصة قبل صدور قانون تنفيذ المشاريع الكبرى ، وشكلت تجربتهما دفعا وقاعدة لهذا القانون .

● ثانيا ـ أن صلاحية لجنة المتابعة بتبني مشروع معين وإخضاعه للقانون المذكور وإضافته لخطة التنمية ، إن لم يكن واردا فيها منذ البداية ، قد تثير تساؤلا بشأن عملية التخطيط المركزي وما قد يؤدي الى اختلال في توازن الخطة . ورغم مشروعية هذا التساؤل فان القبول بتلك الصلاحيات نابع من الأهمية العليا الاقتصادية والسياسية للمشروع ومتطلبات السرعة القصوى في تنفيذه . ويشكل مشروعا الخط الإستراتيجي والميناء العميق مثالين صارخين لهذه الإعتبارات . ولكون رئيس لجنة المتابعة ـ صدام حسين ـ يترأس مجلس التخطيط في ذات الوقت ، يظهر التنسيق بين هاتين الهيئتين مسألة مفروغا منها من الناحية المبدئية .

● ثالثا ـ كما تبدو الصلاحيات المحصورة بيد رئيس لجنة المتابعة شأنا غير معتاد . وقد نجد الجواب عن ذلك من خلال الرغبة في سرعة اتخاذ القرار الحساس من قبل شخص يزاول أعلى المسؤوليات في الحزب والدولة ، الى جانب كون قراره ـ كما دلت المؤشرات في تلك المرحلة ـ يتخذ بعد التشاور مع الآخرين وموازنة كافة الإعتبارات .

وهكذا شكل القانون ، من الناحية العملية ، إطارا هاما في حركة التنمية والسرعة المثالية في إنجاز المشاريع الحساسة ، في فترة كان صدام حسين متواضعا في مسلكه ومستمعا للرأي المقابل ، ومتخذا القرار بعد روية وتمحيص .

التوازن التنموي

كان صدام مقتنعا بجعل التنمية ذات مضمون مادي واجتماعي وثقافي ، واضعا أمام عينيه التوازن الإقليمي بين مناطق العراق[3] ، وتقليل الفوارق بين حياة المدينة والريف ، والنهوض بالقطاعين الزراعي والصناعي باعتبارهما عمادي البلد على الأمد البعيد ، وتوسيع البنى التحتية في مجال المواصلات والإتصالات ، والنهوض بالخدمات الأساسية للمواطنين ، ساعيا لانعتاق العراق من حلقة الدول النامية بأقصر فترة زمنية ، جاعلا ، قبل كل شيء ، تنامي إيرادات النفط مفتاحا لهذه الأهداف والتطلعات .

ونظر الى التسابق مع الزمن كأحد التحديات المطلوب تجاوزه . فالى حين اكتمال المشاريع النفطية وتحقيق الطفرة في الموارد المالية سعى العراق إلى سد الثغرة بالحصول على قروض سخية من دول متعددة لدفع عجلة التنمية دون تأخير ، عبر اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الإتحاد السوفياتي والصين وهنغاريا وبلغاريا وجيكوسلوفاكيا وبولندة وألمانيا الديموقراطية ، وعلى أساس تسديد القروض فيما بعد بالنفط والمنتجات العراقية ، الى جانب اتفاقيات مع بعض دول العالم الغربي كاليابان وفرنسا وأيطاليا ، والبنك الدولي .

وتشجعت الأجهزة التخطيطية في عملها ضمن هذه الأطر ، وكان صدام

٣- يشير وزير التخطيط العراقي الأسبق الدكتور جواد هاشم في كتابه (مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام) الى أن خطة التنمية الإقتصادية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ «جاءت متوازنة من حيث التوزيع الجغرافي لمشروعاتها ، فقد نالت المنطقة الشمالية (محافظات : أربيل ، السليمانية ، دهوك ، الموصل ، كركوك) نسبة ٢٤٪ ، والمحافظات الوسطى (بغداد ، ديالى ، واسط ، بابل ، كربلاء ، الأنبار ، القادسية) ، نسبة ٥٣٪ ، بينما نالت المحافظات الجنوبية (البصرة ، ذي قار ، المثنى ، ميسان) نسبة ٢٣٪ . علما أن عدد سكان كل منطقة منسوبة الى المجموع العام للسكان في ذلك الوقت كان على النحو التالي : المنطقة الشمالية ٢٥٪ ، المنطقة الوسطى ٥٦٪ ، المنطقة الجنوبية ١٩٪» .

حسين ، في فترة النصف الأول من السبعينات على وجه الخصوص ، مشجعا لكل مقترح مفيد تأتي به الدراسات المقدمة من الأجهزة العراقية والشركات الأجنبية وبعثات البنك الدولي .

وفي هذا السياق بدأ العراق ، لأول مرة ، بإقامة الصناعات المعتمدة على النفط ، واستغلال الغاز في التصنيع المحلي والتصدير .

جاءت حملة محو الأمية في المدن والأرياف وشمولها الصغار والكبار والرجال والنساء على حد سواء ، والأخذ بالتعليم الألزامي للمرحلة الإبتدائية لجميع أطفال العراق خلال فترة محددة وما تطلب من أبنية هائلة العدد ولوازم تعليمية مجانية ، مثالا لتوسيع الثقافة الأساسية لدى عموم المواطنين . فارتفع عدد المدارس الإبتدائية من نحو ٥١٨٠ مدرسة عام ١٩٧٠ - بداية الخطة الخمسية الأولى - الى ١٠٢٢٠ مدرسة عام ١٩٨٢ ، وزاد عدد التلاميذ المنخرطين فيها من ١,٠٤ مليون الى ٢,٦١ مليون تلميذ خلال الفترة المذكورة .

ويأتي مشروع كهربة الريف بتزويد ٩٠٠٠ قرية بالقوة الكهربائية مثالا آخر لخطة توفير الخدمات الأساسية في كل بقعة من العراق[٤] .

وتضمنت الخطة تشييد ٤٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية بحلول ١٩٧٩/ ١٩٨٠ ، مع نظرة بعيدة المدى لإنجاز ٤ ملايين وحدة سكنية بحلول عام ٢٠٠٠ للإسهام بتوفير السكن لذوي الدخل المتوسط والمحدود .

وارتبطت مواقع المشاريع باعتبارات اقتصادية هامة ، والتوزيع الجغرافي في البلاد حين تتوفر المرونة .

وبطبيعة الحال جاء إنشاء السدود والمحطات الكهرمائية في مواقعها الطبيعية ، ومشاريع استثمار الثروة النفطية والمعدنية في مناطق حقولها

---

٤ - بلغت الاستثمارات المخصصة لهذا المشروع في خطة التنمية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ مبلغ ٧٦ مليون دينار عراقي .

ومناجـمـهـا ، وارتبطت مـشـاريع أخـرى بمواطن المواد الأوليـة و/او مناطق الإستهلاك الرئيسية كحالة مصنع استخلاص الكبريت في كركوك ومعمل انتاج السماد الفوسفاتي في منطقة «القائم» القريبة من مناجم الفوسفات في «عكاشات» ، ومصنع المعدات الكهربائية في بغداد ، ومصنع انتاج الورق في البصرة ، ومصافي النفط في بغداد والبصرة وفي بيجي الواقعة عند خط نفط كركوك ـ البحر المتوسط .

وكـان هدف توزيع المشاريع على أنحاء العراق أحد الإعتبارات الهامة لتحديد مواقعها ، كحالة مصنع انتاج الأدوية في سامراء ، ومصانع انتاج السكر في كل من الموصل والسليمانية وكربلاء ، ومصنع الجرارات الزراعية في المسيب ، ومعمل الدراجات في المحمودية ، ومصنع الحرير الإصطناعي في الهندية ، ومصنع النسيج في الموصل ، ومعمل انتاج الزيوت النباتية في بيجي .

وجعلت اعتبارات المواد الداخلة في الانتاج والموقع البحري للتصدير والإستيراد محافظة البصرة ، وضمنها منطقة الزبير على وجه الخصوص ، أحد أكبر المواقع للعديد من المشاريع الكبرى[٥] .

كان توازن الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية في تكوين المعايير الكلية ، والتقدم العلمي والتقني ، وزيادة الإنتاجية ، والقضاء على مظاهر التخلف ، أهدافا تسعى الدولة لتحقيقها على الأمد البعيد لطبيعتها الخاصة .

---

٥ ـ من بين هذه المشاريع : مصنع انتاج أسمدة اليوريا ، و الحديد والفولاذ ، و صفائح الألمنيوم ، ومجمع البتروكيمياويات بالشعيبة ، ومعمل انتاج الغاز السائل ، الى جانب ميناء متكامل وفتح مسار بحري عميق للسفن الكبيرة عند خور الزبير لتصدير الأسمدة الفوسفاتية من منطقة «عكاشات» وأسمدة اليوريا والغاز السائل من مصانع خور الزبير ولاستيراد ركائز الحديد للمصنع المقام في تلك المنطقة ، فيما أقيمت مرافق خاصة في ميناء «ام قصر» لتصدير الكبريت المستخرج من منطقة «المشراق» في الشمال ، الى جانب ميناء الصيد البحري عند البصرة .

وتطلبت أسباب موضوعية السماح ، خلال الأمد المتوسط ، بارتفاع درجة الإختلال القطاعي من خلال تنامي الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز ، ليلعب هذا القطاع فيما بعد الدور المنشود بتهيئة القاعدة المادية الهائلة المطلوبة ، لتصحيح الوضع بين القطاعات الرئيسية على الأمد البعيد : النفط والزراعة والصناعة .

فيما شهدت فترة الخطة الخمسية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ بداية طفرة الاستثمارات النفطية ، وتواصل وتيرتها في الفترة الخمسية التالية ، قفزت الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي من نحو ١٧٤ مليون دينار في الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ الى نحو ٣٤٠ مليون دينار - أي إلى الضعف - في كل من الخطتين التاليتين[٦] .

وشملت الاستثمارات في هذا القطاع جميع المجالات ابتداء من تخليص التربة من الملوحة وزيادة رقعة الأراضي الزراعية عبر سدود السيطرة على المياه ومشاريع الري والبزل والأستخدام الأمثل للمياه ، وادخال التقنية الحديثة وإنشاء معاهد التعليم الزراعي وانتهاء بتوسيع دور المصرف الزراعي الحكومي ، واضعة هدف الإكتفاء الذاتي للبلاد من المواد النباتية والحيوانية على الأمد البعيد ، وربط الإنتاج الزراعي من زاويتي المدخلات والمخرجات بالقطاع الصناعي الذي شهد نموا افقيا واسعا وتطورا عموديا ملحوظا .

وأصبح البلد ورشة عمل ضخمة لا أثر فيه للبطالة ، وفتح الباب أمام الآلاف من العمال والمتخصصين من العرب والأجانب . ونتيجة لما تحقق من تنمية اقتصادية واجتماعية ضخمة ، أصبح العراق مع نهاية خطة التنمية الخمسية عام ١٩٨٠ على بوابة مغادرة حلقة الدول النامية .

---

٦ - ارتفع حجم خطط التنمية الخمسية الثلاث المتعاقبة للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ من نحو ٦٠٠ مليون دينار الى ما يقارب ٩٥٠ مليون ثم الى نحو ١٣٦٣٠ مليون دينار .

وقد ساعد في ذلك تنامي إيرادات النفط بصورة متصاعدة ، نتيجة زيادة كميات التصدير وتحسن الأسعار ، لتسجل أكثر من ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٩ الذي سبق الحرب مع ايران ، مايعني حوالي ثلاثة أضعاف ما كان الحال عليه عام ١٩٧٤ .

ومع ان القطاع الخاص نشط هو الآخر نتيجة الاستثمارات العامة الضخمة وتطور مستوى الدخل ، فقد كان بالإمكان تحقيق نتائج أكبر لو تم منح هذا القطاع دعما أوسع بوقت مبكر .

ثم توالت الإنتكاسات

حظي مجال العلوم والتقنية العالية باهتمام ورعاية خاصة من صدام حسين ، فارتبطت به مؤسسة البحث العلمي ولجنة الطاقة الذرية والمفاعلات الذرية .

وفيما كان المفاعل الذري المقام في منطقة «التويجة» عام ١٩٦٨ بالتعاون مع الإتحاد السوفياتي مخصصا لأغراض البحث العلمي ، واتفاقية التعاون مع الهند عام ١٩٧٤ في مجال البحوث الذرية للأغراض السلمية ، بدأ صدام يتجه لتنمية القوة العسكرية واستخدام التقدم العلمي والتقني وتعزيز كوادره في سبيلها ، الى جانب التنمية بمضمونها الاقتصادي والإجتماعي .

استطاع صدام في هذا السياق كسب الفرنسيين لإنشاء المفاعلات الذرية ، ودول أوروبية ولاتينية لتجهيز المواد والتقنية في المجال الذري ، واستمالة الإتحاد السوفياتي ودول شرقية وغربية لتجهيز مستلزمات بناء القوة العسكرية المتفوقة الأرضية والجوية والبحرية .

لا شك ان بناء هذه القوة مسألة مشروعة يمكن تفهمها إن بقيت حدودها ودورها ضمن التصورات الواقعية للسياسة الإقليمية والدولية وموقع العراق فيها .

ويبدو ان الإيرادات النفطية الهائلة ساعدت في إغراء صدام لتنفيذ طموحاته العسكرية إضافة إلى نهجه الفردي المتعالي .

وهكذا ، فبعد رسوخ قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، رأى صدام نضوج مرحلة الانتقال الى البنية العسكرية المتفوقة ، وبدأت تجهيزاتها الضخمة المتواصلة تلتهم جانبا هاما من الموارد النفطية ، ماشكل الإنعطاف الأول في مسار استراتيجية التنمية .

وحل الإنعطاف الثاني عام ١٩٨٠ ـ عام انتهاء خطة التنمية الخمسية الثانية والاستعداد لطرح الخطة الثالثة ـ بدخول العراق بحرب مع إيران في سبتمبر/ ايلول ١٩٨٠ ، بعد تسعة شهور من انتقال صدام حسين الى الموقع الأول في الحزب والدولة عشية استقالة البكر منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٩ ، فانشغل العراق ، ماديا وبشريا ، بلهيبها طيلة ثمانية أعوام ، ما أدى الى قلب الموازين التنموية برمتها .

ففي الأشهر السابقة لاندلاع الحرب وصل حجم تصدير النفط الخام العراقي الى نحو ٢,٣ مليون برميل يوميا ليرتقي العراق إلى مصاف أكبر مصدري النفط في العالم ، إلا أن تصدير النفط من الموانئ الجنوبية توقف خلال الفترة الأولى من الحرب بسبب الدمار الذي طال بمنشآت التحميل ولحق منشآت التصفية ومجمع البتروكيمياويات جنوب البصرة ، وانخفضت ايرادات النفط الى نحو الثلث في العام التالي للحرب . فلم تعد موارد العراق النفطية قادرة على مواصلة حركة التنمية ، كما لم تعد قادرة على تغطية نفقات الحرب الباهضة ما أدى الى انتقال العراق من بلد فوائض مالية متراكمة بلغت ٣٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى بلد مكبل بقروض هائلة .

ولم تمض فترة طويلة على انتهاء العمليات الحربية بين العراق وايران عام ١٩٨٨ ، وتداركه مشكلة انحسار تصدير النفط العراقي من خلال استخدام

المنافذ السعودية والتركية ، حتى وقع الإنعطاف الثالث المتجسد بالكارثة التي حلت بالبلد وسياسته التنموية . إذ أوصلت خطوة صدام الكارثية ـ باجتياح البلد الجار الكويت عسكريا عام ١٩٩٠ وتعنته الغريب ـ البلد في النهاية الى تدمير ما بناه طيلة الخطط التنموية الماضية ، وتكبيل العراق بديون جسيمة ، وتوقف شريان مورده النفطي .

ولم تقو حتى البنية العسكرية المتقدمة ، التي زاحمت خطط التنمية طيلة سنوات ، على الصمود . فبعد تسعة شهور من اندلاع الحرب مع ايران دمرت الطائرات الإسرائيلية المجمع الذري جنوب بغداد ، ثم اضطر النظام العراقي الى أن يدمر بنفسه ما لديه من أسلحة متقدمة ومحظورة بعد إكراهه على الانسحاب من الكويت .

لم تستمر استراتيجية التنمية في العراق ، التي انهمك صدام حسين برسمها ومتابعتها ، أكثر من عقد واحد ، فيما أقتضت الانتكاسات المتتالية وما رافقها من ظروف التقشف والحصار المفروض من قبل مجلس الأمن عقدين ونصف العقد تقريبا .

واصل عدنان الحمداني مهمته وزيرا للتخطيط منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤وحتى منتصف شهر تموز/ يوليو ١٩٧٩ ، وهو العام قبل الأخير من الخطة الخمسية الثانية التي دعيت بالخطة الإنفجارية لضخامة استثماراتها .

وكان الحمداني ، كما جرى التنويه ، ساهم تدريجيا في حجب شفافية الأرقام والبيانات وخاصة المتعلقة منها بشؤون النفط والتعاقدات ، واختار أشخاصا في أجهزة الدولة المالية يعول عليهم في تنفيذ تعليماته التي هي توجيهات صدام في النتيجة .

وعلى إثر تسنم صدام رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٩ وما تبع ذلك من تشكيلة جديدة

لمجلس الوزراء ، لم يعد عدنان الحمداني وزيرا للتخطيط ، إذ جرى تعيينه نائبا لرئيس الوزراء ورئيسا لديوان رئاسة الجمهورية ، وكانت تلك علامة واضحة لمدى اعتماد صدام عليه في تنفيذ توجيهاته وتعليماته ليس لأجهزة التخطيط ولجنة المتابعة فحسب ، انما لجميع الوزارات ومؤسسات الدولة من خلال منصبه الجديد .

إلا أن القدر لم يمنح الحمداني فرصة التمتع بمعاينة نتائج خطته الخمسية ومعايشة الانتكاسات المتتالية التي حلت باستراتيجية التنمية ، لعدم استمراره في منصبه الجديد أكثر من ثلاثة أسابيع حين (اكتشف) صدام ضلوع تلميذه في التآمر عليه ، فأعدم مع رفاق له يوم ١٩٧٩/٨/٨ .

الفصل الثامن

التحول في نهج صدام

من مرحلة الى أخرى

بانتهاء النصف الأول من عقد السبعينات يكون صدام قطع المرحلة الأولى في تعزيز مركزه على صعيد الحزب والدولة إذ باتت الهيئات الاقتصادية الرئيسية في البلاد تعمل تحت اشرافه فيما أحكم قبضته على أجهزة المخابرات ، وتخلص من رفاقه المنافسين والمناوئين ، وحقق انجاز التأميم العظيم ، وتجاوز التهديدات الحقيقية من شاه ايران ، وقدم نفسه كزعيم (قادم) الى رؤساء الدول الشقيقة والصديقة .

في تلك الفترة كان العراق يقود نهضة جبارة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، في مقدمتها الحملة الفريدة لمكافحة محو الأمية وتوفير العمل لكل القادرين عليه وتحويل البلاد الى ورشة للإستثمار قارب البلد من خلالها حالة الإنعتاق من حلقة الدول النامية .

بدأت المرحلة الثانية عند منتصف السبعينات فظهر على السطح بصورة جلية ما كان يخطط له صدام منذ البدء وهو السيطرة على مقاليد الحكم عن طريق العنف والارهاب وحصر مركز اتخاذ القرار بيده . فبدأت تشكيلات رسمية ومدنية تنهار ، مضمونا ، الواحدة بعد الأخرى وانحسرت تشكيلات

أخرى شكلا ومضمونا، ولم يبق معززا إلاّ أجهزة المخابرات المدنية والعسكرية كأدوات لحماية نهجه .

فالجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي ساهم هو بتشكيلها قد انتفت ضرورتها المرحلية من وجهة نظره، فقوضها ولاحق أطرافها، فيما كان يراها الكثير من الحزبيين والسياسيين خطوة هامة على طريق التطور الديموقراطي في البلاد .

ولم تعد ضرورة لعقد مجلس الوزراء ومجلس التخطيط بصورة منتظمة ما دام البت في الأمور أصبح باشارة من صدام ينقلها مكتبه الى الوزراء مباشرة .

كما لم تعد ضرورة للمكاتب الاستشارية لمجلس قيادة الثورة طالما استمر احتمال طرحها رأيا مخالفا لرأيه وإرادته .

وجعل (المجلس الوطني) منذ عام ١٩٨٠ آلية (ديموقراطية) صورية لتمرير مشاريعه والتصفيق لمن ابتدع له المتزلفون «تسعة وتسعين لقبا» ومن بهتان يصل حد الكفر .

أما لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات فقد أصبحت اجتماعاتها معدومة في النهاية . وغدا قطاع النفط والثروة المعدنية ـ العمود الفقري لموارد البلاد ـ تحت إمرته المباشرة، وضرب طوقا من الكتمان على التعاقدات والبيوعات والحسومات والهبات، واستخدم عدنان الحمداني أمين سر لتنفيذ توجيهاته . ولم تعد البيانات النفطية العامة شفافة أمام المسؤولين الآخرين وكذا الحال بالنسبة لبيانات أجهزة الدولة بحجة قطع الطريق على الأعداء والمخربين .

يشكل القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ أحد الأمثلة للسيطرة على البيوعات النفطية، حيث جاء معدلا لقانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧ . وورد في ديباجة القانون المعدل عبارة ملفتة نصها :

«بناء على موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح رئيس لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤/٦/ ١٩٧٦ اصدار القانون الآتي رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦» . وخولت المادة الثانية منه رئيس لجنة المتابعة (صدام) صلاحية الموافقة على القواعد والتعديلات للعقود التي تتفاوض بشانها شركة النفط الوطنية العراقية ، بل والتفاوض والاتفاق على تعديل العقود ، وتدخل موافقته حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ صدور موافقته عليها . ويتولى الوزراء ـ حسب المادة الرابعة ـ تنفيذ هذا القانون[1] .

باستقالة البكر من مناصبه في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٩ واستلام صدام المركز الأول على صعيد الحزب والدولة يكون دخل المرحلة الثالثة على طريق الفردية والتسلط . وباعدام رفاقه الواحد والعشرين ، بعد ثلاثة اسابيع من ذلك التاريخ ، تجمعت بيده أدوات البطش والأرهاب ضد حزبه والآخرين ، وجر البلاد أخيرا الى الحروب الكارثية نتيجة نظراته العنجهية للأمور .

من صور التعالي

■ ***التهديد بسوق وزير خليجي الى بغداد***

بدأت سلوكية صدام تتطبع بالكثير من التعالي والكبرياء منذ أواسط السبعينات وتنامى ذلك مع مرور الأيام ، وسعى لفرض جبروته على الآخرين .

أذكر مرة وخلال اجتماعات لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات أنه كان لحظة انتهائه من إجراء مكالمة هاتفية لا يضع سماعة الهاتف إلاّ

---

١ ـ نشر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ في الجريدة الرسمية (الوقائع) بعددها ٢٥٣٩ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٦ .

بانفعال شديد بقصد لفت النظر وإدخال الرهبة في نفوس الجالسين أمامه . وكنا في كل مرة نتوقع تكسر جهاز الهاتف من شدة الضربة .

وذات يوم رفع سماعة الهاتف مخاطبا لطيف نصيف جاسم وزير الاعلام العراقي طالبا منه الاتصال بوزير اعلام دولة عربية خليجية وابلاغه بضرورة الكف فورا عن تصريحاته (الوقحة) الى الصحف وأجهزة الاعلام ، وفي حالة العودة الى ذلك فإنه (صدام) سيأمر بسوقه الى بغداد مع «عقاله»! ثم وضع سماعة الهاتف بغضب وعنف وكأنه يقول لنا : هل سمعتم ما أنا قادر عليه والأكثر منه!

وبطبيعة الحال لم يستطع وزير الاعلام العراقي الرد بغير نعم . ولكن هل كان الوزير ، من جانبه ، قادرا على نقل كلام «السيد النائب» الى الوزير الخليجي حرفيا؟!

وكان صدام يستخدم كل قضية شاردة وواردة لإرهاب الآخرين ، ولم يكن يتورع عن اغتنام حتى التفاصيل ذات القيمة التي لا تكاد تذكر لاشباع رغباته ، فإن هو شرب الماء وضع القدح بقوة على الطاولة ، وإن نظف أنفه قرن ذلك بإطلاق أصوات مزعجة من أنفه مرات ومرات ، ولم يكن على الحاضرين سوى المعايشة والانتظار حتى نهاية هذه المسرحية المقرفة .

■ *بورقيبة على رأس المستقبلين في المطار*

عقب انتهاء زيارة الجزائر عام ١٩٧٥ توجه الوفد برئاسة صدام الى تونس . ولحظة توقف الطائرة في ساحة المطار لحتُ رئيس التشريفات العراقي يخبر صدام الجالس في مقعده ان رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة موجود على رأس المستقبلين . فما كان منه وأعضاء الوفد إلاّ التطلع من خلال نوافذ الطائرة للتأكد من المشهد اللافت للنظر . إذ لم يكن ذلك الحضور

على أعلى مستويات الدولة متوقعا لفرضيات البروتوكول التي تحدد قيام الشخص الثاني في الدولة باستقبال قرينه الشخص الثاني ، وكان صدام كذلك في حينه . لكن تبين ان مشاركة بورقيبة في الإستقبال كانت لفتة للتعبير عن الاهتمام فوق العادة بشخصية صدام ما بعث فيه النشوة والكبرياء .

هبط صدام من على سلم الطائرة بخطوات هادئة وكبرياء عال ما ترك في نفسي أثرا عميقا لأول مرة دفعني الى الهمس في أذن الدكتور سعدون حمادي «إننا يا دكتور مقبلون على حكم فردي استبدادي لا مثيل له» ، مستفيدا في ذلك من الثقة العميقة القائمة بيننا ، لكن سعدون فضل عدم التعليق .

بعد وصول الوفد الى مكان اقامته في العاصمة تونس أقلعت الطائرة العراقية عائدة الى بغداد على أساس العودة بعد بضعة أيام لنقل الوفد الى الوطن . وفيما كانت الطائرة ما تزال محلقة في رحلة العودة الى بغداد طلب صدام ابلاغ قائد الطائرة بقطع الرحلة والعودة الى مطار تونس لإبلاغه رسالة شفوية مباشرة ، كانت فحواها تكليفه بإحضار مجموعة من الهدايا الثمينة تتضمن قطعا من السجاد الفاخر يقدمها هدية لبورقيبة ، حتى وإن جاء تقديمها في آخر الزيارة وليس في أولها كما تجري العادة . ويبدو ان صدام الذي تأثر كثيرا بخروج بورقيبة شخصيا لاستقباله في المطار رغب برد هذا «الجميل» . ولهذا جرى تفادي ابلاغ قائد الطائرة عن طريق برج المطار لجلب الهدايا (المتأخرة) لما يؤديه من احراج!

وهكذا كان ، عادت الطائرة وأقلعت مرة أخرى الى بغداد بعد توقف قصير في مطار تونس لتسلم الرسالة الشفوية!

في قصر بورقيبة الأنيق الفخم الواقع على شاطئ البحر أقام الرئيس

التونسي دعوة عشاء اقتصرت على صدام وأعضاء وفده تحدث بورقيبة خلالها عن حالة الأمة العربية بطريقته المعهودة مكثرا من استخدام يديه للإشارة في مختلف الاتجاهات .

وكما كان معروفا عنه تحدث بإسهاب عن تاريخ القضية الفلسطينية وموقفه الشخصي الذي لم يلق آذانا صاغية من أحد حتى آل الوضع الى ما هو عليه اليوم .

ومما جاء في حديثه قوله إنه كان داعيا للقبول بتقسيم الأرض الفلسطينية منذ أواخر الأربعينات وقيام دولتين متجاورتين اسرائيلية وفلسطينية ، وإنه لم يكن من سبيل آخر بالقياس الى الوضع الدولي آنذاك والحقيقة المرة المتمثلة بضعف العرب وعدم قدرتهم على تغيير الوضع المرسوم ، متسائلا عن الذي في حوزة العرب من قوة ، فيما نستورد جميع حاجاتنا من الخارج ابتداء من إبرة الخياطة وحتى إطلاقة المسدس والبندقية! ثم قال وملامح الألم بادية على محياه «والأدهى في الأمر إنني حين كنت أنادي بهذا الرأي دفاعا عن مستقبل الشعب الفلسطيني كان الكثيرون يتهمونني بالعمالة والخيانة!» .

بذل بورقيبة ما وسعه لإنجاح مهمة الوفد في تونس والسهر على راحته . ومما يدور في خلدي تنظيم فرقة تونسية فنية حفلا أنيقا ، على مسرح قاعة أنيقة في الطابق الأرضي من قصرالرئيس ، تضمن ضروبا جميلة من الغناء والرقص الشعبي ، وكان بورقيبة وصدام جالسين في الصف الأمامي يتابعان مع بقية أعضاء الوفد عروض الفرقة .

كان صدام بلا شك في غاية السعادة بتلك الزيارة وللحفاوة والاهتمام الخاص الذي حظي الوفد به .

في ظل هذه الأجواء تنامى استعداد العراق لمساعدة تونس ماليا واقتصاديا ، وكان استقبال افواج التونسيين للعمل في العراق مفهوما في إطار هذا السياق .

بعد مضي ستة أعوام على تلك الزيارة توجهتُ الى تونس لحضور اجتماعات لجنة التنسيق بين المنظمات العربية في نطاق الجامعة العربية ، وكنتُ في حينه أشغل منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية . وخلال حفل عشاء دعاني اليه السفير العراقي في تونس عرجنا في الحديث على تلك الزيارة وخروج بورقيبة شخصيا لاستقبال صدام حيث سمعت من السفير أن بورقيبة يشير الى تلك الواقعة بين الحين والآخر منوها بخطوته الحكيمة لأنه ـ طبقا لما نقل على لسانه ـ كان على يقين من تولي صدام يوما ما موقع الرجل الأول في العراق ، وهو ما تحقق فعلا عام ١٩٧٩!

من أسباب تدهور علاقتي مع صدام

بدأت علاقتي بصدام تتدهور منذ منتصف السبعينات تصاعدا مع تراكم الأحداث ، ومن بينها :

■ *زيارات ديفيد روكفيلر لبغداد :*

كان السيد ديفيد روكفيلر ـ رئيس البنك الأمريكي العملاق جيس مانهاتن وذو المركز الخفي في السياسة الأمريكية ـ يأتي بطائرة خاصة لزيارة بغداد بين الحين والآخر . وكنتُ أتسلم من مكتب صدام اشعارا هاتفيا بيوم وساعة وصول روكفيلر ، وطلب استقباله في المطار .

وبعد الاستقبال واستراحة قصيرة في صالة الشرف كنتُ أودعه ليذهب بسيارة مخصصة لهذا الغرض ، فيما بقي مكان إقامته وطبيعة مهمته والشخصية التي يلتقيها محجوبة عني .

ولم أشأ الاستفسار من مكتب صدام عن الأمر في حينه ـ وإن من باب الفضول ـ تجنبا لتفسير سؤالي بقصد غير مرغوب وتحاشيا للرد على سؤالي بجواب مكذوب .

لكن روكفيلر - المعروف بكياسته ودماثته - كان يزورني زيارة مجاملة في مكتبي في المجلس الوطني ، حيث كنتُ رئيسا لمكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة .

وهكذا تكررت زياراته ومراسيم استقباله وتوديعه . وفي إحدى زياراته أخذ يتحدث معي في أمور خارجة عن الأمور الاقتصادية والمالية وتقع في صلب الشؤون السياسية والأمنية . شعرت بالدهشة وأجبته بصيغة عبرت عن عدم رغبتي بالحديث في تلك الشؤون .

بعد تلك المقابلة وجهت كتابا الى مجلس قيادة الثورة طالبًا فيه إعفائي من مهمة استقبال روكفيلر لتجنب الحديث معه في أمور خارج نطاق عملي ، ومقترحا قيام عضو من مجلس قيادة الثورة بهذه المهمة ، وبذا لم أعد أسمع متى يأتي روكفيلر ومتى يغادر . ويبدو أن صدام لم يكن مرتاحا لموقفي الذي قد يكون سبب له إحراجا شخصيا .

■ *رحلة الصيد في بلغاريا :*

في زيارة صدام الرسمية الى بلغاريا على رأس وفد كبير لتعزيز العلاقات بين البلدين بعد تأميم النفط ، صادف وصول الوفد الى العاصمة صوفيا عطلة نهاية أسبوع . ولم تمض ساعة على استقرار الوفد في دار الضيافة حتى أعلم «السيد النائب» تشريفات الجانب البلغاري عن رغبته بالخروج الى رحلة صيد ما أدى الى إرباك واسع في الجانب البلغاري نتيجة الرحلة المفاجئة التي أرادها صدام والتي لم تكن واردة أصلا في برنامج الزيارة .

عمل البلغار المستحيل لتلبية الرغبة وأجروا الترتيبات السريعة اللازمة ، وطلب صدام من جميع أعضاء الوفد مرافقته الى غابة الصيد . وفي النادي المقام عند مدخل الغابة هيأ له البلغار الملابس الخاصة بالصيد ليرتديها قبل

الانطلاق بسيارات (جيب) قادرة على السير في ممرات الغابة الضيقة التي غطاها الوحل بسبب المطر .

وقبل الإنطلاق بالسيارات تناول صدام البندقية وصوّب على هدف بعيد ليقيس مدى الانحراف في اصابة الهدف ثم انطلق الجميع تتقدمهم سيارة الأدلاء وتتبعها سيارة صدام ومن ورائها سيارات اعضاء الوفد ، في ظل طقس بارد رطب وممطر . كان الركب يتوقف في الغابة بين الحين والحين ، ويترك أعضاء الوفد سياراتهم لمشاهدة التصويب الدقيق للسيد النائب ، ويعبرون عن إعجابهم كلما خرّ أيّل او خنزير صريعا . لاحظ صدام أنني لم أكن من بين المشاهدين ، فاستغرب وامتعض ، وأرسل الدكتور صادق علوش ـ أحد الأطباء المرافقين الذي أصبح وزيرا للصحة فيما بعد ـ يطلب تركي السيارة وحضوري مشاهد التصويب . بقيت جالسا في السيارة وأخبرت الدكتور علوش أن صحتي لا تساعد على الوقوف في مثل هذا الطقس ورجوته إخبار صدام بذلك . لم يكن علوش يصدق موقفي هذا واخبرني أن صدام يصر على حضوري وحذرني من عدم تلبية رغبته . عندها اضطررت الى الترجل لتجنب العواقب . وهكذا انتهت المسيرة في الغابة ورجع الوفد الى دار الضيافة حيث ألقيت أمام بابها الضحايا من الأيائل التي صرعها صدام في رحلته ، بعدها دخل صدام دار الضيافة وفي قلبه غيض على عدم قيامي من تلقاء ذاتي بمشاهدة عملية صيده إلاّ بعد إرساله رسولا لهذا الغرض ، وهو ما علم به الجميع .

■ *خطة التنمية الخمسية :*

حين تولى عدنان الحمداني منصب وزير التخطيط في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ كان التحضير لمشروع خطة التنمية الخمسية الجديدة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ أحد مهامه الكبرى . وكانت مناقشة المشروع تجري كالعادة في

البدء من قبل الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط قبل رفعها الى المجلس المذكور لاعتمادها ، وكنتُ آنذاك عضوا غير متفرغ في كل من الهيئة التوجيهية ومجلس التخطيط . وتبين لي أن الخطة جاءت ضخمة جدا وتتجاوز بكثير طاقة البلد على تنفيذها ، وحذرتُ من أن ذلك سيؤدي الى ارتفاع أسعار العقود بدون مبرر والى شحة المواد أمام القطاع الخاص ، الى جانب إحداث خلل في الدخول الشخصية . وشاركني في الرأي أعضاء آخرون .

كان عدنان بين فكي كماشة : ضغط المعايير الاقتصادية التي تميل الى جعل الخطة واقعية ، وضغوط رفاقه الوزراء أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين يطالبون بتضخيم مشاريع وزاراتهم لأغراض سياسية/ إعلامية . وأراد عدنان التخلص من الإحراج فمال الى إحالة مشروع الخطة كما هو الى مجلس التخطيط ، حيث بإمكان كل عضو طرح رأيه وانتقاده .

في اجتماع موسع تم في القاعة الكبرى للمجلس الوطني إلتأم مجلس التخطيط برئاسة صدام وحضره رئيس الجمهورية واعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية والوزراء الى جانب الأعضاء غير المتفرغين في مجلس التخطيط ورؤساء الدوائر الفنية في وزارة التخطيط .

بدأ النقاش في الاجتماع وبدأت معها نقطة الاحتكاك بصدام ، فبعد أن أعدتُ طرح رأيي المذكور سابقا توالت أصوات من الوزراء غير البعثيين مؤيدة ما طرحت بشأن ضخامة الخطة وما تجر الى سلبيات تأخذ شكلا تراكميا على الأمدين المتوسط والبعيد .

إستشاط صدام غضبا من طرحي وتأييد الآخرين ، في وقت كان يبغي تلبية رغبات رفاقه القياديين الوزراء بقاعدة هائلة من المشاريع الى جانب تلبية طموحه كقائد لخطة التنمية (الانفجارية) . أما المعايير الاقتصادية التي سعت الخطة السابقة للإلتزام بها فكانت من وجهة نظره أمرا في المرتبة الثانية ، فبدأ

صدام يرد على جانب ثانوي من الطرح الذي عرضته ، في وقت التزم عدنان الحمداني جانب الصمت ومراقبة الموقف .

إضطر صدام في النهاية الى التراجع ووقف في القاعة أمام الجميع ليعلن إعادة مشروع الخطة الى وزارة التخطيط للنظر فيها مرة أخرى . وكانت مظاهر الإستياء والإمتعاض ظاهرة على وجهه ونبرات صوته ، وسجلها نقطة سلبية على تصرفي تجاهه .

■ *قرض ضخم من بنك (يوباف) :*

صدر قرار بتأليف لجنة ـ كنت أحد أعضاءها ـ لوضع الحدود القصوى للمنهاج الاستثماري والميزانية العامة لعام ١٩٧٥ ، بعد أن سادت في تلك الفترة توجهات لاستثمارات كبيرة وانفاق ضخم يتجاوز إمكانيات البلاد الاقتصادية والمالية . وقامت اللجنة بالتنبيه الى خطورة الوضع ، وطُرح تقريرها في اجتماع موسع ضم مجلسي التخطيط والوزراء والقيادة القطرية . إلا أن وقائع الأمور سارت فيما بعد باتجاه معاكس .

وفي اوائل عام ١٩٧٦ قرر مجلس قيادة الثورة ، مرة أخرى ، تأليف لجنة برئاسة وزير التجارة الخارجية ـ وكنت عضوا فيها ـ لبيان الرأي في حدود الإنفاق والإستثمار العامين . وعادت اللجنة محذرة من مغبة الممارسات غير المسؤولة وتجاوز الحدود المعقولة ، وطُرح تقريرها على رئيس الجمهورية في حينه أحمد حسن البكر وأعضاء القيادة القطرية خلال اجتماعهم يوم ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٦ ، إلاّ أن التصرفات الخاطئة لم تتوقف .

وكان صدام حسين متضايقا من تقارير هذه اللجان بحكم ما تعنيه من نقد للسياسة المالية والاقتصادية التي يشرف عليها .

كان البنك المركزي العراقي يعد تقارير شهرية محدودة التوزيع على جهات معينة ، وقد لاحظت من خلالها هبوطا متتاليا لموجودات العراق من العملات الأجنبية نتيجة لانفلات الانفاق .

وبحكم مسؤوليتي - رئيسا لمكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة - سارعت الى وضع الصورة المقلقة أمام مكتب أمانة سر المجلس مواصلا التنبيه على هذا التطور الخطير ولكن دون جدوى .

في يوم ٦ آذار/ مارس ١٩٧٦ إضطررت لتحرير مذكرة لرئيس الجمهورية مباشرة راجيا منه التدخل لمعالجة الموقف الذي لا يحتمل الإنتظار جاء فيها ما نصه (. . . لم نزل بعيدين عن اتخاذ اجراءات جدية واساسية لحل هذه المسائل التي ستتضخم نتائجها مع مرور الوقت في حالة بقائها على حالها وهو الأكثر خطورة . إن القيادة السياسية وحدها بيدها الامكانية لمعالجة المفاتيح الأساسية لهذه القضية . وسأعرض عليكم - سيادة الرئيس - صورا أكثر صراحة وتفصيلا عن تلك الأمور حين لقائي بسيادتكم إن نسبتم ذلك) .

وكانت المفاجأة ان عادت الرسالة في اليوم نفسه مع ملاحظة البكر في ذيل الرسالة (الدكتور فخري : مواجهة يوم الخميس القادم) .

توجهت الى القصر الجمهوري ومعي جميع تقاريري السابقة ، ولاحظت علامات انزعاج ترتسم على وجه البكر ، وسرعان ما سألني عن سبب ترك هذه الأمور دون تنبيه القيادة . وحين عرضت عليه ما أرسلته مرات عديدة في الفترة الماضية قال : يا دكتور في المستقبل إذا كتبت لنا حول أمور هامة ولم تتلق جوابا فعليك أن تأتي الى هنا وتقرع بابي هذا ، مرة بعد أخرى ، حتى تدخل غرفتي ، وتعرض عليّ الموضوع . نحن يا دكتور مشغولون في قضايا كثيرة وتفوت علينا أحيانا مسائل هامة كهذه .

أجبته : نعم ، يا سيادة الرئيس . لكنني سألت نفسي فيما إذا سأنفذ هذا الطلب فعلا وأذهب الى غرفته وأطرق بابه في كل مرة!

ولم تمض أيام عدة حتى ناقش مجلس قيادة الثورة مجمل التطور المالي في جلسة دعيت ووزير المالية لحضورها ، حيث وافق المجلس على عدد من المقترحات من بينها : الإقتراض من البنوك الدولية على وجه السرعة بحدود ٥٠٠ مليون دولار لتغطية الحاجة الملحة ، ومفاتحة البنك الدولي لتمويل بعض المشروعات الكبيرة ، الى جانب بعض الخطوات لترشيد الإنفاق .

تشكل وفد ثلاثي للإقتراض من البنوك الدولية برئاسة الدكتور فوزي القيسي وزير المالية وكنت أنا أحد أعضائه الى جانب صبحي فرنكول المستشار في البنك المركزي العراقي .

تجول الوفد في عدد من الدول الأوروبية واستقر الرأي على الإقتراض من بنك (يوباف) نظرا لصلة رأسماله بالدول العربية ومن بينها العراق من خلال مصرف الرافدين الحكومي . وفي مقر البنك في باريس أبدى رئيسه آنذاك (الدكتور محمد أبو شادي) تعاونا لا محدودا ، وأدخل بنوكا عديدة في سلة القرض البالغ ٥٠٠مليون دولار . وكان القرض هو الأضخم الذي يبرمه (يوباف) في تاريخه ويشكل رقما كبيرا بالمقاييس الدولية السائدة آنذاك .

بعد إبرام القرض استخدم العراق جزءا منه فقط خلال الفترة اللاحقة وتمكن من إلغاء الجزء الآخر بعد تحسن وضعه المالي نتيجة خطوات ترشيدية قسرية ، لكن خلفيته تشكل إحدى الدلالات العديدة على التجاوز الذي كان يمارس تجاه المعايير المالية والاقتصادية ، حيث اضطر البلد في النهاية الى دفع فوائد جمة عن القرض كان بالإمكان تفاديها .

واعتبر صدام دوري بالكتابة لرئيس الجمهورية مباشرة وعرض الصورة المالية القاتمة عليه انتقادا واضحا ، وإن كان غير مباشر ، للتخطيط المالي الذي يشرف صدام نفسه عليه .

■ ***مع البنك الدولي ـ قرض ينتهي بالإلغاء***

تقرر مخاطبة البنك الدولي لتمويل مشاريع بناء صوامع للحبوب (سايلوات) المخطط لها في عموم العراق ، وكانت تقتضي استثمارات ضخمة إذا أخذنا بنظر الإعتبار أن عددها يتراوح بين ٨ الى ١٠ من المنشآت الكبيرة المجهزة بتقنيات حديثة تسد حاجة البلاد الآنية والمقبلة ، بعد أن بات القائم منها في حينه عاجزا عن الوفاء بالمقتضيات .

تشكل وفد عراقي برئاستي ، حين كنتُ رئيسا لمكتب الشؤون الاقتصادية بمجلس قيادة الثورة ، وعضوية موظفين كبار من وزارات الخارجية والتخطيط والتجارة والمالية والبنك المركزي العراقي ، لإجراء المفاوضات في مقر البنك في واشنطن . وكان المشروع المذكور يقع ضمن الخطة الاستثمارية لوزارة التجارة الداخلية باعتبار المؤسسة العامة للحبوب المرتبطة بتلك الوزارة الجهة المعنية بالصوامع .

خلال الجلسات الأولى للمفاوضات طرح الوفد العراقي خلاصة حول مشاريع الصوامع من حيث أهميتها وعددها وطاقاتها الساكنة والحاجة الملحة لانشائها كمجموعة دفعة واحدة وتبريرات اختيار مواقعها في مناطق العراق المختلفة وكلفتها التقديرية .

أما طاقم البنك الدولي المفاوض فقد أبدى موافقة مبدئية من حيث التمويل إلاّ أنه طرح ملاحظات وشروطا من بينها شرطان مهمان :

- الأول ـ تقسيم المشروع الى مجموعتين من الصوامع يجري تمويل المجموعة الأولى أولا ثم ينظر فيما بعد بتمويل المجموعة الثانية في ضوء عملية تنفيذ المجموعة الأولى .

● والثـاني ـ توفيـر مـجـال للقطاع الخـاص يمكنه من لعب دور في تملك الصوامع وإدارتها .

حاولتُ منذ البداية أن يكون موقف العراق واضحا أمام البنك اختصارا للوقت والجدل ، فـحـددت مـلاحظات البنك التي يمكن التـفـاوض بشـأنهـا للوصول الى حلول وفاقية ، كما شخصت الشروط التي ليس للجانب العراقي مجال التحرك بشأنها .

والقضيتان اللتان تمسكت بهما هما :

● الأولى ـ جعل جميع الصوامع مشروعا واحدا لغرض التمويل . وفي حال إصرار البنك على موقفه بتجزئتها الى مجموعتين ، فان العراق غير مستعد لقبوله بتاتا .

● والثانية ـ الإقرار بكونها من مشاريع القطاع العام فحسب من حيث الملكية والإدارة راجيا البنك ان يتفهم الأمر باعتباره جزءا من النهج الاقتصادي الثابت في البلاد ، وأن أي محاولة للمساس به سيكون مصيرها الرفض .

وبعد مداخلات قصيرة بدا لي واضحا أن البنك أصبح مستعدا لقبول القضية الثانية ، أما بشأن جعل الصوامع مشروعا واحدا ، فقد تبين ان البنك سبق ان اتخذ قرار تجزئة المشروع على أعلى المستويات ، وان أي تراجع عنه يحتاج الى موافقة رئيسه (مكنمارا)[٢] .

كان مكنمارا في حينه بمهمة رسمية خارج الولايات المتحدة ما دعا الى توقف المفاوضات عمليا مدة يومين حتى يعود ، إلاّ أن رئيس طاقم البنك المفاوض ، الهندي ، أراد الوقوف على الأمر تحديدا وقطع الشك باليقين .

---

٢ ـ كان (روبرت مكنمارا) من الحزب الديموقراطي ووزيرا للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٨ ثم أصبح رئيسا للبنك الدولي للفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨١ .

فجائني عضو في الوفد العراقي ذو صلات مهنية مستمرة مع البنك الدولي بحكم موقعه الوظيفي في العراق ، يسألني في خلوة عن الموقف «الحقيقي» في حال إصرار البنك على تجزئة المشروع ، فأجبت ان ليس من خيار أمامنا سوى قطع المفاوضات والعودة الى بغداد . وللتأكد من ذلك عاد ليسألني إن كان هذا هو الموقف الرسمي النهائي ، وكان سؤالا في غير موضعه ، فكان ردي بالإيجاب ، ثم انسحب وعلامات التعجب والحيرة ترتسم على وجهه! ولم أستبعد أن يكون مجيئه بدفع من البنك نفسه للوقوف على حقيقة موقفنا ، وما إذا كان ذلك إصرارا ام أسلوبا تكتيكيا! ومن أجل إزالة أي التباس أكدتُ لرئيس طاقم البنك المفاوض الأمر مرة أخرى خلال حفل عشاء أقامها تكريما للوفد .

استقبلني مكنمارا في مكتبه في البنك بعد عودته ، واتصف اللقاء بالحفاوة ، مؤكدا الرغبة بمد جسور التعاون مع العراق ودعم خططه التنموية . وكان سعيدا بالسجادة الأنيقة التي تلقاه من الوفد والمطرز فيها تجسيم لـ «أسد بابل» .

في اليوم التالي أصبح الطريق ممهدا للإتفاق على تمويل المشروع بمجمله بعد أن أعطى مكنمارا موافقته على مطالب العراق . وبالفعل تم التوقيع على الاتفاقية في مقر البنك في واشنطن باحتفال أنيق دعي له رؤساء أقسامه . وكان الحفل مناسبة ليعبر لي بعض العرب العاملين في البنك عن سعادتهم وفخرهم لموقف العراق واصراره في المفاوضات .

بعد إبرام الاتفاقية مع البنك الدولي سارت الأمور التنفيذية فترة بصورة إعتيادية ، إلاّ أن البنك أبرق الى بغداد ، في إحدى مراحل التنفيذ ، طارحا تعديلا في مسألة آثار الاستغراب وأعتبر مساسا بالإتفاق ، وكان الحمداني وزير التخطيط على رأس المتعضين . وعوضا عن طرح الموضوع على الهيئة

التوجيهية لمجلس التخطيط ومناقشته بروية ، جاء رده البرقي على طلب البنك حاسما ويقضي بالغاء التمويل برمته . بل حجب الحمداني عني ملابسات الموضوع في حين كنت قد ترأست الوفد المفاوض مع البنك وشاهدا على ما دار من مناقشات واتفاق . وهكذا أسدل الحمداني الستارة على محاولة ساهم هو في تبنيها لأكملها أنا دون تلمس أي دواء لشفائها .

مع أن الظروف المالية للعراق أصبحت أفضل ، إلاّ أن التساؤل يبقى قائما حول مبرر توجه العراق لطلب التمويل وصرف الجهد والوقت لتحقيقه ثم عودته بعد فترة لالغائه في ملابسات غامضة . ولا أظن أن الحمداني درج على هذه الخطوة ذات الطابع المالي/ السياسي دون تلقيه إشارة من آمره رئيس مجلس التخطيط صدام حسين . وولد هذا الأمر نقطة مضافة الى نقاط التوتر والخلاف حول السياسة الاستثمارية والانفاقية في البلاد .

شكل قرار إلغاء القرض من جانب العراق ، بهذا الأسلوب المفاجئ ، صدمة للبنك وعلى رأسه مكنمارا الذي كان رحب بالتعاون مع العراق وذلّل ما اعترض الطريق من مصاعب .

وبعد بضعة أشهر حلت مناسبة أخرى جمعتني مع مكنمارا ، وكنتُ في حينه أشغل منصب محافظ البنك المركزي العراقي ، إذ سافرت لحضور الإجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن ، وكان بصحبتي الدكتور فوزي القيسي وزير المالية آنذاك الى جانب عدد من الخبراء . وكما هو معروف فقد كان كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي يمثلان العراق في تلك الاجتماعات .

جرى إبلاغنا برغبة مكنمارا باللقاء في مكتبه ، وبالفعل ذهبنا أنا والقيسي في الموعد المتفق عليه ، فرحب الرجل بنا أجمل ترحيب ودار حديثه ، كما توقعنا ، حول التعاون مع العراق مؤكدا رغبته بتعزيزه رغم الملابسات التي ألمت بتمويل مشاريع الصوامع .

واغتنمت المناسبة لأذكّره بسير المفاوضات السابقة ، التي توليت رئاسة الوفد العراقي فيها ، واصرار البنك في البداية على قضايا يعتبرها العراق مساسا بحق اختياره النهج الاقتصادي العام ، وهي من المسائل الحساسة لدى العراق .

وخلال الإجتماعات العامة إلتقى بنا بعض الموظفين العرب الكبار في البنك الدولي وعبروا عن سعادتهم لخطوة العراق بإلغاء التمويل ، معتبرين الموقف درسا للبنك تجاه محاولاته المستمرة للتدخل بشؤون البلدان الصغيرة .

■ *تحويلات ممنوعة نظاما :*

مع روح الفردية لم تكن الرغبات أسهل للتنفيذ من إمرارها عبر قرارات تصدر باسم مجلس قيادة الثورة . وظهر الإحتكاك حين أصرّ صدام أوائل العام ١٩٧٥ على تمرير عاجل لقانون في المجال المالي فيما كان مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة بحاجة الى وقت لدراسة المشروع ، فتبرم صدام وتجاوز في كلامه معي حدود اللياقة .

بلورت تلك الحادثة عام ١٩٧٥ لديّ القناعة ان صيغة تعامله معي لم تعد قائمة كما كانت بل تحولت الى بغض وكراهية .

وأثناء عملي محافظا للبنك المركزي (١٩٧٦ ـ ١٩٧٨) طلب مكتب صدام تسهيل تحويل أحد المبالغ لشخص أجنبي ينوي المغادرة بعد أداء مهمة قصيرة له في بغداد .

أطلعتُ مكتب صدام على فحوى رأي المديرية المعنية بمخالفة التحويل المطلوب نظام التحويل الخارجي . وبعد دقائق أعلمني سكرتير صدام الرائد علي العبيدي هاتفيا بوجوب تنفيذ الطلب وان قرارا لمجلس قيادة الثورة بهذا الشأن في الطريق . وهذا مثال لحالات كثيرة ضربت فيها القوانين والأنظمة عرض الحائط .

■ ***بغض في غير محله :***

وافى أخي الأكبر (عبد القادر) الأجل أوائل عام ١٩٧٨ حين كنتُ محافظا للبنك المركزي ، وقامت وزارة المالية ، التي قضى جل حياته موظفا فيها ، بالتعبير عن الأسى بلافتات علقت على جوانبها .

وبادر البكر رئيس الجمهورية وأعضاء من القيادة القومية للحزب ومجلس قيادة الثورة والوزراء والأصدقاء بالتعزية ، وكنتُ وابن عمي شفيق الكمالي نستقبل حشود المعزين في مجلس الفاتحة طيلة ثلاثة أيام . واستغربنا بألم تصرف صدام بالإمتناع عن أداء واجب التعزية . وحين نشرت عائلتنا في الصحف المحلية كلمة شكر لرئيس الجمهورية والآخرين ممن أدوا الواجب برقيا او هاتفيا او بالحضور الى مجلس الفاتحة شخصيا او بالإنابة ، خلت كلمات الشكر بطبيعة الحال من ذكر اسم صدام حسين الذي اعتبرت العائلة تصرفه مشينا وفسرته بنقل غضبه المنصب على الإنسان الحي الذي يبغضه الى الذي يقضي ولا ذنب له .

وفي ضوء معاتبة جارحة لي من بعض عناصر المخابرات لنشر كلمات الشكر خالية من اسم صدام أيقنت أن المسألة دونت في ملفي لدى صدام للثأر في يوم من الأيام .

سحبتُ استقالتي بعد وعود من صدام

تصاعدت مضايقات جهاز الأمن في المجلس الوطني حيث مكتب صدام ومكتب الشؤون الاقتصادية ، بدءا بتعليمات أصدرها جهاز الأمن بوجوب ركن سياراتنا الرسمية في وضع تكون خلفية السيارة متجهة الى نهر دجلة - كاحتياط أمني - وليس الى بناية المجلس كما كان الوضع عبر سنوات . وتبين ان الإجراء الجديد يهدف الى تفادي احتمال توجيه قذائف باتجاه بناية المجلس مخفية في صندوق سيارة رسمية!

ثم تلا توزيع جهاز الأمن استمارات على أعضاء المكتب تتضمن طلب معلومات لا ضرورة لها الى جانب أسئلة مقرفة كسؤال ما إذا كان للعضو شقة أخرى غير داره يستمتع فيها أثناء وقت الفراغ! وينطبق هذا السؤال على الموظفين والموظفات مما أثار الدهشة والامتعاض . وحين قيامي بسحب هذه الاستمارات إنزعج برزان التكريتي ـ الأخ غير الشقيق لصدام والمسؤول عن الحماية في المجلس الوطني ـ وامتعض صدام من تصرفي .

بعدها بفترة أبلغني غانم عبد الجليل[٣] عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية ـ وكان مكتبه في المجلس الوطني أيضا ـ بوجوب رحيل مكتب الشؤون الاقتصادية من بناية المجلس الوطني الى مكان آخر! وكان واضحا ان مثل هذه الخطوة لم تأت دون إشارة او موافقة من صدام .

في الواقع لم أنتظر تكامل مسلسل الأحداث ، فكنت أقرأ مسارها منذ البداية . فقدمت استقالتي من رئاسة مكتب الشؤون الاقتصادية يوم ٢٩ مايس/ مايو ١٩٧٥ ، إلاّ أن البكر ـ الذي كان على علم بالمضايفات التي أحاطت بي ـ رفضها وتحدث بشأنها مع صدام الذي سارع في اليوم نفسه بالمجئ الى مكتبي طالبا العودة عن الإستقالة ووعد بازالة كل المضايقات!

تعييني محافظا للبنك المركزي العراقي

في أواسط ١٩٧٦ برزت حاجة مجلس قيادة الثورة لإشغال محافظية البنك المركزي العراقي بمحافظ أصيل بعد أن أصبح المنصب شاغرا عقب

٣ـ اعتمد صدام على غانم عبد الجليل كثيرا وجعله مديرا عاما لمكتبه ، وهو الذي قام بعملية وضع اليد على المنشآت النفطية في كركوك يوم التأميم بتكليف من صدام ، كما كان الساعد الأيمن لصدام في صياغة قانون الحكم الذاتي للأكراد لعام ١٩٧٥ ، لكن حياته انتهت بالاعدام ضمن مجموعة الرفاق الواحد والعشرين عام ١٩٧٩ .

تعيين (المحافظ) الدكتور فوزي القيسي وزيرا للمالية . وأخذ الانتظار والتداول فترة طويلة حتى صدر قرار من مجلس قيادة الثورة في الأول من تموز/ يوليو ١٩٧٦ بتعييني محافظا للبنك المذكور[٤] .

كانت دهشتي كبيرة وامتعضت من الأمر ، إذ لم أفاتح به مسبقا ، ولم يؤخذ رأيي ، ولم أعلم بالقرار إلا بعد أن وضعته سكرتيرتي على طاولتي وكنت آنذاك خارج المكتب .

قابلت البكر وبيّنت له تعلقي بمركزي الحالي - رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية - وعدم الرغبة بالمنصب الجديد ، وأوضحت له استغرابي من أن السكرتيرة علمت بالموضوع قبل علمي أنا صاحب الشأن!

إتصل البكر برئيس ديوانه يحيى ياسين مؤكدا ضرورة إبلاغ المعنيين بقرارات المجلس هاتفيا كي لا يباغتوا . وحين انتقل الحديث الى صلب الموضوع قال البكر : يا دكتور ، ثقتنا فيك كبيرة ونريدك محافظا للبنك المركزي ، فهذا البنك بالنسبة للبلاد بمثابة رباط على عنق الرجل ، فإن أسيء الاستعمال وشُد بقوة فقد يخنقه ، ونحن الآن نسلّم بيدك هذا الرباط لثقتنا الكبيرة بنزاهة الإستعمال . لم أستطع أن أجيب البكر بكلمة بعد تعليقه هذا . ثم تابع كلامه بالقول : إن كنت متعلقا هكذا برئاسة مكتب الشؤون الاقتصادية فبإمكانك القيام بالمهمتين في آن واحد . وهكذا صدر قرار لاحق بهذا الشأن ، وتوزعت أيام عملي الأسبوعية بين هاتين المؤسستين طيلة عامين متتاليين حتى جاءت مفاجئة أخرى .

---

٤ - تأسس البنك المركزي العراقي عام ١٩٤٧ ليحل محل سلفه البنك الوطني العراقي .

ترشيحي أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

شكّل ترشيحي لهذه المهمة مفاجأة كبيرة لي ، حيث كنتُ آنذاك محافظا للبنك المركزي وأتولى رئاسة مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة في آن واحد .

مساء الثامن من آذار/ مارس ١٩٧٨ رن جرس الهاتف في داري ، وكنتُ منهمكا في ترتيب ملابسي وأوراقي استعدادا للسفر بعد ساعات قليلة الى العاصمة الماليزية «كوالا لمبور» لحضور اجتماعين متتاليين : اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الإسلامية والاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية .

كان على الهاتف حسن علي ـ عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التجارة ـ الذي أعلمني بقرار المجلس ترشيحي لمنصب الأمين العام لمجلس الوحدة للسنوات الخمس المقبلة ، طالبا مني إرسال نسخة من سيرتي الذاتية الى مكتبه بالسرعة الممكنة بيد سائق سيارته الذي سينطلق نحو داري فورا .

ذكرتُ له عدم وجود رغبة لي بهذا المنصب بتاتا ، وسيؤدي الى متاعب عائلية جمة أنا في غنى عنها ، ورجوته بإلحاح مراجعة الأمر . لكن ذلك لم يغير من موقفه شيئا وأصر على قيامي بإرسال ما طلب . وهكذا تكرر اتخاذ القرار دون مداولة مع الشخص المعني كما حدث تماما حين صدر قرار تعييني محافظا للبنك المركزي دون علم مسبق .

بقي أملي الوحيد ، وأنا في الطريق الى ماليزيا ، أن أتحدث مع رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر في الموضوع حين عودتي الى بغداد بعد عشرة أيام .

يا لها من أحداث متسارعة! فـفي اليوم الأول للإجتماع في «كوالا لمبور» ـ الثاني عشر من آذار/ مارس ـ أعلمتني السفارة العراقية بورود برقية تهنئة لي من بغداد ما جعلني أدرك حسم موضوع الترشيح . وتبين لاحقا ان وزراء مجلس الوحدة الإقتصادية ، ومن بينهم الدكتور فوزي القيسي وزير المالية ممثلا العراق الذي كان يحمل معه سيرتي الذاتية ، عقدوا اجتماعهم بالكويت في اليوم السابق وقرروا بالإجماع تعييني أمينا عاما للمجلس لفترة خمس سنوات ابتداء من أول مايس/ مايو المقبل ، ما يعني وجوب التحاقي بالمهمة الجديدة في القاهرة في غضون ستة أسابيع فقط تلي عودتي الى بغداد!

بقيت مشغولا ، فترة من الوقت ، بتفسير الإصرار على ترشيحي لهذه المهمة خارج العراق ، في الوقت الذي كنتُ أشغل منصبين مهمين : محافظية البنك المركزي ورئاسة المكتب الإقتصادي لمجلس قيادة الثورة . واسترجعت في الذاكرة ما قاله لي أحمد حسن البكر إثر صدور قرار تعييني محافظا للبنك المركزي قبل عامين فقط أن القيادة اختارتني لهذا المنصب وسلمتني معه رباط عنق البلاد كلها!

لم أجد تفسيرا لهذا التطور سوى تطابق ترشيحي مع رغبة صدام حسين بإبعادي عن مسرح السياسة الإقتصادية في البلاد معتبرا وجودي في بغداد يشكل إعاقة لما يريد تمريره بشأن الخطط الإقتصادية والإنفاق العام والتحويلات الخارجية .



الفصل التاسع

من الذكريات مع صدام حسين

كبريت المشراق بين عماش وصدام

قبل مجيء البعث الى السلطة عام ١٩٦٨ كان مشروع استثمار مناجم كبريت المشراق ـ قرب الموصل ـ ضمن جدول أعمال الحكومات المتعاقبة في العراق لسنوات عديدة . وكان الرأي العام العراقي منشغلا فيه على الدوام باعتباره عنصرا هاما من عناصر الثروة المعدنية في البلاد ، بعد النفط ، وبكونه خارج نطاق المشاكل مع شركات النفط الأجنبية . لهذا كان استثمار الكبريت استثمارا وطنيا يمثل هدفا وقفت وراءه جميع القوى السياسية في العراق من أجل تنمية الايرادات وجعلها خاضعة لمصلحة البلاد . إلاّ أن الجانب السياسي لهذا المشروع كان يمثل ، على أقل تقدير ، أحد أهم الأسباب في تأخره . فقبل عام ١٩٦٨كان المشروع يدور في دوامة التردد .

وكما كان معروفا آنذاك فلابد من اعتماد استثمار الكبريت أساسا على التعاون مع جهة أجنبية تمتلك وسائل فنية للإستثمار ، وتلك محصورة في حينه بجانبين : أمريكي وبولندي .

لم يكن التعاون مع جهة أمريكية مستساغا من الرأي العام العراقي ،

كما لم يكن التعاون مع الجانب البولندي مستساغا من الواجهات الغربية المعنية .

ومن هنا ساد التردد الحكومي في العراق . . ومرت الأعوام الواحد بعد الآخر بانتظار اتخاذ القرار .

بعد مجيء البعث الى السلطة كان كبريت المشراق على طاولة البحث بطبيعة الحال . وكانت الظروف السياسية في البلاد تدفع بالتعاون مع دول الكتلة الإشتراكية الى أمام . فقرر مجلس قيادة الثورة فتح باب التعاون مع بولندة بشأن استثمار الكبريت وغيره من المسائل التجارية والإقتصادية ، وتشكل الوفد العراقي في نيسان/ أبريل ١٩٦٩ برئاسة صالح مهدي عماش الذي كان آنذاك نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية والمشرف على الجوانب الإقتصادية في البلاد ، وكنتُ عضوا في الوفد .

بعد الوصول الى وارشو وافتتاح جولة المفاوضات العامة مع الجانب البولندي توزع العمل على لجان ، حيث تولى الدكتور رشيد الرفاعي وزير النفط والمعادن آنذاك رئاسة الجانب العراقي في اللجنة الفرعية الخاصة بمشروع الكبريت .

خلال المفاوضات برز خلاف كبير حول حجم الرسوم التي طالب بها الجانب البولندي لقاء استخدام طريقته الفنية الخاصة باستثمار الكبريت ، والتي تعتبر براءة اختراع خاصة به ، إقتضى حسمه اياما عديدة ، وكاد الموقف التفاوضي ينفجر بسببه .

ويمثل مبلغ الرسوم فقرة مستقلة يتعين الإتفاق بشأنها ضمن اتفاقية التعاون العامة الخاصة بالمشروع .

في البدء طلب الجانب البولندي ٢٠ مليون دولار لقاء استخدام براءة الاختراع ، إلاّ أن الدكتور الرفاعي استطاع ، بقوته التفاوضية وصبره الطويل ،

أن يخفض المبلغ تخفيضا جسيما أدهش بقية المفاوضين ، حيث أوصله الى نحو مليون دولار .

بعد التوقيع على اتفاقية استثمار مناجم الكبريت مع الجانب البولندي - مؤسسة «سنتروزاب» الحكومية - في الأول من مايس/ مايو ١٩٦٩ عاد الوفد ورئيسه عماش الى بغداد منتشيا بتحقيق هذا الإنجاز ، الذي أظهره شخصية ناجحة أنهت حالة التردد السابقة تجاه المشروع وثبتت دعامة بارزة في الإستثمار الوطني للثروة المعدنية .

عبّر صدام بشكل او بآخر عن مشاعر ذاتية من عدم الرضى لهذا التطور ، لالتصاق مشروع استثمار الكبريت باسم عماش ، وخشي - باعتباره مشرفا على الجوانب الاقتصادية في البلاد - التصاق إنجازات إقتصادية مقبلة أهم باسم الرجل مستقبلا .

وكان تأميم النفط محط الأنظار منذ ذلك الحين ، فأصبحت تلك المخاوف والمنافسة نقطة هامة أضيفت الى أخرى على جدول أعمال صدام لإخراج عماش من مسرح ادارة العملية السياسية في العراق .

ورغم نجاح صدام في ايلول/ سبتمبر١٩٧١ بإزاحة عماش من مجلس قيادة الثورة ومناصبه وإبعاده كسفير الى الإتحاد السوفياتي ، إلاّ أنه بقي سنوات عدة ناقما عليه ومحاولا ، كل حين ، التقليل من أهمية مشروع الكبريت الذي أنجزه ، فيما كان الإنتاج قد بدأ فعلا أوائل عام ١٩٧٢ .

وأرجع بالذاكرة الى اجتماعات (لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات) التي يترأسها صدام وكنتُ عضوا فيها ، حيث كانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مكتب صدام وعلى جدول أعمالها المشاريع الهامة وتقارير المتابعة وتطورات السوق النفطية وأسعار المواد المعدنية . لكنني كنت ألاحظ إيعاز صدام الى عدنان الحمداني - سكرتير اللجنة - بنقل تحريري لأي خبر

يشير الى انخفاض سعر الكبريت في السوق العالمية الى مجلس قيادة الثورة للعلم . ولم يكن الغرض من ذلك يتجاوز محاولة صدام المستمرة في الحط من شأن مشروع الكبريت وضمور نتائجه!

تزايد حقد صدام إثر اتفاقية الجزائر

كان الرئيس الجزائري هواري بومدين يستقبل شخصيا في مطار الجزائر الملوك والرؤساء الذين كانوا يصلون تباعا لحضور مؤتمر القمة لدول الأوبك في شهر آذار/ مارس عام ١٩٧٥ . نزل صدام من الطائرة ـ وكنتُ عضوا في الوفد المرافق ـ وبقي جالسا في قاعة الإستقبال على غيرعادة الرؤساء الآخرين ممن كانوا يتوجهون الى محل إقامتهم مباشرة بعد الإستقبال .

كان التنسيق تم مسبقا مع بومدين ويقضي بانتظار صدام حتى هبوط طائرة شاه ايران . وهكذا تم اللقاء الأول وجها لوجه بين صدام والشاه بحضور بومدين وسط دهشة أعضاء الوفد العراقي ـ او غالبيتهم على أقل تقدير ـ والذي كان معزولا عن ما خطط له مجلس قيادة الثورة وانتقال موقفه لحل المشاكل مع إيران من حالة الصراع الى التفاوض . فمنذ نشوء الأزمة بين البلدين وحتى ذلك التاريخ عبأ العراق حملة سياسية واعلامية واسعة في الداخل والخارج ، وسخرمؤتمرات وطنية وإقليمية للتنديد والوعيد وكأن التفاهم حول حلول معقولة أصبح طريقا مقفلا .

آخر المؤتمرات العربية كان في بغداد ـ قبل شهر واحد فقط من اللقاء المباشر بين صدام والشاه ـ تحت شعار (مؤتمر المنظمات المهنية والشعبية لإسناد العراق ضد الإعتداءات الامبريالية والرجعية الايرانية) وذلك للفترة ١ ـ ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٥ . وكانت القيادة العراقية قد كلفت (لجنة ارتباط المنظمات) بتنظيمه وعهدت اليّ برئاسة تلك اللجنة . كنتُ آنذاك رئيسا

لجمعية الإقتصاديين العراقين الى جانب مسؤولياتي الرسمية في الدولة .

إفتتح صدام المؤتمر نيابة عن أحمد حسن البكر في القاعة الكبرى لجامعة المستنصرية في بغداد ، التي غصت بمئات المشاركين من المنظمات المهنية والسياسية العراقية والعربية والصديقة ، وجاء بكلمته المسهبة ما يلي :

(لقد مارس النظام الايراني اعتداءات متكررة على القطر العراقي تمثلت بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٧ من جانب واحد متجاوزا بذلك القوانين والأعراف الدولية مما خلق أوضاعا متوترة في منطقة شط العرب وعلى طول حدودنا الشرقية . . . ومنذ ذلك الحين والنظام الايراني يصعد نهجه العدواني ضدنا بالإعتداءات العسكرية المتتالية . . . ويتدخل النظام الايراني منذ سنوات عديدة في شؤوننا الداخلية بشكل مباشر وسافر وواسع النطاق بدعمه للجيب العميل في الحركة الكردية . . . والقوة العسكرية التي تبنيها ايران في الوقت الحاضر دليل آخر على هذا الدورالذي تلعبه الحكومة الايرانية نيابة عن الإمبريالية وبدفع وإسناد منها . . . إن كلّ القوى العربية سواء من مواقع الحكم او على صعيد النضال الشعبي والتي تعلمت الدروس من أساليب الإمبريالية مطالبة بأن تدرك هذا المخطط وأن تحبطه)[1] .

في هذا السياق توالت كلمات المشاركين في المؤتمر طيلة أيام ثلاثة . وكان من بينهم السيد بابكر البشدري رئيس المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ـ في كردستان ـ حيث جاء في كلمته :

(. . سعت الرجعية الايرانية عبثا لإفشال تجربة الحكم الذاتي وخلق الصعوبات أمام هذا الحكم خوفا على مصالحها ومصالح أسيادها . . . إن القوى الإستعمارية والرجعية الايرانية لا تمد فلول الجيب العميل المدحورة

---

١ ـ النص الكامل للكلمة منشورة في جريدة (الثورة) بعددها ١٩٨٤ الصادر في ٢ شباط/ فبراير ١٩٧٥ ، اليوم التالي لافتتاح المؤتمر .

بالمال والسلاح حبا بالشعب الكردي وحرصا منها على تمتعه بحقوقه)[٢] .

بعد شهر واحد من هذه التعبئة وإذا بصدام يلتقي الشاه وجها لوجه في الجزائر .

خلال أيام مؤتمر الأوبك نضجت نقاط الاتفاق بشأن المسألة الرئيسية ـ شط العرب ـ والمسائل الأخرى بجهود الوساطة الجزائرية . ذات ساعة وفي إحدى القاعات الجانبية للمؤتمر كان الثلاثة واقفين ـ صدام والشاه وبومدين ـ وعلامات التشنج ظاهرة على وجوههم .

إستغرق الحديث المتوتر بين صدام والشاه وقتا أطول بسبب الترجمة التي كان بومدين يقوم بها من العربية الى الفرنسية وبالعكس . شعر بومدين بالإحراج أمام عيون الآخرين من أعضاء الوفد فأخذ بيدي صدام والشاه الى خارج القاعة . وفي سيارة متواضعة ـ رينو ١٦ ـ جلس صدام والشاه في المقعد الخلفي وجلس بومدين بجانب السائق ، وانطلقت السيارة الى مكان لم نعرفه حيث تمت تسوية النقاط العالقة .

في اليوم التالي وفي قاعة المؤتمر أعلن الرئيس الجزائري عن حدث هام : الإتفاق بين بلدين جارين عضوين في الأوبك هما العراق وايران . وقف الملوك والرؤساء مصفقين وقتا طويلا لهذه البشرى الكبيرة . لكن المفارقة حلت فأضافت ألما وحقدا في قلب صدام ، إذ ترك صدام مقعده متوجها لمصافحة الشاه ظنا منه أن الشاه سيفعل الأمر نفسه ويلتقيان في منتصف المسافة لتبادل التهنئة (البروتوكولية) . إلاّ أن الشاه بقي واقفا أمام كرسيه ولم يتحرك خطوة واحدة ، واضطر صدام أن يكمل المسافة وحده حتى وصل الى الشاه وتمت المصافحة فاعتبر صدام تصرف الشاه نوعا من الإهانة ولم ينس هذا الجرح الشخصي والرسمي طيلة السنوات التي تلت .

---

٢ ـ المصدر السابق .

وُقّع الإتفاق الذي سمّي (اتفاقية الجزائر) في ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥ حيث تم بموجبها حل مسألة شط العرب بتنازل العراق عن جزء منه والإتفاق على رسم حدود دولية جديدة في مياهه معتمدة على خط (التالويك)، ويعني هذا من الناحية العملية الخط المائي الذي يهتدي بأعمق النقاط في قاع النهر.

من المسائل الأخرى الهامة التي اتفق عليها يأتي التزام ايران بالكف عن دعم فصائل أكراد العراق في حركتهم ضد حكومة بغداد. وبالفعل، وعقب فترة وجيزة على إعلان اتفاقية الجزائر توقفت هجمات الأكراد العسكرية وتوجه الزعيم الكردي البرزاني وجماعته الى ايران بعد أن وفر الشاه لهم الإقامة فيها.

ويرى الكثيرون أن الشاه استخدم القضية الكردية ورقة للضغط العسكري والمالي على بغداد لتحقيق هدفه في كسب جزء من شط العرب الذي تطلق ايران عليه اسم (أروند رود)، بينما لم يكن هدف الشاه تحقيق رغبات الأكراد القومية في العراق، فتلك مسألة ستعود عليه مستقبلا وتحرجه. ولو كان الشاه صاحب حق وعدل لما ترك الأكراد في ايران نفسها على ما هم عليه.

كان الضغط العسكري من جانب ايران وفصائل الأكراد على حكومة بغداد جسيما يصعب تحمله طويلا، واستمراره بات يعني استنزافا للموارد وتهديدا حقيقيا للحكم وهو بالضبط ما كان الشاه يريد التوصل اليه. وأخيرا قرأت بغداد النتائج المتوقعة، واستخلصت ـ حسب حساباتها ـ أن ما من باب أمامها للخروج من الأزمة غير القبول على مضض بمطالب الشاه. وكانت الحصيلة النهائية: خسران العراق جزء من شط العرب، توتر العلاقة بين بغداد والقوى الكردية عوضا عن تطويرها في ظل بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وقانون الحكم الذاتي ١١ آذار ١٩٧٤، وكان الشاه هو الرابح الوحيد من العملية.

في هذه المنازلة خسر مجلس قيادة الثورة أول تحد كبير، وكانت الصدمة

عليه كبيرة خاصة بعد أن تجاوز منازلات سابقة وحقق مكاسب عديدة وأمّم شركات النفط الأجنبية مع عزمه على تحقيق الانتصارات الواحد بعد الآخر .

لم يكن سهلا على صدام أن يبادر هو بالذات بالتوقيع على أول خسارة كبرى ، ويضطر للذهاب الى المنتصر ـ الشاه ـ في قاعة مؤتمر قمة الأوبك ليصافحه أمام عيون الملوك والرؤساء وأعضاء الوفود . فظلت هذه المسألة تحرق قلب صدام ، ولمس من كان يراقب وجهه ويسمع كلماته أنه سوف لن ينسى هذا ، وهو المعروف باغتنام الفرصة للرد والثأر .

وبعد نحو خمس سنوات جاءت الفرصة ـ طبق حساباته ـ فأشعل الحرب مع ايران لا في عهد الشاه ولكن في عهد الثورة الإسلامية ، آملا ان يسترجع بالقوة ما فقده بالقوة ، فكان شط العرب على رأس مطالبه فيما كانت مطالبه الأخرى هدفا لتعزيز دوره في الساحة العربية . وانتهت هذه المنازلة أيضا بهزيمة مرة لسياسة النظام ببغداد في ختام حرب الثماني سنوات ، بعد رفض حكام طهران إخماد لهيبها بعد مرور أربع سنوات على اندلاعها ، ما زاد في انهاك البلدين على حد سواء .

وفيما كان صدام الشخص الثاني في الحزب والسلطة أثناء مرارة النتائج عام ١٩٧٥فانه كان الشخص الأول حين قاد بنفسه المعركة مع ايران عام ١٩٨٠ وحصد نتائجها الجسيمة في النهاية ، ما ولد في نفسه اندفاعا عارما للخروج من طوق التراجع والخسران . فولّدت تلك الحالة الأرضية النفسية التي دفعت به ، ضمن عوامل أخرى ، الى دخوله في حرب الخليج الثانية ـ احتلال الكويت ـ ظنا منه ان ما يحسمها هذه المرة هو تفوقه العسكري على الجارة الصغيرة الكويت ، وتناسى أن يدخل في حسابه أنه سيقارع جبهة دولية أكثر منه تفوقا بأضعاف بتجاوزه خطوطا حمراء ، فحصد نتائج مغامرة شنعاء مرة أخرى بعد ان طحن البلدين الشقيقين بويلاتها .

صدام يكرم صاحب المقهى في القاهرة

في أواخر شهر آذار/ مارس ١٩٧٢ توجه صدام حسين ـ حين كان نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ـ لزيارة مصر على رأس وفد كبير كنتُ أحد أعضائه . وفي قصر الضيافة المخصص لصدام قام الطاقم الأمني العراقي ، كعادته في مثل هذه الزيارات رفيعة المستوى ، بفحص مكان الإقامة في الساعات الأولى للتأكد من خلوه من أجهزة التصنت . فكشف الطاقم عن وجود هذه الأجهزة في حائط خلف الكنبة الرئيسية التي يجلس عليها صدام عادة في صالة الجلوس الكبرى . إغتاض الطاقم الأمني كثيرا الى درجة حاول البعض من افراده حفر فجوة في الحائط لنزع تلك الأجهزة ، لكن صدام اكتفى بنقل الملاحظة الى الوزير المصري المنتدب لمرافقته خلال تنفيذ برنامج الزيارة ، فتلقى اعتذارا وأفهم أن الأجهزة لم توضع له خصيصا وأنها من بين التركيبات القديمة . ومع اعتبار الموضوع منتهيا إلاّ أن صدام وأعضاء الوفد كانوا حذرين في الكلام كي لا يساء فهم كلمة في فترة ازدهار العلاقات العراقية المصرية التي كان يطبعها الوئام والتعاون .

وعقب زيارة ضريح المغفور له جمال عبد الناصر ووضع إكليل من الزهور عليه ، طلب صدام من التشريفات المصرية أن تجلب له صاحب المقهى الذي كان يرتاده في القاهرة أثناء فترة لجوئه اليها ، عقب فشل محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في بغداد عام ١٩٥٩ . وكان هدف صدام من ذلك تكريم الرجل على العناية به عندما كان أحد زبائن المقهى الدائميين .

ويبدو أن مضي سنوات عدة على مغادرة صدام القاهرة وعودته الى بغداد ، لم يسهل أمر تحديد مكان ذلك المقهى الواقع في منطقة مكتضة في قلب القاهرة التي تغص بعشرات المقاهي الشعبية ما أدى الى استقرار الرأي على طريقة أفضل لتحديد المكان ، حيث أرتؤي مسير الموكب الرسمي للوفد بسياراته العديدة ومركبات الأمن المصرية في شوارع ضيقة نسبيا حيث

استطاع صدام الإشارة الى المقهى المقصود وكان الوزير المصري المرافق لصدام جالسا بجانبه .

وبعد مضي بضع ساعات من عودتنا الى قصر الضيافة جلب رجال الأمن المصريون صاحب المقهى المشار اليه ، وكنا جميعا جالسين في الصالة الكبرى ، فتوجه الرجل الى صدام بخطوات هادئة . كان طويل القامة يرتدي الزي المصري الشعبي وعلى وجهه علامات الوقار . نهض صدام من مقعده ورحب بصاحب المقهى بحرارة وأصر أن يجلس بجانبه على الكنبة الرئيسية في الصالة ، لكن الرجل المسكين لم يكن يتصور حتى في الأحلام انه سيدخل يوما قصر ضيافة ويلتقي مع زبون كان يرتاد مقهاه لقضاء الوقت ثم أصبح بعد نحو عقد من الزمن الرجل الثاني في قيادة دولة . ولم يكن يصدق أن ما كان يجري أمامه هو الواقع بعينه ، فظل حذرا متأنيا لا يتكلم إلا إذا اضطر للجواب عن سؤال او استفسار . ثم جيء بأقداح الشاي ، وامتنع صاحب المقهى في البداية أن يتناول فنجانا احساسا منه انه رجل بسيط ودون الظرف البروتوكولي العالي الذي وقع فيه . إلاّ انه تناول فنجان الشاي ووضعه على الطاولة بعد أن طلب منه صدام التناول ، ولا أذكر إن كان شرب منه قطرة واحدة .

المهم ان صدام سأله إن كان يتذكره ، فأجاب بالإيجاب ، ثم سأله عن سبب الإمتناع عن الكتابة إليه ولو رسالة قصيرة ، فجاء الجواب جامعا بين البساطة والسذاجة ، إذ قال : يا سيدي لم أكن أعرف عنوانك! فابتسم الجميع لجوابه الطريف .

بعدها أشر صدام لمرافقه الخاص فأحضر ظرفا مغلقا فيه نقود ، وهي عادة ألفها العراقيون ، قدمه صدام لصاحب المقهى فامتنع عن تسلمه . ولم تنفع محاولات صدام إلاّ بعد أن طلب الوزير المصري من صاحب المقهى تسلم المظروف ، عندها تسلمه وأبقاه في يده حتى قام صدام والآخرون في وداعه .

الفصل العاشر

سفرتي الى كوريا الشمالية لتسويق النفط

رحلة العجائب عبر سيبيريا

كان تسويق النفط المنتج وطنيا على سلم الأولويات بعد تولي البعث السلطة مباشرة ، كما شكل الصدارة في العلاقات التجارية الدولية . وهكذا تحرك العراق تحركا واسعا نحو العديد من الدول الصديقة لعقد اتفاقيات تجارية وإبرام القروض ضمن اتفاقيات التعاون الإقتصادي والفني ، وتم إدخال النفط العراقي مادة مستقلة في التبادل التجاري وسداد القروض المقدمة للعراق لبناء مشاريعه التنموية .

وكانت كوريا الشمالية ضمن هذا التحرك حيث أعطى مجلس قيادة الثورة الضوء الأخضر وتشكل الوفد العراقي برئاستي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧١ .

تضمنت المهمة إضافة عنصر جديد يدخل لأول مرة لاعتبارات تخص كوريا الشمالية ، يتمثل بتقديم العراق قرضا لكوريا لبناء مصفاة لتكرير النفط هناك للإستهلاك المحلي بشرط استخدامها النفط الخام العراقي ، الى جانب دخول النفط العراقي مادة في التبادل السلعي بين البلدين . فقد كانت كوريا

الشمالية ، آنذاك ، بحاجة لتوسيع طاقة التصفية فيها الى جانب مشاريع التصفية التي كانت كوريا متفقة مع الصين لبناءها .

يكشف دخول العراق في هذا الباب الجديد ـ تقديم قرض لبناء مصفاة ـ عن مدى تشبث القيادة بتسويق النفط في تلك الفترة حتى وإن كانت الطريقة صعبة او محاطة بمخاطر .

تحرك الوفد من بغداد الى براغ اولا ، ومنها الى موسكو حيث بدأت رحلتنا بطائرة ركاب سوفيتية من نوع (إليوشن) باتجاه عاصمة كوريا الشمالية بيونغ يانغ ، حيث كانت الرحلة عبر سيبيريا الشاسعة أشبه ما تكون برحلة العجائب . فبعد مغادرة الطائرة موسكو كان عليها التوقف مرتين للتزود بالوقود بعد طيران دام نحو ست ساعات في كل مرة ، وبذلك قطعت الطريق الطويل على ثلاث مراحل ، حيث قضينا النهار في موسكو ، وأمضينا الليلة كلها فوق سيبيريا ، ووصلنا بيونغ يانغ بعد ظهر اليوم التالي .

كان أول توقف للطائرة في مدينة (أومسك) في ساعة متأخرة من المساء ، فيما بلغت درجة الحرارة ٢٠ مئوية تحت الصفر ، ما حدا بنا الى تفضيل البقاء في الطائرة على التوجه الى صالة الإنتظار ، إذ شكل البرد القارص مفاجأة لم نكن احتطنا لها . ومما زاد في رغبتنا البقاء في الطائرة ـ لحين اتمام تزويدها بالوقود ـ ما شاهدناه خلال نوافذ الطائرة من منظر مقلق . فالسيارات الكبيرة التي بدأت تنقل الركاب الى صالة الإنتظار كانت بدون سقوف ، بحيث بدت العملية وكأن هذه السيارات تنقل سواحا للنزهة تسير الهوينا في فصل الصيف اوالربيع داخل حديقة حيوان واسعة ، لتمتع الزوار بالمناظر الشيقة الواطئة والعالية دونما حواجز! لكننا لم نكن نصدق ما رأينا ، ولم يشفع لنا رجاؤنا الشديد لمضيفي الطائرة بالبقاء فيها .

وأخيرا ، وتحت إصرار قائد الطائرة ، اضطررنا للنزول على سلم الطائرة

ووضعنا على رؤوسنا ووجوهنا ما كان تحت أيدينا من أغطية سميكة ، ثم جلسنا في السيارة التي انطلقت بنا وسط ريح شديدة . إلاّ أن الشاي الساخن الذي قدم لنا في صالة الإنتظار خفف عنا بعض الشيء ، وبقي فكرنا مشغولا برحلة مماثلة بعد نحو ساعة حين يتحتم علينا التوجه الى الطائرة بالسيارات ذاتها !

أقلعت الطائرة من مطار (أومسك) بعد التزود بالوقود ، ومغادرة من غادر ، وصعود من صعد من المسافرين الجدد . كانت الأرض مغطاة بطبقة بيضاء ناصعة من الجليد السميك . وبعد طيران دام نحو ست ساعات لم نر من خلال النوافذ سوى ظلاما دامسا يغطي أركان سيبيريا بأجمعها هبطت الطائرة في المحطة الثانية وهي مدينة (إيركوتسك) حيث كان الوقت فجر ذلك اليوم . كنا متعبين جدا حيث لم نستطع النوم إلاّ قليلا ، ومع ذلك كنا سعداء بعض الشيء ، إذ علمنا أن فطورا متنوعا هيأ في صالة الإنتظار! تخيلنا الشاي والقهوة والزبدة والجبنة وما لذ وطاب . ولكن ما وجدنا على طاولة الفطور كان يفوق التصور والحسبان : سمك مسلوق على الأطباق ، تفوح رائحته المقرفة في الأنف وتسد أية شهية! بعد الرجاء الحار لإبدال السمك بالجبنة والخبزة استطعنا أن نسد معدتنا الفارغة استعدادا للمرحلة الثالثة من الطيران الطويل .

وصلنا الى عاصمة كوريا الشمالية بيونغ يانغ بعد طيران طوى نحو ثلث الكرة الأرضية ، فتنفسنا الصعداء وقدّمنا وقت ساعاتنا ٨ ساعات لتتوازن مع التوقيت المحلي ، وعندها خامرني شعور كما لو أنني أصبحت في آخر نقطة من هذه الدنيا التي بدت مقفرة ساكنة .

بقي جميع ركاب الطائرة جالسين ، وبعد برهة صعد الى الطائرة موظف كوري من أجهزة المطار الرسمية او أجهزة الأمن وبيده قائمة أسماء ، ليقف

وسط الطائرة ويقرأ الأسماء إسما بعد إسم ، حيث يتعين على الراكب المعني النطق بكلمة إيجاب ومغادرة الطائرة .

هكذا نزل جميع الركاب باستثناء الوفد العراقي ، وغادر الموظف الطائرة دون أن ينادينا او يستفسر عن سبب وجودنا . بقينا جالسين في خيرة من الأمر دقائق عديدة . كيف يحدث هذا ولدى قائد الطائرة وموظفي المطار المعلومات الكاملة عن الركاب ، فضلا عن إخبار السفارة العراقية بقدومنا على هذه الطائرة قبل أن نتحرك من موسكو . ولكسر الإنتظار الذي لم نجد له تفسيرا ، قررنا مغادرة الطائرة ، وحمدنا الله ان أحدا لم يبعد سلم النزول ، لكننا لم نجد أمامنا أحدا فتوجهنا سيرا على الأقدام نحو بناية ظنناها صالة الإنتظار . وفيما كنا نسير بسرعة إتقاءا للبرد وإذا بصوت يصرخ من خلفنا باللغة العربية «قف ! قف!» . توقفنا ، وإذا برجل كوري يهرع إلينا متسائلا «هل أنتم الوفد العراقي؟» . أجبنا بالإيجاب ، والإمتعاض ظاهر على وجوهنا من هذه المعاملة الغريبة ، فرجا منا التوقف والإنتظار . وبعد برهة ، وصلت فتيات تحمل كل منهن باقة ورد لأعضاء الوفد ، وأصر الموظف الكوري على التقاط صورة تذكارية لنا ، واقفين في صف مستقيم ، حاملين الورود ، والفتيات منتشرات بيننا بانتظام . وبعد تأدية المهمة (البروتوكولية) التي يتطلبها الإعلام الكوري للنشر ، توجهنا سيرا الى الصالة والتقينا السفير العراقي الذي كان بالإنتظار واعتذر عن الملابسات التي لم يكن لديه يد فيها .

المفاوضات في بيونغ يانغ

توجهنا الى بيت صغير للضيافة يقع على حافة المدينة ، وكنا نعبر دوما على قنطرة صغيرة تكفي لمرور سيارة واحدة فقط للوصول الى بيت الضيافة الجميل الواقع في منطقة خالية .

وكان حراس يلبسون البزة العسكرية يحملون البنادق الرشاشة يوقفونا عند مدخل القنطرة للتأكد من هوية من في السيارات ، كلما غادرنا بيت الضيافة صباحا وعدنا اليه مساء ، وبعد حديث مع مرافقينا يسمح لنا الحراس بالمرور . وقد لمسنا أن هذا الإجراء ، الذي يتكرر كل يوم ويعكس شعورا من الخوف الدائم لدى الكوريين من تربص الأعداء بهم ، سياسة تغذيها السلطة الحاكمة لدى الرأي العام الكوري بقوة واستمرار .

جرت المفاوضات التجارية مع الجانب الكوري وتحديد السلع المتبادلة دون مشاكل ، وجرى الترحيب بتقديم العراق قرضا لبناء مصفاة النفط هناك على أساس استخدام النفط العراقي . وقد استرعى انتباهي أنه كلما طرحنا مسألة جديدة على طاولة المفاوضات كنا نواجه بامتناع الوفد الكوري برئاسة وزير التجارة عن الإجابة في تلك الجلسة ، بل يطلب تأجيل المسألة الى يوم آخر ، ما ولد الإنطباع لدينا أن كل مسألة مثارة لابد ان يبدأ الوفد ببحثها أولا في نطاق اللجان الحزبية المختصة .

ولفت انتباهنا ترتيب الجانب الكوري باستخدام اللغتين العربية والكورية في المفاوضات ، حيث قام مختصون كوريون بالترجمة من العربية الى الكورية وبالعكس بطلاقة وسلامة نطق ، وهو أسلوب جرت عليه معظم دول الكتلة الإشتراكية في العالم . وعلمنا من الجانب الكوري فيما بعد أن كوريا تجهز طواقم متخصصة من أبنائها للترجمة في المفاوضات الى كل لغة من لغات العالم الحية .

ومع ذلك جرت العادة ، بشأن كوريا وغيرها ، أن تحرر الإتفاقية باللغة العربية ولغة الطرف الآخر ، حيث تعتبرالنسختان أصليتين ، كما يحرر نص باللغة الإنجليزية ليكون مرجعا للطرفين في حالة الإختلاف في تفسير النصوص .

مشاهداتي في كوريا الشمالية

■ *مقابلة الزعيم الكوري كيم إل سونغ*

قبل التوقيع على الإتفاقية بيوم واحد أبلغنا المرافقون الكوريون فجأة بضرورة التهيؤ لأمر هام ، ممتنعين عن الإجابة عن استفسارنا حول ماهية هذا الأمر وزمان حدوثه . وبعد برهة من الوقت طلبوا منا التهيؤ خلال ساعة لمقابلة شخصية رفيعة المستوى . وبعد انقضاء المهلة وتوجهنا الى السيارات علمنا أن المقصود مقابلة زعيمهم (كيم إيل سونغ) .

رحب بنا أجمل ترحيب في صالة بسيطة التأثيث ، واقفا ببزته البسيطة الداكنة التي اعتاد عليها والابتسامة الرقيقة على محياه ، مشيدا بإقامة علاقات إقتصادية متطورة مع العراق ، مندداً ، كعادة زعماء الدول الإشتراكية ، بالمخططات اللعينة للدول الإمبريالية ضد بلاده والدول المحبة للسلام .

وفي ختام المقابلة أمر بالتقاط صورة تذكارية مع الوفد ، وقدم لي هدية عبارة عن لوحة فنية لمنظر رائع من طبيعة كوريا الجبلية مطرز بخيوط حريرية بالغة الدقة والجمال ، وهي من عمل فنان كوري شهير .

ينظر الكوريون الى زعيمهم وكأنه ربهم المعبود ، فوجدنا أن علينا زيارة مكان معين يقوم بزيارته كل وفد آت لهذا البلد وهو البيت الذي ولد فيه (كيم إيل سونغ) وترعرع . وكانت السيدة الكورية تشرح لنا تفاصيل كل غرفة وحاجة ، بل كل شجرة وزاوية في الحديقة ، فيما تعبر نبرات صوتها عن مدى تعلق الناس بزعيمهم ، والتبجيل الذي يصل الى حد التقديس .

■ مصنع لإنتاج الأقمشة من الصخر

في إحدى جلسات الإستراحة أثناء المفاوضات حدثني وزير التجارة الكوري عن انتاج الأقمشة من الصخر الذي لديهم . بدا الموضوع لي في غاية الطرافة ورجوته مواصلة الحديث إذ قال إن كوريا تحصل على الأصواف بكميات كافية من خلال ما لديها من ثروة حيوانية جيدة . ولكن هناك حاجة ماسة الى القطن لخلطه مع الصوف لإنتاج مختلف الأقمشة . إلاّ أن سياسة كوريا الزراعية لا تسمح بزراعة القطن . فالمناطق الجبلية الواسعة تغطي مساحات شاسعة من البلاد ، والأراضي السهلية محدودة المساحة ، وزراعة القطن لا تجد لها مكانا في سلم الأولويات . وفي المقابل فإن خطة كوريا التجارية لا تسمح باستيراد القطن تمشيا مع سياسة البلد العليا بالإعتماد على النفس . لهذا لم يكن هناك بديل غير التفكير بطريقة ما لتوفير القطن للبلاد . وقد توفرت هذه الطريقة أخيرا ، وأصبح بالإمكان إنتاج القطن الاصطناعي من الصخور التي تحظى بها كوريا بكميات غير محدودة . وبذلك غدت مصانع إنتاج الأقمشة تعتمد على هذا القطن بخلطه مع الصوف لإنتاج ما يحتاج اليه الشعب من ملابس ، وكوريا فخورة بسياسة الإعتماد على النفس طبقا لتوجيهات الزعيم!

وبعد إنهاء الوزير الكوري حديثه رجوته تمكيني من مشاهدة مصنع إنتاج القطن من الصخر فكان لي ما أردت .

وصلنا الى المصنع المقصود الذي يقع في منطقة نائية عن العاصمة ، حيث بدأت جولتنا من البوابة الرئيسية الضخمة حيث تمر منها سكة حديد لمرور حاويات القطار المحملة بالصخور القادمة من الجبال الكورية .

وتتلخص طريقة العمل بنقل الصخور أولا الى أحواض واسعة عميقة ، وبعد معاملتها بمواد معينة تمر بمراحل عديدة لتظهر في آخر خطوط المصنع تلال

من القطن ناصع البياض ناعم الملمس ، ثم يدخل بعدها بمرحلة تحويله الى خيوط دقيقة تلف على بكرات كبيرة قبل أن تتجه الى مصانع إنتاج الأقمشة . وفي آخر ركن من أركان المصنع غرفة عرض صغيرة ، حيث قدم الكوريون لنا هدية فريدة : عينة من الصخر ونماذج من القطن الإصطناعي مع نماذج من الأقمشة المنتجة بألوان عديدة جميلة تلاءم الرجال والنساء والأطفال .

في مساء ذلك اليوم أقام لنا الجانب الكوري حفل عشاء رسمي ، وأخذت مكاني بجانب نائب رئيس الوزراء حول طاولة دائرية فحدثته عن الزيارة وإعجابي بالمصنع الفريد الذي ينتج القطن الإصطناعي . وأخبرني أن هناك أربعة مصانع في العالم من هذا الطراز ، واحد في كوريا ، وآخر في اليابان ، واثنان في الصين ، وكلها تعمل بالطريقة ذاتها . وأضاف ان الأقمشة المنتجة تسد الإستهلاك المحلي وتصلح للإستخدام في مختلف الأغراض والمناسبات ، ثم قال وابتسامة الفخر على محياه : «أنظر الى السيدة الوزيرة التي تجلس أمامنا على الطاولة ، إن فستانها الأنيق نصفه من الصخر الكوري»!

■ *بناء السفارة العراقية في ٣ أشهر*

ويلمس الزائر لكوريا بوضوح مدى تشبع الناس بتوجيهات السلطة السياسية ، وسيطرة الدعاية عليهم ، والدعوة الى العمل الدؤوب لرفعة البلاد ودفع الأخطار الخارجية . حدثني السفير العراقي ، أثناء زيارتي لمقر السفارة العراقية ، أن بناية السفارة لها قصة فريدة . ففي لقاء مع (كيم إيل سونغ) ذات مرة أعرب السفير عن رغبته في الحصول على بناية مناسبة للسفارة الأمر الذي جعله يتلقى في اليوم التالي اتصالا من أمين العاصمة الذي رافقه فيما

بعد في جولة داخل المدينة عارضا عليه قطع الأراضي المتوفرة ، تاركا للسفير اختيار إحداها لتشييد بناية للسفارة . فتم بهذه الطريقة اختيار المكان ، ووضعت الأجهزة الكورية مخطط البناية ووافق السفير عليه بامتنان ثم بدأ العمل في التنفيذ .

وعبّر السفير عن دهشته الكبيرة حين لاحظ كثافة العمل واللافتات التي تحيط بالموقع مشيرة الى بناية السفارة العراقية وداعية المواطنين الى التطوع في العمل . كانت الأنوار الكشافة منصوبة في كل مكان من أجل العمل ليل نهار . ثم قال إنه رأى منظرا لا ينساه طيلة حياته إذ شاهد امرأة تقرأ اللافتة ، وهي تحمل طفلا على ظهرها ، فأنزلته وتركته برعاية سيدة عجوز ، ودخلت موقع العمل وساهمت فيه ، ثم رجعت وأخذت طفلها وتابعت سيرها . وأضاف انه تسلم مفاتيح السفارة المتألفة من ثلاثة طوابق بكامل غرفها وتأسيساتها ، وهي التي التقينا فيها آنذاك ، بعد ثلاثة أشهر فقط من بدء العمل .

حدثتُ السفير عن انطباعي حول هدوء المدينة وانشغال الناس بالعمل ، والإبتسامة النادرة على وجوه القلة ممن تصادفهم في الشوارع ، وحركة السيارات النادرة التي أغلبها مركبات عسكرية . وسألته عن كيفية قضاء وقت الفراغ في هذه المدينة فرد بأن الحياة صعبة للغاية ، جامدة ، لا بريق فيها ، والسفراء الغربيون لا يتحملون البقاء هنا فترة طويلة ، فهم يتمتعون بإجازة طويلة كل ستة أشهر يقضونها في اليابان حيث يوجد كل شيء ، ثم يعودون بكل حيوية ونشاط! وروى السفير حادثة مؤسفة حلت بأحد زملاءه السفراء الذي قضى فترة طويلة دون إجازة ، حيث ألم به في النهاية مرض نفسي وانهيار عصبي أستدعي على الإثر الى بلاده للمعالجة!

كنتُ أتمنى أن تنتهي مهمتي في كوريا الشمالية قبل يوم كما يقول

المثل . ففيها شعرت بما لم أشعر به في أي مكان في العالم رغم ترحالي الواسع في أرجاء المعمورة . شعرت وكأنني منقطع عن الدنيا ومقيم في آخر نقطة من عالم مهجور لا تسمع فيه غير أصوات الغربان!

لم أعد الى بغداد باتجاه الغرب عن طريق موسكو ، متفاديا بذلك رحلة عجائب أخرى عبر سيبيريا ، وفضلت العودة باتجاه الجنوب عن طريق بكين عبر الصين هذه المرة .

الفصل الحادي عشر

رافقت عبد الخالق السامرائي الى الصين

الطائرة العراقية يقودها طيارون صينيون

على مدى عقود عديدة سبقت تفكك الإتحاد السوفياتي أواخرعام ١٩٩١ كانت غالبية دول العالم الثالث تعزز علاقاتها مع الدول الإشتراكية عموما ، إلاّ أنها كانت تعطي أفضلية لأحد المحورين : محور الإتحاد السوفياتي او محور الصين .

وبعد تولي البعث السلطة عام ١٩٦٨ واجهت القيادة السياسية تحديات عديدة في التنمية واستثمار الثروة الوطنية . فمن ناحية كانت بحاجة الى إقامة المشاريع الكبيرة بينما لم تكن الموارد ميسرة ، ومن الناحية الأخرى كانت بحاجة الى كسر السيطرة الأجنبية على النفط بينما كانت هذه المهمة طويلة وتتطلب مساندة اقتصادية وسياسية من دول صديقة .

تحرك العراق على المحورين المذكورين في آن واحد ، ولم يأبه بالحساسية التي تتولد عند هذا المحور او ذاك ، فتحرك نحو الصين وعقد اتفاقيات تجارية ومثلها للتعاون الاقتصادي والفني ، وأبرم القروض لتنفيذ مشاريعه الانمائية . كما تحرك العراق نحو محور الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية التي كانت

دائرة في فلكه ، ودخل في المجالات ذاتها مع بلغاريا وهنغاريا وبولندة ، الى جانب جيكوسلوفاكيا والمانيا الديموقراطية ويوغوسلافيا آنذاك .

ولم يستثن العراق في سعيه هذا دولا محايدة او دولا غربية كلما كان ذلك ممكنا ، وأذكر ما قاله لي دبلوماسي غربي ، في تلك الفترة ، إن العراق يتحرك اقتصاديا على كافة المحاور الدولية ، غير آبه بموقف محور تجاه المحور الآخر!

ضمن هذا الخط العام كنتُ عضوا في وفدين رسميين الى الصين ، الأول برئاسة الدكتور سعدون حمادي وزير النفط والمعادن عام ١٩٧١ ، والثاني برئاسة عبد الخالق السامرائي في العام التالي حيث يأتي حديثي عنه في مذكراتي هذه .

عام ١٩٧٢ تشكل وفد كبير برئاسة السامرائي ـ عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادتين القومية والقطرية ـ وكان من بين أعضاء الوفد مرتضى سعيد عبد الباقي وزير الخارجية ، ومدلول ناجي المحنة وعفيف الراوي وشبيب المالكي وغيرهم من ذوي المناصب المتقدمة في الحزب والدولة ، الى جانب ما يرافق مثل هذه الوفود ـ ذات المستوى العالي ـ من طاقم طبي وطاقم إعلامي .

غادرت الطائرة العراقية التي وُضعت تحت تصرف الوفد بغداد باتجاه الشرق اولا حتى وصلنا الى (رانغون) عاصمة بورما ، وكان علينا في هذه المدينة قضاء الليل تمهيدا لرحلة مباشرة الى العاصمة (بكين) بعد توقف قصير في مدينة (كانتون) الصينية .

وقضاء ليلة واحدة في (رانغون) أمر ضروري ، فقد وصل اليها قبلنا طاقم صيني لقيادة الطائرة العراقية . ذلك ان الإجراءات الإحتياطية الصينية لا تسمح أن يقود الطائرة العراقية فوق الأراضي الصينية طيارون عراقيون وحدهم

لأن الطيارين الصينيين يعرفون مجالهم الجوي والمسارات الواجب على الطائرة سلوكها كإجراء أمني يحظى بالأولوية القصوى .

وهكذا جرى في (رانغون) تعرف الوفد العراقي على طاقم قيادة الطائرة الصيني ، كما جرى وضع الترتيبات الفنية بين الطاقمين العراقي والصيني .

ولم تكن هذه الإجراءات غريبة عني ، فقد عايشتها في السفرة السابقة مع الدكتور سعدون حمادي .

محادثات ناجحة ومفارقات عجيبة

استقبل الوفد العراقي في (بكين) بحفاوة بالغة . وسارت المفاوضات في أجواء إيجابية ، وجرى تحديد الخطوط العريضة للمشاريع الإنمائية التي تعهد الجانب الصيني بتنفيذها من خلال قرض ضخم . وكنت لاحظتُ أثناء مناقشة المشاريع أن الخبراء الصينيين يبدون ملاحظات موضوعية ، قائمة على معلومات دقيقة ، ويقدمون اقتراحات هدفها مصلحة العراق ويطيلون النقاش حولها دون ملل .

ثم زرنا ضمن برنامج الزيارات (قاعة الشعب الكبرى) او ما تسمى أحيانا (قاعة مؤتمرات الشعب) . وهي بناية ضخمة للغاية ، تحتوي على قاعة رئيسية رحبة تعقد فيها مؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني ، وتعلو عليها وتطوقها شرفات من طابقين دون أعمدة ، وأمام القاعة مسرح رحب جدا .

تستوعب القاعة عشرة آلاف شخص فيما تشمل البناية ٣٠ صالة فرعية مع كامل مكاتبها وهي مخصصة : للولايات الصينية (٢٢) ، ومناطق الحكم الذاتي (٥) والمدن المرتبطة بالحكومة مباشرة (٣) . كامل البناية الضخمة دخل فيها أمتن وأجمل أنواع المرمر والأخشاب ، وأرقى تركيبات الإنارة والسجاد .

مقابلة الزعيم الصيني (شو إنلاي)

إستقبلنا رئيس الوزراء آنذاك (شو إنلاي) ببزته البسيطة رمادية اللون التي اعتاد ارتداءها ، وقد ارتسم على محياه التواضع المقترن بعمق التفكير ، وجلس في صدر القاعة على كرسي متواضع والى يمينه ضيفه السامرائي فيما أخذ الآخرون أماكنهم على كراس منفردة موزعة على شكل حلقات كما هو متبع هناك في مثل هذه اللقاءات . كان (شو إنلاي) يتحدث بتأن وهدوء ، واضعا يده اليسرى على يده اليمنى المعاقة ، معبّرا عن ترحيبه بالوفد وسروره لتطور العلاقات بين البلدين .

وعندما تطرق الحديث الى (قاعة الشعب الكبرى) قال إن هذا الإنجاز المعماري الضخم وما فيه من تأسيسات تم في مدة قصيرة مذهلة بلغت عشرة أشهر فقط! . وهذه الفترة القصيرة دفعت في نفسه مخاوف من احتمال أن يكون العمل الهندسي قد انطوى على أخطاء تهدد البناية بأكملها . ثم أضاف قائلا إن البناية افتتحت عام ١٩٥٩ ، وها قد مر عليها نحو ١٢ عاما والبناية قائمة كما كانت ، والآن زالت مخاوفه نهائيا .

إنطباع الصينيين عن السوفيات

في زيارة لموقع قرب مدينة (شنغهاي) كان الجسر الطويل المتألف من طابقين يشكل إنجازا ضخما آخر ، ويبلغ طوله من بدايته الى نهايته ٤ كيلومترات ، طابق للقطارات وآخر للسيارات بمسارات عديدة ، يمتد على نهر (جانغ يانغ) العريض وهو أطول أنهار الصين (٦٣٠٠ كيلومتر) . كل دعامة ، من الدعائم الأربع على جانبي النهر ، هي بحد ذاتها بناية ضخمة ، ففيها المكاتب والمرافق والسلالم الكهربائية للإنتقال من طابق الى آخر . ولم يكن

الصينيون فخورين بهذا الجسر العملاق فقط لكنهم أرادوا ، وهو الأهم ، أن يطلعونا على ما فعل الإتحاد السوفياتي بهم أثناء البناء .

فخلال عملية إنشائه ، كما روى الصينيون ، إنسحب المهندسون والخبراء السوفيات وتركوا المشروع على النصف ما اضطر القيادة الصينية الى اتخاذ قرار بالإعتماد على النفس وإكمال المشروع بأياد صينية ، وقد تم ذلك بكل فخر واعتزاز وشكل درسا للسوفيات . والواقع كان الصينيون يغتنمون كل مناسبة ليحدثونا عن سوء معاملة الإتحاد السوفياتي ، على حد تعبيرهم ، ويضربون الأمثلة الكثيرة عليه ، وكأنهم يقولون لنا (خذوا الحذر منه) . اما الوفد العراقي فكان يستمع ويستمع فقط دون تعليق ، فحالة الصين بالنسبة للإتحاد السوفياتي لا تشابه حالة العراق .

صحيح أن العلاقات بين العراق والإتحاد السوفياتي تتجه نحو الصعود لأسباب ترتكز على مصالح كلا الطرفين ، إلاّ أن العراق ليس محورا في العالم الإشتراكي ، وليس ندا للإتحاد السوفياتي كما هو الأمر بالنسبة للصين .

في حفلة عشاء أقيمت في (بكين) تكريما للوفد العراقي ، كان أحد المسؤولين الصينيين جالسا بجانبي الى يساري ، وعلى اليمين أخذ عفيف الراوي - وكيل وزارة الري - مكانه . نظر عفيف الى طاولة العشاء فأحصى ما على الأواني الكبيرة من أكلات لذيذة راجيا مني مناولته (باذنجان محشي) كان قريبا مني ، ففعلت . وانشغل عفيف بأكله الذي أراد أن يذكره بلذائذ الطبخ العراقي . ثم انشغلت أنا بقصة طويلة رواها المسؤول الصيني بجانبي حول سوء معاملة السوفيات والغش الذي مارسوه ، إذ كانوا يشحنون لهم صناديق ضخمة تحوي مكائن ومعدات . وكان الترتيب بينهما أن تحسب أقيام المكائن على أساس الوزن بدلا من أساس القيمة لكل نوع من المكائن . ثم اكتشف الصينيون أن السوفيات يخدعونهم فيضعون في الصناديق أحجارا ثقيلة من أجل زيادة الوزن الى جانب المكائن ، على حد ما ورد على لسان المسؤول الصيني . عندها جاءت لحظة قطعت سلسلة الحديث عندما رجاني

عفيف مناولته قطعة ثانية من (الباذنجان المحشي) معبرا عن طعمه الشهي ومستفسرا عن ترددي عن أكله .

عندها التفتُ الى الرجل الصيني بجانبي وسألته عما يكون هذا (الباذنجان المحشي) . فقال إن هذا ليس منتجا نباتيا بل نوع من (رأس أخطبوط البحر)!

من المعروف أن الصينيين يأكلون كل شيء تقريبا ، نباتا او حيوانا ، على الأرض او في الماء او الهواء . أسواق العاصمة (بكين) على سبيل المثال ، تغص بأقفاص الحيوانات المختلفة ، ومن بينها الكلاب التي تنتظرها قدور المطابخ . كنت أسمع قولا يردده الناس في العالم (إن الصينيين يأكلون كل ما هو طائر في الهواء عدا الطائرة ، ويأكلون كل ما على الأرض ذي أرجل أربع عدا الطاولة!) . والصينيون يفترضون ، على ما يبدو ، أن الآخرين يأكلون ما يتلذذون هم به . ويبدو واضحا أن اللون البنفسجي الغامق والشكل الجذاب على طاولة العشاء جعلا عفيف ينسى أن يأخذ الحيطة والحذر!

رأيت العاصمة بكين هادئة ، تسير فيها مركبات قليلة ، وتجوب شوارعها قلة من الناس ، ويؤدي العاملون فيها تمرينات رياضية جماعية صباح كل يوم . وقليلا ما لاحظت امرأة عجوز بقدمين صغيرين ملفتين للنظر تسير بخطوات قصيرة وهادئة حذرة ، مذكرة بموضة جمال القدم التي كانت تسود في الماضي - باستخدام ماسكات تقليل نمو القدم قسرا - والتي بقي من آثارها القليل في هذه الأيام .

مقابلة الأمير الكمبودي اللاجئ (سيهانوك)

جرى ترتيب لقاء لنا مع (الأمير سيهانوك) بمقره في (بكين) . فالصين كانت تحرص على ترتيب هذه اللقاءات ، حيث احتضنته كلاجئ بعد

اضطراره لمغادرة بلاده (كمبوديا) . رحب بنا (سيهانوك) أجمل ترحيب ، وتكلم فترة من الوقت حول أوضاع بلاده ، ووجدناه شخصية متواضعة للغاية ، لا تفارق الإبتسامة وجهه ، ثم عرفناه شخصية تحب الفنون أيضا ، وقدم لكل عضو في الوفد هدية تذكارية تتضمن عددا من الاسطوانات الموسيقية من تلحينه[1] .

خلل في الطائرة وهبوط إضطراري

وبعد اكتمال برنامج الزيارات الطويل والتوقيع على الإتفاقية مع الجانب الصيني ، تهيأ الوفد العراقي للسفر . عندها مرت حادثة تسترعي الإنتباه إذ كان الكثير من أعضاء الوفد قد تجول في أسواق (بكين) ، كلما أتاح الوقت لهم ذلك ، واشتروا هدايا وحاجيات عديدة ، ومن بينها أجهزة كهربائية كبيرة . فقد كانت العادة معروفة ، حين الوصول الى بغداد ، بالسماح لهذه الحاجيات والأجهزة أن تمر دون تأدية رسوم جمركية .

مر عبد الخالق على الغرف لتفقد أحوال الوفد قبل السفر . ولاحظ الهدايا والأجهزة الكبيرة ، فامتعض جدا من كثرتها ، وعبر عن استيائه أمام أعضاء وفده وطلب على الفور من موظفي التشريفات العراقيين أن تخضع كافة المشتريات الى الرسوم الجمركية في بغداد حسب الأصول ودون استثناء .

ويمكنني القول أن تصرف عبد الخالق هذا يعكس عما يعرف عنه بتشبثه اللامحدود بالضوابط والقواعد . ولم أكن ألمس مثل هذا التصرف من أي عضو قيادي آخر رغم سفراتي العديدة معهم .

---

١ ـ تجدر الاشارة انه بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على اللقاء في (بكين) مع الأمير اللاجئ (سيهانوك) تم اعادة تنصيبه ملكا على بلاده وفق دستور جديد عام ١٩٩٣ ، ثم أعلن الملك (سيهانوك) عام ٢٠٠٤ عن رغبته بالتنازل عن عرشه .

غادرنا مطار (بكين) بحفاوة رسمية وشعبية بالغة ، حيث وقفت مجموعات من الشبان والشابات تقدم الأغاني والرقصات وسط الأعلام واللافتات . وتحركت الطائرة العراقية وعليها طاقم قيادة صيني مرة أخرى . وبعد توقف في مدينة (كانتون) الصينية وصلنا العاصمة البورمية (رانغون) حيث قضينا الليل بعد أن ودعنا الطاقم الصيني .

في اليوم التالي أقلعت الطائرة من مطار (رانغون) باتجاه الغرب ، وبعد ساعات من الطيران واجهنا حالة غريبة أدخلت الرعب فينا . فكلما لمسنا شيئا في الطائرة انطلقت فورا قدحة كهربائية قوية ، لا فرق ان نلمس مقعدا او حقيبة او نضع يدنا على كتاب او ورقة . إنشغل فكرنا كثيرا ونحن على ارتفاع يزيد على ٣٠ الف قدم . أعلمنا قائد الطائرة بالأمر فأخذ يهدئ من روعنا ويعتبر المسألة عادية في رحلتنا الطويلة الى بغداد .

عندها قال له عبد الخالق السامرائي «لو كنتُ وحدي في الطائرة لأخذت برأيك ، ولكنني لا أريد المجازفة وعلى الطائرة وفد رسمي كبير أنا مسؤول عن سلامته » طلب عبد الخالق قطع الرحلة والنزول الى مطار قريب . ولحسن الحظ كانت الطائرة قد اقتربت من العاصمة الهندية (نيو دلهي) .

في الأجواء أخذت الطائرة الترخيص من مطار (نيو دلهي) بالنزول لأسباب إضطرارية ، وجرى إعلام السفارة العراقية هناك بالأمر . هبطت الطائرة وحمدنا الله على السلامة . وفيما كان الوفد جالسا في صالة الإنتظار الرسمية ، كانت الأجهزة الهندية المختصة مشغولة بالمشكلة الكهربائية في الطائرة التي تم معالجتها بعد نحو ساعة عن طريق إزالة ما تجمع في الطائرة من شحنات كهربائية ، وتنظيف الرؤوس المدببة المثبتة على الطائرة التي تتولى إخراج تلك الشحنات من الطائرة اثناء التحليق . هكذا أوضح لنا قائد الطائرة العراقية التي أقلعت بنا مطمئنين وأوصلتنا الى بغداد سالمين .

الفصل الثاني عشر

صالح مهدي عماش

شخصيته الفريدة

يعد صالح مهدي عماش من بين أبرز الشخصيات العسكرية التي انضمت الى حزب البعث في الخمسينات ، ورافق الأحداث والتطورات - الحزبية والسياسية والعسكرية - وتعرض الى المطاردة والسجن في العهود المختلفة ، ولعب دورا متميزا على صعيد الحزب والدولة منذ أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ .

عماش شخصية فريدة جمعت بين الرتبة العسكرية المتقدمة - فريق أول ركن - والمكانة السياسية - عضو في مجلس قياة الثورة والقيادة القطرية - الى جانب مهامه في الدولة نائبا لرئيس الوزراء ومشرفا على الشؤون الاقتصادية في البلاد ، قبل إعفائه من جميع مناصبه عام ١٩٧١ إثر اختلافه مع صدام حسين وإبعاده عبر مناصب دبلوماسية تولاها خارج العراق .

ما يميز عماش عن الآخرين كونه ، في الوقت ذاته ، أديبا وشاعرا وهاويا لضروب الرياضة ، وبساطته في المسلك والتصرف ، مجاملا لغيره ، لا تفارقه الإبتسامة أثناء الكلام مهما كانت طبيعته ، يطرق برأسه أثناء الحديث أمام المقابل بين لحظة وأخرى تعبيرا طبيعيا صادقا عن التواضع . كان ينهمك

بمعالجة قضايا الناس والضعفاء انهماكه بأمور الحزب والدولة . وكم من مرة جلست أمامه في مكتبه منتظرا انتهاءه من اتصالات هاتفية يجريها في صالح هذا او ذاك .

وكنتُ ألاحظ أثناء توليه رئاسة الوفود الى الخارج ومقابلة رؤساء الدول لتبادل التحية طبقا لمقتضيات البروتوكولات الدولية ، أن عماش لا يخطو خطوات متتالية نحو رئيس الدولة ، إنما يتوقف لحظات ، عند منتصف المسافة ، ويحني رأسه قليلا تعبيرا عن احترامه لرئيس الدولة او يؤدي التحية العسكرية إن كان رئيس الدولة شخصية عسكرية ، قبل مواصلته الخطوات لإتمام المصافحة .

لم أر في طبيعة عماش تصميما ذاتيا لكسب موقع في قمة الحزب والدولة ، وهو ما كان متماشيا مع تواضعه والتزامه بالمعايير الحزبية ، ما جعل الإنقضاض عليه في نهاية الأمر سهلا وغير محفوف بالمخاطر .

وبسبب إشراف الرجل على الشؤون الإقتصادية في البلاد حتى تاريخ إعفائه ، ونتيجة لطبيعته الإنسانية البسيطة ، فقد رافقته زميلا وصديقا سنوات عدة ، وأتاحت تلك العلاقة أن أشهد معه ، رحمه الله ، أحداثا متنوعة وأسمع قصصا لم ترد على لسان غيره .

قصة الإعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية

بعد أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ كان توثيق العلاقات مع دول الكتلة الإشتراكية يمثل أحد أركان سياسة العراق الخارجية ، فيما استمرت العلاقة مع جمهورية ألمانيا الديموقرطية في فترة الأشهر التسعة التالية مقتصرة على تمثيل قنصلي . وكان معروفا أن ألمانيا الديموقرطية استمرت تكافح ، منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية ، في جعل اعتراف دول العالم بها اعترافا

دبلوماسيا كاملا هدفا دائما فيما كان خصمها ـ ألمانيا الغربية ـ يمارس مختلف الضغوط على دول العالم للحيلولة دون ذلك .

وفيما كان مجلس قيادة الثورة يتدارس مساء أحد أيام ربيع العام ١٩٦٩ ، على مهل ، مسألة الإعتراف بألمانيا الديموقراطية ، اتصل بي صالح مهدي عماش ، حيث كنتُ وزيرا للإقتصاد ، طالبا حضوري الى المجلس الوطني لملاقاته ، من دون الإفصاح عن شيء ، لأعلم حين اللقاء أن الغرض يكمن في تكليفي بأعمال الترجمة من العربية الى الألمانية وبالعكس للحديث الذي سيدور بعد قليل بين عماش وقنصل ألمانيا الديموقراطية في بغداد المستدعى الى المجلس الوطني .

وفي الدقائق القليلة التي سبقت وصول الدبلوماسي الألماني أخبرني عماش أن موضوع الحديث مهم ، وقد اختارني للترجمة بسبب الطبيعة السرية التي يتسم بها .

حضر القنصل وحيّانا بكل أدب واحترام ، لنجلس نحن الثلاثة في وضع بعيد عن المظاهر البروتوكولية ، ليبدأ عماش بحديث ما خلاصته إن العراق راغب بالإعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية اعترافا دبلوماسيا كاملا ، وراغب كذلك في أن يقترن الأمر بتعاون إقتصادي وفني واسع ، مشيرا الى رغبة العراق في الحصول على قرض ضخم تمنحه ألمانيا الديموقراطية دون فوائد لتمويل مشاريع التنمية العراقية وفي مقدمتها الصناعية ، التي يجري تحديدها فيما بعد ضمن اتفاقية التعاون .

وأبرز عماش في حديثه جانبا مهما يتمثل بأن العراق ، باعترافه بألمانيا الديموقرطية ، سيكون السبّاق في العالم العربي بهذه الخطوة التي ستشجع دولا عربية أخرى للحذو بها .

كنتُ أترجم الى الألمانية مقطعا بعد مقطع فيما كان القنصل يدون على

ورقة بين يديه النقاط الواردة لحين انتهاء عماش ، حيث التقط الدبلوماسي الألماني الكلام شاكرا لهذا اللقاء الودي وطبيعته المسرة واعدا بنقل الموضوع الى الجهات الرسمية في بلده .

وقبل أن ينصرف المسؤول الألماني كان عماش أكد أكثر من مرة على سرعة الإجابة .

حين حلّت الخلوة بعد دقائق سرّني عماش بظروف المسألة المستعجلة قائلا إن مجلس قيادة الثورة لم يكن على عجالة في حينه ، إلاّ أن شخصا موثوقا تحدث الينا بعد احتكاكه بالجهات الرسمية العليا في دمشق ، ذاكرا بصورة عرضية ، أن سوريا تعد العدة للإعتراف بألمانيا الديموقرطية . وكان هذا الخبر ، حسب قول عماش ، الدافع لمجلس قيادة الثورة للإسراع بالإعتراف قبل أن تخطوها سوريا ، ما سيوفر أرضية جيدة لحصول العراق من ألمانيا الديموقراطية على قرض كبير ومعونة فنية .

في ضوء ذلك اعترفت الحكومة العراقية اعترافا دبلوماسيا كاملا بجمهورية ألمانيا الديموقراطية في شهر مايس/ مايو ١٩٦٩ ، وتم إبرام اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بينهما في برلين أواخر الشهر ذاته ، حيث قدمت ألمانيا الديموقراطية بموجبها قرضا ضخما بقياس ذلك الزمان يبلغ ٣٠ مليون دينار ـ ما يعادل ٨٤ مليون دولار حينها ـ بشروط سخية لتمويل المشاريع في العراق ، متمثلة بمعدل فائدة ٢,٥٪ وسداده بالنفط والمنتجات العراقية الأخرى خلال فترة ١٢ عاما ، فوقعها عن الجانب العراقي وفد برئاسة خالد مكي الهاشمي وزير الصناعة آنذاك .

تهريب طائرة «ميغ» الى إسرائيل

من المعروف ان النقيب الطيار العسكري «منير روفة» هرب من العراق الى اسرائيل بطائرة حربية من نوع «ميغ» في الستينات قبل تولي البعث السلطة عام ١٩٦٨ ، وظلت تفاصيل هروبه وظروفه مكتومة لا يعرفها الكثيرون .

روى لي صالح مهدي عماش ، في لقاء منفرد عام ١٩٧٠ ، بعض التفاصيل مشيرا الى أن منير روفة كان أحد ثلاثة طيارين عسكريين أرسلتهم الجهات الرسمية العراقية الى الولايات المتحدة الأمريكية للتدريب ، حيث قضوا هناك فترة لهذا الغرض ، عادوا بعدها الى العراق . وكانت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية انتهزت فرصة وجود هؤلاء الطيارين في الولايات المتحدة فأجرت اتصالا معهم وكلفتهم ، عبر التهديد والوعيد ، بتهريب طائرة «ميغ» الى إسرائيل ، من مجموعة طائرات كان الإتحاد السوفياتي آنذاك جهز العراق بها . وكان هذا النوع ، من الناحية النسبية ، جديدا من جملة طائرات حربية حرصت الولايات المتحدة واسرائيل على التعرف على تفاصيلها ومكوناتها .

وواصل عماش روايته قائلا إن هؤلاء الطيارين رفضوا بعد عودتهم الى العراق التهديدات والإغراءات وامتنعوا عن تنفيذ الطلب الأمريكي - الإسرائيلي ، فحدث ما لم يكن في الحسبان .

وصلت سيدة أمريكية الى العراق تحت غطاء سائحة وأقامت في «فندق بغداد» في قلب العاصمة بغداد ، واتصلت بأحد الطيارين الثلاثة ودعته الى غرفتها في الفندق المذكور . ولم يكن الطيار منير روفة في حينه المدعو الى الفندق إنما زميل له من عناصر المجموعة ذاتها .

وتبين من الأحداث اللاحقة أن تلك السيدة لم تكن سوى موفد من المخابرات الأمريكية والاسرائيلية بهدف دفع الطيارين العراقيين الى تنفيذ

عملية تهريب الطائرة المقصودة . ويبدو ، حسب قول عماش ، أن الطيار العراقي امتنع أمام السيدة المذكورة عن تنفيذ العملية ، فأقدمت على تنفيذ ما كانت مكلفة به في هذه الحالة ، وهو قتله في غرفتها بمسدس كاتم الصوت ، وتناولت حقيبتها ثم أغلقت الباب وغادرت الفندق .

بعد فترة إكتشف عاملو الفندق الطيار العراقي جثة هامدة في الغرفة وقد فارق الحياة بطلق قاتل . وحين سارعت الأجهزة الأمنية الى الفندق بعد فوات الأوان تبين ان السيدة الأمريكية ، كانت أخذت طريقها الى مطار بغداد الدولي فور الأقدام على قتل الطيار لتغادر العراق بطائرة ركاب إعتيادية ، ولتفلت بذلك من قبضة العدالة .

ويبدو ، حسب استنتاج عماش ، أن الطيارين العراقيين ، بعد عودتهم الى العراق ، لم يخبروا الأجهزة العراقية المختصة بالإتصالات التي سبق أن أجرتها معهم المخابرات الأمريكية ـ الإسرائيلية أثناء تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وربما يكمن السبب في التهديد المسبق الذي مارسته تلك المخابرات عليهم ، الأمر الذي فوت على الأجهزة العراقية امكانية المراقبة وتأمين الحماية .

ولم تنته القضية بمقتل ذلك الطيار ، حيث الرغبة بالحصول على طائرة «ميغ» ظلت قائمة . فوجهت المخابرات الأمريكية الإسرائيلية إنذارا الى الطيار منير روفة للقيام بعملية تهريب الطائرة وإلاّ فسيلقى المصير ذاته الذي حلّ بزميله من قبل .

وهكذا قام منير بتنفيذ العملية وأوصل الـ «ميغ» الى إسرائيل حيث عكفت الأجهزة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية على فحصها والتعرف على مكوناتها وأنظمة عملها وتجهيزاتها ، وبذلك تحقق لتلك المخابرات حلمها الذي دام سنوات .

من المعروف أن الإتحاد السوفياتي آنذاك لم يكن يجهز دول العالم الثالث، على وجه الخصوص، بطائرات «ميغ» من الصنف الأحدث، لأسباب عدة في مقدمتها سياسته القائمة على الاحتفاظ لنفسه بالجيل الأحدث لاعتبارات التفوق العسكري من ناحية، ولتفادي احتمال وقوع أسرار الطائرة بأيد معادية من ناحية أخرى. ومع ذلك فان تعرف الجهات العسكرية الأمريكية والاسرائيلية على طائرة «ميغ» من جيل سابق يقدم الشيء الكثير ما دام هذا الصنف هو الأساس الذي يبنى عليه التطوير والتحسين.

وعلم فيما بعد أن الطيار العراقي منير روفة، بعد تهريبه طائرة الـ «ميغ» الى إسرائيل، مُنح الجنسية الاسرائيلية ومارس بعض الأعمال التجارية الحرة في إسرائيل قبل انتقاله الى الولايات المتحدة وتمتعه بالجنسية الأمريكية بهوية مختلفة.

وفيما كنتُ مصغيا الى صالح مهدي عماش طوال الوقت وهو يروي فصول هذه القصة المثيرة، فُتح باب الغرفة ودخل علينا زميل فانقطع الحديث، وكنت آنذاك متلهفا لسماع ما قد تكون السلطات العراقية آنذاك اتخذته من خطوات قضائية - دبلوماسية في هذه القضية.

ومن المعروف أن منير روفة هو أحد أقرباء طارق عزيز الذي تولى منصب وزير الخارجية بعد أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ في العراق، ثم نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية في عهد صدام.

شارل الحلو يصر على استضافتنا

توقف الوفد العراقي برئاسة صالح مهدي عماش في بيروت قليلا لتغيير الطائرة قبل مواصلة التحليق صوب العاصمة البولندية وارشو للتباحث هناك

حول مشروع كبريت المشراق ، وكنتُ عضوا في الوفد الى جانب الدكتور رشيد الرفاعي وزير النفط والمعادن . وكان هذا في شهر نيسان/ أبريل عام ١٩٦٩ . وفي طريق العودة الى بغداد أعدنا الكرة في بيروت للغرض نفسه ، لكن الأمر مختلف هذه المرة ، إذ ما ان حطت الطائرة في المطار اللبناني حتى أطلعنا السفير العراقي على رغبة شارل الحلو رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك بالاجتماع مع الوفد .

كان موعد اقلاع طائرتنا المتأخر عدة ساعات الى بغداد وفر فرصة مناسبة لإتمام الاجتماع ، يضاف الى ذلك رغبتنا الملحة في التعرف على ما يريد قوله .

وبعد ترحيب حافل من الرئيس اللبناني في القصر الجمهوري تخلله تبادل لأطراف الحديث كانت المفاجأة عندما استفسر الرئيس الحلو منا عن برنامج الوفد ، فأخبره عماش بموضوع الساعات المتبقية لنا في بيروت قبل مواصلة الطائرة التحليق الى بغداد . عندها تبسم الرئيس المعروف بالدماثة والخلق قائلا «إنكم توقفتم في بيروت قبل توجهكم الى وارشو ، وبعد علمي بالأمر لم أرد أرباك مهمتكم فلم أبح ما كان في خاطري ، أما الآن فلا أرجو أن تفوت فرصة استضافتكم ، وإتاحة الفرصة أمامكم بضعة أيام للترويح وتفقد معالم بيروت والطبيعة اللبنانية . ولم تنفع محاولة عماش شكر الرئيس والإعتذار منه بداعي المهام التي تنتظرنا في الوطن . لكن الحلو واصل إصراره مع الإشارة ، والإبتسامة على محياه ، الى انه أوعز الى السلطات المعنية بحجز جوازات سفرنا حتى نهاية الإقامة التي حددها هو بثلاثة أيام مراعاة منه لما ينتظرنا من مهمات في بغداد!

وإزاء هذا الإصرار كان لا بد من الموافقة على هذا الموقف اللبناني الكريم .

كانت إقامتنا في بيروت ضيوفا على الرئيس الحلو محاطة بكل ما يوفر

لنا من راحة كنا بحاجة فعلية لها بعد العمل المضني الذي أنجزناه في وارشو ومقدمة لأعمال مضنية أخرى في بغداد . إذ وبعد الإطلاع على معالم بيروت وضواحيها شاهدنا معالم جميلة وأخرى نادرة ، وحمدنا الله على هذه الاقامة الجبرية من الرئيس اللبناني .

في براغ . . بين عماش والجواهري

في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ كنتُ مع عماش في «براغ» عاصمة تشيكوسلفاكيا السابقة ضمن وفد رسمي برئاسته وعضوية الدكتور رشيد الرفاعي وزير النفط والمعادن والدكتور سعدون حمادي رئيس شركة النفط الوطنية آنذاك فيما كان أبرز مهام الوفد محصورا بمشروع مصفاة النفط الكبرى في البصرة .

وأثناء إقامة الوفد وصل الى أسماع عماش وجود الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري في براغ في ظروف معيشية صعبة ورغبته بلقائه في دار الضيافة الرسمية ، فاستجاب بسرعة لهذه الرغبة ، مصرا على عدم تكليف الجواهري بتجشم عناء المجئ الى دار الضيافة ومفضلا في الوقت ذاته ملاقاة الجواهري في المقهى ذاته الذي كان شاعر العرب معتادا على التردد اليه . وكان عماش دعاني والرفاعي وحمادي لمرافقته في هذه الزيارة التي كنا في شوق لها ، واخذنا أماكننا مع الجواهري عند طاولة واحدة في ذلك المقهى البسيط المكتظ بالزوار وحركة عاملاته الحسناوات .

كانت الجلسة شبيهة بأجواء اللقاء العائلي من حيث البساطة والتواضع ، عرج الحديث خلالها على حياة شاعرنا الكبير وهمومه في هذه المدينة العريقة ، أما عماش فقد بدأ يقرض أبيات قصيدة شارك الآخرون في استكمال مفرداتها ، وكلما تعذر إنجاز بيت منها وجدت الجواهري يهب فورا

بإنقاذ الموقف معنى ووزنا حتى نُظمت قصيدة من نحو ٢٠ بيتا في وصف الناس ونصفهم الحلو ، قصيدة تولى تدوينها الدكتور الرفاعي ووعد بتزويد كل منا بنسخة منها لكنه لم يف بذلك حتى اليوم!

اختلاف حرف في الترجمة يسبب مشكلة

خلال وجود صالح مهدي عماش والوفد المرافق له في تركيا لتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين دعانا وزير الخارجية التركي الى حفل عشاء مختصر في فندق أنيق بعيدا عن وسط العاصمة أنقرة ، وكنتُ في حينه وزيرا للإقتصاد الى جانب الدكتور رشيد الرفاعي وزير النفط والمعادن والدكتور سعدون حمادي رئيس شركة النفط الوطنية نشكل أعضاء الوفد .

وبعد تناول الوجبة اقترح الوزير التركي جلوسنا في الشرفة للتمتع بالهواء العليل ومنظر الطبيعة الجميلة .

واستجبنا حيث بدأنا بتجاذب أطراف حديث شيق بعيدا عن جدول المفاوضات . لكن بعد أن تطرق النقاش الى بعض المسائل العالقة أشار الوزير التركي الى كلمة تركية مأثورة يتداولها الناس تقول «تهون الأمور كلها مع تناول القهوة وتدخين السيجارة»! فما كان من الرفاعي إلاّ أن أضاف عليها عبارة «ووجوه الحسان المحيطات بالجو» . لكن ما لفت انتباهنا ظهور علامات العجب والحيرة على ملامح الوزير الأمر الذي جعلنا نقطع بحدوث خطأ ما في الترجمة . وبالفعل تبين بعد لحظات ان أذن المترجم التقطت كلمة «حصان» بدل حسان المعنية فوقع الخطأ وظهر العجب!

فجاء تعليق عماش بحمد الله على أن الخطأ صادف في جلسة مرح وليس لقاء عمل رسمي وانه قاد الى «حصان» ولم يذهب الى شيء آخر!

«باكو» . . زيارة غير محسوبة

كنت في شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٩ ضمن وفد رسمي برئاسة صالح مهدي عماش - نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية حينها - لزيارة الإتحاد السوفياتي آنذاك لبحث جملة مواضيع في مجال التعاون الإقتصادي والفني. وكان الوفد يضم الدكتور رشيد الرفاعي وزير النفط والمعادن والدكتور سعدون حمادي رئيس شركة النفط الوطنية آنذاك، وموظفين كبار في الشؤون النفطية والصناعية والري والموانئ البحرية.

إنطلقت الطائرة العراقية الصغيرة الخاصة من مطار بغداد صباح يوم ٢٤ من الشهر المذكور، سالكة أجواء شمال العراق باتجاه الإتحاد السوفياتي، ولدى دخولها أجواء جمهورية أذربيجان، الواقعة في أقصى جنوب الإتحاد السوفياتي، توجهت الى مطار عاصمتها باكو، طالبة السماح لها بالهبوط للتزود بالوقود بعد أن قطعت نحو نصف مسار الطيران من بغداد الى موسكو.

سمحت سلطات المطار بالهبوط الإضطراري ولكون الطائرة تحمل وفدا رسميا رفيع المستوى متجها الى موسكو، لكنها أوعزت لها بالتوقف في مكان خاص على أرض المطار، لغرض التثبت من القضية والتأكد من هوية الركاب، إذ لم يكن لدى تلك السلطات علم مسبق بالأمر.

استقبلنا في المطار بأدب واصطحبنا الى مكان متواضع لأخذ قسط من الراحة فيما كنا نلاحظ الإستفسار والحيرة ترتسم على وجوه مستقبلينا، الذين انهمكوا في الإتصال بالأجهزة الرسمية المعنية في موسكو، التي أكدت بعد أخذ ورد بداية الزيارة الرسمية للوفد العراقي في ذلك اليوم. عندها طفح على وجوههم الإطمئنان، وتصاعدت حرارة الترحاب لشعورهم بتقصير لا ذنب لهم فيه، فأصروا على استضافتنا بعد أسبوع وتنظيم برنامج خاص لنا حين التوقف في المدينة بطريق العودة من موسكو الى بغداد. وقد

حدث هذا فعلا ، فلقينا من أهل باكو بأزيائهم التقليدية الجميلة وضروب المناسبات الإجتماعية ما جعلنا نشعر بالأجواء الشرقية الكريمة التي اعتدنا عليها . وكان القوم فخورين ، بحق ، بمدينتهم الواقعة على شبه جزيرة «أشبيرون» كميناء ومركز صناعي وثقافي وفني . وشجعهم تواضع عماش من ناحية ، واهتمامه والوفد المرافق بأمور النفط من ناحية أخرى ، لتنظيم جولة لآبار النفط التي لا يحصى عددها تحت سطح بحر قزوين ، والأنابيب النفطية الممتدة على شبكة هائلة من الجسور الخشبية ، ورائحة النفط من بعيد تزكم الأنوف قبل أن ترى الأعين آباره . إنها مناظر فريدة اطلعت عليها بفعل كرم ضيافة المسؤولين في مدينة «باكو» .

في باريس . . الحيطة من أجهزة التصنت

كنتُ في مهمة رسمية في باريس حين التقيت عماش الذي كان في حينه سفير العراق هناك . وعقب تناولنا الغداء على انفراد في داره ، اقترح الخروج الى الحديقة الواسعة المحيطة بداره ، وأخذنا نقطع الخطوات على مهل فيما انطلق عماش بحديث عن همومه وموقف رفاقه . ونوه بطريقة المداعبة ، بعد أن قرأ على وجهي استفسارا ، تجنبه الحديث في هذه المسائل في داره لتشككه في احتمال وجود آذان صاغية ، ففهمت المغزى المتجسد في أجهزة التصنت .

وكعادته الدائمة لم يكن عماش يترك لقاءا من هذا النوع يمضي دون مسرة ودعابة . وكان معروفا أن السفارة العراقية اعتادت تجميع التلاميذ العراقيين الراغبين في أداء الامتحانات النهائية وحيث كانت الأسئلة ترد موحدة مختومة من بغداد . فلفتني قوله إن نسبة النجاح في المدرسة العراقية التابعة للسفارة بلغت في ذلك العام ١٠٠٪ فهنأته على هذا الإنجاز ، لكنه بادر

الى القول «لكنك يا دكتور لم تسأل عن عدد التلاميذ الذين شاركوا في الإمتحان ، لقد بلغوا تلميذا واحدا فقط! ، الله جابهه وياه ونجح!» .

خيول عربية . . للبولو

حين كان عماش سفير العراق في السويد أخبرني ، بعد حديثه عن السياسة والأمور العامة ، بنيته ادخال الخيول العربية في سباق «البولو«المحبب في ذلك البلد ، مشيرا الى أنه أجرى اتصالات مع نوادي الفروسية هناك لترتيب استقدام خيول منتقاة من العراق وتدريبها على هذا النوع من السباق . كما أخبرني بتوقعه الأكيد فوز الفريق الذي يستخدم الخيول العربية ، وإذا ما تحقق ذلك بالفعل فستتحرك نوادي «البولو «في العالم لاستخدام خيولنا العربية .

وحين سألت الرجل عن الحكمة وراء هذا التوقع ، رد بالحديث عما قال إنها ميزة انخفاض أجسام الخيول العربية ، التي تمكن فرسانها اللاعبين من الإنحناء أكثر نحو الأرض كي يصيبوا الهدف بسهولة ويسر ، ولم تنتبه النوادي في هذه البلاد لهذه الميزة ، طبقا لعماش . وعند هذه النقطة انتهى حديث عماش عن الخيول دون أن أدري فيما بعد ما إذا كان استطاع تحقيق مشروعه الرياضي الى جانب مهماته الدبلوماسية قبل ان توافيه المنية عام ١٩٨٥ .



الفصل الثالث عشر

طه محي الدين معروف

شخصيته المتواضعة

تعرفت على طه معروف لأول مرة عقب أحداث ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ حين ضمّنا مجلس الوزراء في تشكيلته الأولى ، وحيث كان يشغل منصب وزير الدولة في حين كنت أتولى مهام وزارة الإقتصاد . لكن ظروف العمل الرسمي لم تساعد في حينه على تعميق التعارف معه خاصة مع عدم وجود رابط إقتصادي بين حقيبتينا الوزاريتين .

لكن فرصة أخرى لتعميق التعارف حانت حين أصبح سفير العراق في ايطاليا ، وكنتُ حينها في طريقي الى العاصمة روما ضمن وفد جاب عددا من الدول الأوروبية حول الأمور النفطية بعد خطوة التأميم في العراق عام ١٩٧٢ . وقد لمست فيه ، من خلال حديثه وسلوكيته ، الرقة والدقة والتواضع ، وهي صفات استمر يتحلى بها ولم تفارقه يوما واحدا .

بعد لقائنا في روما ومن ثم تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ ، رافقته في مهام رسمية عديدة . ومن الصدف الطريفة أن أصبح مكتبه في الطابق الأرضي من مبنى المجلس الوطني وهو الطابق نفسه الذي كان يضم

مكتب صدام ، فيما كان مكتبي في الطابق الأول ، ما يسر تكرار زيارات المجاملة في ذلك المبنى خلال أوقات الدوام الرسمي .

جاء قرار مجلس قيادة الثورة بتعيين طه معروف نائبا لرئيس الجمهورية باعتباره من الأكراد ، وحيث ابتغى الحكم إضفاء رمز مشاركة الأكراد عليه ، وكان يسعى للبحث عن شخصية يسهل التعامل معها . فجاء تعيينه عضوا في مجلس قيادة الثورة في وقت لاحق ـ عام ١٩٨٢ ـ الى جانب منصب نائب رئيس الجمهورية . وشكلت عضويته في مجلس قيادة الثورة استثناء من القاعدة التي كانت سائدة وتقصر الأمر على الرفاق المتقدمين في حزب البعث[١] .

رافقتُ طه معروف في الوفود الرسمية التي ترأسها الى كل من :

- اليابان في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧
- واندونيسيا في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧
- وبلغاريا في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨
- وألمانيا الديموقراطية آنذاك في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ .

ونجح طه معروف في إدارة المفاوضات وساهم بتعزيز علاقات العراق مع تلك الدول ، واستقبله زعماؤها بكل ترحيب واهتمام ، فيما تميزت أجواء العمل معه بالإيجابية المفرطة . وكان يتحدث خلال الجلسات الرسمية وفي المؤتمرات الصحفية العديدة بلغة عربية سليمة .

---

١ ـ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٨ أعيد تشكيل مجلس قيادة الثورة من صدام حسين رئيسا وعزت إبراهيم نائبا للرئيس ، وطه ياسين رمضان وعدنان خير الله وسعدون شاكر وطارق عزيز وحسن علي ونعيم حداد وطه محي الدين معروف أعضاء . وفي ذلك التاريخ جرى تعديل وزاري كبير بإعفاء ثمانية وزراء وإدخال عشرة وزراء جدد ، وتعيين ستة مستشارين لرئيس الجمهورية بدرجة وزير ، وتعيين ستة أعضاء بوظيفة مستشار في مكتب المنظمات الشعبية . وأعلن ان التغييرات تقررت في ضوء نتائج المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي اختتم أعماله قبل يومين .

زيارته الرسمية لليابان

خلال زيارة طه معروف الرسمية الى اليابان في النصف الثاني من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ خصصت الحكومة القصر السابق لامبراطور اليابان مكانا لإقامة رئيس الوفد العراقي وأعضائه . وكان القصر في غاية المتانة والإناقة التي لم أشهد له مثيلا من قبل ، فالأعمدة الجبارة والسلالم الرحبة وأرضياته الواسعة من المرمر الزاهي بلونه الوردي وبصمات الطبيعة الجميلة على صفحاته تعبر أصدق تعبير عن الدقة والبذخ والإهتمام براحة الامبراطور وقدسيته .

ورغم سفراتي العديدة حول العالم - من بكين وبيونغ يانغ ودلهي الى برلين وروما وباريس والى واشنطن ونيويورك ولاس فيجاس - لم أر غرف حمامات متكاملة رحبة وأنيقة بفوهات ذهبية مثل ما شاهدتها في ذلك القصر . وفي صباح كل يوم كان أحد عمال القصر يدحرج مائدة إفطار مستقلة لكل عضو في الوفد ، أنيقة بترتيبها وعليها كل ما يشتهي الشخص وفي الوسط زهرية أنيقة محلاة بالورد الجميل وعلى جانبها إناء زجاجي يتضمن معلومات حول حالة الطقس في ذلك اليوم . قضينا في ذلك القصر فترة فريدة ذكرتنا بقصص الف ليلة وليلة وحولت ترفها من الأسطورة الى واقع .

خلال الزيارة في طوكيو استقبلنا امبراطور اليابان يوم ٢٠ من شهر كانون الثاني/ يناير في قصره المحاط بحدائق غناء ، وكان لافتا بهدوئه عندما يتحدث وتواضعه عندما يبدر منه شيء ، ثم استضافنا على حفل غداء تكريمي ساده بروتوكول دقيق . وكنا نعرف مسبقا ، عبر بطاقات الدعوة الواصلة في وقت مبكر ، مخططا لقاعة الغداء ومدخلها وأماكن الجلوس المحددة لكل شخص . وفيما أخذ الإمبراطور «هيروهيتو «مكانه عند وسط

الطاولة الرحبة وبجانبه ضيفه طه معروف ، جلس ابنه ولي العهد الأمير «أكيهيتو «في المقابل[٢] . وحين ألقيت نظرة على الدائرة الحمراء الموضوعة على خارطة الجلوس المقدمة لي في وقت سابق علمت أن مكاني على يسار الأمير الياباني «ميكاسا»[٣] . وكانت تلك المناسبة فريدة للتعرف على الإمبراطور شخصيا ورموز عائلته وتواضعهم ومجاملاتهم منقطعة النظير . لكن البروتوكول الياباني الدقيق لم يسمح بالتقاط صورة تذكارية مع الامبراطور إلاّ لطه معروف كنائب لرئيس الجمهورية .

كان جلوسي بجانب الأمير «ميكاسا» ، وهو بعمر ٦٢ عاما حينها ، فرصة ثمينة للتحدث معه في العديد من المواضيع ، والإستماع الى نظرته الواسعة والدقيقة في المجالات السياسية والإجتماعية على الصعيدين الياباني والدولي . وكان قد جمع خبرة واسعة من خلال كونه رئيسا لمركز الشرق الأوسط الثقافي في اليابان ، ورئيسا فخريا لعدد من الجمعيات الدولية الإجتماعية والثقافية والإنسانية .

نظمت الجهات اليابانية لنا سفرة بالقطار الى مدينة «كيوتو«عاصمة اليابان السابقة قبل أن ينقلها الإمبراطور «ميجي» قبل نحو قرن من الزمن الى «إدو» ، حيث طوكيو اليوم . وفي مسار يزيد على ٤٠٠ كيلومتر نحو الغرب لم يفارق عيوننا جمال الطبيعة سهولا وجبالا مرورا بقمة «فوجي» الرائعة المقدسة لديهم بغطائها الثلجي المستمر على مدار السنة . ثم أمضينا وقتا في زيارة «كيوتو«وهي أحد المراكز اليابانية اللامعة في المجالات الثقافية والفنية والصناعات التقليدية الشهيرة .

---

٢ ـ إعتلى ولي العهد «أكيهيتو«العرش الإمبراطوري بعد وفاة أبيه «هيروهيتو«عام ١٩٨٩ .

٣ ـ الأمير «ميكاسا «هو عم الإمبراطور «أكيهيتو» ، وعضو في مجلس البيت القيصري .

وخصصت لنا مقطورة فاخرة الترتيب والتأثيث ، واسترعى انتباهنا دقة الحساب والتنظيم . فحين توقف القطار في المحطة نظرنا الى الخارج من النوافذ لنلاحظ مجموعة من رجال الشرطة تقف بثبات مطوقة مساحة من منطقة الرصيف . وجاء توقف القطار الطويل دقيقا بحيث أخذت قاطرة الضيوف مكانها ضمن الطوق الذي ضربته شرطة الحماية بالضبط .

والى ألمانيا الديموقراطية

في هذه الزيارة ، التي ترأسها طه معروف ، للفترة ٧ ـ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ضم الوفد الرسمي العراقي ١٦ شخصا ، كنت من بينهم وكذلك الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية والسفير العراقي في برلين السيد زهير البيرقدار وموظفين كبار من وزارات الخارجية والتجارة والتعليم العالي والبحث العلمي والزراعة والاصلاح الزراعي والتخطيط ، وكذلك لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات ، الى جانب ٥ اشخاص مرافقين .

بعد ٥ ساعات من هبوط الطائرة العراقية الخاصة في مطار برلين ـ شونه فيلد ـ يوم السبت الموافق ٧ كانون الثاني/ يناير بدأت المباحثات الرسمية في مقر مجلس الدولة في برلين ، وكان الجانب الألماني برئاسة السيد «هورست زندرمان» عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الإشتراكي الألماني الموحد ونائب رئيس مجلس الدولة لجمهورية ألمانيا الديموقراطية . وجرت المباحثات في جو ايجابي تواصلا مع العلاقات الجيدة التي أرسى دعائمها التمثيل الدبلوماسي الكامل بين البلدين قبل نحو عشر سنوات من هذه الزيارة ، وتطورت عبر اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والقرض الكبير الذي منحته المانيا الديموقراطية للعراق لبناء مشاريعه التنموية عام ١٩٦٩ .

كان برنامج الزيارة حافلا ، وسمّي السيد «غونتر كلايبر» ، الشخص

الثاني في الوفد الألماني ، مرافق الشرف للوفد العراقي ، وهو مرشح المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الإشتراكي الألماني الموحد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير صناعة الماكنات .

يوم الإثنين استقبل «ايريش هونيكر» ـ الأمين العام للجنة المركزية للحزب الإشتراكي الألماني الموحد ورئيس مجلس الدولة في جمهورية ألمانيا الديموقراطية ـ طه معروف ، وكنا ثلاثة رفقته ، أنا والدكتور حمادي والسفير العراقي البيرقدار . وكان «هونيكر» مغتبطا بتطورالعلاقات بين البلدين ، وعبر ، بصوت حاد النبرات كعادته ، عن دور الإمبريالية المزري بزعزعة السلام بين الشعوب وسعيها للسيطرة على ثروات الأمم ، ودعم بلاده للجهود الرامية لإزالة التوتر في الشرق الأوسط ولحصول الشعب الفلسطيني على حقه كاملا .

وفي ذات اليوم استقبلنا أيضا السيد «فيلي شتوف «عضو المكتب السياسي للحزب ورئيس مجلس الوزراء ، مؤكدا أهمية استمرار المشاورات السياسية في المسائل ذات الإهتمام المشترك وتبادل الخبرات على صعيد الدولة والمجتمع ، ورغبة بلاده بتعميق العلاقات الاقتصادية مع العراق وفق منظور بعيد المدى ودور اللجنة المشتركة الدائمة الألمانية ـ العراقية بهذا الشأن .

وخلال مكوثنا في برلين نظمت زيارتان فريدتان ، كانت الأولى ، كما عبر عنها برنامج الزيارة الرسمي ، زيارة حدود الدولة عند بوابة براندنبورج .

وقفنا عند البوابة ، وأجسامنا تلامس جدار برلين الشهير ، ملقين نظرة بعيدة ، ونفوسنا مليئة بالدهشة والتأثر ، على أرض واحدة وشعب واحد قضت الحرب العالمية بهذا المصير ، فيما انشغل المرافقون الألمان

يحدثونا عن الإعتداءات والتجاوزات من جانب الخصم المقابل (ألمانيا الغربية)[٤] .

وخصصت المناسبة الثانية لزيارة أحد متاحف الدولة في برلين ، وهو متحف «بيرغامون» ، حيث أمضى طه معروف وبقية الوفد وقتا طويلا في مشاهدة معالم بابل التاريخية ، «باب عشتار «الحقيقي . وكان الألمان أعادوا نصب الجدران بمجسماتها الفريدة والوانها الرائعة بكل صبر ودقة من ملايين قطع الأحجار الصغيرة التي نقلتها صناديق البعثات التنقيبية الألمانية الى برلين في فترة ضعف الحكم الوطني في العراق . ومع الشعور العارم بالفخر الذي ملأ نفوسنا فقد ظل طه معروف يتحدث معنا ساعات طويلة بعد انتهاء الزيارة حول تلك الأثار النادرة لحضارات بلاد الرافدين في تلك العصور السحيقة .

وأخيرا . . لاحقته القوات الأجنبية

نمت علاقتي بطه معروف وذهبت الى أبعد من الإطار الرسمي . فقد كنا ، الدكتور سعدون حمادي وحكمت العزاوي وأنا على صلة شخصية به ، وطالما ذهبنا نحن الثلاثة لزيارته في منزله وتبادل الأحاديث الممتعة معه يتخلل ذلك تناول الطعام ، وكنا من جانبنا نستقبله في منازلنا من حين الى آخر .

وبعد تردي الأوضاع الداخلية في العراق وصعوبة التعامل مع النهج الدكتاتوري وصل أسماعي محاولاته اليائسة المتكررة اعفاءه من منصبه

---

٤ ـ كان الجدار الحدودي أقيم بين عشية وضحاها بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس عام ١٩٦١ لمنع هروب الناس الى القسم الغربي من المدينة ـ المانيا الغربية ـ وانتهى أخيرا بالهدم عام ١٩٩٠ إثر التغييرات السياسية التي انتهت بإعادة الوحدة الألمانية .

لينتهي الأمر بنشر اسمه وصورته تحت رقم ٣٦ ضمن قائمة الأربعة والخمسين المطلوبين من قبل القوات الأمريكية بعد اجتياحها العراق عام ٢٠٠٣، وحيث اعتقل في أيار/ مايو من العام ذاته. وأرجو أن يكون صحيحا ما نقله زميل لي أنه تم الإفراج عنه بعد حين.

الفصل الرابع عشر

شفيق الكمالي

مقدمة

ما يؤسف له أن تكون مبارحة شفيق الكمالي ، الشاعر الأديب والرسام المبدع ، الدنيا قبل تدوين مذكراته ، فقد توفي في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ وسط ظروف غامضة ، وبذلك رحلت معه كل الأحداث التي عايشها وكان الشاهد عليها ، في السياسة كما في النضال ، طيلة نحو أربعة عقود من الزمن .

رافق شفيق حزب البعث منذ بدايات نشأته ، وتعرض للمطاردة والسجن والتعذيب مرات ومرات ، وشارك عضوا في القيادتين القومية والقطرية ، وساهم عضوا في مجلس قيادة الثورة وتولى مناصب وزارية ودبلوماسية منذ عام ١٩٦٨ ، وتوّج أعماله الشعرية بوضع كلمات النشيد الوطني العراقي ، ثم وجد نفسه أخيرا ملاحقا ضمن قائمة المنبوذين والمطاردين من قبل نظام الحكم شأنه شأن غيره من الحزبيين القدامى .

شفيق الكمالي - عديلي وابن عمي - ولد في مدينة (ألبو كمال) السورية عند الحدود العراقية بعد أن شطرت معاهدة (سايكس - بيكو) إبان الحرب

العالمية الأولى عائلة قدوري الساكنة على شريط نهر الفرات من (عانة) الى (دير الزور) الى شطرين، واحد في العراق والآخر في سوريا.

أدرك شفيق قبل رحيله بسنوات أن الحكم بات يناصبه العداء لآرائه وانتقاداته المريرة، لكن لم يكن من يد سوى الإذعان لانحسار دوره في الحزب والدولة خشية مما هو أعظم.

في آخر لقاء جمعني به في داره ببغداد يوم ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ تحدث عن سياسات الحكم الطوباوية بقلب ملئ بالأسى وعينين تراقبان أياما سوداء آتية. قال لي: يا فخري، لقد نفذ الصبر ولم يعد لي إلاّ تجنب ما يحاك في الظلام، ولم يعد يهم حتى العمل بالبقالة في عمان بضمير مرتاح!

وفي ختام حديثه ألحّ عليّ بعدم العودة الى بغداد، دفعا لما قد يدبر ضدي أنا الآخر من مكائد.

بعد نحو عام من ذلك اللقاء أعلمتني زوجته هاتفيا من بغداد تعرضه ونجله يعرب لموقف سيئ دون أن تفصح عن حقيقة الأمر لخشيتها من العيون التي تراقب الهاتف، لكني وقفت على التفاصيل عندما حانت فرصة أفضل.

داخل المعتقل

أوائل شهر تموز/ يوليو ١٩٨٣ ألقت أجهزة الأمن العراقية القبض أولا على نجله الأكبر (يعرب) ـ الطالب في كلية العلوم بجامعة بغداد ـ أمام منزله واقتادوه الى سيارة أمن كانت تنتظر، ولم يعلم بالأمر سوى الجيران الذين سارعوا لإعلام ذويه بما حل.

وعلم ابنه أثناء التحقيق والتعذيب أن السبب يكمن في شريط مسجل له مع بعض من زملائه خلال تبادله دعابات ساخرة بالسلطة وبعض رموزها.

قبع الإبن في أقبية أجهزة الأمن أسابيع دون أن يتمكن والده فعل شيء ، فقد كان هو الآخر مغضوبا عليه من قبل صدام ومراقبا من قبل أجهزة الأمن والمخابرات . ولم يجرؤ حتى الأصدقاء والأقارب على التدخل لأن ذلك يعني تجاوز الخطوط الحمراء بمفهوم النظام في ذلك الزمان .

وبعد مضي نحو شهر إضطر الإبن ، تحت تأثير التعذيب ، للإعتراف أن كل ما ردده في الشريط المسجل كان مقتبسا من والده ، ونحو الساعة الثالثة بعد ظهر أول أيام شهر آب/ اغسطس ١٩٨٣ توجهت أجهزة المخابرات الى دار شفيق بهدف إلقاء القبض عليه .

في تلك الساعة كان في المنزل زوجته وابنه تغلب وابنته حنان وطفلتها البكر زبيدة التي لم تتجاوز في حينه العام الواحد ، يتجاذبون أطراف الحديث مع أقرباء جاؤوا للزيارة .

دخل أفراد المخابرات الدار متسائلين عن شفيق فأجابتهم الزوجة انه في مدينة الموصل في مهمة أدبية ، فلم يصدقوها ليبدأوا رحلة تفتيش طالت كل غرفة وزاوية من أرجاء المنزل ، وهم في حال من التهكم على استفسار الزوجة إن كان لديهم إذن خطي بما يصنعون ، إذ كيف يصح الإستفسار عن مثل هذا الأمر وبرزان ـ الأخ غير الشقيق لصدام ـ هو نفسه رئيس المخابرات .

وحين لم يجدوه إقتادوا زوجته وجميع من كان في المنزل آنذاك الى إحدى السيارات الأربع المنتظرة أمام الدار . ولاحظت الزوجة أن شخصا ـ يبدو انه رئيس المجموعة ـ أدار ظهره عند توجه المحتجزات الى السيارات متجنبا التعرف على وجهه . وقيل لها ولمن معها أنهن يتلقين مكرمة لعدم ربط عيونهن بعصائب سوداء ، وهو الإجراء المتبع مع كل من يدخل مبنى المخابرات . وقد تبين من مجريات الأحداث ان العائلة ومن كان معها صدفة في تلك الساعة أعتبروا رهائن ريثما يتم القبض على شفيق .

في ذلك الوقت كـان شـفـيق مـا يزال في مـدينة الموصل ، ويبـدو أن المخابرات خشيت إفلاته من قبضتها ، فردّدت إشاعة حول نيته الهروب الى سوريا .

جئ بشفيق الى المخابرات في بغداد عند الساعة الحادية عشرة والنصف مـسـاء . وفي منتـصف الليل أخلت المخـابرات سـبيل الزوجـة والمحـتـجـزات الأخريات وتركتهن أمام البناية في حيرة حتى أنقذت حالتهن سيارات أجرة (تاكسي) ، حيث توجه الجميع الى دار عبد اللطيف ـ شقيق شفيق ـ ليقضوا ما تبقى من الليل هناك .

وفي الصباح توجهت الزوجة مع ابنها تغلب ـ البالغ في حينه ١٧ عاما ـ الى دار أخي هاشـم في بغداد للإقـامة المؤقـتة ، بعـد أن منعتـهـا المخـابرات من العودة الى منزلها نتيجة قرار بحجزه وبقية أملاكه الأخرى .

مضى على اعتـقال شـفيق نحو عشرة أسابيع دون توجيه تهمة جادة ، فسأم من الحالة التي لم تتضح نهاية لها ، ما دفعه الى التهديد بالإضراب عن تناول الطعـام مطالبـا إمـا تقديمه للمـحـاكـمـة إن كـانت هناك تهـمـة أو إخـلاء سبيله .

ومن المفارقات التي يصعب على الإنسان استيعابها انه فيما كان النشيد الوطني العراقي (وطن مدّ على الأفق جناحا . .) يذاع صباح مساء وتردده ملايين الحناجر كل يوم كـان مؤلفه (شـفيق الكمالي) يئن من العـذاب في المخابرات العراقية .

بعد ثلاثة شهور من العسف والإحتجاز أطلق سراحه ، وتوجه الى دار شقيقه الكبير عبد اللطيف ليقص عليه رحلته في دهاليس المخابرات ويفرغ ما في قلبه من حسرات .

بعدها مباشرة توجه شفيق للسكن مع زوجته في دار أخي هاشم ومعهما

الإبن تغلب . وعقب مضي نحو أربعة أسابيع من إطلاق سراحه ، أطلق سراح ابنه الأكبر يعرب بعد أن أمضى في أقبية الأجهزة الأمنية نحو خمسة شهور إحتجازا وتعذيبا .

مما رواه شفيق بعد الإخلاء أن التحقيق معه كان يتواصل بين يوم وآخر بأسلوب لم يكن يقتضي كل هذا العذاب والمعاناة ، إلاّ أنه كان مقتنعا بوجود أسباب من الغيرة والحقد ومجرد الإذلال تقف وراء كل الذي جرى له .

وذكر أن عاهل الأردن المرحوم حسين تدخل شخصيا لإطلاق سراحه فيما لم يجرؤ أحد من أصدقائه ومحبيه في الداخل على التدخل ، لا لعدم اكتراث بل خشية المسائلة والعقاب .

وفي لحظة ما إستلقى شفيق على كنبة ليغمض عينيه ، ويستعرض فيلما شريطا طويلا من الأحداث والعذاب منذ تعرفه على صدام حسين قاده الى أيام اللجوء الى القاهرة وتسجيله طالبا في الجامعة ، حيث رشح في مرحلة لاحقة لرئاسة الإتحاد الوطني للطلبة العراقيين هناك ، فانتخبه الطلاب بالأكثرية فيما حصل صدام على صوتين اثنين فقط!

أما منزل شفيق فقد خضع لهيمنة رجال الأمن طيلة أربعة أشهر ، رفع بعدها الحجز عن المنزل فقط ، وكانت المفاجأة لحظة دخول العائلة المنزل ، إذ وجدته في حال مزرية من العبث والخراب وقد سرق ما كان فيه من ذهب ومال ، ولم تنجُ ألواح فنية نادرة وحاجيات ثمينة من أياديهم . ولم تحاول العائلة تقديم شكوى لاستعادة المسروقات لقناعة الجميع أن الأمر لا يعني في النتيجة إلاّ تبرئة الجاني وإدانة المجني عليه .

كان أشد ما آلم شفيق مصير مكتبته العامرة ، إذ وجد الكتب مبعثرة على ضفاف دجلة ، حيث تقع داره ، والريح تعصف بصفحاتها الممزقة وقد ابتلع النهر الكثير منها!

رفع ما تبقى منها مبثوثا بين الأحجار، وبدأ بتجفيفها والدموع تغالبه فتغلبه! ثم حملها الى داخل المنزل، كما يُحمل الوليد، ليضع الصالح منها على الرفوف بمساعدة صديقه الأديب عبد الجبار العمر، الذي وافاه الأجل فيما بعد. أي فكر متخلف ونزعة حاقدة يقدمهما هذا المشهد؟!

إضطر شفيق بعد ذلك الى المكوث في المنزل لا يبارحه، بعد أن منع من ممارسة نشاطه الإعلامي، وشُطبت عضويته في المجلس الوطني لغيابه ثلاثة شهور بدون عذر مشروع!، كما ورد حرفيا في قرار الشطب، وهي الفترة التي أمضاها في المخابرات مكرها.

وحتى تكتمل السبحة سُحبت منه سيارته التي كان تلقاها هدية من صدام في وقت سابق، فبات يمضي وقته كئيبا منزويا في منزله.

قتل أم وفاة؟

في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٤، بعد نحو عام على خروجه من المعتقل، توجه شفيق الى عيادة طبيبه الدكتور حكمت حبيب لإجراء الفحوص الدورية. وما أن وصل المكان، رفقة ابنه يعرب، حتى سقط مغشيا عليه بفعل نوبة قلبية حادة، فنقل الى مستشفى اليرموك ببغداد صحبة الدكتور حكمت حيث وافاه الأجل.

كانت جموع المعزين تتوافد على مجلس الفاتحة صباح مساء من كل الأطياف الإجتماعية والسياسية، معبرة عن الأسى لفقدان رجل أحبه الناس لأخلاقه وانسانيته وأدبه.

أعود الى أيام خروج شفيق من الإحتجاز، حيث أصبح قليل الكلام حتى مع عائلته متجنبا ذكر تفاصيل ما جرى له، خشية كلمة تفلت من لسانه تؤدي به هذه المرة الى مصيبة أعظم. كما كان يخشى من أجهزة

تصنت في منزله زرعتها زمر المخابرات قبل أن تتركه ، الى جانب بقاء عيون وآذان تلك الزمر مفتوحة على كل من يحيطه ويقترب منه .

ومن بين ما أسرّ به لزوجته تلقيه حقنة أثناء وجوده في المخابرات على أساس مساعدتها في خفض ضغط الدم الذي كان يعاني منه! وظلت هذه الحقنة ، الى جانب ما كان يقدم له هناك من طعام وشراب ، محل تساؤل الجميع بعد مغادرته المعتقل ثم وفاته بعد فترة قصيرة .

الثابت هو تعرضه ، بعد إطلاق سراحه ، الى تغيرات صحية ، حيث اكتشف الأطباء إصابته بسرطان الدم» لوكيميا» ، مؤكدين أنه لن يحيا إلاّ فترة وجيزة ، ليقرر نتيجة ذلك حصر الأمر بينه وبين زوجته وطبيبه ، وجاءت شهادة الوفاة الرسمية ذاكرة :

١ ـ السكتة القلبية و ٢ ـ إبيياض كريات الدم (سرطان الدم) .

لم ينته حقد النظام عند هذا الحد ، فبعد مضي ١٦ عاما على وفاة شفيق أعلن صدام أمام جمع من الأدباء في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٠ عزمه على إلغاء النشيد الوطني الذي كان وافق عليه وصدر بقانون قبل نحو ٢٠ عاما واستبداله بآخر!

لكن النشيد الوطني الذي نظم كلماته شفيق بقي معتمدا رسميا للفترة ١٩٨١ ـ٢٠٠٣ ، وهو من الحان الموسيقار اللبناني وليد جورج غلمية .

وكان مطلعه :

«وطن مدّ على الأفق جناحا . .   وارتدى مجد الحضارات وشاحا»

ونهايته :

«دمت للعرب ملاذا يا عراق . .   وشموسا تجعل الليل صباحا»

زوجته . . . رفيقة دربه الطويل

إقترن شفيق بابنة عمه الصغرى (سامية ياسين قدوري) عام ١٩٥٦ ، وكان الإثنان منخرطين في صفوف حزب البعث ، واستمرت علاقتهما الزوجية والرفاقية الطويلة على المتانة حتى رحيلهما عن الدنيا .

كانت (سامية) ، عانت الكثير وخاضت صنوف المخاطر والصعاب بصبر خاصة أثناء اعتقال زوجها المتكرر ، ولدى اكتشاف الوكر الطباعي في منزل الزوجية ، مجازفة أكثر من مرة بالفرار مع أطفالها الى «ألبو كمال» و«دير الزور» حيث سكن الأقارب لتجنب التعقيب والمطاردة .

ظلت واقفة الى جانب زوجها أيام الشدائد خلال العهد الملكي وأثناء حكم عبد الكريم قاسم ، عبورا بفترة حكم العارف والعارف وانتهاءا بعهد صدام حسين .

في فترة الخمسينات والستينات قطنت العائلة دارا متواضعة مستأجرة في منطقة الأعظمية ببغداد خلف المقبرة الملكية ، حيث شهدت الدار سنوات الإعتقال والمطاردة والهروب .

وكانت الزوجة تمتهن التعليم ، ثم كرست حياتها في السنوات التالية لرعاية الشؤون الإجتماعية ، فتولت رئاسة جمعية مكافحة العلل الإجتماعية والإشراف على معهد رمزي للصم والبكم وذوي العاهات ، وتضمن المرسوم الجمهوري رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ تعيينها عضوا في الهيئة العليا للرعاية الإجتماعية في العراق . وبعد تولي البعث السلطة عام ١٩٦٨ نشطت في المناسبات الوطنية والأنشطة النسوية ، وأصبحت معروفة لدى الكثير من القياديين في الحزب والدولة ، لكن هذا الموقف لم يشفع لها ولزوجها فيما بعد .

في صيف ١٩٨٢ كان صدام يجول (إعلاميا) على مناطق ريفية شمال

بغداد فاتجه الى دار شفيق الجديدة الواقعة على ضفاف دجلة في منطقة (الصليخ)في الأعظمية . وفوجئت زوجته بالزائر فيما كانت منشغلة في المطبخ في تلك الساعة وزوجها غارقا في مهماته في بغداد ، وكان موكبه محاطا برتل ضخم من الأفراد وسيارات الحماية كما هي العادة .

دخل صدام الدار وجال في أركانها وأعجب بالغرفة ذات الطراز العباسي ومفروشاتها الشرقية التي أقامها شفيق خصيصا للجلسات الأدبية والشعرية التي يتوق اليها مع أصحابه الأدباء . ولم ينه صدام الزيارة إلاّ بعد نزوله الى قبو الدار للإطلاع على اللوحات الفنية التي رسمها شفيق بفرشاته . وكان صدام يلاطف أهل الدار ، طيلة وقت الزيارة ، لما بينه وبين شفيق من علاقة رفاقية قديمة ، ولدور زوجته سامية النضالي في حزب البعث .

بعد انحسار دور شفيق في الحزب والسلطة وانتهاء الأمر بإعتقاله وابنه عام ١٩٨٣ ، سعت قرينته ، شقيقتي ، الى التوسط لدى صدام شخصيا للإفراج عن زوجها وابنها .

وقد روت لي أنها ذهبت مع مجموعة رجال ونسوة متظلمين بسيارة كبيرة تابعة لأجهزة الأمن مخصصة لهذا الغرض ، سارت بهم نحو مكان خارج بغداد لم تستطع التعرف عليه . وأثناء الإنتظار الطويل في الصالة واستدعاء المتظلمين فردا فردا لمقابلة صدام بقيت الزوجة متلهفة لدورها كآخر شخص ، لكنها فوجئت أخيرا برفض صدام مقابلتها ، فعادت أدراجها مكسورة نادمة على كل ما مضى من تضحيات وزمالة رفاقية!

وحلت بعد ذلك مرحلة شقاء أخرى . ففيما رُفع الحجز الواقع على الدار بعد نحو شهر من إطلاق سراح شفيق استمرت بقية ممتلكاته الأخرى محجوزة الى ما بعد وفاته ، واضطرت زوجته الى بيع ما تبقى لديها من محتويات ثمينة لتوفير لقمة العيش طيلة السنوات التي حرمت خلالها من راتب زوجها التقاعدي .

ومرة أخرى لم يستطع أحد من محبي شفيق ومعارفه الكثر في بغداد التدخل في الأمر حتى حانت فرصة كانت بمثابة مكرمة السماء ، إذ عقد في بغداد مهرجان المربد الشعري لدورته ١٩٨٦/١٩٨٧ شاركت فيه وفود من بلدان عدة ، من بينها وفد من دولة الكويت يتقدمه الأديب والشاعر أحمد السقاف رئيس رابطة الأدباء الكويتية الذي ربطته بالمرحوم شفيق علاقة متينة عززّ لحمتها عالم الأدب والشعر .

وأذكر أن رابطة الأدباء الكويتية كانت دعت شفيق عام ١٩٨٠ ، حين كان أمينا عاما لاتحاد الأدباء والكتاب العرب ورئيس تحرير مجلة «آفاق عربية» ، ليكون ضيفها ويحيي أمسية شعرية فيها ، فحضر الى جانب عدد كبير من المثقفين والأدباء المستشرق الروسي فلاديمير شاغل ، وافتتح الأمسية الأديب السقاف مقدما ضيفه بأنه : الشاعر المبدع . . والأديب اللامع . . والعروبي الذي لا يقبل المساومة في المواقف الجهادية . . يعرفه من يعرفون الجهاد في سبيل المبادئ . . . .

ثم أنشد شفيق قصائد رائعة من شعره الوطني والقومي ألهبت العواطف والأحاسيس .

بعد مضي ستة أعوام على تلك الأمسية الشعرية تشاء الصدف أن يحضر السقاف مهرجان المربد في العراق ، وهو يعلم ، بحزن ومرارة ، ان زميله وضيفه آنذاك شفيق قد ودع الحياة ليرقد تحت تراب المدينة نفسها التي تشهد عقد مهرجان الأدب والشعر .

علم السقاف خلال وجوده في «قصر المؤتمرات» ببغداد بما آل اليه وضع عائلة شفيق واستمرار حجز أملاكه ، فسارع رفقة نائبه الأديب خليفة الوقيان الى زيارة العائلة والوقوف على التفاصيل .

بادر السقاف الى إثارة الموضوع لدى السلطات العراقية العليا ، وبعد فترة

قصيرة بادر بالإتصال هاتفيا منْ الكويت بزوجة المرحوم ليطلعها على وجود أنباء سارة في الطريق .

وبالفعل ، تسلمت الزوجة ، بعد نحو أسبوع من الإتصال ، خطابا من رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية يرفع الحجز عن أملاك شفيق الكمالي . وبقيت الزوجة ، طيلة السنوات التالية ، مدينة للموقف المشرف للأديب السقاف الذي وافاه الأجل قبل زمن قصير من تحرير هذه السطور .

وبعد مضي نحو عشر سنوات على وفاة شفيق صدر قرار عام بتثبيت راتب تقاعدي لعائلة كل وزير سابق متوف ، فشمل زوجته هذا القرار .

ظلت سامية ، الرفيقة الحزبية القديمة ، تعاني من حقد السلطة ، ذلك الحقد الدفين الذي لم يمت بممات زوجها . وأصيبت نتيجته بحالة الكآبة التي عمقها المكوث في منزل كان كل ركن فيه يذكرها بكفاح زوجها الوطني والقومي ونشاطه الأدبي والفني ، فانتقلت للسكن في شقة متواضعة في «شارع حيفا» ببغداد . وزاد الطين بلة رؤيتها الدبابات الأجنبية تدنس التراب بدخولها العراق عام ٢٠٠٣ مؤذنة بسلب معالم تاريخه ونهب ثرواته . ورأت في كل ذلك منتهى الإهانة والإذلال وهي ما زالت مرتدية الثياب السوداء حزنا على رحيل زوجها المناضل .

ولم تقو على مقاومة المشهد المؤلم فودعت الحياة في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ، بعد مضي أقل من ثلاثة أسابيع على احتلال القوات الأجنبية بغداد ، فرقدت الى جانب زوجها في «مقبرة الشيخ معروف» بمنطقة الكرخ من بغداد ، ليسدلا سويا الستار على مسيرة حياتهما ونضالهما المشترك .

شفيق . . . المسار الطويل

منّ الله على عبد الجبار قدوري وزوجته صافية الحسو بأربعة أبناء وبنت كان شفيق المولود عام ١٩٢٩[1] أصغرهم ، وكانت الأسرة تسكن مدينة «ألبو كمال «البيئة الريفية والمجتمع القريب من البداوة ، الذي شد شفيق طوال حياته فعكسه على أدبه وشعره .

توجه «شفيق عبد الجبار قدوري» الى بغداد وهو لما يزل في عمر الصبا ليقيم في دار «والدي» عمه ياسين قدوري ، فواصل تعليمه طالبا في مدرسة متوسطة الكرخ وثانويتها .

وكان ينظر الى أبي ، المحامي ، بمشاعر الإحترام كونه مثالا في الوطنية لوقوفه ضمن مجموعة محامين للدفاع عن «الشيخ ضاري» المتهم بقتل الكولونيل الانجليزي «لجمن»[2] في خضم ثورة العشرين العراقية .

ولع شفيق بالشعر منذ صباه ونال العديد من الجوائز التقديرية في المباريات الطلابية الشعرية ، وكانت باكورة قصائده الملقاة في مهرجان أدبي أقامته متوسطة الكرخ ، تلك التي انتقدت العائلة المالكة في العراق آنذاك ، ما أدى الى اعتقاله وحجزه في «سجن السراي» وسط بغداد .

---

١ ـ إخوانه الثلاثة هم عبد اللطيف وكمال وتوفيق ، وأخته عطية ، وكلهم متوفون ، وله أخوان غير شقيقين عاشا سوية مع الإخوة الآخرين هما يوسف وشاكر .

٢ ـ تطوع للدفاع عن الشيخ ضاري ـ من عشيرة زوبع ـ المحامون الأربعة : داود السعدي وأمجد الزهاوي وعلي محمود وياسين قدوري ، أمام محكمة الجزاء الكبرى ببغداد التي انعقدت يوم ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٨ ، وأصدرت المحكمة برئاسة الحاكم البريطاني (جون بريجارد) حكمها يوم ٣٠ من الشهر ذاته على الشيخ ضاري بالإعدام شنقا حتى الموت مع تبديل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة بسبب كبر سنه وابتلاءه بمرض شديد من جراء تشرده عن وطنه ٨ سنوات . إلاّ أن الشيخ ضاري لم يقوى على الحال فتوفي في السجن بعد نحو ٤٨ ساعة من صدور الحكم عليه .

وهكذا شكل دخوله السجن لأول مرة منعطفا في حياته الأدبية والسياسية . وكان ، وهو اليافع في السن ، قلقا من ردة فعل والدته التي يكنّ لها حبا كبيرا التي قابلته بحب ميزه عن إخوته الآخرين . واستمر تعلق شفيق بوالدته حتى الكبر ولطالما ناداها بكلمة «حبابة» الأثيرة على نفسه .

لم يكن يخشى الإحتجاز وهو الذي عرف اليتم بعد فقد والده منذ الصغر ، لكنه كان يحسب لتأنيب الوالدة أكثر من حساب ، إلاّ أن ما حدث كان عكس التوقع ، إذ دخلت السجن متفقدة ابنها مالئة جنباته بالزغاريد لاعتقادها أنه حوّل ابنها الى رجل!

وقد عززت تلك الكلمات ثقة شفيق بنفسه ومنحته قوة في نشاطه الوطني ، فانضم الى حزب البعث مع تصاعد سخونة الأحداث الوطنية والقومية أواخر الأربعينات وكان أحد الرفاق البارزين في كلية الآداب بجامعة بغداد ، حيث تخرج «شفيق عبد الجبار قدوري» من قسم اللغة العربية فيها عام ١٩٥٥ ، واستمر حتى ذلك التاريخ يحمل هذا الإسم .

وُلدت ابنته البكر عام ١٩٥٨ وهو في السجن فأسماها «ثائرة» تبعا لطبيعة الأحداث ، إلاّ أن أمه «صافية» ، لطبيعتها الصافية ، الحّت على تغيير اسمها الى «حنان» على أمل أن (يحنّ قلب الحكومة) على ابنها فتطلق سراحه!

ولم يكن لدى شفيق داخل السجن شيء يعبر من خلاله عن السعادة بولادة ابنته غير ورقة رسم فيها كلمات أهداها ابنته ، بعنوان «أغنية خضراء» نقتطف منها :

«من ها هنا

من حيث تغتسل الربى . .

بالنور . . . بالأحلام

يا طفلتي . . . هذي الحروق الخضر أبعثها حنين

لو تدركين

معنى التشرد والضياع

من أجل فكرة ،

هي في دمي في قلب آلاف الرفاق»

كان يكثر من الفرار الى سوريا للإقامة بين أهله في «البو كمال» و»ديرالزور» لنشاطه السياسي وتعرضه المستمر الى المطاردة والإعتقال . وخلال إحدى حالات الفرار واصل طريق الهرب حتى مصر ، وكان ذلك وراء تغيير لقبه .

أفلت شفيق من قبضة السلطات الأمنية بجواز سفر زوّر فيه اسمه ليصبح «شفيق الكمالي» بدل «شفيق قدوري» . ووقف وراء اختياره اللقب «الكمالي» اعتباران ، الأول ـ أن أخاه الأكبر عبد اللطيف الذي سبقه في الإقامة ببغداد إتخذ هذا اللقب نسبة الى مسقط رأسه «البو كمال» وأصبح يعرف بـ «عبد اللطيف الكمالي» ، وكان أديبا معروفا ذا ميول قومية واتجاه ناصري . ويكمن الثاني في بحث الأجهزة الأمنية عن الشخص المسمى «شفيق قدوري» دون أن يدر في خلدها أن شقيقا لـ «عبد اللطيف الكمالي» صاحب النفوذ والعلاقات السياسية الواسعة ، يمكن ان يكون مطلوبا من قبل السلطة .

وحين وصول شفيق الى القاهرة الحّ عليه أصدقاؤه بالاحتفاظ بلقبه الجديد «الكمالي» ورأوا أن في تسمية «شفيق الكمالي» جمالية أفضل ، فأبقى عليها وعُرف به حتى يوم مماته[٣] .

---

٣ ـ تبديل الأسماء وسواها في جوازات السفر أنقذ الكثير من المطلوبين ومكنهم من الفرار من قبضة السلطة . ومن بين هذه الحالات ما حصل لزميلي محسن العذاري ـ الرفيق

إغتنم شفيق فرصة إقامته في مصر لاجئا ، فحصل على الماجستير من جامعة عين شمس عام ١٩٦٢ ، حيث جاءت أطروحته «الشعر عند البدو «عاكسة حبه للبيئة والطبيعة البدوية وحياة البداوة الفريدة ، تلك التي طبعت معظم شعره وأدبه . فجمع في كتابه «الشعر عند البدو«ما يسره الظرف من شعرهم وأخبارهم وعاداتهم وقيمهم .

كان شفيق عاشقا هذه البيئة ، يزور البوادي حيثما وجد فرصة فيقيم بين العشائر ويحاور البدو في أشعارهم ويستمع الى نطقهم ويدون النصوص بكل شغف وإعجاب .

بعد تخرجه من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٥٥ عين مدرسا معيدا فيها ، وزاول التدريس في معاهد عدة في بغداد والموصل .

وبعد أحداث ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ عين مديرا عاما في وزارة الإرشاد .

والى جانب عضويته في القيادتين القومية والقطرية ، كان يتمتع بثقة واحترام رفاقه في قمة الهرم الحزبي ، وفي مقدمتهم أحمد حسن البكر .

صاغ شفيق البيان الأول الذي تلاه البكر على الشعب من راديو بغداد صبيحة ١٧تموز/ يوليو ١٩٦٨ .

وعلى إثر أحداث الثلاثين من الشهر ذاته وتسلم حزب البعث السلطة كاملا كُلّف شفيق في اليوم التالي بحمل قرار تشكيلة الوزارة الأولى الى دار الإذاعة لإعلانه ، وتسنم هو حقيبة الشباب .

القديم المعروف ـ الذي فر من سطوة الحكم رغم منعه من السفر . وبعد انقطاع الصلة بيني والعذاري منذ السبعينات ، تلقيتُ منه رسالة من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦ يقول فيها «أخي العزيز ، لقد خرجت من العراق بمعجزة حيث كنت ممنوعا من السفر ، والشكر يرجع الى والدي الذي سجلني في دفتر النفوس باسم (عبد المحسن) ، فيما كان المنع على (محسن)» .

وقد عين عضوا في مجلس قيادة الثورة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ وأخرج منه عام ١٩٧٠ ، كما أعفي من وزارة الشباب وعين سفيرا في اسبانيا ، حيث بقي في مدريد للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ، ثم جرى تعيينه وزيرا للإعلام وأعفي من المنصب أواسط أيار/ مايو ١٩٧٢ وعين عضوا في مكتب الشؤون التربوية التابع لمجلس قيادة الثورة .

ومن خلال التغيير المتكرر في مراكزه القيادية ومناصبه الرسمية يتضح انعدام الود في تلك الفترة بينه وبين صدام كون شفيق أقدم منه حزبيا وأوسع مكانة إجتماعية .

حين تولى حقيبة وزارة الثقافة والإعلام كرس اهتمامه الى ميادين جديدة تعكس طيبة قلبه وشغفه بالفن . فأسس دارا لثقافة الأطفال تولت إصدار صحف ومطبوعات خاصة بهم ، وصدرت «مجلتي» أول مطبوعة للأطفال ساهم رسامون بارزون في إخراجها .

وأنشأ دار الأزياء العراقية التي تعني بطرح الأزياء الفريدة عبر تاريخ العراق الطويل «البابلية والاشورية والعباسية» بشكل فني راق أثار إعجاب المحافل المحلية والعربية والدولية .

كما أمر بتشكيل الفرقة القومية للرقص الشعبي التي نقلت عروضها الجذابة الى العالم كله .

كان شفيق طوال حياته هادئ الطبع بسيطا يكره التجبر والتعالي ، مبغضا للعنف والقسوة ، عاشقا الصحبة والألفة ، تواقا الى التفاهم والتآلف مع الآخرين حتى وإن اختلف معهم في الرأي والفكر . وهذه الصفات ، الى جانب عشقه التعليقات الطريفة وعدم مبالاته بإطلاق الساخر منها بحق بعض رفاقه في هرم الحزب والسلطة ، جعلته في وضع حزبي صعب أقل حدوده الحسد والكراهية .

ما يرويه صحبه عنه خلال وجوده على رأس مؤسسة «آفاق عربية» ، أنه درج على مناداة نائبه في المؤسسة المرحوم عبد الجبار العمر (بالسيد النائب . .) ، وكانت الدهشة تعقد ألسنة جلاسه ، كون لقب (السيد النائب) حكرا على صدام في حينه ، ولا يستبعد تماما أن تكون مثل هذه الدعابات نقلت في حينه الى صدام الذي عرف عنه التربص لمن يحاول النيل منه .

في الفترة التي عاشها شفيق منبوذا من صدام ومبعدا عن المناصب المتقدمة نجح في تكريس وقته لعالم أحبه منذ الصغر ، عالم الشعر والأدب ، فكان رئيس اتحاد أدباء العراق والأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب العرب ، ورئيس تحرير المجلة الفكرية الشهيرة «آفاق عربية» منذ عام ١٩٧٦ ، الى جانب عضويته في المجلس الوطني لدورته الأولى المبتدئة عام ١٩٨٠ ورئيس لجنة العلاقات الدولية في المجلس ، لحين احالته على التقاعد في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ عقب إطلاق المخابرات سراحه .

بادر الى تأسيس دار النشر «آفاق عربية» ، وحدد موقعها في بغداد واختار طراز بنائها العربي ، وهيأ لها مطبعة حديثة ، وتولى رئاسة تحرير مجلة «آفاق عربية» الصادرة عنها المتمتعة بمستوى ثقافي رفيع كان محل إعجاب الأدباء العراقيين والعرب ومتابعتهم ، وكانت أعدادها تنفذ من الأسواق بسرعة .

كما كان رساما تشكيليا مبدعا خصص قبو داره الرحب لفن الرسم المضاف المرتبط روحا ومضمونا بشعره . وكان على الدوام يرى أن اللوحة التي يرسمها ليست إلاّ شكلا من أشكال قصائده ، فيما انتعش تنظيم المعارض داخل العراق وكانت شاهدا مضافا على القيمة الفنية العالية لرسوماته عاكسة أحاسيسه الإنسانية المرهفة ونضاله الوطني والقومي .

عالم من الأدب والشعر

تميز شفيق الكمالي بكتابة القصيدة العربية الحديثة ، وكانت الصورة البدوية جسرا يربطه بالتراث ، فجاءت قصائده متأثرة بتلك الصورة شكلا ومضمونا .

بدأ شفيق كتاباته الشعرية في النصف الثاني من الأربعينات حين كان طالبا في متوسطة الكرخ ببغداد ، وكان من دعاة الشعر الحر ومن جيل بدر شاكر السياب . وكثيرا ما كان يقضي ساعات من المسامرة والتداول الفكري في مقهى «الدفاع» و»باب المعظم» القريبتين من كليته ـ كلية الآداب ـ مع هذا الشاعر الرائد وبقية صحبه وأصدقائه مثل عادل زيدان وعبد الجبار عمر وفيصل حبيب الخيزران .

ومع تقدم العمر وتجمع الخبرة ومشاركاته الواسعة في الأنشطة الأدبية والشعرية إعتلى شفيق ناصية الشهرة على الساحتين المحلية والعربية من أوسع أبوابها ، ومنحته خصائله الإنسانية مكانة اجتماعية مرموقة أثارت البغض والحسد لدى الكثير من رفاقه الحزبيين .

الى جانب أطروحته للماجستير التي انتهى منها عام ١٩٦٢ والموسومة «الشعر عند البدو«وطبعت في بغداد عام ١٩٦٥ ، صدرت له دواوين :

- الأول ـ «رحيل الأمطار» عام ١٩٧٢ ويتضمن قصائد نظمها بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٧٠ ،
- والثاني ـ «هموم مروان وحبيبته الفارعة» عام ١٩٧٤ ،
- والثالث ـ «تنهدات الأمير العربي» عام ١٩٧٥ .

ونظم شفيق العديد من الأناشيد لعل أبرزها «النشيد الوطني» و «مرحبا يا معارك المصير» . وله غير قصيدة من أجمل قصائد المناسبات لعل أبرزها

تلك التي ألقاها في ذكرى ميلاد الإمام علي رضي الله عنه ، في أوائل الثمانينات ، نقتطف منها :

أدرك أناتك فالهوى احلام ... والرشد من بعد الضلال يرام

أمعنت في درب الغواية سادراً ... فحصيد عمرك لوعة وأثام

ما العمر باقٍ في زحام دروبها ... للعابرين ، ولا الحياة مقام

* * *

عذراً امير المؤمنين فحاجتي ... ان يغمر القلب الحزين سلام

طابت اصول انجبتك زكية ... في العالمين وطابت الارحام

حفلت بمولده البرية وازدهت ... ام القرى واختالت الاعوام

* * *

بهر الفوارس يافعاً في عزمه ... وقضى حقوق الله وهوغلام

اعيا البلاغة منطق في نهجها ... كالسحر شاع وما سواه كلام

بأبي الذي وهب الشريعة نفسه ... لم يولد زيغ .. ولا احجام

* * *

بأبي وامي يا ربيع قلوبنا ... وملاذها يوم الدموع سجام

عفواً امير المؤمنين فلم تزل ... تجري بنا في تيهها الاوهام

فالناس فوضى لا يقرّ قرارها ... والحاكمون عن الرشاد نيام

* * *

عذراً أمير المؤمنين إذا نبت ... ابيات شعري والهموم لهام

ولأنت ادرى والمصائب جمة ... حافت بنا والقيمون رِمام

ولأنت ادرى بالقلوب فعادري ... نسب اليك يشدني وزمام

رياض حياتك عبرة وعقيدة　　　وسراط نهجك موثق وذمام
فاليك من هذي الجموع تحية　　　وعليك من رب العباد سلام

ولشفيق ديوان آخر يضم مجموعة قصائد كتبها بخط يده وزينها بالعديد من رسومه بعنوان «قصائد ملونة» ، لكنه لم يجد طريقه للنشر في حياة شاعرنا ، وهو محفوظ لدى أسرته بانتظار الفرصة الملائمة .

كان شعره محل اهتمام الأدباء والباحثين والنقاد ، فكتب عنه الكثير من العلماء واللغويين لعل أبرزهم الدكتور عناد غزوان والدكتور نوري القيسي والدكتور جليل كمال الدين وهناك عدد لا يحصى من النقاد وقد تناولوا جل كتاباته الشعرية ومقالاته الفكرية بالنقد والتحليل بينهم العراقي المرحوم عبد الجبار داوود البصري والمصري الدكتور كمال نشأت والسوري عاصم الجندي الى جانب جليل حيدر وطراد الكبيسي ويوسف نمر ذياب وماجد السامرائي وعلي جعفر العلاق .

فيما يلي قطرات من أنهار شعره :

فينشد في المرأة :

غداً نلتقي . . فلا تقلقي
ففي صدرك المرمري
رخام طري
وكوزا نبيذ
وتلاً زهور من الزئبقِ
يحن لها خافقي

فلا تقلقي

اذا ما مرّ عام ولم نلتقِ

واعتلى شفيق منصة الخطابة في الحفلة التي أقامتها عمادة كلية الآداب لمتخرجيها عام ١٩٥٥ ناشدا قصيدته «وقفة وداع» :

فـي كـل ركـن هـنـا لـلـقـلـب تـذكــار

تـشـــــــدو لـه فـي حـنـايـا الـريـح أوتـار

* * *

كم جلســة فـوق صـدر الروض يجـمـعنا

سـحــر الحــديث ، حــديث الحب مـعطار

كم غــفـــوة فــوق زند العــشب أذكــرها

فـــيــجــهش القلب للذكـــرى وينهـــار

* * *

مـــهـــلاً صـــريع الهـــوى ذكـــراهمُ أمل

والعــــيش أجـــمله ذكـــرى وتذكـــار

بالامسِ كنا وكف الحب تجـــمــــعنا

والـيـــــوم حلّ النّوى فلتنحب الدار

ويلمس القارئ خلال متابعته شعره إنشداد شفيق الى التاريخ العربي الزاهر وآماله اللانهائية بمستقبل زاهر للأمة العربية ، ونقتبس هنا من قصيدة له بعنوان «أغنية عربية» حيث يخاطب المجد العربي :

يا غرناطة

يا بركة نور وضاءة

يا فيضا من نور العرب

لا لن أبكي

* * *

عرب . . عرب . . لا لن نخضع

والشعب العملاق الأسمر

لا لن يفنى

قسما بالبعث ولن يقبر

وحب شفيق لبلده العراق لا حدود له إذ نقرأ قصيدته «العراق الجميل» :

يا شـعلة في جـبـين الكون سـاطعـة
طهـر الصـحـارى بهـا والضـوء والمطر

انت التي الهـمـتنا كـيف نبـتكر
انت التي علمـتنا كـيف ننفـجـر

انـت التي صنعـتنا صنع قـادرة
حـتى اسـتوى البـعث فـينا وهو مـقـتـدر

وانـت انـت التي نهـوى . . ونذكـر
وانـت انـت الـتـي نـعـطـي . . ونـدخـر

ويا عـروسـا على الشطين مـائسـة
بـمـئـزر من مـهـيب النخل تأتزر

ويا وريشـــة مـــجـــد كـــان أولــه

شــريعــة ســمــحــة كــالضــوء تنتــشــر

بـغــــداد يا جنة الدنيــــا وزهوتـهـــا

ويا حــقــيــقــة مــا قــالوا ومــا ســطروا

قــد كنت للعــرب يومــا كل مــفــخــرة

واليــوم انت لكل العــرب مــفــتــخــر

وأخيرا . . . كلمة حق بعد مماته

بإعدام صدام رفاقه الواحد والعشرين عام ١٩٧٩ خيّم على الجو العام وجوم وترقب ، وقَلِق شفيق من احتمال أن يكون هو المقبل ضمن قائمة إعدام مفبركة جديدة .

وتحت غيوم حمراء مفزعة غطت سماء العراق حاول شفيق أن يدفع عنه هذا الإحتمـال ، وهو يعلم أن صدام لا ينظر الى الرفاق الذين سبقوه إنتماءا الى الحزب ويحضون بمكانة اجتماعية بعين الرضا . فاستخدم شعره ، تحت مظلة هذه الغيوم ، في إطراء صدام والنظام لكن هذا لم يُجده ، رحمه الله ، في شيء فدفع الثمن الباهض الذي دفعه غاليا السابقون والذين لحقوا به .

من المؤسف أن يتناول شفيق الكمالي نفر بالنقد والتجريح لقصيدة المديح ، بعد مضي نحو عشرين عاما على رحيله المؤسي ، في وقت كانت سلاسل الدبابات الأجنبية عام ٢٠٠٣ تملأ هواء العراق أغبرة صفراء .

وبرأيي ، أن التقييم الإيجابي العام للرجال الكبار لا تمسحه وقفة قصيرة (خاطئة) في تاريخهم الطويل ، خاصة بالنسبة لشفيق الذي أحاطته ظروف مميتة بعد نضال وطني طويل مشهود له .

فها هم شعراء أفذاذ ، في التاريخ القديم والحديث ، يتمتعون بقمة الشهرة والإكبار من أمثال المتنبي ومحمد مهدي الجواهري رغم ما سطروا في شعرهم ما هو أضعاف ما بدر من شفيق وهو في زمن عصيب .

في هذا الكتاب سعيتُ لتثبيت الكثير من الأحداث التي عايشها شفيق الكمالي وتلك التي مرت به ، بعد أن فاتت الفرصة لتدوينها كاملة بنفسه قبل وفاته بعمر ٥٥ عاما ، واستنجدتُ بأهله في بغداد ، إلاّ أنهم لم يستطيعوا إسعافي بالكثير ، فقد أحرقوا ما خصه من أوراق بدخول القوات الأجنبية بغداد عام ٢٠٠٣ خشية أن تؤدي ورقة او صورة ، أثناء المداهمات ، الى التحقيق والإعتقال وربما الى ما هو أعظم!

رحم الله شفيق الكمالي وزوجته ، فقد عاشا لمبادئهما والقيم التي آمنا بها وقضيا مظلومين . وتلك أرفع عناوين الشهادة .

الفصل الخامس عشر

مصر تقرر إبعادي عن أراضيها

خلال ٤٨ ساعة

أسباب إبعادي كأمين عام لمجلس الوحدة الإقتصادية

على مدى تسعة شهور تجمعت الأسباب وانتهت بقرار السلطات المصرية بالإبعاد ، وغادرتُ مصر في الساعة الثانية بعد منتصف الليل .

بدأ أساس القصة في الأول من مايس/ مايو ١٩٧٨ حين توجهتُ الى القاهرة لتسلم مهمتي أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي كان يضم ١٣دولة عربية ، في فترة شهدت الساحة العربية توترا شديدا بسبب نية الرئيس المصري أنور السادات توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل .

كان السادس من حزيران/ يونيو ١٩٧٨ موعدا لعقد اجتماع على مستوى الوزراء لدول المجلس حدد سلفا من قبل المجلس ذاته .

وبعد إجراء اتصالات مكثفة قمتُ بتحديد بغداد مكانا للإنعقاد حيث جاءت موافقات الدول الأعضاء باستثناء مصر التي اعتذرت بمذكرة رسمية عن الحضور لأسباب سياسية تتعلق بالمكان . وبعد إلحاحي المتكرر قبلت

مصر الحضور على مضض ، إلاّ أنها قررت خفض مستوى التمثيل الى درجة وكيل وزارة . فمصر كانت راغبة جدا بعقد الإجتماع فيها ـ دولة المقر ـ واعتبرت موقفي بعقده في بغداد لا يتسم بالود رغم حجتي القوية المتمثلة في أن الإنعقاد في القاهرة سيعني امتناع دول عديدة عن الحضور بسبب مقاطعتها المعلنة لأي اجتماع يعقد في مصر من ناحية ، كما أن دولا أخرى اعتذرت عن استضافة الإجتماع في عواصمها من ناحية اخرى .

كان ذلك أول الأحداث ، ثم جاء الحدث الثاني حين تقرر عقد الإجتماع الوزاري اللاحق في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ في دولة الامارات وليس في القاهرة . وأرجعت مصر هذا الأمر الى موقف غير ودي آخر من جانبي رغم أن المجلس حدد الامارات في ختام اجتماعه السابق الذي عقد في «قصر السلام «في بغداد .

ثم جاء الحدث الثالث في اجتماع دبي حين أصدرالمجلس تنبيها بالمخاطر على أهدافه والسوق العربية المشتركة في حال تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ، فكان أن أبدت مصر انزعاجا شديدا من القرار ونددت به على لسان ممثلها في الإجتماع المذكور ، الذي ذهب الى أبعد من ذلك ، فعقد مؤتمرا صحفيا إتهمني فيه بالتمهيد لقرار المجلس عبر الدراسات المقدمة له ـ وهي بالمناسبة تحليلات ساهم فيها خبراء إقتصاديون مصريون .

أما الحدث الرابع فتجسد بتوجيه وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي المصري كتابا رسميا شديد اللهجة بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ، أي بعد خمسة أيام فقط من انتهاء دورة دبي .

في ذلك الكتاب إتهمني بالإبتعاد عن الحياد ، وتحريف توصيات المجلس ، وتحريض الدول العربية ضد مصر ما اضطرني للرد عليه نافيا الإتهامات الواردة فيه نفيا قاطعا ، واستخدمت العبارات الشديدة ذاتها التي

استخدمها في كتابه . وفيما يلي نص الكتابين المتبادلين :

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

السيد الدكتور فخري ياسين قدوري

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تحية طيبة وبعد

لقد أطلعني أمس السيد مدحت عبد العزيز وكيل الوزارة لشؤون التعاون العربي والافريقي ونائب الممثل الدائم لدى المجلس على ما ورد بتقريركم لاجتماع المجلس في دورته العادية الثانية والثلاثين التي انعقدت بدولة الامارات العربية المتحدة ، كما أحاطني بسير المناقشات التي دارت في الاجتماعات وما حدث من تحريف في التوصيات الصادرة عن المجلس وتسريب لأنباء مختلفة للصحافة والاذاعات العربية والأجنبية القصد منها تحريض الدول العربية الشقيقة ضد مصر .

وإنني لأجد نفسي آسفا ان أوجه نظركم الى ضرورة التزام الأمانة العامة بالحياد الواجب مراعاته عملا بأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بايجاد التوازن في علاقاتها بالدول الأعضاء بالمجلس وان لا تكون الأمانة العامة جهازا لخدمة قضايا سياسية بعينها .

وبقدر حرص مصر على مساندة عمل المجلس فسوف تكون آسفة ـ اذا ما استمر الحال على هذا المنوال ـ الى التشاور مع الدول العربية الأعضاء بالمجلس

لوضع الضوابط اللازمة بان تمارس الأمانة العامة عملها بحياد كامل بين الدول الأعضاء بالمجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الدولة

للتعاون الاقتصادي

والممثل الدائم لدى المجلس

على جمال الناظر

١٩٧٨/١٢/١٣

وحمل جوابي للوزير النص التالي :

مكتب الأمين العام

الرقم : س ١

التاريخ : ١٩٧٨/١٢/١٦

معالي علي جمال الناظر

وزير الدولة للتعاون الاقتصادي في جمهورية مصر العربية

والممثل الدائم لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تحية عربية وبعد

استلمت رسالتنكم المؤرخة في ١٩٧٨/١٢/١٣ حيث يفهم ان معاليكم اصبحتم ممثلا دائما لجمهورية مصر العربية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وانني إذ أهنئ معاليكم وارجو لكم الموفقية وأعد ان أكون عونا لكم ولجميع السادة الممثلين الدائمين في المجلس ، فانني أود ان أسجل تقديري

واعتزازي بالممثل الدائم لجمهورية مصر العربية في المجلس سابقا معالي الدكتور حامد السائح على موقفه الطيب من الأمانة العامة للمجلس منذ تسلمي لمهامي كأمين عام للمجلس في١/٥/١٩٧٨ ، كما أود ان يتفضل معاليكم مشكورا بتزويد الأمانة العامة للمجلس بمذكرة مستقلة حول اعتبار معاليكم الممثل الدائم لدى المجلس بدلا من معالي الدكتور السائح ليتسنى لي تعميم ذلك حسب الأصول على كافة الدول العربية الأعضاء واعلامهم بذلك .

معالي الوزير

لقد اشار كتاب معاليكم بقدر تعلق الأمربالدورة ٣٢ للمجلس انه» . . . حدث تحريف في التوصيات الصادرة عن المجلس . . .» .

أود إبلاغ معاليكم ان المجلس اتخذ مقررات وليس توصيات ، ولم يحدث تحريف في تلك القرارات ، وان ما صدر عن المجلس من قرارات انما تمت الموافقة عليها حسب الأصول الإجرائية وتم توثيقها ، كما تجري العادة في جميع دورات المجلس ، من قبل رئيس الدورة معالي الشيخ سلطان المعلا وزير الاقتصاد والتجارة بدولة الامارات العربية المتحدة ومن قبل الأمين العام للمجلس ، بعد ان تم اقرارها نهائيا في الجلسة الختامية التي عقدها المجلس يوم ٧ / ١٢ / ١٩٧٨ ، وقد جرى بعد انتهاء الدورة ، كما جرت العادة أيضا ، توزيع القرارات الموثقة على الدول الأعضاء في المجلس ومنها بالطبع جمهورية مصر العربية .

اما النقطة الأخرى المثارة في كتاب معاليكم حول «تسريب لأنباء مختلفة للصحافة والإذاعات العربية والأجنبية القصد منها تحريض الدول العربية الشقيقة ضد مصر» ، فلا يمكن ان يخطر هذا على بالي كمواطن عربي مخلص اينما كان محل تواجدي ومهما كانت طبيعة مسؤوليتي ، وان الأنباء التي أعطيت للصحافة والإذاعات العربية والأجنبية لا يمكن ان يكون القصد

منها مثل هذا التحريض ، وان القسم الأكبر من تلك الأنباء المعطاة كانت موثقة ولا تزال محفوظة في السجلات الرسمية لدى الأمانة العامة ، وقد عكست الأنباء المعطاة ، بصورة عامة وموضوعية ، ما تناولته جلسات الدورة ، وان الأمانة العامة على استعداد لتزويد معاليكم بنسخ مصورة من تلك النشرات الصحفية التي صدرت عن الأمانة العامة في حالة رغبة معاليكم بالإطلاع عليها . أما ما قد يكون قد حصل من قيام بعض المراسلين باضافة بعض العبارات او تعديل ما يعطى لهم من أنباء فهو امر يقع في الكثير من المناسبات في الوطن العربي وخارجه . وبودي أن أؤكد لمعاليكم ان ما أعطي من قبلي كأنباء صحفية كان منسجما تماما مع بنود جدول الأعمال ومقررات المجلس ، ولم يطرأ على خاطري كمواطن عربي مخلص أولا وكأمين عام للمجلس ثانيا ان يقصد بهذه الأنباء «تحريض الدول العربية الشقيقة ضد مصر» .

معالي الوزير

لقد أشرتم بكتابكم انه «بقدر حرص مصر على مساندة عمل المجلس سوف تكون آسفة - اذا ما استمر الحال على هذا المنوال - الى التشاور مع الدول العربية الأعضاء بالمجلس لوضع الضوابط اللازمة بان تمارس الأمانة العامة عملها بحياد كامل بين الدول الأعضاء بالمجلس» .

وفي الوقت الذي أجيب معاليكم بان من حق جمهورية مصر العربية ، كما هو من حق أية دولة عضو في المجلس ، ان تطرح حسب الأصول الإجرائية اي موضوع يتعلق بالأمين العام او الأمانة العامة فقد كان بودي لو أثير هذا الموضوع من قبل وفد جمهورية مصرالعربية أثناء دورة المجلس الأخيرة لبحثه ضمن نطاق المجلس بصورة مستعجلة بالنظر لأهميته . ومع ذلك أرجو تفضلكم ، إعتقادا مني بخطورة الموضوع وعلاقته بالثقة التي منحتني اياها مشكورة ومقدرة جميع الدول الأعضاء ومنها جمهورية مصر العربية حينما تم

انتخابي امينا عاما للمجلس ، النظر بقيام جمهورية مصر العربية بإثارة هذا الموضوع ضمن نطاق المجلس لبحثه وتقرير ما يراه بشأنه ، وان المجلس هو الحكم في ذلك .

معالي الوزير

ان مسألة «حياد» الأمين العام للمجلس والأمانة العامة يهم معاليكم كما يهم الممثلين الدائمين في المجلس ويهمني ايضا . ولهذا سأقوم بصفتي أمينا عاما للمجلس بعرض الموضوع على المجلس في دورته القادمة لمناقشته وتقرير ما يراه سليما . وفي نفس الوقت أؤكد لمعاليكم انني كنت و لا ازال وسأبقى متمسكا بالحياد لا خوفا او وجلا ولكن التزاما بالمسؤولية واحتراما للموضوعية والقسم الذي أديته . وحرصا على تأدية الأمانة الموضوعة على عاتقي فانني سأقوم بإرسال نص كتابكم ونص كتابي هذا الى جميع السادة الممثلين الدائمين في المجلس ليكونوا على بينة من الأمر خاصة بعد ان تناولت الصحف الصادرة في القاهرة والإذاعة ، اعتبارا من مساء نفس اليوم الذي حررتم فيه كتابكم ، التعليق عليه والتطرق لما دار في جلسات الدورة المغلقة والتعرض لما اتخذ من قبل المجلس من قرارات بأسلوب أقل ما يقال عنه ، وبكل أسف ، انه لا يتماشى مع الرأي الجماعي الذي ساد المجلس وما اتخذه من خلال الرأي الجماعي من قرارات .

معالي الوزير

بودي في هذا الموضوع بالذات ، اي موضوع الحياد ، رجاء معاليكم الإطلاع مباشرة على محاضر جلسات الدورة ٣٢ للتعرف على موقف المجلس من الإتهام الذي وجهه رئيس وفد جمهورية مصر العربية للأمين العام ووصفه «بعدم الحياد» بسبب تضمين تقرير الأمين العام القسم الواقع تحت عنوان «اسرائيل والتكامل الإقتصادي العربي» وطالب بحذف هذا القسم من

التقرير . إلا ان المجلس ، بعد الاستماع الى وجهة نظره ووجهة نظر رؤساء وفود الدول الأعضاء الأخرى ، لم يأخذ بمقترح رئيس وفد جمهورية مصر العربية ، وبقي ذلك القسم في تقرير الأمين العام وبذلك سقط الاتهام الذي اطلقه رئيس وفد بلادكم الموقرة .

معالي الوزير

ان عبارة «وانني لاجد نفسي آسفا ان اوجه نظركم الى ضرورة التزام الأمانة العامة بالحياد الواجب مراعاته . . .» الواردة في كتابكم تجدون الجواب عليها خلال عرضي السابق للموضوع ، وأجد نفسي آسفا ان اوجه نظركم الى أهمية الإطلاع على نصوص محاضر الجلسات وقرارات المجلس الموثقة التي اتخذت حسب الأصول والتي هي من مسؤولية المجلس نفسه أخيرا وهو الحكم فيما أصدره من قرار وما اتخذه من رأي بعد ان استمع الى كافة الآراء والملاحظات التي تفضل بها رؤساء وفود الدول الأعضاء بكامل الحرية والجو الديموقراطي .

وأخيرا فانني على قرب من مكتب معاليكم وأضع جميع الوثائق بين يديكم ، وقد كنت ولا أزال عل استعداد لمناقشة أي موضوع يخص المجلس بروح المسؤولية الصادقة لتكون أرضية المعلومات سليمة وشاملة حين الرغبة في اتخاذ معاليكم أي رأي او موقف .

أتمنى لمعاليكم وافر الصحة

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الدكتور فخري قدوري

سارعت بنقل نصوص الكتب المتبادلة وما نشرته الصحف المصرية الى وزراء المجلس كافة ، وعندها إضطر رئيس الدورة في دبي الشيخ سلطان بن أحمد المعلا - وزير الاقتصاد والتجارة - الى التدخل فحرر كتابا الى الوزير المصري نفى فيها تهم التحريف في نصوص قرارات المجلس وأكد على التصرف الحيادي للأمين العام وأن المجلس هو المسؤول أولا وأخيرا عن قراراته ، وفيما يلي نص الرسالة :

دولة الامارات العربية المتحدة

وزارة الاقتصاد والتجارة

مكتب الوزير

معالي علي جمال الناظر

وزير الدولة للتعاون الاقتصادي

الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية

في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تحية طيبة وبعد . .

لقد أرسل السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور فخري قدوري الينا صورة من رسالة معاليكم الموجهة اليه والمؤرخة في ١٩٧٨/١٢/١٣ وكذلك نسخة من الرسالة الجوابية التي بعث بها اليكم بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٦ ، كما وردتنا الصحف الصادرة في القاهرة اعتبارا من تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣ والتي نشرت تعليقات وتصريحات حول الدورة العادية الثانية

والثلاثين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقراراتها وكذلك ما تناولته تلك الصحف بحق الأمين العام .

وبصفتي كنت رئيسا للدورة المذكورة ، ورغبة في وضع الحقائق امام نظر معاليكم ، وحرصا على الإبقاء على علاقات ايجابية مفعمة بالثقة فيما بين الدول الأعضاء في المجلس من ناحية وبينها وبين الأمين العام والأمانة العامة للمجلس من ناحية أخرى بما يخدم تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بصورة عامة ويعزز من مسيرة المجلس بصورة خاصة ، أود في رسالتي هذه ان أوضح لمعاليكم بعض الأمور التي آمل من خلالها ان تكون جميع الجوانب المتعلقة بالدورة اكثر دقة ووضوحا :

أولا : إن المجلس استمع الى كافة آراء السادة رؤساء الوفود حول جميع القضايا المطروحة في جدول الأعمال بروح أخوية وبناءة واصدر قراراته حسب الأصول الإجرائية وتم توثيقها رسميا وجرى توزيعها على الدول الأعضاء ولم يجر تحريف فيها .

ثانيا : ان الأمين العام سلك سلوكا حياديا وموضوعيا فيما طرحه من وجهات نظر في جميع بنود جدول الأعمال كما أبدى حرصه الشديد على سير جلسات المجلس بصورة ايجابية وبناءة .

ثالثا : في الوقت الذي اؤكد فيه لمعاليكم ان السادة رؤساء الوفود والسيد الأمين العام قد بذلوا اقصى جهد لإضفاء جو اخوي من النقاش والاستماع الى وجهات النظر المختلفة التي أبديت بمنتهى الحرية ، وان المجلس هو المسؤول اولا واخيرا عن قراراته ، فانني ارجو ان تكون رسالتي هذه عاملا لإيضاح وقائع ما مضى ولتجنب كل ما من شأنه ان يعرقل مسيرة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي نحرص جميعا على دعمها واسنادها .

انتهز هذه المناسبة لأعبر لمعاليكم عن أطيب تمنياتي وخالص احترامي وتقديري .

أخوكم

سلطان بن أحمد المعلا

وزير الاقتصاد والتجارة

الممثل الدائم لدولة الامارات العربية المتحدة

لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

نسخة/ للدكتور فخري قدوري

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، للعلم

في هذه الظروف ، وفي متابعة لقرارات مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد ٢ ـ ٥/ ١٩٧٨/١١الذي رفض سياسة مصر وحذر من تطبيع علاقاتها مع اسرائيل ، وضعتُ احتمال تردي العلاقات بين مصر والدول العربية الأخرى الى درجة تضطر الأخيرة عندها لنقل المنظمات العربية الى خارج مصر ، وهو ما حصل فعلا فيما بعد .

في تلك الأيام انشغلتُ بموجودات المجلس النقدية التي كانت مودعة في البنوك المصرية وتقدر بملايين الدولارات ، وما قد يحدث لها عندما تحل الأيام المتشنجة المحتملة . وفي ظروف لم تصل حرارتها الى الذروة بعد ، قمتُ ـ من باب الإحتياط ـ بنقل جميع الموجودات الى أحد البنوك في دولة الامارات (عدا مبالغ بسيطة لتسيير العمل) بحجة واقعية تتمثل بنسبة الفائدة العالية التي عرضها البنك هناك .

وظهر فيما بعد أن خطوتي هذه كانت الوحيدة بين جميع المنظمات العربية . فبعد مضي بضعة شهور ، وحين صدور قرار نقل الجامعة والمنظمات الى خارج مصر ، قامت السلطات المصرية بإيقاع الحجز على موجوداتها النقدية البالغة عشرات الملايين من الدولارات ما أدى الى وقوع تلك المنظمات في أزمات مالية .

ويبدو أن خطوتي هذه ، المنفذة بهدوء حينها ، لم تنظر الجهات المصرية اليها بعين الرضا ، ما شكل حدثا مضافا لسلسلة أحداث التوتر .

حملة إعلامية تمهد لقرار الإبعاد

مع تراكم الأحداث تغيرت الأجواء المحيطة بعملي وإقامتي .

مساء أحد أيام تلك الفترة المتوترة إتصل شخص ذو مركز رفيع بي هاتفيا في منزلي بالقاهرة طالبا السماح على وجه السرعة بزيارتي ، الأمر الذي أثار استغرابي من هذه الزيارة المفاجئة التي تجئ لأول مرة منذ إقامتي في القاهرة قبل ثمانية اشهر .

بدأت الشكوك تساورني لحظة جلوسه في حال ارتباك ، ثم بدا لي من حركاته وكأنه يحمل جهاز تسجيل صغيرا . ومما زاد في الشك تلك الأقوال المترددة في السابق عن وجود قريب له يعمل برتبة متقدمة في المخابرات . وبلغت هذه الشكوك الذروة حين وجه لي سؤالا عن معرفتي حول وجود محاولة لإحداث انقلاب في مصر . فأجبته بالنفي ، وبأن مثل هذه المواضيع ليست من طبيعة عملي او اهتمامي . فما كان منه إلاّ أن انبرى للسؤال مرة أخرى فيما إذا كان الإتجاه السياسي الحالي في مصر سيخلق تعقيدات عميقة تنعكس على التضامن بين الدول العربية مما يستوجب إيقاف هذا الإتجاه بأية طريقة .

وأخيرا طلب مني التدخل لدى العراق لإرسال شخص يقضي على السادات ويخلص الأمة من مخططاته . وكرر هذا الطلب عدة مرات بينما كانت ردودي الرافضة مثل هذه الأمور في غاية الحذر ، ما أدى في النتيجة الى مغادرته المنزل إثر حديث لم يتجاوز الساعة ، معتذرا عن تلبية دعوتي لتناول العشاء لارتباطه بموعد مسبق .

سألت نفسي كيف يخوض الرجل بهذا الحديث المثير والطلب الخطير وليست بيننا علاقة تسمح بهما . هل تغير هذا الرجل فعلا وهو الذي كان يدافع بشدة عن سياسة السادات في المحافل العلنية؟ لم أستطع الجزم في نهاية المطاف في أي صف يقف!

تابعت السفارة العراقية في القاهرة تطورات الحالة ، فأرسلت وزارة الخارجية لي من بغداد حماية من شخصين مهمتهما مرافقتي باستمرار من ساعة خروجي من داري صباحا حتى ساعة استقراري في داري مساء ، سواء في أيام العمل أو العطل ، ومن المحتمل أن الجهات المصرية لم تنظر الى هذا الإجراء بعين الرضا .

لم يمض أكثر من أسبوع على إنتهاء الإجتماع الوزاري في دبي حتى بدأت الصحف المصرية الصباحية والمسائية ـ ومن بينها صحيفة الأهرام والجمهورية والأخبار ـ بالهجوم عليّ وتكرار الإتهام بالتدخل في شؤون مصر ، واشتركت إذاعة القاهرة في الهجوم أيضا . عندها بدا واضحا أن هذه الحملة المتواصلة مسألة مرسومة . وأذكر أن زميلا إتصل بي هاتفيا في مساء أحد تلك الأيام ، وأخبرني أنه كان مارا في أسواق القاهرة ولفت انتباهه مانشيت كبير باللون الأحمر على أعلى الصفحة الأولى من جريدة مسائية يشير الى أن السلطات المصرية توجه تحذيرا . أعلمني الزميل أنه اشترى الصحيفة ليقرأ ما ظن أنه تحذير وجّهته مصر لإسرائيل ، ثم تبين بعد أن قرأ النص أنه تحذير للأمين العام قدوري!

شممت رائحة التمهيد لاتخاذ موقف رسمي قريبا ، فسارعت لمقابلة أمين عام الجامعة العربية محمود رياض وأبلغته بأن الحملة الإعلامية لا تدع مجالا للشك بالتمهيد لقرار الإبعاد .

حاول رياض أن يطمأنني قائلا : إن مثل هذه الخطوة تعتبر خرقا واضحا للعرف الدولي ولروح اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي صادقت عليها مصر ، ولا يوجد مبرر تستند عليه مصر خاصة بعد رسالة رئيس الدورة معالي الشيخ سلطان بن أحمد المعلا التي تعتبر هي الفاصلة في الموضوع . ووعد رياض في ختام كلامه بمتابعة الموضوع بعد عودته من زيارة رسمية الى خارج مصر . إلاّ أن إبلاغي رسميا بقرار الإبعاد جاء أسرع مما قد يكون رياض حسبه في قرارة نفسه .

وأخيرا . . الخارجية المصرية تبلغني بالقرار

يوم ٢٤/ ١ /١٩٧٩ أبلغتني الخارجية المصرية بوجوب مغادرة الأراضي المصرية خلال ٤٨ ساعة . ولم يكن التبليغ مفاجئا لي ، فقد كنت أتوقعه بين يوم وآخر ، ولكن المفاجأة تكرست في كون الفترة اللازمة للمغادرة ٤٨ ساعة فقط! وتبلورت الدهشة في رفض الخارجية المصرية حينها توجيه مذكرة رسمية بالإبعاد مصرة على الإكتفاء بالتبليغ الشفهي . عندها تساءلت مع نفسي إن كنت اقترفت جرما او أعمالا خطيرة خلال عملي كأمين عام للمنظمة العربية استدعت تحديد فترة المغادرة بـ ٤٨ ساعة ، وفيما إذا كان في الأفق وقت كاف لاتخاذ الخطوات الرسمية والشخصية الضرورية قبل المغادرة .

إتصلت هاتفيا بالأمين العام للجامعة العربية بالإنابة السيد محمد رياض ـ حيث لم يكن الأمين العام محمود رياض عاد من رحلته خارج مصر ـ

وأعلمته بقرار الإبعاد باعتباري شخصا غير مرغوب فيه ، والمدة القصيرة للغاية الممنوحة لي لتنفيذه خلال ٤٨ ساعة ، ورفض الخارجية إرسال مذكرة رسمية بالأمر ، وأخبرته إذا كان الأمر خطيرا الى هذه الدرجة فلا مانع لدي من مغادرة مصر خلال ٢٤ ساعة .

بعد نحو عشرين دقيقة أعلمني محمد رياض أن الخارجية وافقت الآن على تمديد الفترة للمغادرة من ٤٨ ساعة الى ٩٦ ساعة ، إلاّ أنها ما زالت ترفض إرسال مذكرة رسمية بالإبعاد . عندها أخبرته بعزمي على الإلتزام بالتبليغ الأول ومغادرة الأراضي المصرية خلال ٤٨ ساعة ، حتى وإن لم أنم ساعة واحدة ، تفاديا لأية مضاعفات محتملة .

كان عليّ دعوة مندوبي الدول الأعضاء ، المتواجدين في القاهرة ، للإجتماع فورا وإبلاغ الدول بهذا القرار دون أن تتوفر بين يدي مذكرة رسمية بالإبعاد . كما كان عليّ اتخاذ الإجراءات الإدارية لتسيير العمل في الأمانة العامة خلال فترة إبعادي التي لا يعرف أحد كيف ومتى سيجري تداركها ، ورزم وثائقي وموجوداتي الخفيفة ، ومعالجة أمور أولادي الثلاثة الذين كانوا مستمرين على التعلم في مدارس القاهرة .

كانت فترة الساعات الثمان والأربعين صاخبة حرمتني النوم تماما ، وانصرفت لإكمال الخطوات الإجرائية داخل الأمانة العامة ، واجتماع المندوبين ، وتبليغ الدول الأعضاء ، وترتيب الوثائق الرسمية ، ورزم الحاجيات الشخصية ، دون أن أنسى توجيه مذكرة احتجاج رسمية على قرار الإبعاد ، ومذكرة أخرى لأمين عام الجامعة لدعوة المنظمات العربية لإجتماع عاجل :

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الأمانة العامة

مكتب الأمين العام

الرقم : ١/ أ/١٥/٣١٦

التاريخ : ١/٢٥/ ١٩٧٩

سيادة الاستاذ علي جمال الناظر

وزير الدولة للتعاون الاقتصادي

والممثل الدائم لجمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ،

بمناسبة طلب السلطات المصرية مغادرتنا الأراضي المصرية ورفضها تسليم مذكرة بذلك ، فاننا نسجل احتجاجنا على الإجراء المتخذ بابعادنا لأنه لا يستند الى أساس مشروع ولا يتماشى مع الحصانات التي يجب توفيرها للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ويدخل العلاقة بين جمهورية مصر العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مضاعفات لا تخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك ويهدد استقرار عمل المنظمات العربية المتواجدة في جمهورية مصر العربية ، كما نسجل احتجاجنا على رفض السلطات المصرية تقديم مذكرة رسمية بالإبعاد واصرارها بالإكتفاء بالتبليغ الشفهي .

أرجو أن تقبلوا فائق الاحترام

الأمين العام

الدكتور فخري قدوري

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الأمانة العامة

مكتب الأمين العام

التاريخ : ١٩٧٩/١/٢٥

الأمين العام لجامعة الدول العربية

السيد الاستاذ محمود رياض

تحية عربية وبعد ،

أود إبلاغ سيادتكم ان وزارة الخارجية المصرية طلبت منا ظهر الاربعاء ١٩٧٩/١/٢٤ مغادرتنا خلال ٤٨ ساعة للاراضي المصرية باعتبارنا شخصا غير مرغوب فيه ، ورفضت تسليم مذكرة رسمية بذلك . ومن خلال الاتصال بالسيد الأمين العام بالانابة الاستاذ محمد رياض ، فقد وافقت وزارة الخارجية المصرية على اعطاء مهلة اربعة أيام للمغادرة بدلا من يومين ، علما أننا أبلغنا الموقف الى كافة السادة الوزراء الممثلين الدائمين في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، كما ابلغنا هذا الى السادة المندوبين للدول الأعضاء بالمجلس المتواجدين بالقاهرة تجدونها مرفقة طيا . كما قدمنا مذكرة احتجاج الى السيد الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية على موقف السلطات المصرية ، مرفقة طيا ، حيث ان الإبعاد تم بدون مذكرة رسمية وبدون أساس مشروع .

وحيث ان موقف السلطات في جمهورية مصر العربية يشكل بادرة خطيرة على العمل العربي المشترك وضمان استقرار عمل المنظمات العربية فاننا ندعو سيادتكم التفضل بالدعوة الى عقد اجتماع عاجل لرؤساء المنظمات العربية لبحث الموقف واتخاذ الاجراءات الكفيلة لضمان حصانة

عمل المنظمات العربية وأمنائها العامين وتجنب كل ما من شأنه الاضرار بالعمل العربي المشترك .

أرجو ان تتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير .

الأمين العام

الدكتور فخري قدوري

في يوم المغادرة ذهبت لوداع الأمين العام للجامعة محمود رياض بعد عودته من السفر ، فأبلغته باحترامي قرار مصر بالإبعاد رغم اعتراضي عليه ، فسمعت منه ما يفيد بأنه صُعق لسماع خبر الإبعاد عندما كان في المغرب وكيف أنه بقي في حيرة بعد أن عجز عن العثور على سبب موضوعي ، كما قال إنه قلق لما سيؤدي قرار السلطات المصرية الى تعقيد في العلاقات العربية والعمل في المنظمات العربية .

في الساعة الثانية بعد منتصف الليل ٢٦/٢٥ من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩توجهت الى مطار القاهرة حيث كان موظفو الأمانة العامة في وداعي ، وذهلت إذ رأيتهم واقفين في الساحة المقابلة لمدخل المطار بعد أن تعذر عليهم الدخول . ودعت الأمينين المساعدين والموظفين فردا فردا ، وسرت في قاعات وممرات المطار دون توقف وعلى يميني أولادي الثلاثة فيما كان على يساري ضابط أمن مصري ظل يرافقني حتى جلوسي في الطائرة التي أقلعت الى بغداد بعد دقائق .

كانت الساعات الأخيرة مؤثرة للغاية في نفوسنا ، أنا وأولادي ، ونحن نلقي نظرات الألم والحسرة على وداع القاهرة ، قلب العروبة الكبير ، بأيامها وأمسياتها الجميلة ، وشقة السكن الجميلة ذات الموقع الفريد في بناية ابو الفتوح المطلة على نهر النيل .

مصر ترفض طلب المجلس بعودتي الى القاهرة

بعد وصولي الى العراق حرصت على توجيه العمل للأمانة العامة في القاهرة من خلال مكتب مؤقت في بغداد هيأته لي وزارة التجارة العراقية ووضعت تحت تصرفي أجهزة الإتصال والبريد الدبلوماسي. وكانت أولى خطواتي دعوة المجلس الوزاري الى اجتماع غير عادي يوم ١/٣ /١٩٧٩ ينعقد في العاصمة الأردنية عمان لبحث قرار مصر بإبعاد الأمين العام.

آنذاك ساورني شك من احتمال ممارسة ضغوط على موظفي الحسابات في الأمانة العامة لإعادة المبالغ الكبيرة الى بنوك القاهرة، والتي سبق لي إخراجها الى أحد بنوك الامارات.

اتصلت على الفور بزميلي الدكتور جواد هاشم - رئيس صندوق النقد العربي في أبو ظبي آنذاك - راجيا تدخله لدى البنك كي يمتنع عن تحويل أي مبلغ الى أية جهة ما لم يكن ذلك بايعاز مباشر مني. كما اتصلت بوزارة الاقتصاد الإماراتية للغرض نفسه، وقد تمت عملية الإحتراز هذه فعلا.

خلال عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية دورته في الرياض للفترة من ٢٦ - ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٩ عقد وزراء مجلس الوحدة الاقتصادية اجتماعا حول قرار مصر بابعادي، الذي وصفوه بغير المشروع والمخالف للأعراف الدبلوماسية، وطلبوا من الوزير المصري - الذي كان حاضرا - العمل على إعادة الأمور الى نصابها خلال فترة اسبوعين تنتهي تحديدا في ١٥ آذار/ مارس، وقرروا تأجيل انعقاد اجتماعهم الإستثنائي الى ما بعد انتهاء المهلة المذكورة.

على إثر ذلك إختلى بيّ في إحدى غرف الإجتماع - قاعة الملك عبد العزيز - وكيل الوزارة المصري طالبا مني، بأسلوب رقيق، نشر توضيح او تصريح في الصحف يفيد بتراجعي عن الدراسات المقدمة في اجتماع دبي

حول آثار تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ليتمكن من بذل مساع لإقناع السلطات المصرية بالعدول عن قرار الإبعاد. لكنني امتنعت عن ذلك لاعتبارات عديدة أهمها أن تلك الدراسات أصبحت من الوثائق التي أقرها المجلس وملكا رسميا له. وبعد مضي ساعة اختلى بيّ الوزير المصري مكررا الطلب نفسه بأسلوبه اللبق المعروف عنه، لكننا انصرفنا بعد أن سمع مني الجواب ذاته.

إنتهت مهلة الأسبوعين دون نتيجة، لكن هذا لم يكن غريبا عليّ، إذ تذكرت تلميحات الوزير المصري ونائبه في اجتماع الوزراء في الرياض بما مفاده أن القلق يساور الجهات الأمنية المصرية بشأن ما يتردد من اشتراك الأمين العام في مسائل تهدد أمن مصر العام. وسقط في يد الوزير المصري حين طالبته أمام زملائه الوزراء تقديم دليل مادي حول هذا الإدعاء، موضحا أن الأجهزة الأمنية - في كل العالم - معروفة بالتفنن في صياغة القصص إن أرادت الوصول الى تحقيق هدف ما.

اللافت للنظر أن الخارجية المصرية التي رفضت يوم تبليغي بالإبعاد - الموافق ٢٤ يناير - إرسال مذكرة رسمية بهذا الشأن عادت وأرسلت هذه المذكرة فيما بعد، حيث تسلمتها الممثلية العراقية في القاهرة بعد أكثر من أسبوعين على مغادرتي مصر. والطريف أن تاريخ التسلم كان ١٠ شباط/ فبراير فيما حملت المذكرة تاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وهو يوم مغادرتي الأراضي المصرية. ومما جاء فيها ما نصه (نظرا لما قام به السيد الدكتور فخري قدوري امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية من أعمال تتعارض مع أمن مصر وسيادتها...)!

المجلس يقرر نقل مقره الى عمان

كان مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد للفترة ٢ ـ ٥/١١/١٩٧٨ قد رفض سياسة تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل وحذر منها .

بعد مضي أقل من خمسة أشهر على القمة ، وعلى إثر عزم مصر التوقيع على معاهدة السلام مع اسرائيل يوم ٢٦/٣/١٩٧٩ ، عقد وزراء الخارجية والإقتصاد والمال العرب اجتماعا طارئا في بغداد للفترة ٢٧ ـ ٣١/٣/١٩٧٩ للإتفاق على خطوات وصيغ تنفيذ قرارات مؤتمر القمة المذكور . وضمن ما قرره هذا الإجتماع الطارئ تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس .

على هامش الإجتماع المذكور عقد وزراء مجلس الوحدة دورة إستثنائية للفترة ٢٩ ـ ٣١ من الشهر نفسه وقرروا ، ضمن مجموعة قرارات ، نقل المقر من القاهرة الى العاصمة الأردنية عمان لسببين ، كل منهما يبرر نقل المقر . فالأول ذو صلة بقرارات مؤتمر القمة العربي وقرارات وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب . والثاني مرتبط بقرار مصر إبعاد الأمين العام وعدم تراجعها عنه خلال المهلة الممنوحة لها . كما قرروا تعليق عضوية مصر في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وفي السوق العربية المشتركة . وفيما يلي نص قرار مجلس الوحدة في دورته الإستثنائية الثامنة :

«قرار رقم ٧٨٧ / د ث ٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١

- أولا : تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد ، وتمشيا مع القرارات المتخذة من قبل السادة وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في اجتماعهم ببغداد في الفترة ٢٧ ـ ١٩٧٩/٣/٣١ :

١ ـ تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ ـ تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في السوق العربية المشتركة .

٣ ـ نقل المقر الدائم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية بأسرع وقت ممكن .

● ثانيا : بعد الإطلاع على قرار السلطات المصرية بإبعاد الأمين العام السيد الدكتور فخري قدوري عن الأراضي المصرية في نهاية شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٧٩ :

١ ـ يبدي الممثلون الدائمون أسفهم الشديد لقرار السلطات المصرية بإبعاد الأمين العام عن الأراضي المصرية بدون عذر مشروع وبأسلوب لا يتماشى مع الأعراف والتقاليد الدبلوماسية وأحكام الإتفاقيات الدولية في هذا المجال . كما يبدون أسفهم لعدم قيام السلطات المصرية بإعادة الأمور الى طبيعتها والعدول عن قرارها بإبعاد الأمين العام على الرغم من الرغبة الصريحة التي أعلنها الممثلون الدائمون .

٢ ـ ان الممثلين الدائمين يعتبرون عدم قيام السلطات في جمهورية مصر العربية بتمكين الأمين العام من ممارسة مسؤولياته في دولة المقر سببا يحتم على المجلس نقل مقره الدائم الى اي قطر عربي مما ينسجم والقرار الوارد في الفقرة (أولا) بنقل المقر الى عمان ، مع التأكيد بأن موضوع إبعاد الأمين العام بحد ذاته يشكل سببا مستقلا وقائما بذاته لنقل المقر .

● ثالثا : نظرا لما تتطلبه عملية نقل المقر الدائم للمجلس خارج جمهورية

مصر العربية من إجراءات وصلاحيات لتسهيل عملية الإنتقال :

١ ـ دعوة المملكة الأردنية الهاشمية الى التصديق على اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بهدف منح المجلس وأمانته العامة والعاملين فيها نفس المزايا والحصانات التي يتمتعون بها في الوقت الحاضر .

٢ ـ تكليف الأمين العام للمجلس باتخاذ ما يلزم لنقل المقر الدائم من القاهرة الى عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية ـ واتخاذ الخطوات اللازمة بالتعاون مع معالي الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية والسيد نائبه لاختيار وتأثيث بناية المقر الجديد .

٣ ـ نقل العاملين في الأمانة العامة الى المقر الجديد . وفي حال عدم التحاق اي من العاملين خلال شهر من تاريخ صدور قرار الأمين العام بالنقل يعتبر بحكم المستقيل وتصرف مكافئة نهاية الخدمة المستحقة له بموجب النظام .

٤ ـ تتحمل الأمانة العامة :

أ ـ أجور سفر كافة العاملين وأفراد أسرهم الى المقر الجديد بالدرجة التي يستحقونها وفق النظام .

ب ـ نفقات نقل أمتعة وأثاث كافة العاملين المنقولين الى المقر الجديد حسب المبالغ الواردة في الفقرة (٣) من المادة (١٧) من النظام الأساسي للموظفين .

٥ ـ يخول الأمين العام صلاحية منح سلفة شخصية للعاملين المنقولين الى المقر الجديد وبحد أقصى يعادل الرواتب الإجمالية

لثلاثة أشهر تسدد خلال أربعة وعشرين شهرا من تاريخ استلام السلفة او خلال المتبقي من الخدمة أيهما أقل ، وتعرض هذه الصلاحية على المجلس في دورته العادية القادمة للنظر بتجديدها في ضوء تطور الظروف وبقاء الحاجة اليها .

٦ - يخول السادة الممثلون الدائمون للمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت جميع الصلاحيات الإدارية والمالية للمجلس ، ولهم عند طلب الأمين العام اتخاذ ما يلزم من قرارات إدارية ومالية لتسيير عملية نقل المقر ، وتعرض هذه الصلاحية على المجلس في دورته العادية القادمة للنظر في تجديدها في ضوء تطور الظروف وبقاء الحاجة اليها .

٧ - تخويل اللجنة المشار اليها في الفقرة السابقة صلاحية دفع تعويضات للعاملين في الأمانة العامة تتناسب ومستوى المعيشة في المقر الجديد» .

مصر لا تعترف بالقرارات

لم تكن مصر مشاركة في الإجتماع الطارئ لوزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب ولا في الإجتماع الاستثنائي لمجلس الوحدة اللذين عقدا في بغداد في أواخر آذار/ مارس ١٩٧٩ .

بتاريخ ١٩٧٩/٤/١ - أي في اليوم التالي لانتهاء الدورة الإستثنائية لمجلس الوحدة - قمتُ من خلال مكتبي المؤقت في بغداد بإبلاغ الدول الأعضاء رسميا بالقرارات المتخذة حسب الأصول .

جرى إبلاغ مصر بقرارات الدورة بمذكرة رسمية عن طريق سفارة السودان في بغداد التي كانت تقوم برعاية المصالح المصرية في العراق ، حيث كانت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والعراق مقطوعة في تلك الفترة . وبعد فترة وجيزة أعيدت المذكرة والقرارات بحجة عدم اعتراف الجهات المصرية بشرعية عقد تلك الدورة وقراراتها .

يوم ١٩٧٩/٤/٢ ارسلتُ مبعوثا خاصا الى الأمانة العامة في القاهرة يحمل تعليمات بنقل الموظفين والموجودات من وثائق وسجلات الى عمان ، مع إعلان تحمل المجلس نفقات انتقالهم مع عوائلهم وأمتعتهم ، حسب قرارات المجلس .

كان لي في الأمانة العامة أمينان مساعدان هما بدر الدين ابو غازي وزير الثقافة المصري الأسبق ، ومحمد الشريف وزير المالية السوري الأسبق . وكلفتُ الثاني منهما رسميا برئاسة لجنة تشرف على عملية الإنتقال متفاديا بذلك اختيار ابو غازي لهذا الغرض تجنبا للإحراج كونه مصريا رغم أنه أقدم مرتبة من الآخر . ومع ذلك كنتُ على يقين بأن عملية الإنتقال لن تمر بسهولة .

ففي يوم ١٩٧٩/٤/٣ أبلغت وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي المصرية الأمانة العامة في القاهرة بموقف بلادها التالي :

عدم الإعتداد بقرار نقل المجلس الى عمان ، وعدم السماح بنقل أثاث الأمانة العامة وموجوداتها ، ورفض إخراج أية وثيقة من مقر المجلس في القاهرة ، ثم منع تحويل أرصدة الأمانة العامة الى خارج مصر .

وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٦ أرسلت وزارة الخارجية المصرية مذكرة برقم ٤٢٣ الى الأمانة العامة جاء فيها ما نصه :

«أود أن أشير الى ما طالعتنا به وكالات أنباء بشأن قرارات صدرت عن

اجتماع عقد في بغداد في أواخر مارس الماضي لبعض الدول الأعضاء لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وكذلك أن أشير للمحاولات الجارية حاليا لتنفيذ هذه القرارات . . . إن أية محاولة لوضع (المقررات) غير القانونية وغير الشرعية التي صدرت عن اجتماع بغداد إنما هي محاولة تتم خارج إطار الشرعية العربية» .

وأشارت المذكرة الى أن مصر تعتبر ما صدر بشأن تعليق عضويتها في اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ونقل المجلس الى عمان أمرا باطلا .

إثر ذلك ضربت السلطات المصرية طوقا من الحراسة والمراقبة حول مقرالمجلس في القاهرة لضمان تنفيذ ما جاء بمذكرة الخارجية المصرية .

وضمن هذه الظروف تعذر نقل أية وثيقة او سجل او دراسة الى عمان ، او تحريك اي مبلغ من حسابات الأمانة العامة إلاّ بعد موافقة الجهات الرسمية المصرية . وفي ظل هذه الظروف والإجراءات ساد الكثير من الموظفين شعور بالقلق والتردد من الإنتقال الى المقر الجديد في عمان .

الأمير حسن يفتتح اجتماع المجلس في عمان

في آخر المطاف ، وفي نهاية المهلة المحددة لانتقال الموظفين يوم ١٩٧٩/٥/٧ ، وصل الى عمان ٢٢ موظفا من أصل ما يزيد على المئة وعشرة . ولم ينتقل من الموظفين المصريين ـ الذين كانوا يؤلفون الغالبية ـ إلاّ موظف واحد فقط ، نتيجة ارتباطاتهم السكنية والعائلية من ناحية والخوف من رد فعل السلطات المصرية من ناحية أخرى .

ومع ذلك كان العدد الواصل الى عمان كافيا لدفع العمل في البداية الى أمام . وكانت الأموال ، التي أخرجتُها الى الإمارات في وقت سابق وظروف

هادئة نسبيا ، عونا هاما بإعادة تحويلها الى عمان حيث المقر الجديد للمجلس .

لكن ما كان ينقصنا هو الدراسات العديدة والوثائق الجمة التي منعت السلطات المصرية إخراجها من الأمانة العامة في القاهرة ، فلجأنا الى تجميع تلك الدراسات من مكتبات المعاهد والجامعات والمنظمات العربية التي سبق أن ارسلت لها نسخ منها كهدايا في الفترة الماضية ، كما لجأنا الى تصوير الوثائق والمستندات المحفوظة لدى الدول الأعضاء .

كانت فترة الإنتقال صعبة للغاية ، لأنها بمثابة تأسيس جديد للمقر ـ من أبسط اللوازم الى أعقدها ـ وكان عليّ إنجاز كل شيء قبل عقد دورة المجلس في موعدها المحدد .

بلا شك كان لموقف الحكومة الأردنية الأثر الكبير في استقرار العمل بسرعة . فبعد نحو شهرين من صدور القرار بنقل المقر إفتتح الأمير حسن - ولي العهد آنذاك ـ دورة المجلس الوزاري العادية الثالثة والثلاثين في عمان في الأسبوع الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٩ ، حيث المقر الجديد .

الفصل السادس عشر

العمل العربي المشترك
بين آمال الشعوب وأنظمة الحكام

ظروف نشأته وتأسيس الجامعة العربية ١٩٤٥

بهدف توفير إطار قانوني دولي لتنظيم التعاون بين الدول العربية وتنميته سارعت لجنة تحضيرية ، أواخر الحرب العالمية الثانية وفي ظل مؤشرات بقرب انتهائها ، بوضع محضر في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤ ، سمي «بروتوكول الاسكندرية» نسبة لمدينة الاسكندرية المصرية ، التي شهدت الإجتماع والتوقيع .

وكانت اللجنة التحضيرية تضم وفودا عالية المستوى برئاسة رؤساء وزراء خمس دول عربية هي الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر ، اتفقوا على تأسيس «جامعة الدول العربية» وإعداد قواعد التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وسواها .

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة تم التوقيع في القاهرة على «ميثاق جامعة الدول العربية» في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ من قبل ممثلي ملوك

ورؤساء سبع دول عربية ، هي السعودية واليمن والدول الخمس المذكورة في اللجنة التحضيرية .

وتشير المادة ٢ من الميثاق الى أن غرض الجامعة : «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها . .» ، و تعاونها «تعاونا وثيقا بحسب نظم كل منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة و . . . . .» .

وبهذا يمثل (توثيق الصلات) و(التعاون الوثيق) الهدف الأساسي وراء نشأة الجامعة ويتوقفان عنده ، فلا يتضمن الميثاق ، لا في نصوصه ولا في مقدمته ، المنطلقات الأساسية في الإنتماء القومي الواحد ، ولم يجد تعبير (الأمة العربية) مكانا في الميثاق ، ولم ترد تسمية (التكامل) أو (الإتحاد) بين الدول الأعضاء كهدف بعيد أو حتى أحد الآمال .

ولم يكن غريبا قيام الميثاق في حينه على هذا الأساس واقتصاره على الهدف المذكور ، فقد تمت صياغته في مرحلة تاريخية/ سياسية معروفة يمكن توصيفها بـ «الفترة الملكية» حيث كانت جميع الدول الموقعة ملكية باستثناء سوريا ، وقد نظرت الى التعاون وتوثيق الصلات كطريق لتعزيز استقلالها وحماية أنظمتها في الدرجة الأولى . ولهذا جاء الميثاق مؤكدا في أكثر من موقع على «احترام استقلال تلك الدول وسيادتها» واشترط أن «ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله» .

كانت تلك الفترة تتصف أيضا بالترقب ، حيث لم يكن قد تم وضع ميثاق الأمم المتحدة ، حيث عبر بروتوكول الاسكندرية في حينه عن رجائه بموافقة البلاد العربية في المستقبل على تدعيم خطوة التعاون المقترحة «بخطوات أخرى وبخاصة اذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق» .

في تلك الفترة كان أسس ميثاق الأمم المتحدة قد تبلورت ونضجت صياغته، فتم التوقيع عليه في سان فرانسسكو من قبل ٥٠ دولة يوم ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، بعد مرور نحو تسعة أشهر على صدور بروتوكول الاسكندرية وثلاثة أشهر على توقيع ميثاق الجامعة العربية.

ظل هاجس الجامعة العربية نحو استقلال وسيادة دولها شاغلها الأكبر حتى بعد قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، خاصة بعد المحنة التي حلت بفلسطين عام ١٩٤٨، فوضعت الدول العربية السبع التي عقدت ميثاق الجامعة اتفاقا جديدا آخر بعد نحو ٥ سنوات أسمته «معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري» في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٠.

ركزت المعاهدة المذكورة وملحقها العسكري وكذلك البروتوكول الإضافي الملحق بها بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٥١ على الشؤون الدفاعية والعسكرية، ولم تولِ اهتماما موازيا للشؤون الأخرى يتجاوز ما ورد في المادة الثامنة من المعاهدة بشأن إنشاء مجلس إقتصادي على مستوى وزاري يقترح على الحكومات ما يحقق التعاون وتنظيم النشاط الاقتصادي وتنسيقه بوجه عام.

فترة التحولات حتى عام ١٩٧٨

بدأ العمل العربي المشترك يشهد، منذ أواسط الخمسينات، تطورات هامة من أبرزها:

١ - نيل عدد كبير من الأقطار العربية الإستقلال والسيادة ما ساعد في توسيع رقعة العمل العربي المشترك جغرافيا وتعظيم الجهود والإمكانيات للنهوض به.

٢ - بروز تحولات سياسية جذرية في عدد من الدول العربية الأمر الذي

دفع العمل العربي المشترك نحو آفاق ومجالات أوسع . ومن بين أهم هذه التحولات : الثورة في مصر ١٩٥٢ ، والثورة في العراق ١٩٥٨ ، ونجاح حركة التحرر الوطني في الجزائر واستقلالها ١٩٦١ ، والثورة في ليبيا ١٩٦٩ .

٣ ـ نمو الوعي القومي وتعزيز التوجهات نحو توثيق العلاقات العربية البينية على درب التكامل والوحدة طريقا لتحقيق أهداف الأمة وصيانة استقلالها وصياغة تاريخها الحديث .

٤ ـ تطور الإمكانيات المالية للعديد من الدول العربية نتيجة استخراج النفط والغاز ما ساعد في توسيع العمل العربي المشترك بصورة عامة وتعميقه وقيام العديد من مؤسساته التنموية والمالية .

٥ ـ تمتع العمل العربي المشترك بظروف نسبية أفضل للتحرك في ظل السياسة الدولية التي تجسدت في قطبين رئيسيين : المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي .

٦ ـ إستقرار الأمم المتحدة ونشوء منظماتها المتخصصة كنموذج يحتذى به لإنشاء شبكة العمل العربي المشترك ، رأسه الجامعة العربية وأجنحته المنظمات المتخصصة .

ونتيجة لذلك شهد العمل العربي المشترك تطورات من بينها :

● أولا ـ فيما كان عدد الدول المنضمة الى ميثاق الجامعة منذ إعلانه عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٣ ثماني دول فقط[١] ، انضمت اليه في الفترة

---

١ ـ إضافة الى الدول السبع الموقعة على ميثاق الجامعة عام ١٩٤٥ ـ الأردن والسعودية وسوريا والعراق ولبنان ومصر واليمن ـ إنضمت المملكة الليبية المتحدة الى الميثاق بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٣ .

١٩٥٦ ـ ١٩٧٧ أربع عشرة دولة أخرى[٢] .

- ثانيا ـ إكتمال انضمام جميع دول المغرب العربي الى ميثاق الجامعة بحلول عام ١٩٧٣ بعد أن كان حتى بداية عام ١٩٥٣ يضم دولا من المشرق العربي وحده .
- ثالثا ـ إسباغ كيان ذاتي في عام ١٩٥٩ على «المجلس الاقتصادي» المنصوص عليه في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وفتح الباب أمام أي دولة عربية للإنضمام اليه دون توافر شرط انضمامها الى معاهدة الدفاع المشترك ، ثم تلا عام ١٩٧٧ تحويل «المجلس الاقتصادي «الى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» ، فتم تدعيمه من حيث العضوية والصلاحيات وشمولية مجالات الإهتمام .
- رابعا ـ إتسام العمل العربي المشترك منذ أواسط الخمسينات وحتى عام ١٩٧٨ بوفرة من المنظمات والمؤسسات المتخصصة والإتفاقيات القطاعية ، وكان فيها للمجال الاقتصادي حصة الأسد . فخلال الفترة المذكورة برز الى الوجود أكثر من ٢٥ منظمة واتفاقية ضمن نطاق الجامعة العربية[٣] ، وتأسست ٤ شركات عربية مشتركة و١٣ اتحادا

---

٢ ـ خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٧٧ إنضمت الى الميثاق أربع عشرة دولة وهي حسب توالي انضمامها : السودان ١٩٥٦ ، تونس ١٩٥٨ ، المغرب ١٩٥٨ ، الكويت ١٩٦١ ، الجزائر ١٩٦٢ ، اليمن الجنوبي ١٩٦٧ ، البحرين ١٩٧١ ، قطر ١٩٧١ ، سلطنة عمان ١٩٧١ ، الامارات ١٩٧١ ، موريتانيا ١٩٧٣ ، الصومال ١٩٧٤ ، فلسطين ١٩٧٦ ، جيبوتي ١٩٧٧ . أما جزر القمر فقد انضمت عام ١٩٩٣ .

٣ ـ الى جانب ميثاق جامعة الدول العربية لعام ١٩٤٥ ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠ واتفاقية مزايا وحصانات الجامعة لعام ١٩٥٣ ، فيما يلي الاتفاقيات المعقودة في نطاق الجامعة النافذة المفعول ، حسب تاريخ صدور الموافقة عليها : اتفاقية الاعلانات والانابات القضائية ١٩٥٢ ، اتفاقية تنفيذ الأحكام (القضائية) ١٩٥٢ ، اتفاقية تسليم المجرمين ١٩٥٢ ، اتفاقية الجنسية في غير دولة الأصل ١٩٥٢ ، الاتحاد

متخصصا بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ما سيرد ذكره تفصيلا ، الى جانب قيام مؤسسات اقتصادية عربية مشتركة خارج نطاق الجامعة[٤] .

- خامسا ـ إتساع نطاق الإجتماعات العربية على المستوى الوزاري ، فإلى جانب اجتماعات الوزراء المعنيين في نطاق المنظمات العربية شهدت فترة السبعينات على وجه الخصوص موجة اجتماعات للوزراء العرب الذين لا تجمعهم منظمات عربية معينة ، وشكلوا مجالس تقوم الأمانة العامة للجامعة بتنظيمها ومن بينها مجلس لكل من وزراء الشؤون

العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ١٩٥٣ ، الاتحاد البريدي العربي ١٩٥٤ ، إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ١٩٥٣ ، تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال ١٩٥٣ ، إتحاد الاذاعات ١٩٥٥ ، الجدول الموحد للتعريفة الجمركية ١٩٥٦ ، اتفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٥٧ ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ١٩٦٠ ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ١٩٦١ ، الشركة العربية للملاحة البحرية ١٩٦٣ ، ميثاق الوحدة الثقافية العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٦٤ ، الميثاق العربي للعمل ومنظمة العمل العربية ١٩٦٥ ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ١٩٦٥ ، إستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ١٩٦٥ ، مجلس الطيران المدني ١٩٦٥ ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ١٩٦٥ ، مستويات العمل ١٩٦٧ ، تنقل الأيدي العاملة ١٩٦٨ ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٦٨ ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ١٩٦٨ ، إنتقال الأدوات السمعية والبصرية ١٩٦٩ ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٧٠ ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ١٩٧٣ ، الأكاديمية العربية للنقل البحري ١٩٧٥ ، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ١٩٧٦ ، صندوق النقد العربي ١٩٧٦ .

٤ ـ من بين ما أقيم من منظمات خارج نطاق الجامعة العربية : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» ١٩٦٨ ، والمنظمة العربية للثروة المعدنية ١٩٧٩ التي اندمجت بعد سنوات مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية لتكوين منظمة واحدة في الشؤون الصناعية والمعدنية . وكانت المنظمة العربية للتنمية الصناعية قد حلت عام ١٩٨٠ محل مركز التنمية الصناعية للدول العربية المؤسس عام ١٩٦٨ .

الاجتماعية والاسكان والاعلام والشباب والصحة والمواصلات والنقل ، أو تتولى منظمات عربية تنظيمها ومن بينها مجلس لوزراء العدل العرب ومجلس لوزراء الداخلية .

وهكذا شهد العمل العربي المشترك في أواخر السبعينات شبكة واسعة من الوشائج بصيغ منظمات ومصارف وشركات واتحادات ومعاهد واتفاقيات تربو على ٦٠ كيانا تغطي المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما يمتد منها من فروع[٥] .

وساهمت هذه المؤسسات بدفع العمل العربي المشترك بخطوات هامة الى أمام وأوجدت اطارا للتنسيق العام بينها من خلال اجتماعات دورية برئاسة الأمين العام للجامعة .

وتمثلت حصيلة النتائج المتراكمة بزيادة التلاحم والتضامن بين البلاد العربية وإنجاز خطوات التنسيق والتكامل وتوحيد القواعد في كل مجال متاح ، وتعزز العمل بتواجد المؤسسات والشركات المشتركة العديدة في مجال النقد والتنمية والاستثمار التي منحت التضامن العربي مضمونه ووفرت للمجتمع العربي فرص الاستثمار والازدهار .

ويمكن القول أن فترة الستينات والسبعينات هي «الفترة الفضية» في تاريخ العمل العربي المشترك .

---

٥ ـ هناك العديد من الكيانات على ساحة العمل العربي المشترك غير المذكورة أسماؤها آنفا ، حيث تأسس الكثير منها باتفاقات بين حكومات دول عربية أو مؤسساتها العامة او منشآتها الخاصة ، ومن امثلتها البارزة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي يعود تأسيسه لعام ١٩٥١ ، والمنظمة العربية للسياحة التي حلت محل الاتحاد العربي للسياحة المؤسس عام ١٩٦٩ ، والاتحاد العربي لأعادة التأمين ١٩٦٤ .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

بعد أعمال تحضيرية بدأت عام ١٩٥٦ في ظل توجهات وحدوية على الساحة العربية وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على «اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية» في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٧ ، وبذلك يكون قد اتخذ أحد أهم القرارت في تاريخه .

وبعد مرور خمسة أعوام وقّع على الاتفاقية مندوبو حكومات الأردن وسوريا والكويت ومصر والمغرب عام ١٩٦٢ ، ثم العراق واليمن عام ١٩٦٣ .

وفي ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤ أي بعد مرور ثماني سنوات على قرار المجلس الاقتصادي للجامعة ، أعتبرت الاتفاقية نافذة رسميا بعد إيداع وثيقة تصديقها من قبل العدد المطلوب من الدول العربية حسب أحكامها[٦] .

إن مرور الفترة الطويلة البالغة ثماني سنوات بين تاريخ إقرار الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي للجامعة ودخولها حيز التنفيذ مؤشر على تردد الدول بالإلتزام الثابت بتحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية بينها .

تعتبر الاتفاقية شاملة وأكثر الاتفاقيات العربية تقدما بسبب خصائصها العديدة وأهمها :

---

٦ ـ تنص المادة العشرون على أن الاتفاقية تصبح نافذة بعد ثلاثة أشهر من إيداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها . وكانت الكويت الدولة الأولى المودعة وثائق التصديق تلتها مصر ثم العراق في ١٩٦٤/١/٣٠ ، وبذلك اعتبرت الاتفاقية نافذة بعد مرور ثلاثة أشهر أي في ١٩٦٤/٤/٣٠ . علما ان سوريا والأردن اودعتا وثائق التصديق على التوالي قبل انعقاد أول اجتماع للمجلس . الدول المنضمة الى الاتفاقية حسب توالي ايداع وثائق التصديق : الكويت ١٩٦٢ ، مصر ١٩٦٣ ، العراق ١٩٦٤ ، سوريا ١٩٦٤ ، الأردن ١٩٦٤ ، اليمن العربية ١٩٦٧ ، السودان ١٩٦٩ ، اليمن الديموقراطية ١٩٧٤ ، الامارات ١٩٧٤ ، الصومال ١٩٧٥ ، ليبيا ١٩٧٥ ، موريتانيا ١٩٧٥ ، فلسطين ١٩٧٥ . أما المغرب الموقعة على الاتفاقية عام ١٩٦٢ فلم تقم بالمصادقة .

١ ـ انها استندت الى المنطلق القومي بصورة جلية حيث نصت في مقدمتها على اتفاق الدول الأعضاء «على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة . . .» ، بحيث تضمن لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل المنتجات الوطنية والأجنبية والإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والنقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية وحقوق التملك والإيصاء والإرث[٧] .

٢ ـ انها حددت الوسائل التي على الدول الأعضاء الأخذ بها للوصول الى الهدف وهي : جعل بلادها منطقة جمركية واحدة وتوحيد التشريع الاقتصادي وسياسة الاستيراد والتصدير وأنظمة النقل والتبويب الإحصائي وعقد الاتفاقيات التجارية مع الغير بصورة مشتركة وتنسيق السياسة الزراعية والصناعية والتجارة الداخلية وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والرسوم وتلافي الإزدواج الضريبي وتنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيدا لتوحيد النقد فيها[٨] .

٣ ـ انها ربطت بصورة جريئة بين صيغة اتخاذ القرارات وضمان المسيرة الجماعية للدول الأعضاء بنصها أن المجلس ، وهو أعلى سلطة بموجب الاتفاقية ويضم ممثلين للدول الأعضاء[٩] ، يتخذ «قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للأطراف المتعاقدة ولكل دولة صوت واحد»[١٠] . وأحكمت

---

٧ ـ المادة الأولى للاتفاقية .

٨ ـ المادة الثانية للاتفاقية .

٩ ـ جرت عادة الدول الأعضاء على تسمية وزير المالية او الاقتصاد او التجارة او التخطيط كممثل دائم لها في المجلس .

١٠ ـ الفقرة ٤ من المادة الرابعة للاتفاقية .

الاتفاقية الأمر بأن نصت على ان المجلس يمارس سلطاته «بقرارات يصدرها وتنفذها الدول الأعضاء وفقا للأصول الدستورية المرعية لديها»[١١] .

٤ ـ انها ألزمت الدول الأعضاء بعدم اصدار اي قوانين او أنظمة او قرارات إدارية تتعارض في أحكامها مع هذه الاتفاقية او ملاحقها[١٢] .

وللوصول الى أهداف الاتفاقية استطاع المجلس خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٨ تحقيق العديد من الإنجازات الهامة في مقدمتها :

- اولا ـ إقامة السوق العربية المشتركة[١٣] .
- ثانيا ـ تأسيس ٤ شركات عربية مشتركة للإسهام في التنمية وتوفير الجسور بين رأس المال ومواقع الاستثمار في إطار من التعاون والتنسيق على المستوى العربي . وتوزعت مقراتها في عدد من العواصم العربية وساهمت في رؤوس أموالها دول أعضاء وغير أعضاء في المجلس ، وتتخذ كل منها صيغة الشركة القابضة ، وتمارس نشاطها ككيان تجاري مستقل[١٤] .

---

١١ ـ المادة الثانية عشرة للاتفاقية .

١٢ ـ المادة الثالثة عشرة للاتفاقية .

١٣ ـ صدر قرار المجلس باقامة السوق العربية المشتركة في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٤ متضمنا حرية تنقل الأشخاص ورأس المال وتبادل السلع الوطنية والأجنبية والاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي . الدول الأعضاء المنضمة الى السوق حتى منتصف ١٩٨٣ هي : الأردن وسوريا والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن الديموقراطية .

١٤ ـ الشركات المشتركة حسب تاريخ قيامها هي : الشركة العربية للتعدين ١٩٧٥ ومقرها عمان ، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ١٩٧٥ ومقرها دمشق ، الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ١٩٧٦ ومقرها القاهرة ثم عمان ، الشركة العربية

● ثالثا ـ إنشاء ١٣ إتحادا متخصصا توزعت مقراتها في دول عربية وتضم في عضويتها مؤسسات من القطاع العام والمختلط وشركات خاصة من دول أعضاء وغير أعضاء في المجلس وتعمل ككيانات مستقلة[١٥] .

● رابعا ـ إنجاز العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف دخلت حيز التنفيذ في مجال استثمار رؤوس الأموال وانتقالها ، وتجنب الازدواج الضريبي ، ومنع التهرب من الضرائب ، والتأمينات الاجتماعية وتنقل الأيدي العاملة[١٦] ، ووضع مشروع ربط شبكتي الطرق البرية وسكك الحديد بين البلدان العربية ، ومبادرته في الخطوات التي تمخضت في النهاية عن قيام «صندوق النقد العربي» في نطاق دول الجامعة .

وتجدر الاشارة الى ان المجلس استطاع تحقيق جميع تلك الخطوات من خلال أمانة عامة بأجهزة متكاملة وميزانية جيدة تغذيها الدول الأعضاء ،

للاستثمارات الصناعية ١٩٧٨ ومقرها بغداد .

١٥ ـ الاتحادات العربية المتخصصة حسب تاريخ تأسيسها في تلك الفترة مع ذكر مقراتها هي : الصناعات النسيجية ١٩٧٥ دمشق ، منتجي الأسمدة الكيميائية ١٩٧٥ الكويت ، الصناعات الهندسية ١٩٧٥بغداد ، منتجي الأسماك ١٩٧٦ بغداد ، الصناعات الغذائية ١٩٧٦ بغداد ، الموانئ البحرية العربية ١٩٧٦ البصرة ، الاسمنت ومواد البناء ١٩٧٧ دمشق ، الصناعات الورقية ١٩٧٧ بغداد ، السكر ١٩٧٧الخرطوم ، النقل البري ١٩٧٨ عمان ، الصناعات الجلدية ١٩٧٨ دمشق ، الناقلين البحريين ١٩٧٩ بغداد ، السكك الحديدية ١٩٧٩ حلب .

ملاحظة : تعاونت الامانة العامة لمجلس الوحدة مع مركز التنمية الصناعية للدول العربية على اقامة الاتحادات المعنية بالانتاج السلعي ضمن مجموعة الاتحادات سالفة الذكر . أما الاتحاد العربي للحديد والصلب المؤسس عام ١٩٧١ ومقره الجزائر فقد بادر الى تأسيسه مركز التنمية الصناعية .

١٦ ـ هناك عدد آخر من الاتفاقيات الجماعية أقرها مجلس الوحدة ولم تدخل حيز التنفيذ في حينه .

وتشكل بمجموعها كيانا يتمتع باستقلال مالي واداري[17] .

ولعب المجلس دورا ملموسا في تطوير قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية في الدول الإعضاء الأقل نموا عن طريق المعونة الفنية والمالية المقدمة سنويا لتلك الدول .

وحظي المجلس بمكانة في الوسط الدولي وارتبطت أمانته العامة باتفاقيات تعاون وثيق مع المنظمات الدولية المعنية[18] .

---

١٧ ـ يجتمع المجلس على المستوى الوزاري ـ كممثلين دائمين للدول الأعضاء ـ مرتين في السنة ، ويسبقه بنحو شهر اجتماع نواب الممثلين الدائمين للتحضير للاجتماع الوزاري .

وللمجلس أمانة عامة تشمل مديريات واقساما ومكاتب لتغطية مهماته الواسعة ويعمل فيها أكثر من ١٢٠ شخصا من جنسيات عربية مختلفة . وينتخب الأمين العام من قبل الدول الأعضاء لفترة خمس سنوات . وتعاقب في هذا المنصب حتى أوائل عقد التسعينات : الدكتور عبد المنعم البنا (مصري) ١٩٦٥/١١/١ ـ ١٩٧٣/٤/٣٠ ؛ الدكتور عبد العال الصكبان (عراقي) ١٩٧٣/٥/١ ـ ١٩٧٨/٤/٣٠ ؛ الدكتور فخري قدوري (عراقي) ١٩٧٨/٥/١ ـ ١٩٨٣/٤/٣٠ ؛ مهدي العبيدي (عراقي) ١٩٨٣/٥/١ ـ ١٩٨٨/٤/٣٠ ؛ حسن إبراهيم (أردني) .

ويعاون الأمين العام مساعد أو أكثر كان من بينهم محمد الشريف وزير المالية السوري الأسبق وبدر الدين أبو غازي وزير الثقافة المصري الأسبق ، كما يساعده مستشارون كان من بينهم الدكتور عاطف صدقي الاقتصادي المصري المعروف الذي تولى فيما بعد منصب رئيس وزراء مصر في أواخر عام ١٩٨٦ لسنوات عديدة .

١٨ ـ خلال عملي أمينا عاما للمجلس أبرمت اتفاقيات التعاون مع :

أ ـ الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، في جنيف عام ١٩٨٠ ـ أمينها العام السيد Gamani Corea .

ب ـ مركز التجارة الدولية ITC ، في عمان ١٩٨٠ ـ مديره التنفيذي السيد P. C. Alexander .

ج ـ السكرتارية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، في فيينا ١٩٨١ ، مديرها التنفيذي السيد Dr. Abde-el Rahman Khane .

د ـ السكرتارية الدائمة للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية SELA ، في كاراكاس

التراجع في العمل العربي المشترك

مع أن النشاط الذي شهده العمل العربي المشترك حتى أواخر السبعينات كان واسعا إلاّ أنه بقي متصفا بالامتداد الأفقي إجمالا ، ولم يقترن بامتداد عمودي مواز رغم ان المنظمات والاتفاقيات كانت تشكل أرضية جيدة له . ولم تتحقق خطوات جادة منسقة ومتتالية على طريق التكامل والاتحاد بين البلاد العربية رغم مرور ستين عاما على إبرام ميثاق الجامعة وأربعين عاما على قيام مجلس الوحدة الاقتصادية ومرور عقود طويلة على المنظمات العربية العديدة الأخرى .

وفيما استطاعت الدول الأوروبية ، على سبيل المثال ، أن تقيم اتحادا فيما بينها عبر سوقها المشتركة ووحدتها الاقتصادية والنقدية وتنسيق سياستها الخارجية والدفاعية والأمنية وتوحيد أسس تشريعاتها وتأسيس أجهزتها الجماعية كالبرلمان والمحكمة والبنك المركزي خلال فترة أقصر ، ظلت الدول العربية بعيدة عن هذه الأهداف رغم ما لديها من مقومات مجتمعية وتاريخية أفضل .

وبينما لعب المحور الألماني ـ الفرنسي المستقر دورا رائدا في قيام التجمع الأوروبي عام ١٩٥٧ ـ المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ ودفعه بخطوات الى

١٩٨١ ، السكرتير الدائم السفير السيد C. Alzamora .

هـ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون الجمركي C.C.C . ، في بروكسل ١٩٨١ ، السكرتير العام Sir Ronald Radford .

و ـ هيئة المجموعة الأوروبية EC ، في بروكسل ١٩٨٢ ، رئيس الهيئة السيد Gaston E. Thorn .

ز ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، في روما ١٩٨٢ ، مديرها العام السيد Edouard Saouma .

ح ـ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث UNITAR ، في نيويورك ١٩٨٢ ، المدير التنفيذي Dr. Davidson Nicol .

المستوى الحالي الذي نشهده ، ظل العمل العربي المشترك مفتقرا لمحور ثابت يدفع بالعمل الى أمام بصورة مستمرة ومنظمة .

من بين أهم أسباب قصور العمل العربي المشترك غياب الديموقراطية ، وتركيبة الأنظمة السياسية التي تضع همها الأكبر في المحافظة على ديمومتها وحريتها في التعامل مع شؤونها . ويأتي هذا الموقف متماشيا مع استراتيجية القوى الخارجية التي تقاوم أي تكتل حقيقي بين البلدان العربية . وظلت المجتمعات العربية ، في ظل غياب الديموقراطية ، غير قادرة على الإسهام في صياغة مستقبلها المشترك الواحد .

لهذه الأسباب أيضا لم تدم طويلا الخطوات الوحدوية التي قامت بين الأردن والعراق ١٩٥٨ ، وبين سوريا ومصر ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ ، وبين سوريا والعراق ومصر ١٩٦٣ ، وبين ليبيا ومصر ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ، وبين سوريا والعراق ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، وغيرها ، تلك الخطوات التي دفعتها مزاجية سياسية لأنظمة الحكم آنذاك دون أن تحملها وتحميها مؤسسات مدنية في أجواء ديموقراطية . وكانت النتيجة ان جميع تلك الخطوات لم ير بصيصا من النورأو خطوة تذكر واحترقت مواثيقها أخيرا بنار الخلافات السياسية والمزاجات الشخصية .

ومنذ أواخر السبعينات مر العمل المشترك ، الى جانب قصوره العام ، بثغرات أضعفت مسيرته ومن أبرزها :

١ ـ إنسلاخ مصر عن العمل العربي المشترك عام ١٩٧٩ ـ الدولة الأكبر ثقلا والأوسع تأثيرا والأقدم مبادرة في ساحة العمل المشترك ـ نتيجة تعليق عضويتها في الجامعة والمنظمات العربية بموجب قرار القمة العربية ، عقب توقيعها معاهدة السلام مع اسرائيل . وانتقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس كما انتقلت منظمات عديدة الى عواصم عربية أخرى . واستمر العمل العربي المشترك محروما من مصر

فترة تزيد على عشر سنوات ، عادت بعدها مصر الى الجامعة عام ١٩٨٩ وعاد المقر الى القاهرة عام ١٩٩٠ .

٢ ـ إشتباك العراق بحرب مع ايران ، ما أضعف دوره من ناحية وأنهك دول الخليج ماليا من الناحية الثانية وأوجد خللا في وحدة الصف العربي بسبب هذا النزاع من الناحية الأخرى خلال فترة الحرب الطويلة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ .

٣ ـ إجتياح العراق الكويت عام ١٩٩٠ الذي أدى الى عزله دوليا وانهاكه اقتصاديا فترة تزيد على ١٢ عاما ، والتسبب برد فعل قوي على الساحة العربية باعتباره ضربة لجميع المعايير ، وخرقا لمواثيق العمل العربي المشترك ، وإحداثه ، في الوقت نفسه ، انشقاقا في وحدة الصف العربي .

٤ ـ ظهور نزاعات حادة ـ ثنائية ومتعددة الأطراف ـ من حين لآخر بين دول عربية في المشرق والمغرب عكرت ظروف العمل العربي المشترك .

٥ ـ ظهور تكتلات إقليمية كردود فعل لمسيرة العمل المشترك الضعيفة على الصعيد القومي من ناحية ، وكمحاولة لتطوير تعاون أمتن وأسرع للدول المعنية من الناحية الثانية . فقام «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» عام ١٩٨١ ، بدوله الست : الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت . وقام «إتحاد المغرب العربي» عام ١٩٨٩ بدوله الخمس : تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا ، وما زالت مسيرته متعثرة رغم مضي نحو ١٦ عاما على تأسيسه . وقام «مجلس التعاون العربي» بين الأردن والعراق ومصر وجمهورية اليمن العربية عام ١٩٨٩ على خلفية مزاج سياسي ، وتفكك عمليا وسط أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

كان هناك اعتقاد أن الجامعة العربية لم تستطع تأدية مهامها المنشودة بسبب قصور في ميثاقها ، رغم أن العلة الحقيقية ، كما أثبتت التجارب المريرة عبر العقود الطويلة ، ليست في النصوص . ومع ذلك فان الدول الأعضاء فشلت في نهاية كل محاولة على درب المحاولات الطويل للإتفاق على تعديل الميثاق ، وهو مؤشر إضافي الى ان العلة تكمن في مكان آخر .

وفي ظل الخلافات العربية الحادة في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ وتأثيرها السلبي على العمل العربي المشترك ومنظماته برزت أصوات تنادي بتعزيزمسيرة العمل وعزل الخلافات السياسية عن الاقتصاد . وصدرت عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ وثائق أكدت «تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة» . ولكن لم تمض إلاّ بضعة شهور حتى ضربت النصوص عرض الحائط ، وتأكد للجميع ، مرة أخرى ، ان العبرة ليست في الصياغة الذهبية للتعابير وانما في الإرادة السياسية الثابتة ، وسيتم التطرق الى الظروف الخفية التي وقفت خلف تلك الوثائق .

وثائق ذهبية من قمة عمان تنتهي بواقع مر

بسبب الثغرة التي نشأت في العمل العربي المشترك اثر تعليق عضوية مصر في الجامعة والمنظمات العربية في آذار/ مارس ١٩٧٩ حاول مؤتمر القمة العربي العاشرالذي انعقد بعد ثمانية أشهر[١٩] في تونس ـ حيث مقر الجامعة الجديد ـ أن يسد الثغرة ويسجل قدرته على إحداث انطلاقة جديدة في العمل العربي المشترك .

---

١٩ ـ انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس خلال الفترة ٢٠ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ .

من بين ما قرره المؤتمر :

١ ـ «تقوية العلاقات العربية الجماعية وذلك بازالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي» .

٢ ـ «انجاز الدراسات المتعلقة باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لعرضها على مؤتمر القمة العربي» .

٣ ـ الدعوة الى عقد دورة خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تضم وزراء الخارجية والاقتصاد لبحث «الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي وسبل التعاون المثمر والمستمر بين اقطاره بما يعزز وحدتها ويلغي مظاهر التباين الحاد بينها» .

٤ ـ «وضع الأسس الصحيحة للعلاقات الاقتصادية العربية مع جميع بلدان العالم بما يضمن مصالح الأمة العربية . . .» .

وحيث أن المؤتمر طلب عرض نتائج الدراسات والتوصيات على المؤتمر نفسه ، فقد بدا واضحا أن القمة المقبلة التي تقرر عقدها بعد عام في العاصمة الأردنية عمان ستكون عمليا ولأول مرة القمة العربية للشؤون الاقتصادية .

استبشرت الجامعة والمنظمات العربية بهذه القرارات وكثفت العمل لإنجاز ما هو مطلوب .

وحين التأمت القمة العربية في عمان كان أمامها أربع وثائق اقتصادية رئيسية هي :

ـ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ،

ـ عقد التنمية العربية ،

- ميثاق العمل الاقتصادي القومي ،

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .

ولكل من هذه الوثائق جوانب طريفة ونهاية مؤلمة تجدر الاشارة اليها أولا :

■ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

بمبادرة من الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية واتحاد الاقتصاديين العرب وبمساهمة من المنظمات العربية والمفكرين الاقتصاديين استضاف العراق المؤتمر القومي الأول لهذه الاستراتيجية للفترة ٦ - ١٢ مايس/ مايو ١٩٧٨ ، حيث ضم أكثر من ١٢٠ مشاركا وقدمت له نحو ٤٠ دراسة .

وتبنى المؤتمر في جلسته الختامية وثيقة الاستراتيجية التي أكدت المنطلقات القومية وضرورة توجه العمل الاقتصادي المشترك الى هدف واضح وسام في مقدمته تعزيز الشخصية العربية وتحقيق الوحدة الاقتصادية عبر سوق مشتركة ومنطقة جمركية واحدة .

وعلى اثر قرارات مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس ١٩٧٩ دعت الأمانة العامة للجامعة الى اجتماع موسع للخبراء الحكوميين وممثلي المنظمات العربية لإعداد وثيقة تفصيلية لهذه الاستراتيجية . واستضاف العراق هذا الاجتماع مرة اخرى وخصص منتجع «الحبانية»[٢٠] مكانا لعقده للفترة ١٦ - ٢٥ من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ .

---

٢٠ - يقع المنتجع عند ضفاف بحيرة «الحبانية» على نهر الفرات ، ويبعد نحو ٨٠ كيلومترا الى الغرب من بغداد ، ويضم فنادق ودور استراحة ومرافق للراحة ويعتبر أحد الأماكن التي يؤمها السواح والزوار من داخل البلاد وخارجه . وقد ساعد موقعه وأجواؤه المريحة على تيسير عمل المؤتمرين دون انقطاع طيلة أيام المؤتمر العشرة .

وبعد اعداد وثيقة الاستراتيجية جرى عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة في اجتماعه في تونس للفترة ١١ ـ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٠واعتمدها وأوصى باحالتها الى الاجتماع الوزاري التحضيري لمؤتمر القمة المقبل .

وضعت الوثيقة ـ حسب ما أقرت من قبل القمة ـ الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠ بعدا زمنيا لها ، وجاءت شاملة للمنطلقات والأهداف والأولويات والبرامج والآليات ، وشكلت بمجملها أهم وثيقة في العمل الاقتصادي العربي المشترك تصدر عن القمة العربية[٢١] .

---

٢١ ـ ورد في المنطلقات اعتراف الوثيقة ، أو بعبارة أخرى القمة العربية ، بتحديات مصيرية من بينها أن «التجزئة التي فرضها وكرسها الاستعمار على الأمة العربية وقصر العمل العربي المشترك حتى الأن في معالجتها والخلاص منها» . وفي مجال التصدي لهذه التحديات لا بد من انجاز مهام ورد ت تحديدا من بينها «الوحدة ردا على التجزئة . والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ردا على التخلف» .

ومن بين ما ورد في الأهداف «تحرير الانسان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية» . . . وتحقيق «الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي» . . . وتحقيق «التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية . . . » .

ومن بين ما ورد في الأولويات «إقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها» .

ومن بين ما ورد في البرامج «دعم السياسات العربية المشتركة في حقل الطاقة» . و«تطوير الأسواق المالية العربية وزيادة فاعليتها في توجيه الأموال العربية نحو المجالات الاستثمارية في اطار التنمية القومية الشاملة» .

ومن بين ما ورد في الآليات دعم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، و«إزالة العوائق امام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة والعمل على التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية بالتعاون فيما بينهما» .

■ عقد التنمية العربية

كان العراق متحمسا كي تخرج قمة عمان بشئ جديد وكبير يدلل على قدرة البلدان العربية على تطوير عملها الاقتصادي المشترك رغم ابتعاد مصر عن ساحته . كما كان النظام العراقي يهدف الى تعزيز طموحه بقيادة الأمة العربية بعد خلو الساحة من مصر .

وكان الدكتور سعدون حمادي ـ وزير خارجية العراق آنذاك ـ يفكر بضرورة خروج مؤتمر القمة العربي بخطوة جديدة كبيرة ويتناقش معي فيها دون أن نتلمس في حينه ما يمكن أن تكون عليه مثل هذه الخطوة الى جانب الوثائق المعروفة التي يجري الاستعداد لتهيئتها .

بعد فترة من وصولي الى عمان ، مكان عملي في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، أعلمتني السفارة العراقية ان حمادي سيصل قريبا على متن طائرة خاصة لمقابلة العاهل الأردني .

وبعد اتمام المقابلة وتوجهه الى المطار حدثني حمادي عن مهمته العاجلة المتضمنة مقابلة بعض رؤساء الدول . وتبين أنه يحمل مشروعا تبناه النظام في بغداد لتقديمه الى مؤتمر القمة وهو الأساس الذي قام عليه «عقد التنمية العربية» . وابتدأت المشاورات مع الملك حسين آنذاك ، باعتباره رئيس مؤتمر القمة المقبل في عمان ، وانتهت بزعماء دول الخليج باعتبارها المساهمة ماليا حسب مضمون المشروع ، ووافق الجميع على مقترح العراق .

ويقوم «عقد التنمية العربية» حسب وثيقته الرسمية على التزام خمس دول نفطية ـ الامارات والسعودية والعراق وقطر والكويت ـ بتخصيص ٥ آلاف مليون دولار لتمويل العقد الأول للتنمية العربية أي عقد الثمانينات بهدف تسريع التنمية في الدول العربية الأقل نموا[٢٢] ، وبذلك شكل عقد التنمية

---

٢٢ ـ من بين تفاصيل عقد التنمية العربية ان الدول المانحة تخصص ٥٠٠ مليون دولار

أول تجربة من نوعها على الصعيد القومي بادر العراق اليها .

■ *ميثاق العمل الاقتصادي القومي*

حرر الميثاق بالخط الديواني الجميل على ورق أنيق ووقعه الملوك والرؤساء العرب شخصيا يوم ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ في مؤتمرهم بعمان ، حيث ابتدأ الميثاق بتثبيت ثمانية منطلقات ، ثم عرج على قرارات في ثلاثة أبواب هي : العلاقات العربية والعلاقات الدولية ومجابهة التحدي الصهيوني .

سنويا يوزع حسب نسب يتفق عليها خلال مدة العقد ، وان اجمالي المبلغ ـ ٥ آلاف مليون دولار ـ قابل للزيادة في ضوء تطور الحاجة وحسب الامكانيات ، واعطاء الأولوية في التمويل الى المشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها . ويكون التمويل بشكل قروض ميسرة ـ ١٪ سنويا ـ وتسترد القروض بعد فترة سماح مدتها ١٠ سنوات من بدء انجاز المشروع وباقساط سنوية متساوية على مدى ٢٠ سنة . كما بقي عقد التنمية مفتوحا لانضمام دول عربية غنية اخرى لتمويله الى جانب الدول الخمس المذكورة .

أما البلدان العربية الأقل نموا التي خُصص لها عقد التنمية فهي ، وحسب المعايير الرسمية المعتمدة حينذاك : جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي .

في تلك الفترة كانت البلدان الستة المذكورة تعاني من هبوط حاد في المستوى الاقتصادي . ففيما كانت تضم نحو ٢٠٪ من سكان البلدان العربية لم يصل ناتجها المحلي الإجمالي الى ٤٪ من اجمالي الناتج المحلي العربي . وكان معدل نصيب الفرد من ناتجها المحلي يقدر بـ ٤٣٠ دولارا مقارنة بـ ٢٢٣٥ دولارا على الصعيد العربي العام ، كما كان ناتجها المحلي الحقيقي يتراجع بنسبة ٠,٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ فيما كان الناتج الحقيقي لمجموعات البلدان العربية الأخرى يسجل نموا يتراوح بين ٤,٦٪ و ١٢,٥٪ خلال الفترة المذكورة .

في الواقع جاء الميثاق محاولة لصيانة العمل الاقتصادي المشترك وإبعاده عن الخلافات السياسية التي أخذت تنخر بمنجزاته وتهدد مستقبله وتشل حركة منظماته . فجاءت منطلقات الميثاق تؤكد اعتراف الملوك والرؤساء «بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصرا رئيسيا في العمل العربي المشترك وقاعدة راسخة ومنطلقا ماديا له ، وبأنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومي . . .» ، والتزامهم «بمبادئ التكامل الاقتصادي القومي والإعتماد الجماعي على الذات» . وانتقلوا من المنطلقات الى القرارات ومن بينها وأبرزها التزام الدول العربية «بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة . . . وتتعهد جميع الأقطار العربية بالسعي لتحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية . وبالتالي فانه لا يجري قطع العلاقات الاقتصادية العربية او تقليصها إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة» .

لقد جاء قرار الملوك والرؤساء على صفحات الميثاق بأفضل ما يتمنى المرء من تطلعات فيما سارت الممارسات بعد حين عكس ذلك وقبل أن يجف حبر تلك القرارات ، كما سيتبين .

■ *الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية*

عبر سنوات طويلة ماضية كانت الجامعة والمنظمات العربية قد سعت لتسهيل وتنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية وضمان استثماراتها . وقد صدرت بعض الاتفاقيات في هذا المجال وقامت مؤسسة عربية مستقلة لضمان الاستثمار[٢٣] . ومع ذلك كانت حركة الانتقال

---

٢٣ ـ صدرت عن مجلس الجامعة «اتفاقية بشان تسديد مدفوعات المعاملات الجارية

والاستثمار محدودة وبالذات تلك المتعلقة برأس المال الخاص .

ورغبة في توسيع حركة استثمار رأس المال العربي في البلد العربي الآخر وتوفير المقومات والشروط الكفيلة ، في ضوء التجربة وتطور التطلعات ، كان من الضروري وضع اتفاقية جديدة في هذا المجال واغتنام مؤتمر القمة في عمان لإقرارها .

ورد في ديباجة الاتفاقية معاملة «المستثمر العربي مهما كانت جنسيته بعين الأحكام التي تسري في أية دولة على مواطنيها مع تقرير حرية انتقال رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية وتحصينها بضمانات من المخاطر غير التجارية وبنظام قضائي خاص . . .» .

واعتبرت الاتفاقية الأحكام الواردة فيها حدا أدنى «لا يجوز النزول عنه سواء في اطار العمل الاقتصادي العربي الجماعي او على مستوى التعاون الثنائي او في نطاق تشريعاتها الوطنية» . وينصرف مفهوم المستثمر العربي الى الشخص الطبيعي او المعنوي ومن بينه المشروع العربي المشترك والدولة العربية والشخصيات المعنوية المملوكة لها . وأناطت الاتفاقية مهمة التأمين على الأموال المستثمرة بـ «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» .

وأنشأت ، بخطوة جديدة ، «محكمة الاستثمار العربية» للفصل في المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاقية او الناتجة عنها لحين انشاء محكمة العدل العربية وتحديد اختصاصاتها .

وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية» ١٩٥٣ ، ثم أصدر المجلس الاقتصادي التعديل الأول لها ١٩٥٤ والتعديل الثاني ١٩٥٩ . وصدرت عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية «اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية» عام ١٩٧٠ وصدرتعديل بشأنها ١٩٧٣ . كما تأسس في نطاق الدول العربية «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» عام ١٩٦٥ وباشرت بمهامها بعد عشرة أعوام وعلى وجه التحديد في ١٩٧٥/٤/١ وتضم جميع دول الجامعة .

مفارقات في الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة

من أجل التحضير لمؤتمر القمة المقبل في عمان، وتمشيا مع قرار مؤتمر القمة السابق في تونس، عقد وزراء الخارجية والاقتصاد العرب اجتماعا في عمان للأيام ٦ ـ ٩ تموز/ يوليو ١٩٨٠ برئاسة وزير الخارجية الأردني مروان القاسم، وحضره رؤساء المنظمات العربية كمراقبين وكنتُ من بين الحضور. وشهد المؤتمر توترات ومفارقات عديدة:

● أولا ـ في تلك الفترة كانت العلاقات بين العراق وسوريا مستمرة التوتر في أعقاب اتهام بغداد دمشق بدعمها مجموعة من مجلس قيادة الثورة وكوادر الحزب للاطاحة بنظام الحكم في العراق كانت أعدمت يوم ١٩٧٩/٨/٨، وبذلك تحول عهد التقارب بين البلدين الى زمن من التربص والإتهام.

كان الوفد العراقي لاجتماع الوزراء العرب برئاسة حسن علي العامري عضو مجلس قيادة الثورة وزير التجارة وعضوية وزير الخارجية الدكتور سعدون حمادي. ولم تمض بضع ساعات على وصول الوفد الى عمان حتى عقد مؤتمرا صحفيا انشغلت السفارة العراقية بتهيئته على وجه السرعة في الفندق الذي كان يقيم فيه، حيث ركز الوفد أمام أجهزة الاعلام على ما يحمله من مقترح هام لمؤتمر القمة المتمثل بـ «عقد التنمية العربية». وحين استفسرتُ من الدكتور حمادي عن سبب العجالة في هذا الاعلان دون انتظار اجتماع الوزراء العرب، ذكر ان الخطوة المبكرة جاءت اثر إشارة من الوفد الأردني مفادها ان الوفد السوري ينوي المطالبة، في بداية المؤتمر، بتقديم المساعدة المالية للأقطار العربية الضعيفة. ولهذا فان قيام العراق بتقديم مقترحه بعد ذلك قد يفسر رضوخا للمطلب السوري، وهو تفسير يتناقض مع الحقيقة ولا يخدم العراق سياسيا. من هنا جاء إسراع الوفد العراقي بطرح ما في جعبته قبل

انعقاد المؤتمر لقطع الطريق أمام أي تفسير خاطئ وإزالة بريق مبادرته .

● ثانيا ـ خلال جلسة الوزراء العرب تحدث عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء رئيس الوفد السوري ، ثم تناول الكلام حسن العامري رئيس الوفد العراقي وكان متأثرا بما ورد في حديث خدام . واختتم العامري مطالبا الالتزام بالمعايير القومية و«الاخلاقية» ما اثار حفيظة خدام الذي سارع الى طلب الكلام ليسترسل حول ضعف العمل العربي المشترك ، وكانت نبرات صوته معبرة عن المرارة في ما آل اليه الوضع من فرقة وانحسار داعيا المؤتمرين الى إبراز ما يحمل التوافق بين الأقطار العربية في تلك المرحلة!

وكان خدام محتفظا طوال الوقت بجملة أرادها خاتمة لحديثه الطويل وتتلخص بالرد على ما عبر عنه العامري رئيس الوفد العراقي ، فقال خدام أما بشأن «الأخلاقية» فان آخر من يحق له الكلام عن الأخلاق هو الوزير العراقي!

عندها انفعل العامري فرد بكلمة أقسى . وحين استمر تراشق الكلمات سارع مروان القاسم رئيس المؤتمر الى رفع الجلسة تفاديا لتطور الأزمة وربما حدوث كارثة . وبعد «استراحة» دامت نحو نصف ساعة عاد الوزراء الى قاعة الاجتماع وواصل المؤتمر جلسته دون إثارة ما يشير الى ذلك التراشق .

● ثالثا ـ بعد أن حان دور الوفد العراقي للكلام في الجلسة التالية تحدث الدكتور حمادي بدل العامري مشيرا في المستهل الى ان رئيس الوفد السيد العامري كلفه بالتحدث باسم الوفد . عندها بدا واضحا للمؤتمرين ان العامري فضل الابتعاد شخصيا عن الحديث تفاديا لأية مشكلة تعبيرية قد تفضي الى تراشق كلامي جديد ، وربما الى زعزعة المؤتمر الذي حرص العراق على إنجاحه .

تحدث الدكتور حمادي بأسلوبه السياسي الهادئ المعروف حول مقترح

العراق «عقد التنمية العربية «لمساعدة الأقطار العربية الأقل نموا للنهوض باقتصادياتها ، مشيرا الى التجاوب الايجابي للدول العربية المساهمة فيه ماليا ومن بينها العراق .وكانت وفود الدول العربية المساهمة ـ الامارات والسعودية وقطر والكويت ـ قد أعلنت في المؤتمر عن تأييدها للمشروع ومباركتها لمبادرة العراق .

في المقابل بدا واضحا أن الوفد السوري لم يكن راضيا عن المشروع بسبب حرمان بلده من التمتع بهذه المساعدة استنادا الى الضوابط المثبتة في المشروع[٢٤] ، كما لم يكن سعيدا بكونه مبادرة عراقية وحصول العراق الخصم على مكسب سياسي . وكاد موقف الوفد السوري يهدد المشروع من أساسه . عندها بادر حمادي بتمرير إشارة الى خدام حول رغبته بالحديث الثنائي المباشر خارج قاعة المؤتمر . وما أن رفعت الجلسة حتى غمرت الوفود الدهشة والغرابة لدى مشاهدتهم حمادي وخدام يفتشان عن مكان قريب للحديث على انفراد!

بقي الكثير من المؤتمرين ورجال الصحافة يراقبون الحركة باهتمام وفضول ، إذ وحين عجزا عن العثور على مكان مناسب إختارا مكتبا أنيقا للسفر والسياحة داخل الفندق فدخلاه وطلب خدام من جميع العاملين ترك مكاتبهم ، فيما كان الآخرون يتابعون المنظر من خلال نوافذ المكتب الزجاجية . واضطر العاملون لترك الملفات والأوراق على مكاتبهم وأجهزة الكومبيوتر والاتصال مفتوحة . وحين خلا المكتب من شاغليه بدأ حمادي وخدام في التداول وهما واقفان رغم وجود الكراسي العديدة بجانبهما .

---

٢٤ ـ حدد المشروع مساعدته المالية للدول العربية الأقل نموا وهي ، كما ذكر سابقا ، جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، حسب المعايير الرسمية على المستويين العربي والدولي .

وبعد حديث لم يتجاوز ربع ساعة خرجا متفاهمين! ، وعاد العاملون في مكتب السفر والسياحة الى مكاتبهم . وبهذا تعبد الطريق أمام «عقد التنمية العربية «ومر المشروع في الجلسات التالية كما أراد العراق .

وظلت الوفود تستفسر عن اللغز وراء تسوية الموقف بين البلدين الندين ، حيث تبين ان حمادي أقنع خدام بضرورة تأييد المشروع في هذه المرحلة لفتح الطريق امام تبنيه رسميا لمساعدة الأقطار العربية الأقل نموا ، ثم طرح مسألة شموليته أقطارا أخرى في مرحلة لاحقة .

● رابعا ـ خلال جلسات المؤتمر تحدث وفد لبنان عن حاجة بلاده للدعم المالي من قبل الدول العربية الغنية التي قال إن الله حباها بثروة النفط ، فيما لبنان لا يتمتع بهذا العطاء .

وحين جاء دور الكلام لوفد الكويت إنبرى للتعليق بهدوء على ما طرحه وفد لبنان قائلا إن الله حبا دولا بثروة النفط لكن فيها صحارى شاسعة وأراض قاحلة وحرارة لاذعة وعواصف عاتية تضرب الوجوه كلما هبت ، فيما عوض سبحانه وتعالى لبنان بالجبال والغابات والهواء العليل بحيث أصبح قبلة للسواح والمصطافين ، فمنح لبنان ثروة المناخ والطبيعة الجميلة ما لا يتوفر لدول الخليج النفطية ، لا بمثل ذلك ولا بما يماثله!

وقد حضيت كلمات الوفد الكويتي باستحسان الكثيرين لتضمنها لفتة ذكية ممزوجة بواقع وموضوعية! أما ما تقدمه الكويت من مساعدات مالية وعون انمائي في الساحة العربية فمعروف للجميع .

● خامسا ـ حين جاءت مسألة فصل السياسة عن الاقتصاد إنبرى الكثيرون للتأكيد عليها بهدف جعل العمل الاقتصادي المشترك في منأى عن الخلافات السياسية بين الأقطار العربية . وهكذا مر «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» تحضيرا وتأييدا .

وفيما كانت أجواء المؤتمر غير مناسبة للخوض الموضوعي بهذه المسألة وإيضاح العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد وان الشكوى تنصب على الممارسات السياسية أصلا ، تذكرت ورقة أرسلها لي وزير مالية الكويت عبد الرحمن سالم العتيقي في أجواء مماثلة سادت اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية المنعقد بعمان قبل فترة وجيزة ، ثبت فيها الرأي ان بين السياسة والاقتصاد علاقة متلازمة كالعلاقة بين الزوج وزوجته! (ورقة العتيقي في مكان آخر لطرافة النص وحكمته) .

مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان

كان مؤتمر القمة العاشر في تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ أكد على البدء بصفحة جديدة في العمل العربي المشترك من خلال عقد مؤتمرات القمة في المستقبل بصورة دورية كل عام إبتداءا من الأردن الذي يأتي على رأس تسلسل الحروف العربية .

ولعب صدام حسين دورا هاما في هذا التوجه تواصلا لطموحه بأخذ زمام قيادة العمل العربي المشترك بعد تعليق عضوية مصر فيه ـ آذار/ مارس ١٩٧٩ ـ وبعد أن أصبح الرجل الأول في العراق اثر تنحي البكر عن السلطة ـ تموز/ يوليو ١٩٧٩ .

ويلاحظ ان اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري للقمة في عمان تم قبل أربعة أشهر ونصف الشهر من مؤتمر القمة الذي انعقد في الفترة ٢٥ ـ ٢٧تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ ، وهي فترة طويلة غير مألوفة بالقياس الى التطبيقات العربية والدولية .

في تلك الفترة ـ بين اجتماع الوزراء التحضيري ومؤتمر القمة في عمان ـ وقعت أحداث أثرت على سير الأمور :

- أولا ـ بدأت الحرب بين العراق وايران في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ، واستثمر العراق انتصاراته العسكرية في الأشهر الأولى لتسخير الأجهزة الاعلامية والسياسية بتأكيد دوره في حماية البوابة الشرقية للوطن العربي ، وبتأدية هذه المهمة نيابة عن كل العرب مرة وبتوكيل منهم مرة أخرى ، واستطاع نظام بغداد أن يكسب عطفا واسعا في الساحة العربية ويضفي على قدرته العسكرية الهيبة والإقتدار .
- ثانيا ـ أثرت الحرب العراقية ـ الايرانية على وحدة الصف بقدر تعلق الأمر بالعمل العربي المشترك ، حيث وقفت بعض الدول العربية بين معارض لها ومتحفظ بشأنها . وكانت سوريا مستاءة من ما أقدم عليه العراق عسكريا تجاه ايران ، فيما اتهم العراق سوريا بالوقوف الى جانب ايران واقامة حلف معها ضده .
- ثالثا ـ كما أثراندلاع تلك الحرب على وحدة الصف بقدر تعلق الأمر بضيافة العراق لمؤتمر القمة السابع لحركة عدم الإنحياز .

فمؤتمر القمة السادس الذي انعقد في العاصمة الكوبية هافانا في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ كان قد قرر مكان انعقاد القمة التالية في العراق للفترة ٦ ـ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ .

وكان صدام بذل مساع حثيثة للوصول الى هذا القرار الذي يلبي طموحه ويساعده على تولي رئاسة هذه المجموعة الدولية طيلة ثلاث سنوات[٢٥] . فإلى جانب اتصالاته مع رؤساء الدول الشقيقة والصديقة سافر الى موسكو أولا

---

٢٥ ـ تأسست حركة دول عدم الانحياز عام ١٩٥٥ في مؤتمر (باندونغ) الأندونيسية بمشاركة ٢٩ دولة . ومن بين الشخصيات البارزة في تاسيس الحركة الزعيم الهندي نهرو والزعيم اليوغوسلافي تيتو والزعيم المصري جمال عبد الناصر . وتعقد القمة اجتماعها كل ثلاث سنوات ، ووصل عدد الدول المنضمة للحركة الى ١١٤ دولة في عام ٢٠٠٣ .

ونجح بكسب تأييدها ودفعها الدول الأخرى في هذا الاتجاه قبل أن ينتقل من هناك مباشرة الى هافانا بطائرة سوفياتية للمشاركة في أعمال القمة السادسة .

وعلى اثر نجاح صدام باختيار العراق مكانا لمؤتمر القمة التالي بدأت بغداد منذ خريف ١٩٧٩ بتهيئة أفضل ما يمكن من قصور الضيافة وقاعات المؤتمر وأفضل المستلزمات ، وفتحت الميزانية أبوابها للصرف الضخم السريع .

وجاء لهيب الحرب العراقية/ الايرانية بعد مرور عام واحد على قمة هافانا مسببا خللا في الصف العربي تجاه مكان عقد القمة التالية في العراق الى جانب الشق الذي سببه على صعيد الدول غير العربية ايضا . وتقاطع اختلاف المواقف العربية تجاه مكان الاجتماع مع مناورات وضغوط إقليمية ودولية على هذا الطرف وذاك .

مع كل هذه التطورات التي مر العراق بها في الفترة التي أعقبت اجتماع الوزراء العرب التحضيري للقمة العربية في عمان كان نظام بغداد في فترة اجتماع القمة ما يزال يتمتع بعطف على الساحة العربية ، حيث لم تكن الأمور حينها معقدة الى الدرجة التي وصلت اليها فيما بعد . وكان العراق يقيم وزنا للعلاقات الطيبة السائدة آنذاك مع دول الخليج العربية للوقوف امام الدول الشقيقة الأخرى التي أبدت معارضتها لسياسة العراق العربية والدولية .

في ظل هذه الظروف والموازنات السياسية انعقد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان في الفترة ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ . وكان رئيس المؤتمر الملك حسين آنذاك الذي تربطه علاقات قوية مع صدام حسين ، حريصا على سير الجلسات بهدوء وإنجاح المؤتمر بقرارات عديدة في مقدمتها الوثائق الاقتصادية الأربع المشار اليها سابقا .

ويبقى السؤال فيما إذا كانت القمة العربية في عمان استطاعت تعزيز

العمل العربي المشترك وفق ما أقرته من وثائق ومواثيق براقة؟

للأسف يمكن القول إن التفكك قد حل محل التضامن ، وان التكتل أخذ ينخر بالعمل المشترك ، وان مؤتمرات القمة لم تعد رتيبة ، وإن هي انعقدت عصفت بها دائما سياسة المحاور وأحيانا تبادل الشتائم!

"الفترة الملكية» بين قيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ وأواسط الخمسينات كانت فترة تأسيس العمل العربي المشترك . و»الفترة الفضية» من أواسط الخمسينات حتى أواخر السبعينات كانت حقبة الحيوية والتوسع التي أصيبت في أواخرها بشرخ كبير وتعليق عضوية مصر في المنظمات العربية عام ١٩٧٩ . وارادت القمة العربية في عمان أواخر ١٩٨٠ أن تُدخل العمل العربي المشترك في «فترة ذهبية» ، ولكن سرعان ما ادرك القادة أنفسهم المثل الشهير ذا الأصل الروماني «ما كلّ ما يلمع ذهبا»!

لم تستطع أنظمة الحكم العربية ، عبر ما يزيد على نصف قرن ، أن تدفع المجتمعات العربية نحو التطور والتلاحم بصورة هادئة منظمة متوازنة من أجل الحفاظ على هوية الأمة وبلورة قوتها وتعميق إزدهارها . فهل ستستطيع هذه الأنظمة أن تبقى في منأى عن موجة الاصلاح والتطوير المنبعثة الآن بشدة من قوى داخلية نقية وأخرى خارجية مشبوهة؟!

ذكريات من العمل العربي المشترك

كانت فترة عملي أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية غنية في التعرف على ظروف العمل العربي المشترك في فترات نشاطه وسباته ، وما يدور خلف الكواليس احيانا وفي العلن أحيانا أخرى من تكتل وتجريح وتهديد . والشواهد هنا كثيرة أروي بعضها :

■ بعد تهديد دول الخليج صدرت القرارات العربية ضد مصر

عطفا على موقف القمة العربية التاسعة في بغداد للفترة ٢ ـ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ برفض توجه مصر لعقد معاهدة سلام مع اسرائيل التأم وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في «قصر السلام»[٢٦] في بغداد للفترة ٢٧ ـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٩ تنفيذا لقرارات القمة القاضية اتخاذ الخطوات العملية ضد مصر .

وحيث ان الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية العراق كان يرأس الاجتماع المذكور فقد تولى رئاسة الوفد العراقي ثلاثة اشخاص من القيادة تناوبوا على المهمة في كل مرحلة من مراحل الجلسات العديدة . وبدا واضحا ان رئاسة الوفد العراقي كانت تتغير على نحو غير مألوف . ولم تكن أسباب التغيير تعود الى حالة مرض او سفر الى الخارج وانما ترجع في حقيقتها الى من هو أكثر أهلية لطرح التهديدات والتحذيرات التي أرادت القيادة في بغداد توجيهها لمن لا يسير وراء خطها المرسوم .

منذ البداية كان واضحا بروز اتجاهين داخل المؤتمر ، إتجاه تجتمع عليه دول الخليج العربية واتجاه تصر عليه دول «جبهة الصمود والتصدي» ، وهو العنوان الذي كان مستخدما ومتداولا في حينه .

دول الخليج العربية كانت تميل الى المرونة في اتخاذ الاجراءات ضد مصر ، وتميل الى استمرار مد الجسور بهذه الدولة الكبيرة ، وترك الباب مفتوحا بعض الشيء لاستيعاب اي تطور في المستقبل . وكانت لدول الخليج ، اشخاصا طبيعيين ومعنويين ، استثمارات كبيرة في مصر وعلاقات تجارية

---

٢٦ ـ ويسمى أحيانا «دار الضيافة «وهو مجمع كبيروحديث يقع في منطقة الحارثية بجانب الكرخ من بغداد ويضم قاعة كبرى للاجتماعات وأجنحة أنيقة لاقامة الوفود ، ويشتمل على صالات للاستراحة ، وتحيطه حديقة غناء من جوانبه الأربعة .

واسعة الى جانب كون مصر البلد الذي يحتضن عشرات الآلاف من أهل الخليج بقصد السياحة والراحة وإنجاز الأعمال والدراسة في الجامعات .

أما دول الاتجاه الثاني ـ الجزائر وسوريا والعراق وليبيا واليمن الديموقراطية وفلسطين ـ فقد تبنت موقفا يتصف بالصرامة ضد مصر أكدت وفودها عليه مرارا خلال جلسات المؤتمر .

وكان العراق ـ الذي بادر لعقد القمة العربية التاسعة في بغداد ورفع راية التشدد ضد توجهات السلام مع اسرائيل ـ لولبا في تكتل هذه المجموعة ، بينما استمر أعضاء الوفد العراقي والحاشية السياسية ينقلون الى القيادة أجواء المؤتمر وما يدور فيه من مواقف وآراء .

وقد لاحظت «القيادة» الحاجة لمزيد من القوة في الطرح واستخدام أسلوب التهديد في الاجتماع ، فتغيرت رئاسة الوفد العراقي للمرة الثالثة وأوكلت المهمة لمن كان أكثر براعة بتأديتها وهو السياسي المخضرم طارق عزيز .

جاء دور عزيز في الكلام واعاد في البدء ما طرحه زميلاه السابقان اللذان تتابعا على رئاسة الوفد في الجلسات السابقة ، ثم انتقل في الجانب الثاني من كلامه الى الأمر المقصود من دوره ، فاستخدم بلهجة منفعلة تعابير تحذيرية سافرة موجهة لدول الخليج مفادها ان من يتوانى عن السير بعزل مصر سيلقى المصير الأسود وستأكل أرضه النار! وأضاف عزيز ، وهو يتململ على كرسيه بين الحين والآخر ، انه يقوم بالتحذير بالصراحة الواجبة تفاديا لما قد يقع وما لا يحمد عقباه!

وفيما كانت كلمات عزيز حولت هدوء القاعة الى حالة من التشنج وجعلت الوفود الساكنة في مقاعدها تتابع مفردات التهديد بإمعان ، أدركت وفود الخليج خطورة الموقف وضرورة الإحاطة بنتائجه ، فطلبت منحها وقتا للتداول .

ونتيجة لذلك عُلقت جلسات المؤتمر مدة يومين ، حيث قررت وفود دول الخليج مغادرة العراق لعقد اجتماع تداولي في منطقة الخليج ثم العودة الى بغداد . وفسر الكثيرون ان هذه الوفود اختارت مكانا يبتعد عن ضغوط بغداد المباشرة من ناحية ، ويتخلص من أجهزة التصنت المحتملة من ناحية ثانية ، ويوفر المرونة بنقل تفاصيل التهديد الى رؤساء دولهم وتحديد موقفهم من ناحية ثالثة .

وحين عادت وفود دول الخليج الى بغداد وتواصلت جلسات المؤتمر بدا واضحا انها رأت ان الموقف الحكيم بالنسبة لها ضمن الظروف السائدة آنذاك يتطلب مجاراة التيار العنيف وليس الوقوف ضده . وهكذا جاءت القرارات النهائية[٢٧] ضمن موقف القمة العربية التاسعة وما أصرت عليه دول «جبهة الصمود والتصدي»!

■ *أمين عام الجامعة يتردد في الحضور*

كان العراق بادر مباشرة الى عقد القمة العربية التاسعة في بغداد وحدد لها أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ موعد انعقادها ، دون ان تمر الدعوة وما يتعلق بها من مكان وزمان من خلال الأمين العام لجامعة الدول العربية كما تفرض الأصول وتمكن الأمانة العامة من تهيئة الاجراءات التنظيمية . وتسلم

---

٢٧ ـ شملت قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب : سحب السفراء العرب من مصر وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية معها وتعليق عضويتها في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس وايقاف المساعدات المالية ومنع التبادل التجاري مع المؤسسات الخاصة المصرية التي تتعامل مع اسرائيل .

وتمشيا مع تلك القرارت اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراراته بتعليق عضوية مصر في المجلس وفي السوق العربية المشتركة ونقل مقر المجلس من القاهرة الى العاصمة الأردنية عمان . واتخذت المنظمات ومؤسسات التمويل العربية الأخرى قرارات في هذا السياق ، فعلقت عضوية مصر ونقلت مقراتها المتواجدة في القاهرة الى عواصم عربية أخرى .

الأمين العام محمود رياض الدعوة لحضور مؤتمر القمة اسوة بالدعوة الموجهة الى ملوك ورؤساء الدول العربية .

في الواقع لم تكن خطوة التجاوز هذه من قبل العراق الأولى في تاريخ العمل العربي المشترك ، واندفع العراق بهذه الطريقة المباشرة شعورا منه بان الوضع العربي على أبواب مرحلة دقيقة يفرض في كل الأحوال عقد القمة بسرعة وقيامه باتصالات مكثفة مع الملوك والرؤساء لضمان حضورهم . كما كان يشعر ان الدعوة المباشرة من قبله تجنب أمين عام الجامعة من ما قد يقع فيه من إحراج لكونه مصري الجنسية ولكون موضوع القمة هو مصر وعلاقتها مع اسرائيل .

كان رياض متأثرا من توجيه الدعوة لمؤتمر القمة بطريقة تتجاوز مهماته كأمين عام الجامعة ، التي قد تفسر بانها تجاهل لدوره الرسمي . وبقي رياض فترة من الزمن مترددا في حضور القمة لحين اقناعه من قبل مستشاريه بالظروف الخاصة المحيطة ، وان الدعوة الموجهة له من قبل العراق تؤكد احترام شخصه والاقرار بدوره . بعدها توفرت لديه القناعة وقبل الدعوة ، بل ذهب أبعد من هذا فأخذ يسهم في التهيئة وإنجاح القمة بحرص وموضوعية طبقا لمهامه الرسمية . وهكذا حضر رياض وطاقمه الكامل الاداري والقانوني الى بغداد وأسبغ على المؤتمر مظلة الجامعة العربية .

■ *مشكلة سكن الملوك والرؤساء في بغداد*

حين دعى العراق لمؤتمر القمة التاسع لم يكن آنذاك في عاصمته بغداد محلات إقامة مناسبة لاستضافة الملوك والرؤساء . وكان الوقت بين توجيه الدعوة وموعد عقد القمة قصيرا لا يساعد بأي حال من الأحوال على تشييد دور متكاملة تليق بالضيوف وتستوعب مرافقيهم الشخصيين .

وقع نظر السلطات الرسمية على «منطقة المنصور» السكنية في غرب بغداد حيث تقطن في بيوتها العامرة عوائل ثرية ، فطلبت من تلك العوائل إخلاءها بشكل مؤقت لهدف وطني وقومي هو اجتماع القمة العربية ، واصبحت تلك المنطقة مغلقة أمام حركة الناس قبل انعقاد المؤتمر وأثناءه . ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة رسمية برئاسة برزان التكريتي ، الأخ غير الشقيق لصدام ، خولت بصلاحيات مالية وإدارية واسعة لإنجاز جميع المتطلبات قبل توافد الملوك والرؤساء .

منحت اللجنة تلك العوائل مبالغ نقدية سخية لقضاء الفترة خارج العراق إن أرادت ، وتفاهمت معها على قيام اللجنة بأعمال إنشائية في تلك البيوت ، إن اقتضى الأمر ، وتغيير أثاثها ولوازمها لجعلها مناسبة لإقامة الملوك والرؤساء . وتم التفاهم أيضا على تحمل الدولة نفقات تلك الأعمال والتغييرات التي تعتبر فيما بعد ملكا لأصحاب تلك البيوت .

وعلى الفور انشغلت المكاتب الهندسية ومقاولو البناء بإنجاز الأعمال المطلوبة ليل نهار وانطلقت طائرات الخطوط الجوية العراقية برحلات عديدة الى اوروبا وعلى متنها لجان الشراء ، تبتاع أفخر أنواع الأثاث والستائر والإنارة والحمامات الكاملة الى آخره وتنقلها فورا الى بغداد ، وهكذا تم العمل بنجاح .

وبعد انتهاء مؤتمر القمة كانت العوائل سعيدة بعودتها الى بيوتها ، وما خفف من المتاعب العديدة التي واجهتها ، طيلة تلك الفترة ، انها وجدت بيوتها في حلة جديدة تحمل ذكرى إقامة ملك او رئيس دولة . وأختتم هذا الفصل الطريف بحفلة أقامتها اللجنة خصيصا لتكريم تلك العوائل وما ابدته من تفهم وصبر ، وقام رئيس اللجنة بارزان بتقديم الهدايا لها تقديرا لموقفها وارضاء لها .

■ عرفات يترك الاجتماع الوزاري غاضبا

حين بدأ اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد في آذار/ مارس ١٩٧٩ لفت انتباه المجتمعين حضور ياسر عرفات فيما كان الاجتماع على مستوى وزاري ويضم الوفد الفلسطيني بطبيعة الحال ، فموقع ياسر عرفات الطبيعي هو في مؤتمر القمة ، ما اثار الاستغراب لدى المجتمعين الذين ذهبوا ينشدون التفسير .

وما زاد في لفت النظر ان عرفات جلس أمام منصة رئاسة المؤتمر بجانب الدكتور سعدون حمادي رئيس المؤتمر . وجاءت الأحداث التالية في الجلسة الرسمية لتقدم بعض الجواب وربما كله .

جرى التطرق الى القضية الفلسطينية والخطوات المطلوبة لدعم صمود الشعب الفلسطيني . عندها شعر عرفات ان ما مطروح لهذا الدعم دون المستوى المطلوب بكثير ، فتناول الكلام وتحدث بغضب عن صيغة التعامل مع هذه القضية الوطنية والقومية ، وكانت كلماته معبرة عن تأثره العميق بما يطرح من آراء ومقترحات . واختتم حديثه بالقول ماذا سأقول عن موقف العرب لشعبي حين أعود؟!

وبهذه الكلمات نهض عرفات من مقعده وسار قاصدا الخروج من قاعة الاجتماع وهو يلوح بيده من شدة الغضب . عندها تعالت أصوات الوفود منادية «أبا عمار» ومناشدة العودة الى القاعة ومواصلة المشاركة في الاجتماع ، وانقطعت الجلسة بسبب انشغال الجميع باقناع عرفات بالعودة واستعدادهم للنظر بطروحاته بعناية وسخاء .

وهكذا عاد عرفات الى منصة الرئاسة كما كان ، وتم تسوية الموضوع وارضاؤه .

■ خدام يوقع وزير خارجية الأردن في مطب

حين علقت جلسات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد مدة يومين ، بناء على طلب وفود دول الخليج ، بقيت الوفود الأخرى في «دار السلام» موزعة وقتها بين زيارة بعض الأماكن وقضاء الوقت في الحديث ومتابعة الأخبار . ومع ذلك كان الوزراء يشعرون بالسأم لأنهم لم يتعودوا البقاء يومين دون عمل .

في هذه الأجواء خطط عبد الحليم خدام ، رئيس الوفد السوري آنذاك ، لمداعبة زميله رئيس وفد الأردن ووزير خارجيته حسن إبراهيم ، ورتب له مفاجأة في وقت لم تكن الأردن من دول «جبهة الصمود والتصدي» . تجسدت المفاجأة في إجراء اتصال هاتفي بحسن ابراهيم ، لحظة وجوده داخل جناحه في «دار السلام» ، وأبلغ ابراهيم انه اتصال من القصر الملكي في عمان وان جلالة الملك الحسين على الخط يريد الحديث معه!

إرتبك حسن ابراهيم ، المعروف بهدوءه ومسالمته ، بعض الشيء أولا . وتكلم «الملك الحسين» المزعوم ، موجها اللوم الى وزير خارجيته على موقفه في المؤتمر وطرحه امورا لا تتفق مع سياسة الأردن .

أخذ حسن ابراهيم يحاول جاهدا أخذ الفرصة لتوضيح الموقف كلما توقف «جلالة الملك» عن الحديث قليلا ، وبقي حسن حائرا بين الدفاع عن الحقيقة من ناحية واحترام رأي «جلالة الملك» من ناحية أخرى!

بعد مرور وقت قصير على انتهاء «المخابرة الهاتفية المفبركة» زار خدام زميله حسن وكشف له وقيعة المداعبة التي أوضحت في النهاية بعض الخفايا! ولم تعد الحادثة سرا بين خدام وحسن ، فقد علمت بها الوفود الأخرى وكنت آنذاك مع رئيس الوفد العراقي حسن علي بجناحه في «دار السلام» ، حيث لمسنا علاقة الزمالة القوية بين خدام وحسن التي جعلت

الأخير يأخذ المسألة بروح رياضية عالية ، وتابع الحاضرون على نسقها رواية القصص الطريفة في تاريخ العمل العربي المشترك .

■ الشركة العربية للاستثمارات الصناعية

ذكرت سابقا ان الأشواك تكاثرت في طريق العمل العربي المشترك مع أواخر عقد السبعينات ، ووقعت منظماته ضحية الخلافات العربية والمزاجات السياسية ، وواجه أمناؤها ومدراؤها العامون فترات لا يحسدون عليها .

الأمثلة على ذلك عديدة لا يستطيع كتاب واحد حصرها ، لكنني أروي واقعة تلقي بعض الضوءً على غيرها وتفسر خطوات على طريق التعاون العربي أنجزت بشق الأنفس ، وخطوات أخرى أريد لها الحياة لكنها قبرت قبل أن تولد .

حين بدأت عملي كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القاهرة في أيار/ مايو ١٩٧٨ وجدت أمامي قرارا اتخذه المجلس بإنشاء مشروع عربي مشترك هو «الشركة العربية للاستثمارات الصناعية» كشركة قابضة برأسمال يبلغ ١٥٠مليون دينار عراقي[٢٨] ومقرها المقترح بغداد ، وظل المشروع ينتظر الولادة فترة عامين . وكان رأس المال ضخما بالمقاييس السائدة آنذاك ويزيد على رأسمال أي من الشركات المشتركة الثلاث التي سبق للمجلس تأسيسها[٢٩] . ويقع المشروع الجديد في أحد أهم المجالات وهو تصنيع وتسويق

---

٢٨ ـ ويعادل نحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي حسب سعر الصرف آنذاك ويمثل رأسمالا ضخما بمقاييس عقد السبعينات .

٢٩ ـ الشركات الثلاث هي : الشركة العربية للتعدين ، قرار التأسيس عام ١٩٧٤ برأسمال يبلغ ١٠٠ مليون دينار كويتي ثم زيد بعدها الى ١٢٠ مليون دينار ؛ والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، قرار التأسيس عام ١٩٧٤ برأسمال ٥٠ مليون دينار كويتي ثم زيد الى ٦٠ مليون دينار ؛ والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ، قرار التأسيس عام

منتجات الصناعة الهندسية والمعدنية والكهربائية والالكترونية بهدف تنمية القاعدة الانتاجية وتحقيق التنسيق والتكامل الصناعي بين الأقطار العربية[٣٠] .

وضعتُ هذا المشروع على سلم الأولويات رغم ما كان يواجهه من صعوبات . وأذكر جلسة مع وزير المالية العراقي ثامر رزوقي في بغداد يوم ١٩٧٨/٥/٨ ـ أي بعد أسبوع من تسنم منصبي أمينا عاما لمجلس الوحدة ـ حضرها نائب الممثل الدائم المصري لدى المجلس . وحين تناولنا المشروع بالحديث علق نائب الممثل الدائم بالقول إن الشركة تبدو ميتة ولا أمل في إحيائها بعد أن مضت سنتان على الموافقة بانشائها دون اكتمال النسبة المطلوبة لرأس المال رغم كل الجهود التي بذلت سابقا . وأجبته انني لا استطيع الحكم بموتها الآن واحتاج وقتا للمتابعة فلعلها تحيا! وكان الزميل المصري في ذلك التاريخ على علم دقيق بخلفية الموضوع[٣١] ، فيما لم يكن قد

١٩٧٥ برأسمال ٥٠ مليون دينار كويتي ثم زيد الى ٦٠ مليون دينار .

٣٠ ـ جرى تخصيص الفروع التالية ضمن المجالات العامة للشركة : صناعة سيارات الركوب والشاحنات والحافلات والجرارات والمعدات الزراعية وعربات القطار ومحركات الاحتراق الداخلي والصناعات الكهربائية والالكترونية والصناعات المغذية للصناعات السابقة . وخولت الشركة بتأسيس شركات فرعية لها وامتلاك مشروعات صناعية قائمة في البلدان العربية او المساهمة فيها .

٣١ ـ خلاصة خلفية الموضوع ما يلي : كان العراق ومصر قد بادرا أصلا الى الاتفاق على تأسيس شركة لصناعة السيارات وما يتصل بها بموجب بروتوكول التعاون الفني والاقتصادي بين البلدين الموقع عليه ببغداد في ١٩٧٤/٨/٥ . وفي مرحلة لاحقة تجاوب العراق ومصر مع رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بجعل المشروع شركة عربية مشتركة متعددة الأطراف يفتح باب المساهمة فيها لجميع الدول العربية ، وتقوم على الأسس نفسها التي نظمت بموجبها الشركات المشتركة الأخرى المنبثقة عن المجلس . وهكذا جاء قرار المجلس بتاريخ ١٩٧٦/٦/٧ متبنيا «الشركة العربية للاستثمارات الصناعية» برأسمال يبلغ ١٥٠ مليون دينار عراقي ومقرها بغداد .

مرت على مهمتي كأمين عام إلاّ بضعة أيام!

بعد هذا اللقاء أجريت اتصالات عاجلة في الأسابيع الأربعة التالية تمخضت عن موافقة الكويت على المساهمة بنسبة ٨٪ والأردن بنسبة ١٪، الى جانب ما سبق أن حدد العراق مساهمته بنسبة ١٦٪ ومصر بنسبة ٨٪، اي ما مجموعه ٣٣٪.

ونتيجة كون رأس المال كبيرا، فإن مساهمات الدول لم تستطع الوصول حتى ذلك التاريخ الى ٥٠٪ من رأس المال وهو الحد الأدنى المطلوب لقيام الشركة وفق أحكامها التأسيسية.

واغتنمتُ فرصة عقد دورة مجلس الوحدة في بغداد في الأسبوع الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٨ لبيان ضرورة توفير بعض المرونة من أجل تسهيل قيام هذا المشروع. وبالفعل أصدر المجلس قرارا في ١٩٧٨/٦/٧ كلفني بإجراء اتصالات مع الدول العربية خلال فترة ٧ أسابيع، بعدها يمكن قيام الشركة في حالة توفر ٣٠٪ من رأس المال كحد أدنى وبمشاركة ٣ دول عربية في الأقل[٣٢].

وبعد جولة ثانية من الاتصالات وافقت سوريا على المساهمة بنسبة ١٪، وأخبرتني ليبيا انها تدرس الموضوع على أساس المساهمة بنسبة ٨٪ إلاّ ان قرارها لم يصدر رسميا بعد.

وبانتهاء المدة في ١٩٧٨/٨/١ المحددة بقرار مجلس الوحدة كانت الدول

٣٢ـ منطوق قرار مجلس الوحدة في ١٩٧٨/٦/٧ ما يلي: «١ ـ قيام الأمين العام باجراء اتصالات مكثفة مع الدول العربية في مهلة تنتهي في ١٩٧٨/٨/١ من أجل بلوغ الاكتتاب في رأسمال الشركة العربية للاستثمارات الصناعية النسبة المحددة في الأحكام التأسيسية، فاذا لم يتحقق ذلك تعتبر الشركة قائمة عند اكتتاب ثلاث دول عربية بنسبة ٣٠٪ من رأسمال الشركة على الأقل. ٢ ـ تدعو الأمانة العامة الجمعية العامة التأسيسية للاجتماع بعد شهر من استكمال النصاب المشار اليه في الفقرة السابقة».

المثبتة موقفها رسميا هي الأردن وسوريا والعراق والكويت ومصر بمساهمات يشكل مجموعها نسبة ٣٤٪ من رأس المال ، وبذلك اكتملت الشروط الواردة في قرار المجلس الأخير .

وفي ضوء ذلك إخترت يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ موعدا للاجتماع التأسيسي وسافرت الى بغداد للتهيئة لهذا الاجتماع ، حيث مقر الشركة حسب أحكام تأسيسها . وقبل سفري الى بغداد أبلغت ممثل مصر الدائم في المجلس بهذا الموعد الملائم لأنه يأتي مباشرة بعد انتهاء اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية الذي كان تقرر عقده في بغداد أيضا للفترة ٩ ـ ١١من الشهر نفسه ، وأبدى ممثل مصر موافقته وتمنى لمهمتي النجاح .

توجهت الى بغداد وهيأت الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع التأسيسي بالتنسيق مع ممثل العراق الدائم في المجلس حسن علي وزير التجارة . بعدها عدت الى القاهرة ووجهت الدعوة رسميا الى جميع الدول المساهمة لارسال مندوبيها مع وثائق التخويل الى الاجتماع المذكور .

بعد أيام قليلة من توجيه الدعوة جاءت المفاجأة من مصر باعتذارها عن الحضور . وفي ضوء ذلك أصبح موعد الاجتماع التأسيسي غير مؤكد نتيجة ما سببه اعتذار مصر من اختلال نظامي في نسبة الحد الأدنى المطلوب لرأس المال .

كانت النتيجة صدمة لي بعد الجهود التي تكللت بدخول الأردن وسوريا والكويت حديثا في الشركة وجعل الحد الأدنى المطلوب لقيامها ٣٠٪ من رأس المال عوضا عن ٥٠٪ .

سارعت الى بذل جهود إضافية لإحياء هذا المشروع الهام في التنمية والتكامل الصناعي العربي ، فأرسلت مبعوثا الى العاصمة الليبية طرابلس

لمقابلة ممثل ليبيا الدائم في مجلس الوحدة الأخ ابو بكر علي الشريف ـ أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد ـ وتسليم رسالتي التي تضمنت شرحا للموقف الحرج والرجاء باعلامي فيما اذا كانت ليبيا اتخذت قرارا بالمساهمة في المشروع بالنسبة المنتظرة ٨٪ في ضوء المداولات السابقة . وكان في تصوري أن الاجتماع التأسيسي يمكن أن يبقى على موعده في حال وضوح موقف ليبيا رسميا ، حيث يمكن أن تسد الثغرة في رأس المال التي سببها اعتذار مصر عن الحضور ، فيما يبقى المجال مفتوحا للأخيرة بالإنضمام في أي وقت تشاء .

عاد المبعوث الى القاهرة بعد ثلاثة أيام وأعلمني ان الجهات الليبية ما زالت تتخذ الخطوات بشأن المساهمة ولم يصدر القرار رسميا بعد . عندها أصبح واضحا ان الاجتماع التأسيسي للشركة غير ممكن بسبب الاختلال في الحد الأدنى لرأس المال فأبرقت الى الدول المعنية بتأجيل الاجتماع الى موعد يحدد لاحقا .

إغتنمت فترة الأيام والأسابيع التالية لتجميع ما يسد النصاب النظامي لرأس المال .

وجاءت مناسبة اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٩ ـ ١١ أيلول/ سبتمبر من ذلك العام ، فتوجهت الى بغداد حيث عقد الاجتماع . وفي أحدى فترات الاستراحة اجتمعنا نحن الثلاثة ، حسن علي وزير التجارة العراقي والشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية السعودي وأنا ، وطرح موضوع الشركة العربية للاستثمارات الصناعية وامكانية مساهمة المملكة العربية السعودية .

وما ساعد في هذا الحديث كون السعودية تساهم بحصة كبيرة في جميع الشركات العربية المشتركة الثلاث التي سبق انبثاقها عن مجلس الوحدة رغم

انها ليست عضوا فيه . وأولى الوزير أبا الخيل اهتماما بالموضوع واعدا باعلامي بقرار المملكة الرسمي بعد الاطلاع على الدراسات الاقتصادية والأحكام التأسيسية للشركة المقترحة .

تكللت خطوات المتابعة بالنجاح . فمن ناحية وافقت السعودية على المساهمة بنسبة ١٥٪ ، ووافقت ليبيا رسميا على المساهمة بنسبة ٨٪ . وبذلك تجمعت نسب المساهمات التالية : العراق ١٦٪ ، السعودية ١٥٪ ، الكويت ٨٪ ، ليبيا ٨٪ ، الأردن ١٪ ، سورية ١٪ ، ومجموعها ٤٩٪ الذي يتجاوز بكثير الحد الأدنى المطلوب لقيام الشركة .

وفي ضوء ذلك وجهتُ الدعوة لعقد الجمعية العامة التأسيسية للشركة في بغداد بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ . وتنفست الصعداء حين أعلن عن قيام الشركة رسميا في ذلك الاجتماع أي بعد حوالى سنتين ونصف السنة على صدور قرار مجلس الوحدة بشأنها .

مع ذلك بقيت متألما لعدم مشاركة مصر في هذه الشركة وهي الدولة التي ساهمت مع العراق في غرس بذرتها الأولى عام ١٩٧٤ وتبنت قرار تحويلها الى شركة مشتركة بين الدول العربية عام ١٩٧٦ وشاركت في قرار منح المرونة النظامية لقيامها عام ١٩٧٨ .

لم تشترك مصر في هذه الشركة ، وبقي السؤال يدور في الأذهان حول سبب اعتذارها عن حضور الاجتماع التأسيسي وما إذا كان سياسيا يتعلق بمكان الاجتماع (بغداد) في ظل تدهور العلاقات بين البلدين ، أم أن هناك سببا آخر؟

لم يرجع الكثير من المتتبعين موقف مصر الى عامل سياسي يتعلق بمكان الاجتماع فحسب ، فمصر حضرت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بغداد فيما اعتذرت عن حضور الاجتماع التأسيسي للشركة الذي كان مقررا

في بغداد أيضا بعد انتهاء اجتماعات المجلس مباشرة . إلاّ أن التحليل في الأمد المنظور آنذاك يشير الى أن الأجواء السياسية العربية كانت متجهة نحو مزيد من التوتر والتأزم ما قد يؤدي الى القطيعة في العلاقات ، وعندها تصبح ممارسة مصر لدورها في الشركة مسألة متعذرة[٣٣] .

روى لي مقربون من خفايا الأمور سببا آخر ، وهو دخول رأس المال الأجنبي بنسبة كبيرة مع رأس المال المصري المستثمر في صناعة السيارات المصرية ، وان شركة مصر للسيارات التي كان من المفروض ان تدخل بنسبة ٨٪ في الشركة العربية المشتركة لم يعد بإمكانها تحقيق ذلك نتيجة تحول رأس مال شركة مصر للسيارات الى مختلط وليس عربيا بحتا كما تفرض الأحكام التأسيسية للشركة العربية المشتركة موضوعة البحث[٣٤] .

على كل حال خرج هذا المشروع المشترك الى النور بعد جهود مضنية على طريق طويل ابتدأ ببذرته الأولى العراقية ـ المصرية ، واحتضانه وتأسيسه من قبل ٦ دول عربية ثم دخول ٣ دول أخرى في السنوات القليلة التالية[٣٥] .

---

٣٣ ـ ما يؤيد هذا التفسير انه في ضوء قرارات القمة العربية التاسعة وقرارات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في آذار/ مارس ١٩٧٩ تم تعليق عضوية مصر في الشركات العربية المشتركة وفي غيرها من المنظمات العربية .

٣٤ ـ تنص الأحكام التأسيسية للشركة في الفقرة ثانيا على ما يلي : «يكون المساهمون في هذه الشركة هم الحكومات العربية او مؤسسات او شركات او هيئات تقترحها هذه الحكومات شريطة ان تكون هذه المؤسسات او الشركات او الهيئات مملوكة بالكامل للحكومات او لمواطنيها او لمواطنين عرب» .

٣٥ ـ الدول الثلاث الأخرى التي انضمت اليها هي : تونس والمغرب والجمهورية العربية اليمنية بنسبة ١٪ لكل منها .

■ مذكرة احتجاج جزائرية على خارطة الطرق البرية

كان مجلس الوحدة الاقتصادية مهتما بربط الأقطار العربية فيما بينها بشبكة طرق حديثة متكاملة وتوحيد علاماتها وربطها بالعالم الخارجي ، وعلى أساس تنفيذ المقاطع الجديدة وتحسين المقاطع القائمة باستثمارات قطرية و/ او من خلال بنوك التنمية العربية . وانصب الاهتمام كذلك على شبكة لربط سكك الحديد بين الأقطار العربية وتوحيد قياساتها وأنظمتها وربطها بالخارج .

ولتنفيذ هذا المشروع بدأت الأمانة العامة بمسح ميداني وزيارات للأقطار العربية للوقوف على وجهات نظر الجهات المختصة فيها ، ثم وضع الخبراء تصورا لهاتين الشبكتين على خارطة الوطن العربي ، وساهمت وفود من المتخصصين للدول العربية في وضع اللمسات النهائية عليها وتأشير ماهو قائم من مقاطع آنذاك وما ينتظر التنفيذ . بعدها أرسلت الخارطتان الى جميع الدول العربية لإبداء ما لديها من ملاحظات وتعديلات .

مر وقت طويل دون ان يجيب العديد من الدول العربية على مذكرة الأمانة العامة بهذا الخصوص ، ما اضطر الأخيرة الى القيام بزيارات لعدد منها وحثها على الاجابة .

بعدها جاءت المفاجأة حيث اتصل السفير الجزائري بمكتبي في الأمانة العامة في عمان آنذاك راغبا بزيارة رسمية ، فرحبت به وظننت ان الجزائر تنوي الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

خاب ظني ، فقد قدم السفير مذكرة احتجاج شديد اللهجة من حكومته موجه الى الأمانة العامة بدعوى أن الحدود الجزائرية مع المغرب على الخارطة محرفة! وتألمت كثيرا من اللهجة الواردة في المذكرة وحاول السفير باسلوبه الدمث تخفيف وقع الصدمة التي بدت عليّ .

وأوضحت للسفير خلفية الموضوع وان الخارطة وما عليها من طرق برية وخطوط للسكك الحديد ارسلت للدول العربية بقصد بيان ما لديها من ملاحظات ومقترحات وليس لتثبيت الحدود بين الدول العربية وهو ما لا يطرأ على بال أحد في الأمانة العامة ولا يدخل في صميم عملها بتاتا . وأكدت للسفير ان الأمانة العامة تكون سعيدة في حالة تنبيهها الى أي خطأ قد يقع فيه الخبراء بدون قصد ، وهو الهدف من إرسال الخارطة الى الدول .

لم ينته الموضوع عند هذا الحد . فقد قدمت الجزائر مذكرة احتجاج اخرى بهذا الشأن الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وانشغل الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة في تونس آنذاك في الموضوع أياما وأسابيع وجرى تبادل المذكرات بين الأمانتين ـ الجامعة ومجلس الوحدة ـ وتدخل أخيرا سفراء الدول المعنية لتسوية الموضوع .

ظلت الأمانة العامة فترة طويلة في حيرة من أمرها ، فإن هي عدلت الحدود بأي شكل قد تغضب دولة أخرى وتلجأ الى الاحتجاج . وحرصا على العلاقة الطيبة مع جميع الدول العربية من ناحية ، ومتابعة مشروع الشبكتين البرية وسكك الحديد من الناحية الثانية ، إرتأت الأمانة العامة أخيرا رسم الشبكتين على خارطة الوطن العربي بدون حدود قطرية!

بعد مرور ثلاث سنوات على البدء بتهيئة هذين المشروعين صادف قيام الأمير حسن ولي عهد الأردن آنذاك مشكورا بافتتاح المعرض الأول لدراسات ومشاريع مجلس الوحدة الاقتصادية يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ . وكانت الخارطتان معلقتين بدون حدود في قاعات المعرض المذكور!

■ ***في الصومال : اللغة العربية نادرة والذبابة القاتلة كثرة***

خلال عملي في مجلس الوحدة قمت عام ١٩٧٨ على رأس وفد من الأمانة العامة بزيارة الى الصومال باعتباره عضوا في المجلس ويتسلم سنويا معونة لتطوير بياناته وأجهزته الاحصائية اسوة بالمعونات المقدمة الى الدول الأعضاء الأخرى الأقل نموا .

بعد وصولي الى العاصمة الصومالية مقاديشو اتجهت في اليوم التالي لمقابلة الوزير ـ الممثل الدائم في المجلس . وفيما كنتُ متجها الى مكتبه استرعى انتباهي ان جميع اللوحات في الردهات وعلى أبواب الغرف مكتوبة بغير اللغة العربية ما يعني عجزي عن فهم أي منها او التعرف على المديريات والأقسام التابعة للوزارة . سألت المندوب المرافق ـ وكان صوماليا يتقن العربية ـ عن الأمر فأجاب ان ذلك كان تدوينا باللغة الصومالية وهي المستخدمة رسميا في الصومال ، ولا يعرف غالبية السكان غيرها .

وهكذا فإن العربية لم تكن أثناء اجتماعي مع الوزير الصومالي أساسا في حديثنا المشترك ، لكن الوزير أبدى قدرا عاليا من اللطف والتواضع حين شعر أن المقابلة ستأخذ ضعف الوقت بسبب الترجمة التي قام بها مشكورا المندوب المرافق .

وخلال جولة داخل العاصمة مقاديشو لفت نظري جمهور من الناس غالبيتهم صبية متجمهرون أمام مبنى بسيط ، بدا على تصرفاتهم أنهم في حال انتظار . وقبل مبادرتي استطلاع الأمر أوضح لي المرافق الصومالي ان الجميع ينتظر الدخول الى صالة «المركز الثقافي الإسلامي» لمشاهدة فيلم مصري حيث جرت العادة على عرض الأفلام المصرية في أيام معينة ، في مبادرة من الجهات المصرية المعنية دون مقابل ، مؤكدا ان المشاهدين لا يستوعبون معنى الكلام غير انهم يتمتعون بالصور والمشاهد الراقصة التي تتضمنها ، وربما يشكل ذلك حافزا لبعضهم في المستقبل في تعلم العربية!

في عطلة الأسبوع نظمت لنا جولة استطلاع وراحة في منطقة بعيدة عن العاصمة ، كانت تبدو وكأنها مزرعة كبيرة أو غابة يختلط فيها لون الأوراق الأخضر مع شكل الجفاف الأصفر .

قام الصوماليون باعداد ترتيبات الزيارة بكل همة ، وتضاعف كرمهم بعد أن عرفوا أنني من العراق الذي قدم مساعدة للصومال في بناء مصفى يجهز بالنفط العراقي ، وكان المهندسون والخبراء العراقيون في حينه يواصلون أعمالهم في موقع المصفى .

وبعد تناول الغداء انتقلنا الى قاعة صغيرة في مبنى ريفي بسيط تبين انه مركز لأبحاث الغابات والحشرات . وقدم أحد الحضور عرضا لدور المركز على الصعيدين المحلي والوطني ، وتعرض في الحديث الى الذباب الضار الذي يشغل البال وكيف ان المؤسسات الدولية مهتمة بالمشكلة وتقدم لهم الخبرة والمساعدات . وكنت مصغيا لهذا الحديث الفريد بعناية ، وألقي بين الحين والآخر نظرة خاطفة على علب صغيرة كان المتحدث وضعها أمامه على الطاولة ، وتوقعت انه سيتعرض اليها قريبا .

واصل الحديث بشرح أنواع الذباب وتأثيراته ، فقال إن من بينه ما هو غير ضار ويقتصر تأثيره على إزعاج الإنسان والحيوان ، وهناك أنواع ضارة جدا تنقل الموت من حيوان الى آخر ، والأدهى انها تنتقل الى الإنسان فتعرضه هو الآخر الى الموت! وأضاف أن المشكلة تكمن في ان الذبابة الضارة لا تختلف من حيث الحجم والشكل عن تلك المسالمة! وأخيرا نطق المحاضر اسم الذبابة القاتلة التي تدعى (تسيتسي)! وحين لاحظ فضولي للتعرف على شكل هذه الذبابة تقدم نحوي مقدما علبة صغيرة للذكرى ، وكانت مغلقة باحكام وعلى وجهها زجاجة رقيقة ، وقد وضعت فيها خمسة نماذج من الذباب المحنط ، أربع منه مسالم والخامسة قاتلة .

تناولت العلبة بحذر وشكرته على الهدية التي ما زلت احتفظ بها رغم مرور ما يقارب ثلاثين عاما على تلك الزيارة .

كان الخبير الصومالي أوضح أثناء تأشيره على الذباب الموجود في العلبة أن الذبابة القاتلة يصعب تمييزها عن غيرها بالنظرة الخاطفة نتيجة التشابه الظاهري بين جميع الأنواع ، وان ما يميزها هو تركيبة أجنحتها فحسب التي يتعرف الانسان عليها من خلال نظرة تفحص دقيق .

وعندما استفسرت عن المناطق التي يكثر فيها هذا النوع من الذباب القاتل أرعبنا بالقول إننا الآن في إحدى هذه المناطق!

مثل هذا الجواب مألوف وطبيعي عند الخبير لكن بالنسبة لي شكل انذارا وكان له على أسماعي وقع الصاعقة حيث رجوت بلطف إنهاء الزيارة والعودة الى مقاديشو . وحين دخلت السيارة المنتظرة ورجوت سائقها الانطلاق لاحظت ذبابا في الداخل . ولم تكن لدي رغبة او إمكانية لفحص كل منها والتعرف على أنواعها ، فانشغلت مع السائق لإخراجها بالسرعة الممكنة ثم أغلقت النوافذ بإحكام ودعائي ان لا تكون إحدى الذبابات ترقد بين ثنايا المقاعد متربصة بضحية آدمية .

وهكذا بقيت أعصابي مشدودة حتى بعد وصولنا الى مقاديشو إذ كنتُ علمت ان معالم الإصابة تظهر تدريجيا وتتطور في غضون أيام وجيزة .

حين عودتي بسلام الى عملي في القاهرة وضعت علبة الهدية في المسكن حيث نظرات أولادي الصغار المليئة دهشة على ما فيها من ذباب ، إذ كنت حين رويت لهم قصته تلقيت سؤال أحدهم إن كنت متأكدا أن التحنيط مضبوط ولا خوف من ان تطير الملعونة من بينه!

بعد مرور نحو ثمانية أعوام على تلك الزيارة استرعى انتباهي لفتة الصومال المتأخرة حول اللغة العربية حين أعلن وزير التربية والتعليم الصومالي

أوائل عام ١٩٨٦ ان بلاده قدمت للقمة العربية القادمة برنامجا للتعريب على ثلاث مراحل تحتاج كل منها الى خمسة أعوام للتنفيذ .

دهشت من هذه المبادرة التي جاءت بعد مضي ١٢ عاما على انضمام الصومال الى جامعة الدول العربية (١٤/٢/١٩٧٤) وفيما قام قبل الإنضمام بنحو عام بتحويل اللهجة الصومالية الى لغة مكتوبة بالأحرف اللاتينية ، وأدخلها في مناهجه التعليمية وطبق خطة محو الأمية الصومالية في السبعينات الى جانب اعتبارها لغة رسمية للدولة . ونتيجة لذلك اضطر المدرسون العرب الى ترك وظائفهم التدريسية في الصومال والعودة الى أوطانهم ، كما اضطرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتجميد نشاطها وبرامجها هناك .

الفارق كبير بين حملة محو الأمية العربية في الجزائر وتلك في الصومال ، فيما كانت البلدان العربية باسطة يدها على الدوام في مجال التعريب .



الفصل السابع عشر

التحقيق الحزبي يلاحقني في عمان

١٣ إتهاما أخطرها التعاون مع سوريا ضد العراق

أشرت في هذا الكتاب الى أنني تعرضت ـ حين كنت وزيرا للاقتصاد ـ لعمليات تحقيق أجراها شخصيا بحقي كل من البكر وصدام وعبد الخالق السامرائي بسبب تقارير حزبية ملفقة ، كانت ساحتي تبرأ بعد الفراغ من كلّ منها . لكن محاولات الايقاع بي لم تنته ، ولم يتوقف التحقيق معي حتى عندما كنت أعمل خارج العراق ، بعد انتخابي مدة خمس سنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٣ من قبل الدول العربية أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يعد احدى المنظمات القائمة في إطار الجامعة العربية .

في أحد الأيام من شهر آب/ أغسطس عام ١٩٨٠ إتصل بي السفير العراقي فى منزلي بعمّان هاتفيا معربا عن الرغبة بزيارتي فأجبته الى ذلك . وبعد أن رحبت به سلمني رسالة مغلقة قال إنها وردت من بغداد وعليّ تسليم الجواب مغلقا اليه مباشرة . وبعد برهة وجيزة انصرف السفير ، لأنظر أنا الى الظرف المعنون اليّ وإذا به يحمل اسم (حزب البعث العربي الاشتراكي / القطر العراقي / مكتب امانة السر / سري وشخصي) . فتحت الظرف وإذا بالكتاب موقع من قبل علي حسن مجيد (مدير عام مكتب امانة سر القطر)

ومؤرخ في ١٨ آب/ اغسطس ١٩٨٠ويطلب الإجابة تفصيلا وبالسرعة الممكنة .

تضمن الكتاب ثلاثة عشر اتهاما بسوء الادارة والتصرف . ومن خلال مضامينها بدا واضحا أنها استندت في الأصل الى تقارير موظفين يعملون في الامانة العامة للمجلس وهم على صلة بالمخابرات العراقية . أجبت على التهم بخط يدي ، نافيا إياها الواحدة تلو الأخرى ومشيرا الى المستندات الثبوتية لدى الأمانة العامة التي يستطيع مندوب العراق الدائم في عمان الإطلاع عليها في أي وقت يشاء . سارعت بتسليم الجواب بظرف مغلق الى السفير العراقي بتاريخ ٣١ آب/ اغسطس ، دون أي تأخير قد يوقعني بمشاكل جديدة .

ولعل أخطر ما جاء في كتاب التحقيق اتهامي بالعمل مع سوريا ضد العراق . عندها أدركت خطورة ما يحاك ضدي هذه المرة . فقد كان معروفا لدى الجميع أن من يُحكم بهذه التهمة لاتكون عقوبته دون الرقبة . سألت نفسي : ألم يشفع لي إذن دوري في مفاوضات النفط المضنية مع سوريا التي استغرقت أسابيع عديدة ، ألم يشفع لي دوري في الوفد العراقي - برئاسة صدام نفسه - بشأن مياه نهر الفرات ومد الأنبوب النفطي الاضافي ، وماذا عن تكليفي من قبل صدام ذاته ببحث أمور حساسة مع الرئيس السوري في حينه حافظ الأسد ، وغيرها من الأمور العديدة الموثقة . أهكذا تأتي تهمة التعاون مع سوريا على العراق ضد من يراد إزاحته بعد ذلك؟

ربطتُ هذه التهمة بحادثة غريبة أخرى وقعت لأقربائي في بغداد . فقد سافر موظف من مكتب الاحصاء لمجلس الوحدة الاقتصادية لحضور اجتماع في بغداد يتعلق بأمور الاحصاء . وكنتُ رجوت هذا الموفد بزيارة شقيقتي وتسليم رسالتي الشخصية لها إن تسنى له الوقت .

وما ان انتهت زيارته حتى داهمت المخابرات العراقية دار شقيقتي وأجرت تحقيقا معها ومع زوجها عبد اللطيف الكمالي (شقيق شفيق الكمالي) وهما من أبناء عمي ، وانصب التحقيق حول هدف الزيارة وما جاء في رسالتي الشخصية لسبب رئيسي كون الموظف سوري الجنسية .

استقالتي من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تعقّد عملي في هذا المجلس بسبب توسع الخلافات السياسية العربية وانعكاس ذلك على مسيرة العمل العربي المشترك ، بل أن تلك الخلافات أخذت تهز ما تم إنجازه من خطوات ومؤسسات عبر العقود الماضية . فقد ظلت حبرا على ورق قرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان ١٩٨٠ بتجنيب العمل الاقتصادي العربي من تلك الخلافات . وبقيت الجامعة العربية ومنظمات العمل العربي المشترك ـ التي يبلغ عددها نحو ٣٠ مؤسسة ـ تمر بحالة ركود او تراجع . وكان الأمين العام للجامعة العربية ـ الشاذلي القليبي ـ حذر في مناسبة قومية في نيسان/ أبريل وأخرى في مايس/ مايو ١٩٨٢ من (ان العمل العربي المشترك أصبح اليوم مهددا بالتوقف) .

في هذه الأجواء برزت رغبات من بعض الدول العربية بتصفية مجلس الوحدة الاقتصادية . وكانت الحجة ان اتفاقية تأسيسه ـ من فترة التحضير عام ١٩٥٦حتى قيامها رسميا عام ١٩٦٤ ـ تمت في ظل توجهات قومية طموحة على الساحة العربية وان الظروف الجديدة ـ بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن ـ لم تعد تساعد على تنفيذ تلك الأهداف المنشودة .

وأدى توسع الخلافات العربية من ناحية وبروز تكتلات سياسية/ اقتصادية ضمن المنظومة العربية من ناحية اخرى الى إضعاف مسيرة العمل المشترك ومنظماته على الصعيد القومي .

وهكذا تحول مجلس الوحدة من حركة دائمة نحو الأهداف الى هيكل تنخر فيه الخلافات . وكحصيلة ، أصبح الأمين العام الحطب الذي تأكله نار تلك الخلافات .

ومما زاد في الطين بلة ان مندوب العراق الدائم لدى الأمانة العامة للمجلس كان يتخذ مواقف سلبية ضدي أدت الى استغراب الدول العربية وأعطت إشارة واضحة ان قدوري شخص غير مرغوب به من قبل السلطة في بغداد .

استمرت المضايقة من العناصرالحزبية والمخابرات العراقية الذين لم يكترثوا بوضعي الرسمي كأمين عام لمنظمة عربية ، فجاء أمر بالتحاقي بخلية حزبية برئاسة الملحق العسكري العراقي واضطررت لحضور اجتماعاتها داخل السفارة مرة في الأسبوع . ثم جاءتني أوامر لالقاء محاضرات اقتصادية على فرق حزبية في الاردن . وكنت أشعر أنهم كانوا يريدون إثارتي ويتمنون لو أمتنع عن تنفيذ الأوامر ليشددوا الخناق عليّ .

ثم واصلت السفارة مضايقاتها وكان لها وللمخابرات العراقية نفوذ في الأردن . ولم يكن غريبا لجوء الجهات الأردنية الى سحب جواز سفري في مطار عمان كل مرة كنت أغادر فيها المطار أو أعود اليه من رحلاتي الرسمية والشخصية ، لكن الجواز كان يعاد لي بعد برهة قصيرة ربما لكونه جوازا دبلوماسيا مما يسبب لهم بعض الإحراج .

تلك هي الظروف التي دفعتني الى الاستقالة من منصبي كأمين عام لمجلس الوحدة يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ . وفي مؤتمر صحفي عقدته في الأمانة العامة وحضره الموظفون ورجال الصحافة أعلنت استقالتي وأشرت الى الظروف العربية المريرة التي وقفت خلفها .

بعد ظهر ذلك اليوم اتصل مكتب رئيس الوزراء الأردني بي في المنزل راجيا حضوري الى مجلس الوزراء الذي كان في حال انعقاد ، وكانت

استقالتي على جدول أعماله[1] . خرج من الجلسة وزيران لمقابلتي في غرفة مجاورة في محاولة طويلة لعدولي عن الاستقالة ، لكنني كنت مصرا على موقفي ثم ودعتهما شاكرا نواياهما الطيبة .

بدأت الاذاعات والصحف العربية تنشر نبأ استقالتي وأسبابها والتعليق عليها أياما عديدة .

فكان ان وجهت صحيفة (الوطن) الكويتية بعددها الصادر يوم ١٩٨٢/٦/٢٩ الدعوة لأمين عام الجامعة العربية كي يقدم هوالآخر استقالته ، ضمن مقال افتتاحي مطول تحت (إستقل يا أمين الجامعة) جاء فيه :

«وحسنا فعل امين مجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور فخري قدوري عندما قدم استقالته في الأسبوع الماضي لأنه ، وحسبما ما أعلن ، وجد صعوبات عملية في أدائه لمهمته ، الأمر الذي بات الرجل معه عاجزا عن ان يستمر في تحمل تلك المسؤولية . واذا كان هذا السبب الحقيقي ، فاننا يجب ان ننصف الرجل ، ونعتبر اختياره موقفا شجاعا ومشرفا . إذ عندما يصبح المسؤول عاجزا عن مباشرة مسؤولياته ، بالأخص اذا كان يتصدر قيادة مرفق قومي ، فان الأمانة التاريخية تفرض عليه ان يتخلى عن موقعه ، حتى لا يستمر في إيهام الجميع ان ثمة رسالة تؤدى في حين انها معطلة ومصابة بالفشل . واذا كان الأمر كذلك فاننا ندعو أمين الجامعة العربية ، الشاذلي القليبي ، لأن يقدم استقالته ومن منصبه على الفور . واذا كان أمين مجلس الوحدة الاقتصادية قد فعلها ، ومسؤوليته أقل ومجال عمله محدود النطاق ، فان الأولى بالاستقالة بالفعل هو أمين الجامعة العربية قبل غيره . . . . إستقل يا أمين الجامعة ، فذلك أكرم لك ، ولنا ولتاريخ هذه المرحلة المشؤومة من عمر الأمة العربية» .

---

١ ـ نص كتاب استقالتي في الملحق رقم ٤ .

بعد أن قرأتُ المقال المذكور بكامله سألت نفسي ، ألا كان الأصوب أن توجه الدعوة للأنظمة العربية للاستقالة؟ ألم تكن سياسات تلك الانظمة هي السبب في انحسار العمل العربي المشترك وارتباكه وتآكل منجزاته وهدم الآمال المعلقة عليه؟

نجوت بالخروج من بغداد بعد قرار منع سفري

في ١٩٨٢/٦/٢٥ ـ اليوم التالي لاستقالتي ـ إتصل السفير العراقي بي في منزلي بعمان مبديا الرغبة بزيارتي في الحال فرحبت ، لأجده يعلمني بورود أمر ملح التنفيذ من بغداد لسحب استقالتي . أخبرت السفير أنني عازم على السفر الى بغداد لايضاح الأمر . ولكن السفير سألني بالحرف الواحد : «هل يعني هذا أنك تمتنع عن تنفيذ الأمر الوارد من بغداد؟» . أجبته بالنفي وأكدت على رغبتي بتوضيح الأمر هناك أولا .

في اليوم التالي سافرتُ الى بغداد وتحددت مقابلاتي مع كل من طه ياسين رمضان (نائب رئيس مجلس الوزراء) والدكتور سعدون حمادي (وزير الخارجية)وثامر رزوقي (وزير المالية) وحسن علي (وزيرالتجارة) وحكمت العزاوي (رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة) .

كان ثامر هو المتميز بصراحته من بينهم ، فأعلمني بصدور قرار بمنع سفري من العراق بسبب الامتناع عن تنفيذ الأمر بسحب استقالتي استنادا الى ما جاء بتقرير السفير العراقي .

وبعينين مليئتين بالحيرة والقلق أوضح لي ثامر المصير الأسود الذي ينتظرني في هذه الأيام .

وسط تلك اللحظات الحرجة بدا يرتسم أمامي المستقبل المظلم المحيط بأولادي الثلاثة الذين تركتهم في عمان على أمل العودة اليهم بعد أيام ،

فشعرت وكأني أمام فيلم مرعب يمر أمام عيني في لحظات ، ما دفعني فورا الى تصنع تغييري الجذري للموقف ، فاخبرته انني سحبت الاستقالة إثر زيارة السفير لي في عمان وقبل توجهي الى بغداد!

كانت تلك الكذبة هي التي أنقذت حياتي وأولادي ، وسرعان ما لاحظت ملامح الارتياح ترتسم على محيا ثامر ، فقد بدا وكأن همّا كبيرا ولّى عنه ، ليسألني - رغبة في التأكد - «هل أن الاستقالة لم تعد قائمة؟» . أجبته بنعم . وأشار عليّ بعدم الحديث في هذا الموضوع بتاتا حين أقابل المسؤولين الأخرين ، ووعد أن يبذل مساعيه لدى السلطات العليا لرفع الحظر المفروض على سفري .

وكان ما ساعد على تغيير موقفي أمام ثامر كون كتاب الاستقالة الموجه الى ممثل دولة المقر (الأردن) يوم ٢٤ حزيران/ يونيو أعيد لي من قبل الوزير الأردني قبل ساعات من سفري الى بغداد منوها أن الاستقالة تخص مجلس الوحدة وليس دولة المقر .

هممت بتحرير رسائل الى الوزراء في المجلس ، لكن ضيق الوقت بسبب السفر الى بغداد حال دون ذلك فأجلت الموضوع الى حين العودة . واستثمرت هذه الحالة - التي اعتبرها هدية من الله عز وجل - لأقول لثامر أنني سحبت الاستقالة .

لقد تعرفت فيما بعد على سبب إصرار بغداد على سحب استقالتي فيما أنا شخص غير مرغوب فيه . فبغداد كانت راغبة في إبقاء الآمانة العامة بأيد عراقية ، إذ كان تولى المهمة قبلي المرحوم د . عبد العال الصكبان - الاقتصادي العراقي المعروف - ثم توليت أنا المهمة لخمس سنوات ، وتريد بغداد مجيء عراقي للسنوات الخمس اللاحقة أيضا . وبذلك يكون مجموع المدد خمس عشرة سنة في الأقل دون مراعاة حق الدول العربية في اختيار

أمين عام من بلد عربي آخر . لهذا رأت بغداد أن استقالتي قبل انتهاء المدة تعني إرباكا لخططها . وقد تم لها ذلك فعلا وتولى المهمة بعدي السيد مهدي العبيدي الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة .

ويبدو من التطبيق أن ذهنية وراثة المناصب العربية تنطلق من ذهنية الوراثة العائلية لأنظمة الحكم في غالبية البلدان العربية .

بعد إتمام مقابلاتي مع رمضان وثامر وحسن علي وحمادي والعزاوي توجهت يوم ٣٠حزيران/ يونيو ١٩٨٢ لمديرية السفر لاستحصال التأشيرة على جواز سفري طبقا للاجراءات السائدة . رحب بي الضابط المسؤول وقدم لي فنجانا من الشاي دون أي معرفة سابقة به مناديا على مساعده لاجراء اللازم . وبعد برهة عاد المساعد رافضا ختم جواز السفربحجة وجوب قيامي أولاً بإملاء استمارات معينة لأخذ موافقات الجهات المختصة التي تستغرق أسبوعين أو ثلاثة أسابيع . وكاد الأمر يتطور الى مشادة بين الضابط ومساعده ، وسمعت الضابط يخاطب المساعد بنبرة انفعال (هل وضعت الاستمارات للدكتور قدوري وأمثاله؟) . إضطر الضابط أن يطلب من مساعده جلب الختم وقام بنفسه بالتأشير على جواز سفري فتوجهت على الفور الى المطار حيث كانت الطائرة تستعد للاقلاع بعد ساعتين .

وفي المطار مررت ، كما هي العادة ، بقسم جوازات السفر ، حيث كانت تلك لحظات عصيبة أخرى .

تصفح المسؤول الأمني السجل الكبير أمامه وتطلع الى الملاحظة المسجلة على إسمي بمنع السفر ، ثم عاد يقلب الصفحات مرات عديدة ويقرأ ملاحظات لم أستطع التعرف عليها ، وبقيت واقفا أمامه والعرق يتصبب من جبيني ، فتلك دقائق قد تقرر مصيري .

ولمحت ضابط أمن كان يراقب المشهد من بعيد مسرعا بالمجيء نحونا ،

حيث أخذ الاثنان يقلبان الصفحات مرة بعد مرة . وأخيرا أشار الضابط عليّ بالمرور بعد أن تحدث مع المسؤول الأمني في أذنه بصوت منخفض لم أفهمه . وهكذا توجهت الى صالة انتظار المسافرين والقلق يحيطني من احتمال المناداة عليّ ومنع سفري . جلست في زاوية بعيدة عن الانظار لمدة ثلاث ساعات بسبب تأخراقلاع الطائرة ، بدت لي وكأنها دهر . ثم أقلعت الطائرة بعد منتصف الليل ، ولم أتنفس الصعداء إلا بعد أن عبرت الحدود العراقية ، وأقسمت في تلك اللحظة أن لا أعود الى بغداد ما دام هذا الوضع قائما .

في ليلة سوداء هربت من عمان الى ألمانيا

وصلت عمان فجر اليوم الأول من تموز/ يوليو ١٩٨٢ . وعند الظهر أوعز طبيب القلب بدخولي الى المستشفى فورا ومنع كافة الزيارات عني لمدة اسبوع بسبب حالتي الصحية القلقة للغاية . تلك كانت نتيجة زيارتي لبغداد والأجواء السوداء التي عشتها .

لم يبق على انتهاء مهمتي الرسمية في الأردن غير عشرة شهور تواصلت خلالها مشاكسات السفارة العراقية وبعض الحزبيين ، واستمرت معها مضايقات الجهات الأمنية الاردنية . أصبح الأمر في تلك الفترة واضحا أمامي : لا عودة الى بغداد ، ولا بقاء في الأردن ، والسبيل الوحيد هو السفر الى بلد يوفر لي الطمأنينة والحياة الآمنة .

في تلك الفترة العصيبة كانت الإشادة بصدام جانبا هاما من بروتوكول التعامل مع المناسبات التي تمر بالعراق وتتابعها أجهزة المخابرات بدقة لتبني على أساسها كيفية التعامل مع هذا أوذاك . وتبعا لفهم هذا الموضوع النفسي الخطير كنتُ أسعى في مخاطباتي له أن أدون ما يريحه ولا يدعه يدون نقاطا سوداء ، فيما كان الألم والمرارة يحزان في النفس كلما حان موعد تدوين شيء من هذا القبيل .

في يوم انتهاء عملي في عمان ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٣ تقدمت بطلب الى بغداد لاحالتي على التقاعد ، وكتبت الى بعض المسؤولين لتأييد طلبي من بينهم طه ياسين رمضان ونوري الويس وسعدون حمادي ، لكنني لم أستلم أي جواب ما دفعني الى الكتابة ثانية ، لكن العنوان هذه المرة كان صدام حسين .

نقل رسالتي شفيق الكمالي الذي سلمها الى حامد حمادي مدير مكتب صدام . وبعد أسبوع أعلمني شفيق هاتفيا أن صدام كتب على طلبي بالحرف الواحد : «هل له موقف من النظام أم النظام له موقف منه»!

وبصرف النظر عن صياغة التعبير كان شفيق راغبا في التأكد من احترازي من اليوم الأسود المبيّت لي ، فسألني والقلق ظاهر على صوته : «هل فهمت الأمر يا فخري؟» . أجبته بنعم ثلاث مرات . وفي وقت لاحق ذكّرني شفيق بمفهوم ذلك التعبير : صدام هو النظام والنظام هو صدام!

اشتدت ضغوط السفارة العراقية عليّ للتوجه الى بغداد ، فوعدت بذلك ، وهيأت كل ما من شأنه تقديم الإنطباع بعودتي الى العراق . لكنني في واقع الأمر كنت بحاجة الى بعض الوقت لتنفيذ خطتي بالتوجه الى أوروبا ، تلك التي أبقيتها مكتومة حتى عن أقرب الأصدقاء .

طلبت من بغداد منحي إجازة إعتيادية لثلاثة شهور حتى يفرغ أولادي من امتحاناتهم المدرسية ، فجاءت موافقة رئاسة الجمهورية على شهرين فقط كانت مناسبة لترتيب أموري ، خاصة وأن هناك شهرا آخر يمنح في العادة لالتحاق الموظف المعارة خدماته للخارج .

في منتصف شهر تموز/ يوليو أخذت السفارة تسأل عن موعد سفري وتتابع أجهزة المخابرات تحركاتي . ومن أجل التمويه أوصلت كتابا رسميا الى الخطوط العراقية بحجز مقعد الى بغداد ليطمئن الجميع لهذه (النية) . وفي

الوقت نفسه توجهت الى الخطوط الألمانية وحجزت مقعدا للسفر الى المانيا قبل يومين فقط من الاقلاع .

كان مساء يوم ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٨٣ يمثل الساعات القليلة المتبقية قبل مغادرتي عمان والوطن العربي برمته دون عودة . وفي موجة التفكير ومرارة القلب انشغلتُ في شقتي بترتيب احتياجاتي للسفر فيما كنت ألقي بين لحظة وأخرى نظرات الوداع الأخيرة على أسرّة الأطفال الخالية وعلى مئات الكتب التي تحتضنها مكتبتي ، والكنبات التي شهدت أحاديث العروبة والنضال . وفي الدقائق الأخيرة تسلط نظري على خارطة للوطن العربي معلقة في غرفة الضيوف ، وعليها شبكة الخطوط البرية وشبكة السكك الحديدية للربط بين البلاد العربية ، وتشكلان مشروعين بذلت الأمانة العامة لمجلس الوحدة وقتا طويلا وجهدا كبيرا لاعدادهما .

لم ينصرف نظري عن الخارطة حتى وضعتها في حقيبة السفر لتكون ذكرى العمل الصادق والحب العميق للوطن الكبير وذكرى للسياسات العربية التي مزقت كل هدف قريب وبعيد .

جاءت سيارة الأجرة الى شقتي في الساعة الثانية بعد منتصف الليل وتوجهت الى مطار عمان بحقيبتين صغيرتين فقط لجعل سفري طبيعيا . تركت الشقة وجميع ما فيها من أثاث وكتب ولوازم ، وتركت سيارتي في مكانها المعتاد أمام الشقة ، لتنطلق سيارة الأجرة فيما كانت عمان تغط في نوم عميق ، «لا عينا تراقب ولا شخصا يتابع» . لكن تكرر في المطار المشهد الذي كنت أخشاه وأواجهه في كل مرة ، إذ تناول مسؤول الأمن جواز السفر وفتح شاشة الكومبيوتر وبدأ يقرأ ويقرأ . ثم نادى على زميله واشترك الإثنان في القراءة ، ثم ذهبا الى زاوية ودارت مناقشة بينهما إنتهت بتسليمي جواز السفر .

وفي مجال التعاون المخابراتي الأردني العراقي لا بد لي أن أشهد أن الأجهزة الأمنية الأردنية كانت حذرة في التعامل معي ولم تذهب الى أبعد من حدود معينة لأسباب عديدة في مقدمتها الحصانة الدبلوماسية التي أتمتع بها والحصانة التي منحتها لي إتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الى جانب ما كان لدي من مكانة معروفة في الأوساط الإجتماعية والسياسية الأردنية والرعاية المباشرة من الأمير حسن ولي العهد آنذاك بحكم عملي الرسمي وعضويتي في «منتدى الفكر العربي» الذي كان يترأسه و يرعى اجتماعاته .

مرحلة حياة جديدة منذ عام ١٩٨٣

في الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٧ تموز/ يوليو١٩٨٣ أقلعت طائرة الخطوط الألمانية من عمان متوجهة الى مدينة كولونيا في ألمانيا حيث كان أولادي في انتظاري .

كان بيدي آنذاك جواز سفر دبلوماسي جديد صالح لأربع سنوات حرصت على استخراجه في وقت مبكر من السفارة العراقية في عمان (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣) تجنبا لإثارة أي تساؤلات . كما استخرجت في وقت مبكر أيضا وبصورة لا تثير الإنتباه سمات دخول لعدد من البلدان الأوروبية والأمريكية . وكانت الغاية خلط الأوراق على المخابرات العراقية فيما بعد حول مكان إقامتي في الخارج .

وأتذكر هنا أنني قدمت في حينه طلبا لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في عمان للحصول على سمة الدخول والإقامة لفترة غير محددة ، بسبب كون أخي الأكبر - وهو طبيب - يقيم هناك منذ نحو ثلاثة عقود من الزمن . وحين راجعت السفارة لاستلام سمة الدخول بعد أيام وجد الموظف وريقة

على جواز سفري تشير الى رجاء القنصل مقابلتي . واستقبلني الدبلوماسي الأمريكي برقة وأدب ، مقدما اعتذاره لعدم إمكان منحي فترة إقامة غير محددة ، لا بسبب يتعلق بشخصي ، وإنما بحجة الترتيبات الدبلوماسية المتفق عليها بين العراق وبلاده التي تحدد سقف الفترة بثلاثة أشهر .

عند وصولي الى مدينة كولونيا كانت أولى الخطوات التي اتخذتها اتصالي بصديق وفيّ في عمان راجيا منه بيع جميع الأثاث والموجودات بأي ثمن وتسليم الشقة المستأجرة الى صاحبها .

بعد نوم طويل خرجت في اليوم التالي الى ضفة نهر الراين وجلست على إحدى الدكات المثبتة (مصطبة) تحت ظل شجرة وأخذت أشم نسيم كولونيا ، نسمات الحرية والنظام ، مستعرضا في الوقت نفسه ما حصدت من ضياع وآلام وتضحيات عبر هذا العمر الطويل ، ثلاثون عاما في الخدمة المدنية وخمس وثلاثون سنة رفيقا حزبيا!

أجلس الآن والقلق يأخذ مني مأخذا ، مطاردا محروما من أي مصدر رزق . حاولت تناسي ما فات ، ورأيت على مقربة مني أناسا يبتاعون البوظة (الأيس كريم) فأبتعت قطعة منها وعُدت الى مكاني تحت الشجرة .

آه! كم كان جميلا ذلك الشعور حين بدأت أتذوقها وأنا بهذا الوضع البسيط الذي كنت محروما منه بسبب القيود الرسمية طيلة عقود .

لم تكن الأيام التالية سهلة ، فقد نقل لي زملاء أوفياء في عمان أن عناصر المخابرات العراقية تبحث عني وتتوعد بملاحقتي - بعد هروبي المباغت من عمان - لكني كنت حسبت لهذا الأمر حسابه ، فظل محل اقامتي - لفترة طويلة - لغزا حتى لأهلي وأعز أصدقائي ، وأخذت أتجنب السير في شوارع المدينة الرئيسية خشية ملاقاة عناصر السفارة او المخابرات العراقية وحدوث ما لا يحمد عقباه .

لم اتقدم بطلب اللجوء السياسي احتراسا من تصاعد حقد النظام في بغداد عليّ .

وكانت وزارة الداخلية الألمانية أرسلت لي مشكورة موفدا بصورة رسمية لتأكيد حمايتها لي وللإتصال بها فور تعرضي لأي إشكاليات ، وقد خفف هذا من روعي بعد أن تحول البعض من الرفاق الى أعداء .

بقيت طيلة الفترة اللاحقة أكافح من أجل لقمة العيش البسيط في بلاد الغربة . فمع تجاوز العمر ٥٠ سنة تصبح فرص العمل ضئيلة بطبيعة الحال ، خاصة في هذا البلد الذي تشكو فيه الطبقة المثقفة من بطالة واسعة . وهكذا أصبحت تكاليف إعاشتي وأولادي ونفقات دراستهم شاغلي الأكبر ، فلا راتب تقاعدي من العراق ، حتى الآن ، حتى غدوت كل يوم أتذكر كلام شقيقتي المرحومة لي عام ١٩٨١ : خذ الحذر يا فخري ، جماعتك لا يعرفون صديقا ولا يرحمون رفيقا!

في عام ١٩٨٦ اتصلت بالدكتور سعدون حمادي الذي تجمعني معه زمالة قديمة وعلاقة عمل سابقة متينة . كان حمادي في ذلك العام رئيس المجلس الوطني ويتولى مسؤولية المكتب الثقافي نيابة عن صدام ، ويرأس لجنة للعناية بشؤون اللغة العربية تابعة لمجلس قيادة الثورة ويرأس لجنة لتكريم المبرزين تابعة للرئاسة إضافة الى عضويته في المجمع العلمي العراقي . كان اتصالي بحمادي عن طريق الهاتف والرسائل برجاء التوسط لدى صدام لشرح معاناتي وحل مسألة تقاعدي . لم يستطع هذا الرجل عمل شيء ، فكتب لي رسالة مسهبة تحمل شعار «الجمهورية العراقية - المجلس الوطني - المكتب الخاص «جاء فيها ما نصه :

«عزيزي الدكتور فخري ، بعد التحية والتقدير والاحترام . استلمت رسالتك الأخوية الرقيقة المؤرخة في ٩/ ٥/ ١٩٨٦ . . . . أود أن أوضح لك أمرا

لا يزال في نفسي منذ حدوثه وهو أنك سبق ان تحدثت معي هاتفيا عن أمر يخصك وانني لم استطع ان أساهم بأية معاونة فيه .

لقد كان جوابي على الهاتف صادرا لا عن عدم التقدير ولا عن عدم المبالاة ـ ويشهد الله على ذلك ـ بل عن عدم الاقتدار على عمل شيء ازاء ما تحدثت عنه فقد كانت العين بصيرة واليد قصيرة كما يقال والله على ما أقول شهيد »!

هكذا لم يستطع حمادي عمل شيء لقضيتي وهو المقرب والمحبب من صدام .

في عام ١٩٨٩ حاول عبد الجبار عمر ـ السفير العراقي في ألمانيا آنذاك والمعروف بنفوذه الواسع في أوساط الحكم ـ التوسط لدى بغداد لحل مسألتي المعلقة . وذهبت جهوده أيضا في مهب الريح ، ولم تجب بغداد حتى على رسائله .

ثم بادر بعدها السفير العراقي اللاحق الدكتور عبد الرزاق الهاشمي ـ وهو من المعروفين أيضا بصلاته الوثيقة بقمة النظام ـ ووعد بحل مشكلة التقاعد ، وقال لي بثقة عالية إن كتب هو الى بغداد فلا بد أن يحصل على جواب . وكتب بالفعل ولكنه لم يحصل على أي رد!

وهكذا بقيت مسألتي معلقة طيلة الفترة ، لا يتمكن قانون او نظام حسمها ، ولا يتمكن شخص وسيط من حلها ، كل ذلك بسبب نقمة فرد متسلط واحد!

تكريم الرفاق القدامى ـ شارة وسيارة

يوم الأربعاء ١٣ من شباط/ فبراير ١٩٨٥ أقيم في بغداد حفل قلد فيه صدام «شارة الحزب» لمجموعة من الرفاق الذين مضى على عضويتهم في

الحزب أكثر من ٢٥ عاما . وحضر المراسيم طه ياسين رمضان وعدنان خير الله وطارق عزيز وحسن علي وسمير محمد عبد الوهاب ولطيف نصيف جاسم .

وجاء منح الشارة استنادا الى قرار القيادة القطرية للحزب التالي نصه :

«بسم الله الرحمن الرحيم

-- قرار --

تثمينا للدور النضالي للرفاق الذين قضوا أكثر من (٢٥) عاما مناضلين في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي من أجل تحقيق اهداف الأمة العربية المجيدة في الوحدة والحرية والاشتراكية وتقديرا لمسيرتهم النضالية قررت القيادة القطرية منحهم شارة الحزب .

الرفيق صدام حسين

أمين سر القيادة القطرية»

ونشر القرار في الصحف المحلية مجردا من التاريخ الذي اتخذت فيه القيادة هذا القرار ، كما جاءت أسماء الرفاق بصورة عشوائية لم يراع ترتيبهم حسب الحروف العربية او تاريخ انضمامهم الى الحزب . ولهذا لم أستطع الإستدلال على بعض الرفاق الأوائل المعروفين لدي إلاّ بعد مروري على القائمة بكاملها التي تضمنت ٤٥٠إسما ، وقد ورد اسمي في القائمة «الرفيق فخري ياسين قدوري» تحت تسلسل ١٢٦ .

ويستدل من فحوى القرار أن الذين منحوا الشارة كانوا رفاقا في الحزب في الفترة الواقعة بين تاريخ بذرته الأولى عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٠ وواصلوا العمل الحزبي بعدها .

راجعت القائمة بإمعان ثلاث مرات مفتشا عن الرفيقات والرفاق القدامى الذين أعرفهم عن قرب منذ مرحلة التأسيس ومرورا بالمؤتمر القطري

عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٦٠ ، وهم كثيرون ، فلم أجد سوى اسمين لرفيقتين اثنتين وعدد قليل من الرفاق لا يتجاوز العشرة!

فما ذا حل بالآخرين؟!

قد نجد التفسير كله او بعضه على الأقل بالرجوع الى نص قرار القيادة القطرية الذي يعني ضمنا استبعاد الرفاق القدامى الذين خرجوا من الحزب أو وقفوا ضد «النظام» او ممن شابت مسيرتهم «شائبة»!

ومن ناحية أخرى لم ترد في القائمة أسماء رفاق قدامى معروفين صعدوا الى درجات حزبية متقدمة وظلوا في مناصب رسمية عالية في السلطة حتى أيامها الأخيرة . ومن المحتمل ان يكمن التفسير في أن هؤلاء ما زالوا ينعمون بما هو أرفع من «شارة الحزب» أو أن مكانتهم الحالية الرفيعة لا تسمح بإدراجهم ضمن تلك القائمة .

إنتابتني الدهشة من ورود اسمي في القائمة ، وتفسيري ان قرار القيادة جاء في أوائل عام ١٩٨٥ ولم يكن قد مضى على هجرتي الى ألمانيا سوى عام ونصف العام ، وكنت خلالها مختفيا عن الأنظار ولم يبد من طرفي موقف مضاد للنظام في العلن . وربما ساعد هذا بعض اعضاء اللجنة الحزبية التي تولت عملية الإختيار على إبقاء اسمي ضمن القائمة ، وقد يكون هؤلاء البعض ممن لا يحملون ضدي الضغائن ، او لسبب محاولة القيادة إسباغ صفة التسامح على موقفها في محاولة لتطميني ودفعي الى العودة الى العراق ، وهو الأمر الذي كان مستحيلا عليّ الانزلاق فيه .

بعد مرور نحو نصف عام على صدور ذلك القرار أعلمني شقيقي هاشم المقيم في بغداد ، الذي وافاه الأجل عام ٢٠٠٤ ، أن القيادة قررت تقديم سيارة شخصية هدية لكل من منح شارة الحزب ، وتسلمها من الشركة العامة للسيارات .

ونتيجة إلحاح الأخ عليّ أغتنام الفرصة وتوكيله بتسلم السيارة كي تعينه على تصريف أعماله، أجريت الوكالة المعنية مصدقة من السفارة العراقية في بون بتاريخ ١٥/٧/١٩٨٥ . لكن أخي فوجئ بجواب الشركة ان التعليمات الصادرة اليها تلزم تسليم السيارة المهداة الى الشخص المعني فقط ولا يجوز التوكيل في هذا الأمر! وبهذا أسدل الستار على مسألة السيارة!

بعدها بفترة حاولت الحصول على شارة الحزب الممنوحة لي للتعرف عليها والاحتفاظ بها للذكرى، وإن كانت الذكرى غير خالية من الآلام. فقدمت طلبا الى مكتب أمانة سر القيادة القطرية في بغداد عبر السفارة العراقية في بون راجيا تزويدي بشارة الحزب عن طريق السفارة، ولكن لم يرد جواب ولم ترد شارة أو إشارة!

ثامر رزوقي أنقذ حياتي

ما زلت مدينا لثامر رزوقي - وزير المالية عام ١٩٨٢ - الذي سهّل أمر خروجي من العراق وانقذ حياتي آنذاك. ولم تأت فرصة لشكره إلاّ بعد أكثر من عشرين عاما حين التقيته في ألمانيا في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ . ففي ذلك الشهر حضر ثامر الى مدينة كولونيا بدعوة من الاتحاد الألماني العراقي للأعمال، حيث كنتُ مدعوا للاجتماع نفسه، وحرصت على تلبية الدعوة لملاقاته .

قبل بداية الاجتماع كان ثامر جالسا وحده بقصد الراحة والتأمل في إحدى الردهات، دنوت منه فسلمت عليه بحرارة وعناق، وبعد حديث قصير سألته عما كان مبيتا لي في بغداد عام ١٩٨٢، فقال: «كنت يا فخري في قائمة التصفية آنذاك!»، فحمدت ربي على ما أنا فيه الآن .

في اليوم التالي للاجتماع التقينا في جلسة هادئة خاصة استمرت الى ما

بعد منتصف الليل ، حيث سمعت من ثامر انه هو الآخر يحمد ربه على ترك منصب وزير المالية بعد نحو سنة من لقائنا الأخير في بغداد ، وترك ارتباطاته الأخرى . وأضاف أن أشخاصا كثيرين ، وبعد سنوات عديدة ، يأتون اليه لتقديم الشكر على مساعدته لهم وانقاذهم من أيام الشدائد!

ما أصابني من محن كان أهون بكثير مما لقيه غيري ، وما زالت الغصة تعتصرني حزنا على ذلك الرعيل الأمين الذي دفع حياته رخيصة ثمنا لبقاء شجرة المبادئ الحزبية وازدهارها ، وفي محاولة لقطع الطريق على تلك الزمر المنحرفة ، وما زلت أستذكر بالعرفان تلك الجهود الخيرة التي بذلها مخلصون وأسفرت ، لحسن الحظ ، عن انقاذي من المحنة الكبرى التي ألمت بي .

الفصل الثامن عشر

ذكريات من الماضي

جولة خليجية برئاسة عزت الدوري[1]

سارت العلاقات بين العراق ودول الخليج العربية بين مد وجزر طيلة الفترة الممتدة منذ تولي البعث السلطة عام ١٩٦٨ وحتى إزاحته عنها عام ٢٠٠٣ .

منتصف السبعينات ، وبعد الهدوء النسبي الذي طرأ على العلاقات مع ايران والفصائل الكردية في شمال العراق عقب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، تحرك العراق لفتح صفحة جديدة من العلاقات الواسعة مع دول الخليج العربية .

قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل وفد كبير برئاسة عزت الدوري ، وعضوية عدنان خير الله وزير الدفاع وسعدون حمادي وزير الخارجية وحسن العامري وزير التجارة ولطيف نصيف جاسم وزير الثقافة والإعلام ، وكنتُ من بين

---

١ ـ عزت إبراهيم الدوري ولد عام ١٩٤٢ في مدينة الدور بمنطقة سامراء . أصبح بعد أحداث تموز/يوليو ١٩٦٨عضوا في القيادة القطرية وعضوا في مجلس قيادة الثورة ، وتولى حقيبة وزارة الإصلاح الزراعي ثم حقيبة وزارة الداخلية ، وأصبح نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة بعد تولي صدام رئاسة المجلس عقب استقالة البكر .

أعضائه بصفتي محافظ البنك المركزي العراقي ورئيس مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ، كما رافق الوفد موظفون كبار من الوزارات المعنية .

على إثر صدور قرار تشكيل الوفد قابلت عزت الدوري معتذرا عن مشاركتي في الوفد بسبب تقارير متلاحقة بعثتها مديرية الأمن العامة التيّ منبهة الى استعدادات تقوم بها زمرة لإقتحام البنك المركزي العراقي والسطو على أمواله في وقت قريب ، ومشيرة الى متابعتها تحركات واجتماعات هذه الزمرة . وأوضحت للدوري رغبتي بالبقاء في بغداد كي لا يفسر سفري باللامبالاة من جانبي في حال وقوع عملية الإقتحام والسطو على البنك فيما لدي علم مسبق بها . إلاّ أن عزت أصر على مرافقتي له في سفرته بحجة أن الأجهزة الأمنية متخذة جميع الإجراءات الإحتياطية اللازمة ، فلبيت طلبه . وحمدت ربي أن الدكتور سعدون حمادي كان شاهدا على ما دار بيني والدوري من حديث .

وضُعت طائرة خاصة تحت تصرف الوفد لتأمين انتقاله بين البلدان المقررة ضمن جدول الزيارة في زيارات قصيرة بدأت في الكويت ثم البحرين وقطر والإمارات العربية وسلطنة عمان وانتهت في السعودية . وكان ملوك وأمراء تلك الدول استقبلوا الوفد العراقي بترحاب واضح فيما عقدت جلسات عمل بين ممثلي هذه الدول وأعضاء الوفد العراقي الذين ما انفكوا يؤكدون الرغبة بتوسيع علاقات التعاون في كل المجالات وعلى مختلف الصعد ، ومن بينها حقوق التملك والإقامة ومزاولة الأعمال واستقبال الجامعات العراقية الطلبة الخليجيين .

واستمر العراق يؤكد أهمية إطلاق يد البلدان الخليجية باختيار مجالات التعاون التي يرغبون التعاون في نطاقها وتحديد مدياتها ، فيما استقبلت هذه الدول العرض العراقي بالرضى والتقدير ووعدت بالتعاون لتحقيقه .

ورغم بعض خطوات التعاون العملية المتحققة خلال الفترة التي أعقبت الزيارة إلاّ أن الدول التي شملتها الزيارة كانت حذرة بسبب ارتباك سياسة العراق الخارجية ، الى جانب خصوصيات تلك الدول والاعتبارات الإقليمية المحيطة بها .

فبعد ٤ أشهر فقط من اشتباك العراق في الحرب مع ايران ـ ٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠ ـ وانشغال هذين البلدين الكبيرين بنارها ، وجدت دول الخليج الفرصة سانحة لتنظيم التعاون بينها وتوسيعه ، فكان أن اجتمع وزراء خارجيتها يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٨١ في الرياض معلنين إطلاق منضومتهم السياسية والاقتصادية «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»[٢] .

في جولة الوفد العراقي على دول الخليج المذكورة لفت انتباهي ثلاث من النقاط :

- المستوى العالي الذي أظهرته سلطنة عمان في تنظيم إقامة الوفد وترتيب برنامج زياراته . وبعد انتهاء مقابلتنا للسلطان قابوس وعودتنا الى دار الضيافة سمعت عزت الدوري يردد على مسامعنا كيف كانت عينا السلطان متقدتي الذكاء ترسلان بريقا ينم عن فراسة عميقة وذكاء حاد ، «إنهما تشبهان في هذا صفات عيني الرفيق صدام!» .
- بعد أن استقبلنا الملك خالد بن عبد العزيز في الرياض ، وعقدنا جلسة عمل مع الجانب السعودي نشرت الصحف المحلية خبرا في اليوم التالي عن تلك الجلسة مع صورة بدا فيها ممثلو الجانب السعودي وحدهم وغاب عنها أعضاء الوفد العراقي ورئيسه عزت الدوري .

إشتاط الدوري غيضا واعتبر ذلك استخفافا به وتهميشا لمهمة الوفد

---

٢ ـ بتاريخ ٢٥ مايس/ مايو ١٩٨١ أعلن قادة دول المجلس في اجتماعهم في أبو ظبي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتم التوقيع على نظامه الأساسي .

ونقل ذلك الى المرافقين السعوديين الذين نقلوا بدورهم الأمر الى أعلى المستويات ، فما كان من العاهل السعودي إلاّ أن يقرر استقبال الوفد العراقي برئاسة عزت الدوري مجددا متجاوزا في ذلك الأعراف والتقاليد الدبلوماسية سعيا وراء تهدئة الخواطر وازالة اللبس قبل تحوله الى أزمة .

- بعد انتهاء الجانب الرسمي من مهمة الوفد في الرياض هيأ لنا السعوديون مستلزمات أداء العمرة . وأثناء ذلك تقدم عزت الدوري برغبة زيارة موقع «غار حراء» ، الأمر الذي حظي باستجابة فورية من المسؤولين عن التشريفات السعودية ، فانطلقت الزيارة على شكل قافلة من السيارات ترافقها عربات الأمن ورجال الشرطة .

وحين توقف الركب عند الموقع عبر عزت الدوري عن رغبته بالولوج الى داخل «غار حراء» . إلاّ أن التشريفات السعودية ورجال الأمن لم ينصحوا بذلك لارتفاع الموقع وعدم وجود ممر خاص به إضافة الى تراكم الصخور الضخمة في تلك المنطقة ، ما يشكل مجازفة لمن يقوم بالمحاولة خاصة إذا كان ضيفا رفيع المستوى . ومع ذلك لم تجد النصيحة نفعا ، فبدأ عزت الدوري وحده بتسلق حذر للصخور وسط مراقبة الجميع وقلقهم ، في وقت امتنع أي من رجال الأمن عن ركوب الغمار بمرافقته .

وتلاشت هيئة الدوري عن أنظارنا دقائق ليفاجئنا بعد ذلك بظهوره منشرح الأسارير بعد أن حقق أمنيته بأداء الصلاة في «غار حراء «جالسا في المكان ذاته الذي احتظن النبي محمد صلى الله عليه وسلم في أوقات خلواته الروحية .

أمير البحرين يجيب على رسالتي

تعود بي الذاكرة الى فترة سبقت زيارة الوفد الذي ترأسه عزت الدوري الى دول الخليج العربية بأكثر من ست سنوات، فقد كنت قد بادرت منذ الأشهر الأولى لتعييني وزيرا للإقتصاد الى العمل على توسيع العلاقات التجارية وتأسيس المشاريع المشتركة بين العراق وهذه الدول، حيث حررت لهذا الغرض، من بين ما حررت بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨، رسالة الى الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة حاكم البحرين وتوابعها في حينه[٣].

رد المسؤول البحريني على رسالتي برسالة رقيقة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر - أي بعد عشرة أيام فقط من إرسال الخطاب - يؤكد فيها رغبته المقابلة بتوسيع التعاون مع العراق ويدعو وفدا لزيارة البحرين على وجه السرعة.

وكانت النتيجة أن تحقق الكثير من آفاق التعاون قبل استقلال البحرين في ١٥آب/ أغسطس ١٩٧١ وبعده، عندما صار الشيخ عيسى ينادى بالأمير، لكن هذا التعاون لم يتطور نتيجة التقلبات التي أحاطت بسياسة العراق.

ما وراء العملة - ٢٥ دينارا

خلال عملي محافظا للبنك المركزي العراقي ١٩٧٦ - ١٩٧٨ كانت أقسامه المعنية منهمكة بإصدار ورقة نقدية جديدة ذات قيمة أعلى مما كان متداولا في حينه وهي «٢٥ دينارا» من أجل مواكبة حاجة السوق والتداول[٤].

---

٣ - تضم دولة البحرين أكثر من ٣٠ جزيرة، والبحرين نفسها تعد الجزيرة الأكبر فيها.

٤ - كان قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ صدر عن مجلس قيادة الثورة

الى جانب الإعتبارات الفنية وضوابط الأمان كان لا بد من البت في اختيار ثلاث صور ، تظهر الأولى عادة على واجهة الورقة والثانية خلفها أما الثالثة فهي الصورة المائية .

وكانت التطبيقات في حينه تتراوح بين صور حسنة الإختيار وأخرى غير مناسبة كلقطة معمل جديد للإسمنت او مصمع (سايلو) حبوب او مصفى للنفط أقيم حديثا ، وهي منشآت ذات عمر محدود فيما يقيم البلد أضخم منها بين فترة واخرى . وقد تكون هذه المنشآت وسواها ملائمة لطوابع بريدية وليس للعملة الوطنية ، ما جعلنا نفكر بصور تمت بصلة الى التراث والبيئة . فوقع اختيارنا على الخيول العربية الأصيلة لوجه الورقة النقدية ، وفي الخلف فناء القصر العباسي ، ورأس فرس عربي للصورة المائية . كما أختيرت أنواع من الخط العربي الجميل لكتابة العبارات اللازمة على الوجه فيما كان خلف الورقة مخصصا ، طبقا للعادة ، لكتابة اسم البنك والقيمة باللغة الإنجليزية . وأعتمد المقترح من قبل مديرية الاصدار ومجلس إدارة البنك ، ثم أخذت الموافقة المبدئية من ديوان رئاسة الجمهورية ، لوجود إلزام قانوني بتحديد الأشكال والرسوم والتصاميم والمواصفات الأخرى للأوراق النقدية بمرسوم جمهوري .

وُضعت مسابقة دعي أبرز الرسامين لوضع صورة الخيول العربية ، وشُكلت لجنة تحكيمية من خارج البنك ، واستقر الرأي على صورة الخيول الثلاثة التي حملتها الورقة فيما بعد .

في ١٩٧٦/٥/٢٩ ، أي قبل بداية عملي محافظا للبنك بنحو شهر واحد . ونصت المادة الخامسة والثلاثون ـ الفقرة ٢ ـ على ان الأوراق النقدية تتألف من الفئات التالية : ربع دينار ، نصف دينار ، دينار واحد ، خمسة دنانير ، عشرة دنانير ، وخمسة وعشرين دينارا . وخولت الفقرة ٣ من المادة نفسها البنك بإصدار أوراق نقدية بفئات أخرى إضافة الى الفئات المذكورة آنفا .

جرى الإتصال بعدد من المطابع الأجنبية المختصة لتقديم عروضها ، ومن بينها تلك المتواجدة في بريطانيا التي اعتاد العراق طباعة عملته لديها . لكن العرض المقدم من مطبعة في موسكو كان هو الفائز ، وبدأت طباعة العملة العراقية لأول مرة فيها بعد استحصال توقيعي ثلاث مرات لاختيار الأفضل منه على وجه العملة .

بعد استكمال الطبع نوقشت في البنك المركزي كيفية نقل الكميات الكبيرة من العملة الى العراق . فقد درج البنك على إرسال طاقم من موظفيه الى المطبعة البريطانية لتدقيق العملة والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لدى انتهاء الطباعة وأبرزها : إتلاف الأوراق النقدية غير الصالحة ، ومسألة الرقاع الطباعي (او ما يسميه العراقيون» الكليشة») الذي تحتفظ به في العادة الشركة الطابعة ، وتنظيم محضر بذلك قبل شحن العملة .

كانت عملية الشحن تتم سرا بصناديق محكمة بحرا ببواخر تتميز بتوفر أماكن حفظ خاصة تخضع لإجراءات أمنية عالية . وكان المدراء المعنيون في البنك يتابعون ، بأعصاب مشدودة ، الرحلة البحرية الطويلة ثم عملية تفريغ الصناديق في الميناء وشحنها الى بغداد رفقة طواقم الشرطة والأمن وأخيرا إيداعها في خزائن البنك المركزي تحت حراسة أمنية شديدة .

كرسنا اهتماما بدراسة أعدتها مديرية الإصدار في البنك لإعادة النظر بهذا الأسلوب المعقد الطويل وساورنا الرضى بعد أن خرجت بإمكان تغييره واستخدام النقل الجوي المباشر الى بغداد .

ومما ورد في الدراسة أن حوادث غرق البواخر المحملة بالعملات ضئيلة للغاية فيما لا تشير البيانات الرسمية الدولية الى أي حادثة سقوط طائرة محملة بالعملات . فلماذا لا تنقل العملة من موسكو الى بغداد بالطريق الجوي المباشر بواسطة الخطوط الجوية العراقية اختصارا للوقت والجهد من

ناحية ودفع تكاليف الشحن الى المؤسسة العراقية من ناحية ثانية .

طرح الرأي على مجلس إدارة البنك الذي يضم خبراء وممثلي وزارات عديدة فوافق عليه وأيده ، واتخذت الترتيبات لتنفيذه بإعلام المطبعة في موسكو . كما رحبت الخطوط الجوية العراقية بهذه الخطوة وأزالت المقاعد من متن الطائرة لتوفير مكان إضافي كاف لصناديق العملة قبل أن تنطلق الى موسكو وعلى متنها موظفو البنك المركزي .

وحين غادرت الطائرة العراقية موسكو محملة بصناديق العملة إستخدمت أسلوب الطيران الليلي ، وجرت عملية تفريغ الشحنات في مطار بغداد تحت حراسة مشددة من رجال الشرطة والأمن الذين ظلوا مرافقين الشحنات في طريقها الى البنك المركزي ثم وضعها في خزائنه . وهكذا اكتملت العملية بنجاح تام في نحو الساعة الخامسة فجراً وقبل أن يصحو الناس من نومهم وتدب الحياة في المدينة!

قدمت الى رئيس الجمهورية الورقة النقدية الجديدة الصادرة عام ١٩٧٨ التي تحمل رقم ١ هدية للذكرى ، وتسلمها البكر بابتسامة رضى بعد أن رويت له كيف تم نقلها جوا لأول مرة من موسكو الى بغداد .

بعد تركي البنك المركزي في ذلك العام منتقلا للعمل كأمين عام لمجلس الوحدة الإقتصادية ، وبعد مضي نحو ثمانية أعوام على صدور تلك العملة أعيد طباعتها عام ١٩٨٦ ، في فترة الحرب العراقية ـ الايرانية وبروز صدام واسمه على ما يقيمه البلد من مطارات ومستشفيات وجسور وما يصدر من طوابع ونقود . ولم تفلت الفئة النقدية المذكورة من هذه الموجة . وعوضا عن استخدام الرقاع الأصلي لإعادة طباعة العملة بالكمية التي يحتاجها التداول وبكلفة أقل ، أعيد تصميم الورقة النقدية كليا . فظهر على وجهها هذه المرة صورة صدام ببزته العسكرية وأمامه خيول تجوب في معركة طاحنة ترمز الى

«قادسية صدام» ، وقد امتطاها المقاتلون العرب بأزيائهم التقليدية القديمة حاملين الأعلام والرماح والسيوف!

وبعد فاجعة حرب الخليج الأولى وكارثة حرب الخليج الثانية أعيدت طباعة تلك الفئة مرة أخرى عام ٢٠٠١ في ظروف الحصار الإقتصادي وقيام النظام بطبع الأوراق النقدية في الداخل وبالكمية التي يريدها .

تغير التصميم هذه المرة أيضا ، فظهر صدام على وجه الورقة بلباس مدني ، وكأن لسان حال «المصمم» يقول إن البزة العسكرية لم تعد ملائمة بعد كل الإنتكاسات العسكرية! كما اختفت الخيول من الساحة وكأنه يريد الإعتراف بما آلت اليه نتيجة المعركة!

ولم تنته قصة هذه الورقة النقدية عند هذا الحد . فطبعة عام ٢٠٠١ كانت هزيلة للغاية ومعبرة عن الفوضى والإرتباك ، بعد أن طرحت للتداول بخطأ طباعي فاضح ، إذ ظهرت عبارة «خمسة وعشرون دينارا «خالية من حرف الميم فطبعت «خسة وعشرون دينارا»!

وهكذا أصبحت النكتة والسخرية مصاحبة لكل عملية دفع واستلام بهذه العملة . وطرق سمعي أن أحد القانونيين أفتى برأي مفاده أن هذه الورقة ذات قيمة أقل بكثير من عشرين دينارا ، وتعليله في ذلك أن الكلمة الملزمة فيها هي «عشرون» ، أما كلمة «الخسة» فهي شتيمة لا بد من استقطاعها من مبلغ العشرين جزاء قلة الأدب!

إضطر البنك المركزي العراقي في النتيجة الى سحب جميع الأوراق النقدية لهذه الإصدارية من التداول . ولم تكن هذه المرة الأولى التي يحدث فيها خطأ كبير في تلك الفترة السوداء يؤدي الى سحب العملة . ويبقى السؤال مشروعا عن عدد الموظفين الذين فاتهم هذا الخطأ؟!

لدى البنك الدولي - إجراءات أمنية أبعد من التصور

خلال المفاوضات مع البنك الدولي لتمويل مشاريع صوامع الحبوب (السايلوات) أواسط السبعينات ، كان الوفد العراقي ، الذي ترأسته ، محاطا باهتمام لافت النظر . فبعد أن حطت الطائرة بنا في مطار واشنطن استقبلني القائم بالأعمال العراقي وموظفون من البنك وعدد من الأمريكيين الذين تبين أنهم من رجال الأمن الذين تناولوا جواز سفري وبطاقات حقائبي ، ثم دعوني الى مرافقتهم ، فسرت الى جانبهم ومعي القائم بالأعمال بخطوات سريعة في ممرات مبنى المطار حتى اشاروا اليّ بركوب سيارة كانت عند الباب الرئيسي في الانتظار .

جلس الى جانبي في السيارة السوداء الطويلة ذات النوافذ الداكنة القائم بالأعمال العراقي وجلس الى جانب السائق رجلان كان واضحا أنهما من طاقم الحماية ، وكان أحدهما يتكلم بين دقيقة وأخرى مع جهة ما عبر ميكرفون صغير في يده ، وطمأنني في البداية أن أعضاء الوفد العراقي سيتبعوننا بعربات أخرى .

واصلت السيارة مسارها دون ان تتوقف عند البوابة الرئيسية للفندق فاختارت السير في قبو الفندق ، وتوقفت عند باب مصعد كان مهيأ وأبوابه مفتوحة ، وفي داخله وأمامه رجلان من الحماية .

صعد بنا المصعد الى الطابق الثالث وإذا برجل حماية آخر يقف أمامه . وكان القائم بالأعمال رافقني الى غرفتي مع رجلين أخبراني على الفور بالاجراءات الأمنية المتخذة وهي :

١ - حجز الغرفة المجاورة لغرفتي لإقامة طاقم الحماية ، حيث نصبت فيها أجهزة الاتصال ، معبرين عن أملهم بأن لا تسبب الأصوات المنبعثة من الأجهزة إزعاجا لي ليلا .

٢ ـ وقوف رجل حماية أمام باب غرفتي ليل نهار ويتغير كل ٦ ساعات ، وعليّ إخباره بأية حاجة قد تظهر لديّ ، وإعلامه قبل ربع ساعة إن أردت النزول الى بهو الفندق ، وقبل ساعة إن أردت الذهاب الى مكان خارجه ، لتوفير الحماية عند التنقل .

٣ ـ عدم الحاجة لإعلامهم بمواعيد الاجتماعات مع البنك لأنها معروفة لديهم .

إنصرف الرجلان بأدب ولياقة بعد ان تمنيا لي مساءا هادئا ، كما انصرف القائم بالأعمال بعد أن طمأنني على إقامة أعضاء الوفد في الفندق وزودني بأرقام غرفهم .

لم تكن الليلة الأولى مريحة ، فقد كنت أسمع الأصوات المنبعثة من أجهزة الاتصالات في الغرفة المجاورة التي تعودت عليها في الليالي اللاحقة .

في صباح اليوم التالي هممت بالذهاب الى الإجتماع الأول في البنك الدولي ، فخرجت من غرفتي لأسير في الممر ، يرافقني رجلان من الحماية ويمنعان أيا من نزلاء الفندق يهمّ بالخروج من غرفته في تلك اللحظات بالصدفة . المصعد جاهز ، والمغادرة من القبو بالسيارة داكنة النوافذ نفسها ، ورجلا الحماية معي وعلى اتصال دائم باللاسلكي .

توقفت السيارة عند مدخل البنك وإذا برجل حماية واقف في الانتظار . دخلت البنك ومعي شخصان إثنان ، المصعد جاهز ورجل ثالث من الحماية في الانتظار ، وهكذا دخلت قاعة الاجتماع لأجد أعضاء الوفد العراقي وقد سبقوني في الحضور .

ثم حدث إجراء فريد ، حين أمر رئيس وفد البنك المفاوض لنا بفناجين من القهوة . وحين إدخال العاملة عربة متحركة تحوي أواني القهوة وطواقم الفناجين كان برفقتها رجل من الحماية ولم يتركها إلاّ بعد أن قلب بنفسه

جميع الفناجين للتأكد من خلوها من أي أمر مسيء .

وهكذا سارت إجراءات الحماية في كل مرة أعود الى الفندق واتجه الى الإجتماعات في اليوم التالي ، وكذلك حين ذهابي الى مخزن لابتياع بعض الحاجيات او الجلوس في بهو الفندق بقصد الراحة أو تلبية دعوة رسمية او شخصية خارج الفندق .

وعند توقيع اتفاقية التمويل مع البنك استبشرت بقرب انعتاقي من إجراءات الحماية التي قيدت حركتي وسلبت حريتي .

إستعد أعضاء الوفد للعودة الى بغداد فيما نويت ، قبل العودة الى العراق ، التوجه بمفردي الى نيويورك لزيارة أخي الدكتور سامي ، الطبيب المقيم هناك منذ سنوات ، فحجز القائم بالأعمال العراقي مكانا لي في أحد فنادق نيويورك ، وظننت أن انعتاقي من القيود أصبح مسألة ساعات فحسب .

لكن المفاجأة كانت كبيرة عندما أخبرني رجال الحماية أنهم مكلفون بمرافقتي الى نيويورك والاقامة فيها حتى مغادرتي الأراضي الأمريكية طالبين اقتصار الإفصاح عن إسم الفندق على أخي .

وحين حطت الطائرة في نيويورك كانت سيارة مشابهة لتلك التي استخدمتها في واشنطن بانتظاري ، ووجدت نفسي أمام الاجراءات ذاتها ، الغرفة المجاورة لغرفتي محجوزة من قبل طاقم الحماية مع أجهزة الاتصال ورجل حماية واقف أمام باب الغرفة ليل نهار .

لم يصدق أخي ما كان يدور حولي ، فارتأينا حصر لقاءاتنا في الفندق بعد أن مرت حادثة لم نكن نتوقعها ، إذ أردت خلال إقامتي هناك الذهاب الى طبيب مختص لمعالجة حساسية جلدية كنت أشكو منها وكان الوقت نهاية الأسبوع فأبدى الطبيب الأمريكي استعداده لإجراء الفحص في منزله .

ولم أستغرب مرافقة رجال الحماية لي من الفندق الى منزل الطبيب لكنني فوجئت برجال حماية آخرين وقد اتخذوا مواقعهم في منزله ، وظلوا يراقبون عملية الفحص الطبي عن كثب بعد وصولهم قبل ساعة وقيامهم بتفتيش كل غرفة وزاوية وخزانة .

وحين حل موعد مغادرتي نيويورك ، سلكت ممرات المطار دون توقف فيما كان رجل من الحماية على يميني وآخر على يساري حتى دخولي الطائرة . وبعد أن اعتدلت في مقعدي وجدت أحدهما يوصي المضيفة بي خيرا ثم سلمني بطاقات الحقائب ، بعدها ودعني الإثنان بلطف ، لأتنفس الصعداء .

أذكر هنا أن موظفي البنك أخبروني أنهم لم يشهدوا حالة من هذا النوع من الحماية سابقا . وكنتُ من قبل استغربتُ تقديم رئيس طاقم الحماية في واشنطن بطاقته الشخصية للتعريف لأدهش حين قراءتي أنه من حماية «البيت الأبيض»! وسألت في حينه القائم بالأعمال العراقي عن السبب وراء كل هذا ، فلم أتلق منه جوابا مرضيا ، وبقي الأمر الذي عشته بهذا الشكل مرة واحدة في حياتي لغزا حتى اليوم!

وزير الأوقاف بين تشييد المساجد وبناء المخابئ

في الفترة الأولى التي أعقبت أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ كان حردان التكريتي ، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، يترأس جلسات مجلس الوزراء ، وكنتُ في حينه وزيرا للإقتصاد . وفي أحد اجتماعات المجلس طلب حردان من وزير المالية أمين عبد الكريم توفير مبلغ إضافي لميزانية وزارة الدفاع لبناء مطارات صغرى ومخابئ لأفراد الطاقم العسكري في بعض مناطق العراق لاستخدامها في حالات الضرورة في هبوط الطائرات العسكرية ، حيث لم تعد ميزانية وزارة الدفاع تسمح بتسديد تكاليف البناء .

في تلك الفترة كانت الميزانية العامة للدولة برمتها تعاني من ضنك شديد ، وكان أمين عبد الكريم يواجه طلبات مالية كثيرة من زملائه الوزراء دون أن يكون قادرا على تلبيتها .

وكما كان متوقعا في جلسة مجلس الوزراء فقد أجاب وزير المالية ، المعروف ببساطته ، وزير الدفاع حردان بالعامية «ماكو فلوس» مع إشارة باليد بنفس المعنى! وهي الإجابة القصيرة ذاتها والإشارة الطريفة التي اعتاد عليهما في كل مرة .

عندها تدخل بعض الوزراء في حديث جانبي مقترحين إجراء مناقلة بعض المبالغ من ميزانية وزارة الأوقاف الى ميزانية وزارة الدفاع ، فما كان من الدكتور حمد دلي الكربولي وزير الدولة لشؤون الأوقاف إلاّ الوقوع في مأزق مع وزير المالية ، إذ كيف والحال هذه سيوافق الوزيران على مناقلة مبالغ ليس لأغراضها صلة بالدين .

واستغرقت المناقشة وقتا حتى تم التفاهم على تقديم حجة مقبولة تسد ما يطرأ من اعتراض ، وهي مناقلة المبالغ الى وزارة الدفاع لغرض تشييد المساجد لمراتب القوات المسلحة ، وبهذا يسد باب الإعتراض ، من الناحية الشكلية على أقل تقدير . وحين طرح سؤال حول كيفية تقديم الدليل المادي في المستقبل حين يرد استفسار حول تلك المساجد ، فكان الجواب أن ميزانية وزارة الدفاع بأبواب انفاقها لا تخضع في العادة الى تدقيق مثلما هو الأمر مع ميزانيات الوزارات الأخرى بسبب الحصانة التي تتمتع بها ميزانية الوزارة . وحتى اذا سأل سائل من جهة ما فبالإمكان الإجابة أن المساجد في المخابئ تحت الأرض!

وهكذا وافق وزيرا المالية والأوقاف على مضض وتم تحويل المبالغ لتشييد المطارات والمخابئ بدون مساجد!

الدكتورة سعاد اسماعيل ـ إبعادها عن الوزارة

كانت الدكتورة سعاد[٥] عينت وزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي، وهي وزارة أستحدثت عام ١٩٦٩.

في أحد الإجتماعات التي ترأسها البكر رئيس الجمهورية وضمت الوزراء، جرى التطرق الى المناهج التعليمية والكتب المدرسية والجامعية، فطرحت الدكتورة سعاد رأيها بضرورة تعزيز دور الجماهير في تطورات المجتمع العربي عوضا عن التركيز واعطاء الدور كليا للقادة. وكانت جريئة في طرحها الذي أدى الى ردة فعل لدى القياديين في الحزب، فرد عليها البكر، وكانت علامات الإمتعاض ظاهرة على نبرات صوته، مؤكدا أن للقادة في التاريخ القديم والحديث ترجع التطورات والمواقف الحاسمة. وأراد البكر بذلك أن يسجل رفضه الكامل واستغرابه لما ورد على لسان الدكتورة سعاد.

وبعد مداخلات قصيرة بين البكر وسعاد انتقل الحديث الى مواضيع أخرى. وكنتُ أشعر، كما هو شأن آخرين مشاركين في الجلسة، أن تعليقها المدوي لن يذهب دون ردة فعل في يوم من الأيام، إذ وفي أيار/ مايو ١٩٧٢ أعفي ثلاثة وزراء من مناصبهم، وكانت الدكتورة سعاد من بينهم. وفيما عين وزيران من هؤلاء الثلاثة في مناصب عليا في الدولة فإن الدكتورة سعاد لم تعين في أي موقع آخر.

ساعة رعب فوق مطار القاهرة

كنتُ في شهر آب/ اغسطس ١٩٦٩، خلال عملي وزيرا للإقتصاد، في مهمة على رأس وفد الى مصر. وبعد اتمامها وتوجهنا ظهرا الى مطار القاهرة

---

٥ ـ الدكتورة سعاد خليل اسماعيل من الرفيقات القديمات منذ خمسينات القرن المنصرم وعضو في المؤتمر القطري الأول للحزب عام ١٩٥٥.

الدولي للعودة الى بغداد دهمنا حادث مروع كاد يودي بحياتنا . إذ بينما كانت طائرة الخطوط العراقية تبدأ إقلاعها بسرعة فائقة من مؤخرة مدرج المطار حدث اهتزاز غريب للطائرة دون أن يتمكن قائدها من استخدام الفرامل وإيقاف الطائرة بسبب قصر المسافة المتاحة له ، فاضطر قائدها الى الإرتفاع وسط تصاعد في شدة الإهتزاز ما ولد الإحساس وكأننا داخل سيارة شحن متهورية تخترق مطبات أرضية عميقة .

كان الركاب يتابعون بقلق كيفية دوران الطائرة المتكرر حول المطار ومن ثم ابتعادها لتحوم على ارتفاع منخفض فوق منطقة صحراوية شاسعة ، وتصاعد القلق نتيجة امتناع قائدها عن مخاطبة الركاب وإيضاح الأمر .

فجأة قدم أحد مساعدي الطيار ليجلس جنبي هامسا في أذني ما حل بالطائرة من خلل وما نواجهه من مضاعفات محتملة .

أعلمني أن دوران الطائرة حول المطار بعجلات مفتوحة كان لتمكين برج المراقبة المصري من فحصها بالناظور في محاولة لتحديد أسباب ما حصل ، وحين عجز عن التوصل الى السبب قرر الطيار العودة الى مطار القاهرة والهبوط فيه اضطراريا ، وكان القرار بالتخلص من الوقود الذي تحمله الطائرة يفسر التوجه نحو المنطقة الصحراوية .

كانت الشكوك تساور الطيار بوجود عطب ما في العجلات . وشرح المساعد المضاعفات المحتملة في حال التحقق من هذا الأمر بتأكيده أن الأمر يتوقف على مكان العجلة المعطوبة .

فإن كان الخلل في العجلة الأمامية فان الطائرة قد تنكفئ من الأمام ، وإن كان في العجلة الجانبية فقد يؤدي الى دوران قوي للطائرة يصعب التكهن معه بمصيرها والركاب معا .

وفور انتهاء الرجل من وصفه المفزع توجه الى مقصورة الطائرة ، لإعلام

الركاب بقرار الهبوط الإضطراري الوشيك ودعوتهم الى شد الأحزمة وجعل الرؤوس في وضع يساعد في تفادي تأثيرات الإصطدام المحتمل .

إستغرقت العملية بضع دقائق كأنها أيام بحالها وسط ابتهال المسافرين بانتهاء الأمر بسلام . ومع ذلك فان الذروة حلت لحظة اتجاه الطائرة نحو مدرج الهبوط وسط انتشار عربات الإسعاف والحريق في الموقع ، ووسط التفكير بالذي سيحل حين ملامسة العجلات الخلفية أرض المدرج ، وما اذا كانت الطائرة ستدور فعلا بعنف حول جناحها الأيمن أو جناحها الأيسر ، وعن الذي سيحل بنا؟

وكانت تلك تساؤلات كادت تودي بعقول الجميع وأعصابهم . لكن مع ذلك كان في الأفق حيز للفرح حال تدحرج الطائرة الهادئ على المدرج ما يشير الى عدم وجود خلل في العجلتين الجانبيتين . ثم تنفسنا الصعداء لحظة ملامسة العجلة الأمامية الأرض دون أي تعقيدات .

وبعد توقف الطائرة النهائي ، ومغادرة المسافرين ، وتعريضها للفحص ، تبين أن الذي حل ناجم عن انفجار إطار واحد من الإطارين الإثنين اللذين يشكلان عجلة الطائرة الأمامية ، ما ألحق هذا الخلل باستقرار الطائرة .

وظننا أن مرحلة المتاعب انتهت وإن هي إلاّ ساعة وبعض الساعة حتى يتم استبدال الإطار وتقلع الطائرة الى بغداد بأمان . لكن المفاجأة الثانية حلت لدى إعلامنا بوجوب الإنتظار حتى استقدام الإطار المطلوب من بغداد كون الطائرة من طراز «ترايدنت» ولا يتوفر إطار لهذا الطراز في مطار القاهرة . فكان الملل الذي لم يقطعه سوى وصول طائرة عراقية خاصة في ساعة متأخرة من الليل تحمل الإطار المطلوب . لقد عشنا لحظة ترحيب النساء وزغاريدهن ورقصات الأعراب بكوفياتهم بهبوط الطائرة وكأننا في حفل عرس فعلي .

وانتهى الأمر عند الفجر لتغادر الطائرة نحو بغداد بأمان هذه المرة .

أما الصحف المصرية فتناقلت الخبر واصفة الحالة بساعة رعب فوق مطار القاهرة مشيرة الى أن الدكتور فخري قدوري وزير الإقتصاد العراقي كان من بين ركاب الطائرة ، كما تناقلت الخبر بعض وكالات الأنباء . وحين اتجهت الى مكتبي في بغداد بدأت التهاني بسلامة العودة تنهال عليّ مثل المطر .

وفيما كنت أدون هذه الحادثة استذكرت قصة أخرى ذات صلة بالطائرة الصغيرة ذات المحركين الإثنين التي حملت إطار الطائرة الى حيث كنا في مطار القاهرة . هذه المرة لم تكن مهمة الطائرة محصورة بنقل عجلة وإنما بنقل وفد رسمي رفيع المستوى برئاسة صالح مهدي عماش الى مصر ، وكنتُ عضوا في ذلك الوفد ، حيث استغرقت الرحلة وقتا أطول من المعتاد بكثير ليس بسبب صغر الطائرة وقلة سرعتها فحسب إنما نتيجة التحليق عبر الأراضي السعودية والبحر الأحمر ثم التوجه شمالا الى العاصمة المصرية .

في مطار القاهرة كان وزير الدفاع المصري في الإستقبال الحافل ، وبعد السلام والحديث استفسر الوزير من عماش عن الوقت الذي استغرقته الرحلة الجوية ، فأجاب عماش ببلوغه زهاء خمس ساعات ، فما كان من الوزير المصري إلاّ مداعبة عماش بالقول «دي مش طيارة ، دي جمل طائر»!

.. ونجوت من الموت

بعد الإعلان عن تنفيذ الإنقلاب على حكم النميري في السودان يوم ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧١ سارع مجلس قيادة الثورة في بغداد والقيادة القومية لحزب البعث الى اتخاذ قرار بإرسال وفد حزبي ورسمي لتهنئة قادته وتقديم الدعم لهم ، وكانوا مجموعة من الضباط اليساريين والحزب الشيوعي السوداني برئاسة سكرتيره العام عبد الخالق محجوب .

أطلعني صالح مهدي عماش ـ عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس

الوزراء آنذاك - على اختياري عضوا في الوفد المقرر مغادرته خلال يومين . لكن عماش عاد في صباح اليوم التالي ليطلعني على قرار تجزئة الوفد الى مجموعتين ، تغادر الأولى فورا بطائرة صغيرة وعلى رأسها الرفيق محمد سليمان العضو السوداني في القيادة القومية للحزب ، فيما تنطلق الثانية في اليوم التالي ، وكنتُ ضمنها . وكان التغيير نتيجة لإلحاح سليمان على السفر في أسرع وقت لتقديم التهنئة والدعم لقادة بلاده الجدد .

إنطلقت الطائرة الصغيرة من بغداد صباحا باتجاه الخرطوم ، فيما أمضيتُ النهار في مكتبي ، وعدتُ الى داري مساء لترتيب لوازمي استعدادا للسفر في اليوم التالي .

إسترعى انتباهي حين هممتُ بالإستماع الى محطة إذاعة بغداد أن تغييرا حل ببرنامج البث الإذاعي ، إذ لم أعد أسمع غير تلاوات من آيات الكتاب الحكيم ، واستنتجتُ عندها أن مصيبة ما قد حلت ، ما دفعني الى مواصلة الإستماع الى محطة الإذاعة ذاتها .

وبعد فترة وجيزة أعلن راديو بغداد ، ما لم يكن في الخلد والحسبان ، عن تحطم الطائرة العراقية على الأراضي السعودية في ظروف جوية سيئة وقتل محمد سليمان وجميع من كانوا معه على تلك الطائرة . في تلك اللحظات أحسست وكأن الدم تجمد في عروقي ، ولم أعد أقوى على الوقوف على قدمي ، فكان تأخير سفري بطائرة أخرى في اليوم التالي سببا من السماء في إنقاذ حياتي من موت محقق .

وفي تفاصيل لاحقة علمتُ أن الطائرة العراقية وصلت ذلك اليوم أجواء السودان بالفعل ، إلاّ أن مطار الخرطوم لم يأذن لها بالهبوط ، فيما كان النميري وأعوانه قادوا حركة مضادة وقضوا على الحركة الإنقلابية ، ولقي زعماؤها حتفهم على يد النميري بعدها . واضطرت الطائرة الى ترك الأجواء السودانية

وقررت ، في طريق عودتها الى العراق ، الهبوط في الأراضي السعودية للتزود بالوقود فوقعت الكارثة .

وهكذا كانت النهاية المأساوية لرحلة التهنئة التي لم تتم ، وإلغاء رحلتنا الى الخرطوم المخطط لها في اليوم التالي .

كما انتهت أيضا بقيام النميري ، بعد إعادة سيطرته على الحكم ، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق نتيجة إسراعه بالإعتراف بحركة الإنقلاب التي لم تدم أكثر من ثلاثة أيام .

محاضراتي . . مناسبات ومفارقات

كنت طالبا في السنة الدراسية الأخيرة ١٩٥٢/ ١٩٥٣ بكلية التجارة والاقتصاد ببغداد عندما ألقيت أول محاضرة حول إمكانية تأميم النفط العراقي والقاعدة الموضوعية والقانونية لهذه الخطوة .

في تلك الفترة كان النفط على الساحة العراقية مسألة ساخنة تتلاطمها أمواج الحماس الوطني في بحر تلاعب ومراوغات الإحتكارات النفطية .

غصت أكبر قاعات الكلية بمئات الطلبة للإستماع للمحاضرة ، واضطر الكثير منهم الى الوقوف في جوانبها ، فيما جلس عميد الكلية والطاقم التدريسي في الصفوف الأمامية .

والى جانب الإستعراض التاريخي الذي أدى الى تقسيم العراق كله ، أرضا ومياها ، امتيازات للشركات النفطية الأجنبية ، تناولت أساليب التلاعب والتحكم . فعرجت على مماطلة الشركات سنوات عدة في الدعوى التي أقامتها الحكومة العراقية ضدها في المحاكم البريطانية بشأن الأضرار التي تسببت بتدهور قيمة ايراداتها نتيجة خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب ، حيث كانت ايرادات الحكومة مقيمة ـ حسب نصوص الإتفاقيات حينها ـ بست

شلنات ذهب لكل طن مصدر من النفط . وكذلك التلاعب المتوقع حين تم الأخذ بقاعدة تقاسم الأرباح الصافية في وقت لاحق ، باعتماد الشركات ، في احتساب مدخولات الحكومة ، حسابات دفترية لا تعكس الصورة الحقيقية للأرباح عن طريق بيع النفط الخام بسعر زهيد متعمد لشركات فرعية لها او لمؤسسات التصفية التي تشارك هي في رأسمالها .

انتهت المحاضرة بمداخلات من الأساتذة والطلبة في جو حماسي ، وجرى تثبيتها في وثائق تاريخ حزب البعث التي تم نشرها بعد أربعين عاما من إلقائها مشيرة الى شعار تأميم النفط المطروح من قبل الحزب منذ ذلك التاريخ البعيد .

وأعود بالذاكرة الى مرحلة تهيئة المحاضرة في ذلك الزمن ، عندما وفرت لي الجهة الرسمية المعنية ـ مديرية شؤون النفط العامة حيث لم تكن في العراق ، آنذاك ، وزارة للنفط ـ الوثائق والسجلات لديها للإطلاع عليها بروية أياما وأسابيع بمقرها الواقع آنذاك في شارع «أبو نواس» بمحاذاة نهر دجلة ، وقدم مديرها العام عبد الله اسماعيل لي العون اللامحدود .

وفي الجانب الآخر ـ القانوني ـ سمح لي استاذي في القانون الدولي الدكتور عبد الحسين القطيفي الإتصال به حتى خلال ساعات عمله الرسمي في البلاط الملكي كمستشار قانوني لمناقشته والتزود بآرائه ، إذا اقتضت الحاجة ذلك .

وقد التقيته فعلا أكثر من مرة في مكتبه بالبلاط الملكي الواقع على الضفة اليسرى لنهر دجلة عند مدخل منطقة «الكسرة» في بغداد ، وكنت أقضي وقتا طويلا معه محاطا بمشاعر الرعاية والإهتمام .

كانت تلك أجواء مفعمة بالبساطة والثقة ساعدت طالبا شابا يعد محاضرة في موضوع حساس يتناول فيها ، بعلم الدكتور القطيفي ومديرية

الشؤون النفطية العامة ، نقدا لسياسة الحكومة وشعارا لا توده المملكة آنذاك!

وبعد فترة طويلة ، حلت حقبة من الزمن (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) ساهمت فيها بإلقاء محاضرات داخل العراق[٦] وفي عواصم عربية وأجنبية بدعوات من معاهد ومنظمات دولية[٧] .

---

٦ ـ المحاضرات داخل العراق في جمعية الإقتصاديين العراقيين :

أ ـ «نقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية والإتفاقية الأخيرة» عام ١٩٧٣ .

ب ـ «المبررات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لقانون تنفيذ المشاريع الكبرى» عام ١٩٧٤ .

ج ـ «نظرة على المنهاج الإستثماري في العراق» ، عام ١٩٧٥ .

د ـ «بعض المهمات في التخطيط بعيد المدى» ، عام ١٩٧٧ .

٧ ـ المحاضرات خارج العراق :

أ ـ «التنمية الإقتصادية في العراق والتعاون بين البلدان المنتجة للنفط والدول المتقدمة» ، عام ١٩٧٦ في طوكيو وأوساكا ، بدعوة من مجلس السفراء العرب في اليابان .

ب ـ «إنسياب فوائض دول الأوبك في التمويل التنموي» عام ١٩٧٧ ، في مدينة دوبرفنيك اليوغوسلافية بدعوة من منتدى التمويل الدولي للتنمية الإقتصادية .

ج ـ «الإستثمار المباشر والمشاريع المشتركة في ضوء التجربة العربية» عام ١٩٨٠ ، في مدينة دوبرفنيك بدعوة ثانية من المنتدى المذكور سابقا .

د ـ «الآثار الفكرية والعملية للقرارات الإقتصادية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر» عام ١٩٨١ ، في كلية الملكة عالية في عمان ، بدعوة من عمادة الكلية .

هـ ـ «إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية ودورها في العمل الإقتصادي العربي المشترك» عام ١٩٨١ ، في مقر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فيينا .

و ـ «مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ودوره في التكامل بين الدول العربية في مجال التجارة والشؤون الجمركية» ، عام ١٩٨١ ، في مقر مجلس التعاون الجمركي في بروكسل .

ز ـ «العمل الإقتصادي العربي المشترك ودور مجلس الوحدة الإقتصادية العربية» ، عام ١٩٨٢ ، في مقر المعهد الملكي للعلاقات الدولية في بروكسل .

ح ـ «مجلس الوحدة الإقتصادية العربية وإنجازاته مع إشارة خاصة الى القطاع الزراعي» ، عام ١٩٨٢ ، في مقر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الزراعية في روما .

من الغرائب ما حدث بعد محاضرتي الموسومة «نظرة على المنهاج الإستثماري في العراق» بجمعية الاقتصاديين العراقيين ببغداد عام ١٩٧٥ . إذ عرجت بعد فترة على لندن أثناء سفرة رسمية في الخارج ، متوجها للسلام على السفير العراقي .

إستقبلني الملحق الثقافي في بهو السفارة مشيرا الى نشاط الملحقية ومطبوعاتها ، وإذا بكتيب باللغة الإنجليزية أنيق الطباعة والإخراج ومسعر بـ ٢٠ بنسا . ودهشت حين وجدت على ظهر الكتيب صورتي وسيرتي الذاتية وآخر موقع رسمي لي رئيس مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة . ثم تبين ان الكتيب يتضمن محاضرتي المذكورة قامت بترجمتها وطباعتها وبيعها الملحقية الثقافية في السفارة المذكورة دون سابق علم او إذن! لكنني حصلت خلال الزيارة على خمس نسخ ، ربما سدادا لحصتي من الأرباح!

وكانت أكثر المحاضرات تأثيرا في نفسي تلك التي ألقيتها في طوكيو وأوساكا في اليابان عام ١٩٧٦ ، حين نظم مجلس السفراء العرب في العاصمة اليابانية أسبوعا يجمع بين الثقافة والأعمال ، ودعا نحو ثمانية أشخاص من دول عربية لإلقاء محاضرات في الإقتصاد والسياسة والتاريخ بما يسهم في تنوير الرأي العام ويعزز العلاقات العربية اليابانية .

كنت آنذاك محافظا للبنك المركزي العراقي ، وانشغلت بإعداد المحاضرة حول التنمية في العراق والتعاون بين البلدان المنتجة للنفط والدول المتقدمة ، وقضيت ليلتي السابقة ليوم السفر بمراجعة المحاضرة المطلوب القاؤها باللغة الإنجليزية دون لحظة نوم واحدة .

ط ـ «معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة» ، عام ١٩٨٣ ، بدعوة من المعهد العربي للتخطيط في الكويت .

ي ـ «الليبرالية في الإطار الإقتصادي للدول العربية» ، عام ١٩٨٣ ، في جامعة بون بالمانيا بدعوة من مؤسسة فريدريتش ـ نومان .

تطلب جدول الطيران مغادرة بغداد صباحا والتوقف في طهران نحو ثماني ساعات انتظارا لوصول طائرة الخطوط الإسكندنافية التي تنقلني من طهران الى طوكيو. استقبلني السفير العراقي في مطار طهران التي أشاهدها لأول مرة، ثم رافقني بسيارته طيلة ساعات الإنتظار في رحلة لمشاهدة معالم العاصمة الإيرانية الزاخرة، فيما كانت عيناي تغمضان بين لحظة وأخرى نتيجة السهر المتواصل أكثر من ٣٥ ساعة.

كانت لحظات ذهبية حين أخذت مكاني في الطائرة وشددت حزام مقعدي وأعلمت المضيفة ان مقصدي طوكيو مع رجاء عدم إيقاضي لتناول وجبة عشاء او فطور او غداء لحاجتي الشديدة الى نوم متواصل. وبالفعل لم أشعر بشئ أثناء نومي العميق سوى بشئ من الإهتزاز أثناء هبوط الطائرة او إقلاعها في المطارات خلال رحلتها الطويلة، دون أن أتبين المدن المتوقفة عندها. ولم أفق من النوم إلاّ عندما كانت الطائرة تهم بالهبوط في مطار العاصمة الفلبينية مانيلا، وهي محطة التوقف قبل الأخيرة، حيث وصلت طوكيو في مساء اليوم التالي.

وكانت حالتي طيلة الرحلة استرعت انتباه المضيفة، فقدمت لي خارطة كبيرة للتعرف على ما فاتني أثناء الطيران مؤشر عليها الطريق الطويل عبر نيودلهي وداكا وبانكوك ثم مانيلا وأخيرا مطار «هنيدا» في طوكيو.

وحسب البرنامج الموضوع من قبل مجلس السفراء العرب للفترة ١٥ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، كانت محاضرتي في كل من طوكيو وأوساكا الأولى في سلسلة المحاضرات، لحسن الحظ، ما ساعدني لأخذ قسط من الراحة بعدها.

وتبعت كل محاضرة فترة مناقشة مثمرة أسوة بما جرى لجميع المحاضرين. ودلل الحضور الواسع، خاصة من جانب رجال الأعمال، على اهتمامهم

بتطوير العلاقات العربية اليابانية والرغبة في تفهم المنظور العربي للقضايا المطروحة .

كان البرنامج الموضوع من قبل مجلس السفراء العرب غنيا طيلة الأسبوع ، إذ تخلله افتتاح المعرض العربي المقام خصيصا بهذه المناسبة ، ولقاءات مع غرف التجارة والصناعة وكبريات الشركات والمصارف اليابانية .

ودعني السفير العراقي قحطان لطفي في المطار حيث بدأت رحلة العودة الطويلة الى بغداد ، بحيوية ونشاط هذه المرة ، مع سعادة الإسهام بالنجاح الذي خطط له السفراء العرب .

مع السيدة التي تعرفني منذ ألف عام!

لم يكن طريق العودة الطويل من طوكيو الى بغداد مملا ، فكنت أطالع بشغف وفضول كتابا حررته سيدة يابانية وأهدته لي أثناء التعارف في حفل استقبال أقامه مجلس السفراء العرب في طوكيو خلال الأسبوع الثقافي .

ويكمن الفضول في موجة الدهشة التي أصابتني في حفل الإستقبال حين ذكرت تلك السيدة ان التعارف بيننا كان حصل منذ أكثر من ألف عام!

تمالكت أعصابي في تلك اللحظات متسائلا في قرارة نفسي عما تكون عليه الحالة النفسية لهذه السيدة ذات المظهر الأنيق والتصرف الهادئ والسن الذي لا يتجاوز الأربعين عاما ، فدفعني الفضول للتعرف على ما وراء كلماتها .

ويبدو أنها لاحظت دهشتي وما قد تنصرف اليه تكهناتي ، فسارعت بتقديم كتابها باللغة الإنجليزية متضمنا تصاوير لقاءاتها مع زعماء عالميين بينهم الرئيس الأمريكي فورد والرئيس المصري السادات والملك الأردني حسين وشاه إيران ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي وسواهم ، بحكم نشاطها

السياسي والإعلامي وكونها مديرة لمعهد الشؤون الدولية في طوكيو بعد حصولها على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا الأمريكية .

دعوتها للجلوس في أحد أركان قاعة الحفل بعيدين عن مئات المدعويين راغبا في مواصلة حديث فريد يطرق سمعي لأول مرة ، كانت خلاصته إعتقاد السيدة بانتقال الأرواح بين الأحياء ، وهو اعتقاد يسود الكثير من اليابانيين .

وكانت تروي ، بابتسامة خفيفة أحيانا وعلامات المرارة الدفينة أحيانا أخرى ، قصة حياتها الطويلة منذ ولادتها في الصين عام ١٩٣٧ من عائلة تنتمي للإمبراطور الياباني وحالة تشتت العائلة في فترة التطاحن والإشتباكات التي سادت المنطقة آنذاك ونظرة الإكبار لـ (جدها) وهي صغيرة وحيدة قبل ان تدرك فيما بعد أنه والدها .

وبعد أن لاحظت انصراف أكثر المدعويين لحفل الإستقبال دعوتها الى عشاء في مطعم لمواصلة الحديث فلبت الدعوة بسرور . وخلال الطريق ظل فكري مشغولا بتفسير تعارفها عليّ قبل ألف عام ، فهل يا ترى كان جدها في ذلك الزمن السحيق في تجارة الى البصرة بالصدفة ام ان جدي أنذاك سافر الى تلك المنطقة تحقيقا لمقولة «أطلب العلم ولو في الصين»!

وأثناء تناول العشاء روت لي ان والدها (الأمير) لعب دورا هاما في الصراع الياباني الصيني ، وكان وراء كواليس المفاوضات لإتفاقية السلام الموقعة في سان فرانسسكو بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عام ١٩٥١ ، وكانت له حظوة متميزة لدى زعماء العالم ورثتها هي بعد وفاته عام ١٩٦٧ ويسرت تلك لها ، الى جانب دراستها الجامعية العالية وأوصولها لعائلة الإمبراطور ، إمكانية اللقاء مع أكثر من ١٠٠ شخصية بارزة لدول العالم .

وكان لزواجها من شخصية بارزة في المحيط السينمائي أثر كبير في إبراز نشاطها السياسي على قنوات الإعلام المختلفة .

وعلى متن الطائرة التي نقلتني من طوكيو الى بغداد قضيت جل الوقت متمتعا بقراءة تفاصيل أخرى عن حياة السيدة النبيلة (ك . ن .) ، التي ولدت في الصين وانتقلت لليابان بعمر ست سنين ، وتصاعد إيمانها وكفاحها أن البشر سواسية ، سواء كان منهم شخصا بسيطا او رئيسا لدولة .

هكذا رأيت الكويت عام ١٩٥٠

حين كنتُ طالبا في كلية التجارة والإقتصاد في بغداد نظمت الكلية عام ١٩٥٠سفرة للطلبة الى مدينة الكويت في ضيافة كريمة من إمارة الكويت آنذاك . وانتقل المشاركون من طالبات وطلاب وعددهم نحو ثلاثين بالقطار الى مدينة البصرة جنوب العراق حيث استراح الجميع يوما واحدا قبل الإنطلاق الى الكويت في اليوم التالي .

فضل بعض الطلبة السفر الى مدينة الكويت بسيارات أجرة صغيرة اختصارا لوقت الرحلة عبر الصحراء فيما فضل الغالبية ، وكنتُ أنا بينهم ، السفر ضمن المجموعة المتبقية في باص كبير ، وهنا تبدأ القصة .

إنطلقت السيارات الثلاث الصغيرة في الصباح باتجاه مدينة الكويت فيما تحرك الباص بعدها بنحو ساعة يشق الصحراء وحده وعلى متنه زهاء عشرين طالبا مع حقائبهم وكانت بيننا طالبة واحدة اختارت السفر بالباص إستئناسا بمرح المجموعة .

سار الباص ساعات وساعات وحلت الظهيرة وتناولنا الطعام وسط رمال الصحراء ، ثم انطلق الباص ثانية وطوى في سيره ساعات أخرى ولم نر من حولنا سوى صحراء شاسعة تلامس الأفق البعيد ولم يكن على الرمل أي

علامة لطريق او أثر لسيارة او بعير . سألنا سائق الباص عن الأمر فتبين أنه فقد المسار الصحيح وأنه يواصل السير بتخبط في محاولة للإهتداء الى الطريق . وعندها تحول مرحنا الى قلق والهدوء الى ضجر . حل الظلام وفتح السائق الإنارة وعيناه على الرمال والعرق يتصبب من جبينه مدركا المسؤولية الكبيرة التي يتحملها في هذه الساعات الحرجة .

جاءت المفاجئة حين لمحنا عن بعد رجلين من البدو يطويان الصحراء مشيا فتوقفنا عندهما وروينا المشكلة العصيبة راجين العون .

وافق أحدهما على مرافقتنا وإيصالنا الى الطريق الصحيح ثم تركنا بعد إنهاء المهمة عائدا الى مقصده .

ورغم مضي نحو ٥٥ عاما على تلك الليلة فانني لا أنسى المنظر المؤثر حين ودع البدوي رفيق دربه بالعناق ثلاث مرات ودعى الى الله أن يعود اليه قريبا مشيا على الأقدام ليلا في صحراء لا يعرف ما قد يصادفه من متربص آثم او حيوان كاسر . لم يدخل البدوي الى الباص وانما وقف بجانب باب السائق مرشدا إياه للسير يمينا تارة ويسارا تارة أخرى حتى طلب التوقف وأشار الى الطريق الصحيح . مع عبارات الشكر والإمتنان كافانا الرجل بالمتوفر من المال في جيوبنا ، كان في كل الأحوال لا يعادل الذي بذله لإنقاذ حياتنا .

لمحناه لبضع لحظات فقط ، بعدها حجب الظلام رؤيته عنا ، وسار في الصحراء باتجاه يعرفه هو ولا نعرفه .

واصل الباص المسير ثم اختفى الطريق أمام السائق لسوء الحظ . وفيما كان يحاول الإهتداء اليه وإذا بالباص يتوقف فجأة نتيجة نفاذ البنزين ، فيا له من حال مقلق ، إذ ماذا سيكون مصيرنا في صحراء لا أحد يسمعنا او يرانا في ذلك الليل البهيم .

أخذ برد الصحراء يتسرب الى عظامنا رغم التحافنا بالمتيسر في الحقائب

من ألبسة وأغطية ، ونفذ الأكل والماء الذي كان بحوزتنا .

في تلك الساعة العصيبة خيل لبعض من كان يتمتع بقوة النظر أن في الأفق البعيد بصيصا من النور قد يكون نارا أوقدتها عشائر بدوية لشيّ لحم او تهيئة قهوة لفجر اليوم التالي . وسرعان ما همّ البعض بالتوجه سيرا على الأقدام نحو بصيص النور لعل في الأمر منفذا للنجاة ، اقتناعا منهم أن المجازفة في هذه الحالة مقبولة للخروج من المأزق القاتل .

الحّ سائق الباص على صرف النظر عن المحاولة لبعد المسافة واحتمال التعرض لحيوان كاسر ، وفوق ذلك فان النور قد لا يمثل مصدر الإنقاذ الحقيقي .

إرتأينا البقاء في الباص بانتظار القدر المقدور ، وطلبنا من السائق ترك أنوار الباص الأمامية والخلفية مفتوحة .

بعد نحو ساعة لاحظنا النور في الأفق البعيد يتحرك تارة نحو اليمين وأخرى نحو اليسار ، مرة يشتد وأخرى يشحب ، ما يؤكد انه ليس نار عشيرة منهمكة بشيّ الحم او تهيئة القهوة . بقينا مذهولين نتطلع الى مصدر النور ونتابع حركته ووميضه ، ولم يقطع الهدوء المخيم سوى أنفاسنا الخافتة التي حبسها القلق المميت .

حمدنا الله حين اتجه مصدر النور الينا بالتدريج وأدركنا عندها انه يقصدنا . ولم يمض وقت طويل حتى بانت أمامنا سيارات الشرطة الكويتية التي كانت تفتش عنا ساعات وساعات في الصحراء الشاسعة ليلا . وكان بحثها بدأ بعد أن مر وقت طويل على وصول زملائنا بسيارات الأجرة الصغيرة الى مدينة الكويت دون أن يتبعها وصول الباص ، ما ولد اليقين عند السلطات الكويتية بفقدان الباص وسط الصحراء .

كانت الفرحة عارمة ، وأعطى رجال الشرطة سائق الباص كمية من وقود

البنزين ، وسار متتبعا عربات الشرطة حتى وصلنا الى ضواحي مدينة الكويت بعد منتصف الليل .

جلب انتباهنا سور حجري ضخم يحيط بالمدينة من جميع جوانبها لينتهي عند شاطئ البحر . وحين اقترب الباص فُتحت بوابة السور الكبيرة فدخلنا المدينة شاكرين الجهات والشرطة الكويتية على اهتمامها الأخوي .

توجهنا الى مباني مدرسية للمبيت حسب الترتيب الموضوع من الجهة الرسمية المضيفة . وكنا ننام مجموعات على أسرّة خفيفة في غرف بسيطة ملائمة لحياة الطلبة . وفي الصباح استرعى انتباهنا تهيئة ماء نقي تم جلبه في حافظات لنغسل به وجوهنا وأيادينا ، وتكرر الأمر في كل مرة نحتاج فيها للغسيل . وكانت الموائد في الفطور ملآى بأنواع المأكولات والفواكه المستوردة ، ومعبرة عن كرم الضيافة .

إسترعى انتباهنا خلال التجوال في المدينة وجود شارع واحد فقط معبد بالإسفلت ، لم ينشأ باتجاه مستقيم ، حيث ينعطف مرة يمينا وأخرى يسارا مارا بالأحياء ذات البيوت والدكاكين البسيطة المتوزعة هنا وهناك .

كانت مدينة الكويت على تلك الصورة قبل أكثر من نصف قرن . وخلال العقود التالية تغيرت مناحي الحياة فيها بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٦١ واستخراجها النفط والغاز وتحولها الى مركز مالي وتجاري متميز في المنطقة ، واختفت مع هذا التطور مهنة الغوص لاستخراج اللؤلؤ من قاع البحر ـ العمود الفقري في الحياة آنذاك ـ لتحل محلها ضروب التجارة والصناعة .

في أوائل الثمانينات زرت الكويت حين كنت أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية وفتشت عن ذكريات المدينة القديمة فلم أجد منها سوى جزء من سورها القديم يقع الآن داخلها للذكرى ، فيما احتفظ رجالها بلباسهم التقليدي ولهجتهم الأصيلة .

أبو القاسم كرو صورة من واقع الحال

أبو القاسم طالب تونسي تولى مسؤولية الحزب في العراق أثناء دراسته الجامعية في بغداد وحتى نهايتها أوائل الخمسينات كما ورد من قبل .

كان أبو القاسم لطيف المعشر حسن التصرف مجاملا في التعامل مع زملائه وهم كثر ، فيما عاش في الوقت نفسه نتيجة فقر الحال حياة بسيطة للغاية .

كان يعاني على الدوام من ضنك العيش ، يعجز أحيانا عن دفع ما يسد به الرمق ، لكنه يأبى رغم ذلك اللجوء الى طلب المال من أحد مهما كلف الأمر . لكنه في المقابل كان من ذوي المهارات العالية في لعبة الشطرنج والدومينو . فتراه يدعو زملاءه الى اللعب أثناء وجودهم في مقهى باب المعظم او مقهى الدفاع القريبة منها الواقعة قبالة وزارة الدفاع ، وهما المقهيان اللذان عرفا بتردد الطلبة عليهما لقربهما من كليات بغداد وخطوط المواصلات وحركة المدينة .

لم يكن هدف أبو القاسم اللعب بذاته انما «الجائزة» التي يحصل عليها الفائز ويؤديها الخاسر في النتيجة . وكانت ، حسب شروط ابو القاسم ، لا تتجاوز وجبة طعام بسيطة تدعى «لفة تكة او كباب» . ولم يكن الرجل يدعو أحدا الى اللعب حتى تبدأ معدته بإرسال ذبذبات الجوع ، يحدث هذا مقرونا بثقته المستمرة من الفوز .

هكذا كانت حياة هذا الطالب العصامي .

الريماوي : مسيرة الأمة كقافلة من الجمال

صيف عام ١٩٥٢ نقلتني الى دمشق شركة «نيرن»[٨] المشهورة بسياراتها الكبيرة الحديثة التي كانت تنقل المسافرين برحلات منتظمة عبر الصحراء بين بغداد ودمشق وبيروت . وكنتُ في حينه طالبا في كلية التجارة والإقتصاد وأمين سر تنظيم حزب البعث في العراق .

توقفتُ في دمشق بضعة أيام للقاء بعض قياديي الحزب ، ثم نظم فائز اسماعيل لي رحلة الى حلب للتعرف على بعض القياديين هناك . وكانت زيارتي الى دمشق وحلب هي الأولى من نوعها في حياتي فاغتنمت الفرصة للإطلاع على معالمهما الإجتماعية والدينية والتاريخية ، توجهت بعدها الى الأردن للقاء قياديي حزب البعث هناك .

توقفت أولا في مدينة إربد ثم جنوبا الى السلط وعمان لأمضي بضعة أيام في كل منها وألتقي مع كوادر الحزب وبعضهم ممن كانوا يتابعون دراستهم في كليات بغداد .

لمست خلال الزيارة الحفاوة والضيافة اللتين اعتادت حياة بغداد عليهما ، كما لفت انتباهي الطريقة الجميلة المستخدمة في بناء الدور بالأحجار ذات الألوان الخافتة التي لم أكن شاهدت مثيلها في حياتي .

وكان ضمن برنامج زيارتي لقاء تم في القدس مع عبد الله النعواس[٩]

٨ـ تعود تسمية «نيرن» الى شقيقين نيوزيلانديين (جيرالد ونورمان نيرن) أسسا هذه الشركة بعد الحرب العالمية الأولى .

وفي عام ١٩٣٣ دشن الملك فيصل الأول باصاتها الجديدة مكيفة الهواء التي يتسع الواحد منها لـ ٣٦ راكبا يتم نقلهم عبرها من بغداد الى دمشق وبيروت سالكة الطريق الصحراوي المعهود .

٩ـ عبد الله النعواس محام أردني الجنسية فلسطيني الأصل ، أصبح فيما بعد عضوا في القيادة القومية لحزب البعث .

عضو قيادة حزب البعث في الأردن وعضو كتلة الحزب في البرلمان الأردني حيث بقيت بضعة أيام في ضيافته بمنزله ، وكانت زوجته تبذل كل يوم جهدا ملحوظا في تهيئة المأكولات الشبيهة بالطعام العراقي .

رافقني النعواس خلال التجوال في الجزء الشرقي من المدينة وتوقفنا عند الأسلاك الشائكة الممتدة في الطرقات والتي جزأت القدس بعد حرب عام ١٩٤٨ الى قسمين ، حيث أخضع الجانب الغربي منها للإحتلال الإسرائيلي .

دخلنا أحد المنازل المهجورة عند حافة الأسلاك الشائكة وارتقينا السلم الى السطح لالقاء نظرة على المدينة . وحين خطوت هناك بضع خطوات سمعت دعوة مفاجئة من النعواس كي أعود تجنبا لما قد يثيره المشهد من شكوك لدى الجنود الإسرائيليين الذين يراقبون كل شيء فيطلقون النار جزافا . وهكذا أدخلني هذا الموقف المفاجئ في أجواء مؤلمة ، لحال الأمة التي يكشفها الواقع المر أمام عيني ، عدت بعدها أجر خطواتي الثقيلة الأمر الذي صعد عندي الرغبة بالتمسك بالمبادئ والإندفاع في النضال .

رافقني النعواس في زيارة للمسجد الأقصى المبارك ، وقضينا فترة في القبو تحت قبة الصخرة متطلعين بتأمل وخشوع الى أماكن صلوات الأنبياء والرسل . وغرست تلك المشاهد الروحية السامية في نفسي أثرا بالغا ما زال يرافقني حتى اليوم .

كما زرنا كنيسة القيامة ، وأعجبت ببنائها وإناقتها والأجواء الروحية المؤثرة فيها .

وكان ضمن جدول المقابلات أيضا لقاء مع عبد الله الريماوي[١٠] ، عضو

---

١٠ ـ عبد الله الريماوي محام فلسطيني يحمل الجنسية الأردنية ، أصبح عضوا في القيادة القومية لحزب البعث .

قيادة حزب البعث في الأردن وعضو البرلمان الأردني ، فتوجهت الى مدينة رام الله حيث يقيم وحيث اختار لي فندقا صغيرا أنيقا للإقامة في ضيافته .

دخلنا معا الى صالة الإستقبال ووجدت نفسي في جو غريب لم أشاهده من قبل ، فإنارة الممر خافتة والجدران مغطاة بألوان زاهية تعلوها أضواء حمراء خافتة والهدوء مخيم على الصالة ولم يقطعه سوى الكلمات الهادئة الرقيقة التي كنت أتلقاها من العاملات الجميلات . فكنت أتنقل بنظراتي الى هنا وهناك بحذر وخجل ، مسائلا النفس عن المكان الذي حللت فيه الليلة!

أجواء لم تكن مرت بي حتى ولا في الأحلام ، فما كان يخامرني خلال النوم بين الحين والأخر لم يتعد الخليط من مناظر الخوف والحذر ومطاردة الشرطة والإختباء في منازل الرفاق المتواضعة .

كانت أول جلسة تمت مع الريماوي في حديقة الفندق الجميلة ذات الإنارة الخافتة الموزعة بين الأشجار والشجيرات ، وكان الهواء العليل ساهم في تخفيف عناء الرحلة عني .

جاء النادل لتدوين الطلب مسائلا الريماوي عن رغباتي ، وفتح عينيه دهشة وعجبا حين سمع مني كلمة «شاي»! فتلك كانت أجواءا معدة لاحتساء البيرة والويسكي وسواهما ، فاعتذرت معللا بحاجتي للشاي لازالة التعب نتيجة رحلتي الطويلة خلال الأسبوعين المنصرمين ، لكن حقيقة الأمر كانت ترتبط بحياة التقشف و«الحنبلة» التي التزم بها الرفاق الشباب في العراق في سنوات الحزب الأولى . ومن كان يسلك غير ذلك ينظر اليه نظرة مريبة ويعتبر من الواقفين في صف الترف والبورجوازية!

بعد مضي يومين رافقت الريماوي في سيارته الشخصية الى مدينة إربد حيث كان سيلقي محاضرة في الشؤون الوطنية والقومية على المدعوين من سكان المدينة . وكانت تلك مناسبة لي للإستماع والانطلاق من هناك الى دمشق ثم بغداد .

في الطريق الصحراوي الى إربد طلب الريماوي مني إلقاء نظرة متفحصة على قافلة من الجمال تسير الهوينا كانت تشق عباب الصحراء ، منهكة ومحملة بما ثقل وزنه ، بدا عليها العطش من شدة القيض ولهيب الرمال ، ثم قال «أنظر يا فخري الى حالة الجمال وكيف تسير ببطئ وعناء ، تلك هي حالة أمتنا الآن»!

مضى على تلك المقارنة ما يزيد على نصف قرن من الزمن دون أن يغيب عن الذاكرة وصف الريماوي المؤثر . ولكم تمنيت لو نظر الريماوي اليوم الى تلك القافلة وحالة الأمة ، فما عساه يقول!

كرم الأرمن للعرب

أثناء دراستي في الولايات المتحدة الأمريكية الممتدة بين ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ كانت فرصة اللقاء الموسع بين الطلبة العرب في مؤتمرهم السنوي الذي يعقد في مدينة أمريكية يحددونها دوريا ، حيث يقطع الطالب من أجل ذلك مئات الكيلومترات وأحيانا آلافها ذهابا وإيابا .

شاركت في مؤتمر الطلبة العرب الذي عقد في مدينة «لوس أنجلس» في كاليفورنيا بحضور ما يزيد على ٥٠٠ طالب وطالبة . وكان المؤتمر في غاية التنظيم على مدار أيام انعقاده الثلاثة ، وقدمت له المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الولاية الدعم والإسناد ، كما استضافت مئات العوائل الأمريكية الطلبة العرب للإقامة في منازلها .

وجه عضو برلماني في الولاية لجميع الطلبة المؤتمرين دعوة غداء في مزرعته الواقعة خارج المدينة وخصص على نفقته نحو عشرين باصا كبيرا لنقل الضيوف ، فلم أشهد في حياتي دعوة فريدة كتلك ، إذ كانت عشرات مناضد الطعام الطويلة موزعة في مزرعته الرحبة التي لم نر لها حدا ، ومواقد

الطبخ والشي منتشرة هنا وهناك لتقديم المأكولات العربية ، وعشرات العاملات بأزياء فولكلورية وابتسامة دائمة يوزعن المشروبات في حركة مستمرة . أما صاحب الدعوة بملبسه البسيط للغاية فكان يتنقل بيننا متفقدا راحتنا متحدثا مع هذا وذاك حتى أزف الوقت لإلقاء كلمته المؤثرة التي دخلت قلوب الجميع .

قال ، إنني أرمني هاجرت قسرا من موطني الأصلي الى البلاد العربية بحثا عن الأمان فوجدته ، وسعيا وراء العيش الكريم فوجدته ، ثم انتقلت بعد حين الى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنعم الله عليّ بالمال والجاه . وما هذه الدعوة إلاّ تعبير عن ما أكنه للمجتمع العربي من محبة وتقدير ، وللعرب جميعا من العرفان بالجميل ، فهم الذين احتضنوا الأرمن أوقات محنتهم الدموية ومطاردتهم في فترة الحرب العالمية الأولى .

وأضاف قائلا ، ومن أجل أن يبقى العرب في قلبي فقد أرسلت ابنتي الى الجامعة الأمريكية في بيروت للدراسة هناك ، لتغرف من الثقافة العربية ما يبقي على الذكريات حية في الذاكرة وأمام أبنائي وأحفادي! عندها دوت المزرعة بالتصفيق الحار من قبل الجميع .

لكنه أصر قبل توديعنا أن نشترك معه في رقصة الدبكة العزبية ، فلبينا ما أراد . ثم أباح لنا بسر جوابا عن استفسارنا حول ماهية القناة المائية الضيقة التي لا نعرف بداية ولا نهاية لها في مزرعته . قال ، إنها قناة إصطناعية أمر بشقها بطول يتجاوز عشرة أميال ـ على ما أتذكر ـ وأطلق عليها اسم زوجته ، وحيث أن القواعد الرسمية الأمريكية توجب رسم وتأشير كل ظاهرة على الأرض تتجاوز ذلك المدى ، فإن الخارطة الرسمية التفصيلية للولايات المتحدة تؤشر هذه القناة وتحمل اسمها ، اسم زوجتي حبا لها وعرفانا بجميلها .

ثورة ١٩٥٨ ـ حلم أيقضني فزعا

في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٨ كنتُ ما أزال في آخر مراحل دراستي لنيل (الماجستير) من جامعة ولاية آيوا في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تقع الجامعة في مدينة «آيوا» الصغيرة التي لا يتجاوز عدد نفوسها ٢٠ الف نسمة ، في وسط الولايات المتحدة ، بطقس قارص البرودة شتاء وقائض الحرارة صيفا .

كان عدد الطلبة العرب بحدود ثلاثين من بينهم نحو عشرة طلاب عراقيين ، وكنا جميعا شبه منقطعين عن متابعة أخبار الوطن العربي نتيجة انشغال الجميع بالدراسة المكثفة وعدم توفر صحف عربية في هذه المدينة الصغيرة او وصول صيحات الإذاعات العربية الى مثل هذه المناطق البعيدة في العالم .

مساء يوم ١٣ تموز/ يوليو استلقيت على سرير النوم مبكرا كعادتي لأستمتع بنوم عميق استعدادا لمحاضرات اليوم التالي . إلاّ أن نومي انقطع فجأة إذ أيقضني حلم هزّ أعصابي ولم أعد أعرف مكان وجودي في تلك اللحظات الغريبة .

كان مشهد الحلم يدور في بغداد حيث اتخذتُ مكاني في مقهى مكشوف عند الضفة اليسرى لنهر دجلة ، قريب من «المدرسة المستنصرية» التاريخية ، وعلى جوانب المقهى مقاعد جلوس تقليدية (تخت) وعلى أحد جدران المقهى القديمة البناء رف خشبي انتصب فوقه جهاز راديو متوسط الحجم ذو لون بني داكن ، فيقطع المذيع كلامه مرددا عبارات «الله أكبر ، الله أكبر ، قتل الملك «! أفزعتني تلك العبارة وقطعت نومي فنهضت مذهولا لهذا الحلم الغريب .

لم تعد لي راحة بال بعد تلك اللحظات ، وانتظرت حتى بزوغ الفجر

متجها الى الجامعة بأعصاب متوترة متأرجحا بين الحقيقة والخيال ، لأتحدث الى زملائي الطلبة العراقيين حول الحلم الذي لم أستطع حصره في نفسي . فكان هناك من يبتسم لتهدئة حالتي ومنهم من دعى الى الله أن يكون الحلم بشرى حقيقية . ولم تمض سوى ساعات معدودات حتى نقلت الإذاعات خبر وقوع الثورة في العراق فجر يوم ١٤ تموز/ يوليو وقتل الملك والأخرين!

ظلت تفاصيل ذلك الحلم ومشاهد المقهى الدقيقة مطبوعة في ذاكرتي حتى اليوم رغم مضي ما يقارب نصف قرن من الزمن على ذلك الحلم الحقيقة .

ومنذ ذلك الحين ، الى جانب أحلام مشابهة أخرى ، تولدت لدي القناعة في أن الأحلام تعبر أحيانا عن الصلة بالواقع غير المسموع وغير المرئي في الحياة .

خاتمة

على درب الديموقراطية الطويل

شهد العراق في النصف الثاني من القرن الماضي صنوفا عديدة من الإنقلابات السياسية تكلل بعضها بتغيير نظام الحكم فيما انتهت الأخرى الى الفشل منذ ساعاتها الأولى او أثناء عملية الإعداد . وربما يعتبر العراق أحد البلدان القليلة في العالم الذي مر بهذا العدد الكبير من حركات الإنقلاب العسكرية خلال فترة عقد واحد (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨) ، بصرف النظر عن حجم الإمتداد الجماهيري لكل منها .

وفي ظل غياب الديموقراطية شكلت القوة والسلاح طريقا سهلا لكسب الحكم ، وأحيانا كانت الطريق الوحيد للوصول الى دفته . والديموقراطية ذاتها ، في أي بلد ، ليست مشروعا كمشاريع الري والطرق وما سواها تنفذ خلال فترة محددة وتسلم مفاتيحها جاهزة . كما أن الديموقراطية غير محصورة بتعدد الأحزاب ووسائل الإعلام ، بل هي أيضا ، وهو الأهم ، المجتمع ذاته ثقافةً ومؤسسات وتراكم ممارسة الديموقراطية عبر أجيال .

وعلى مد التاريخ ، القديم والحديث ، تشكل البنية المجتمعية لبلاد الرافدين خصوصية ساهمت في تأخير انتقاله التدريجي الى الحياة الديموقراطية . والعراق ، في الوقت ذاته ، بلد صغير سهّل على القوى الكبرى تحديد مصيره السياسي . فكان جزءا من الخارطة البريطانية ـ الفرنسية لعموم المنطقة إثر الحرب العالمية الأولى ، ثم جزءا في ساحة الصراع بين القطبين الجبارين الأمريكي والسوفياتي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وجزءا

في ساحة القطب الواحد الأمريكي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي أوائل عقد التسعينات الماضي . وجعلت ثرواته المعدنية الحيوية نقطة اهتمام مضافة لدى القوى الكبرى بشأن تطوره المستقبلي وتحديد خطواته نحو الديموقراطية .

ولاعتبارات ثابتة مختلفة كان العراق وما يزال ساحة لتقاطع مصالح دول المنطقة التي ساهمت بمحصلتها النهائية في تأخير تقدمه نحو الديموقراطية .

وفيما كان الحزب الشيوعي ، أعرق التنظيمات الحزبية في العراق ، مؤمنا بالثورة واستخدام العنف ، ومارس أشد ضروبها فضاعة ضد المعارضين في فترة حكم عبد الكريم قاسم ، فإن حزب البعث مارس هو الآخر البندقية الرشاشة للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم واستخدم العنف والقسوة ضد معارضيه .

وجاءت الإنقلابات التالية ، بمحاولاتها الناجحة والفاشلة بالمعيار العسكري ، معبرة أوضح تعبير عن ان السلاح ، وليس الديموقراطية ، كان الوسيلة للوصول الى السلطة .

لم يخلُ حزب في العراق ، القديم منها والحديث ، من ارتكاب أخطاء جسيمة وغير جسيمة . واذا كانت الأخطاء أحداثا ثبتها التاريخ ولا يمكن إزالتها من صفحاته فان ما يشفع في الأمر هو الإقرار بها والاستفادة من دروسها ووضع المسارات الآتية صحيحة .

بسقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ ، النظام الأكبر دكتاتورية في تاريخ العراق الحديث ، يواجه البلد ، مرة أخرى ، مسألة الديموقراطية التي أصبح الطريق اليها صعبا .

فالى جانب اعتبارات يمكن وصفها بالثوابت ، وتتمثل بوضع العراق ، بلدا صغيرا نفوسا ومساحة ، وبلدا كبيرا بثروات حيوية وتاريخ عريق ، وساحة لتقاطع المصالح الدولية والإقليمية ، وبنية مجتمعية مختلفة ، ومستوى ثقافيا

متأخرا ، هناك اعتبارات أخرى تتمثل بالتركة الثقيلة من النظام المنهار وما تتضمنه من حساسيات وكراهيات يستخدم العنف فيها مرة أخرى ، الى جانب الحقيقة المرة المتمثلة بان تجارب البلد ، في العقود الماضية ، انصبت على الإنقلابات المتلاحقة عوضا عن ممارسة متنامية للحياة الديموقراطية .

ونضيف الى أسباب وصفنا الطريق الى الديموقراطية بالصعب جملة الأخطاء الجسيمة التي وقعت القوات الأجنبية فيها إثر دخولها العراق وسقوط النظام القائم أنذاك ، تلك التي ساهمت بتفكيك أواصر التلاحم الوطني المنشود وأوجدت تعقيدات في مسيرة الديموقراطية المنتظرة ، الى جانب الخسائر البشرية والمادية الفادحة . وحولت العراق ، بإسهام خاطئ من بعض الحركات والسياسيين في الداخل ، الى ساحة لردود الفعل والثأر وتصفية الحساب والعودة لممارسة قانون الغاب .

وإذا كانت الديموقراطية الحديث الدائم على لسان القوات الأجنبية ومسؤوليها ، فان اجتياح تلك القوات العراق شكل أكبر خرق لقواعد الديموقراطية بمنظور القانون الدولي ، وتلك هي التجربة المرة والمثل المضاف .

ليست الديموقراطية مطلبا يجنب من حدوث الإنقلابات العسكرية فحسب ، بل هي الأرضية الطبيعية لتقدم وازدهار المجتمع وتمتع الفرد بحياته وكيانه الإنساني .

الطريق الى الديموقراطية في عراقنا الحبيب شاق وطويل للأسباب والإعتبارات المذكورة ، القديم منها والحديث ، ويشكل أكبر تحد أمام أبنائه في هذا القرن الواحد والعشرين ، وهو من ثم غير خال من تضحيات مؤلمة .

واذا كانت الدكتاتورية وصلت قمة الهرم في عهد صدام فإن الشرخ في البنية المجتمعية وصل هو الآخر ذروته هذه الأيام .

وما يساعد في تحويل التشاؤم الى تفاؤل هو مدى التزام أبناء الوطن ،

أحزابا وجماعات وافرادا ، بوضع المصلحة الوطنية موضعا يعلو على اي اعتبار آخر .

ترى هل سيبقى هذا الأمر مجرد هواجس وأمنيات يرددها الجميع جيلا بعد جيل؟!

تساؤل نترك الإجابة عنه للمقبل من الأحداث في أرض الأنبياء والحكمة!

الملحق رقم ١

أمانة العاصمة

دائرة البيطرة

الرقم : ب / ١٥٢٣

التاريخ ٢٦ / ٩ / ١٩٤٦

سعادة أمين العاصمة المحترم

الموضوع : التقرير اليومي للحيوانات التابعة لامانة العاصمة التي تستخدم في نقل الازبال والأوساخ والانقاض وجر عربات القير . . . . الخ

مساء البارحة وبعد غروب الشمس بقليل قام البغل الأسود رقم ٧٣ بممازحة رفيقه الحمار الأبيض رقم ٢٠١ المربوط بجانبه في الاسطبل الواقع بالنزيزة مال شيخ عمر . وقد أدى هذا المزاح (الشقة) على غير عادتهم كل يوم الى العراك أمام زملائهم وأسفر مع الأسف الشديد عن فشخ الحمار بكوكة رأسه نتيجة ضربة زوج أرداف قوية ومتعاقبة من البغل مما دفع بزميله الحمار أن يخرج عن جادة الصواب ويملخ البغل بعضة قوية شلعت وصلة من كتفه الأيمن . وعند قيام النوبجي (السايس رقم ١١ جبار لعور) بمفازعتهم أمام أنظار

بقية الحيوانات ، أتته ضربة اتياه غير مقصودة على بطنه وانطرح على الفشقي يتلوى من شدة الألم .

وقد أدخل المصابان في المستشفى البيطري بموجب ورقة الفحص الطبي ٩٣ بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٥ . اما السايس فقد قام بعدها سلامات .

نقدم للتفضل بالاطلاع والأمر بما يلزم واعلامنا والأمر منوط لسعادتكم .

التوقيع

الطبيب البيطري

١٩٤٦/٩/٢٦

هامش أمين العاصمة :

- اولا : الحمد لله على سلامة السايس جبار لعور .
- ثانيا : يغرم كل من البغل والزمال بقطع العلف عنهم لمدة ثلاثة أيام ، حتى يتأدبو من الآن فصاعدا ويكونا عبرة لغيرهم من الحيوانات ، وليفهم كل من تسول له نفسه بالخربطة ان الحكومة ساهرة وفاكه عينه علزغيرة والجبيرة ، وليتصورون الدنيه عفتره وكلمن ابكيفه .
- ثالثا : يمنع الشقة بين الحيوانات بالشغل واثناء الراحة منعا باتا بأمري وتكتب قطعة بذلك في الاسطبل .
- رابعا : يربط الطبيب البيطري بين الزمال والبغل حتى اشعار آخر حتى يتأكد الطبيب ، وهو الأب المسؤول عن أبناءه ، ان البغل والحمار قد صفت قلوبهم وما بقى بيناتهم عداوة مما تؤدي للكتل والمكتول .
- خامسا : على مدير الادارة بامانة العاصمة ان يبرق الى معالي وزير

الداخلية ان يفاتح الجهات المسؤولة لنقلي فورا الى أية وظيفة ما عدى أمانة العاصمة لأن ما عندي خلك الزمايل والابغال ، احنا ويه الأوادم هله هله عاد ويه الحواوين .

توقيع

أمين العاصمة

١٩٤٦/٩/٢٦

الملحق رقم 1

أمانة العاصمة
دائرة البيطرة
الرقم : ب \ 1523
التاريخ 26 \ 9 \ 1946

سعادة أمين العاصمة المحترم

الموضوع : التقرير اليومي للحيوانات التابعة لامانة العاصمة
التي تستخدم في نقل الازبال والأوساخ والانقاض
وجر عربات القير .... الخ

مساء البارحة وبعد غروب الشمس بقليل قام البغل الأسود رقم 73 بممازحة رفيقه الحمار الأبيض رقم 201 المربوط بجانبه في الاسطبل الواقع بالتزيزة مال شيخ عمر . وقد أدى هذا المزاح (الشقة) على غير عادتهم كل يوم الى العراك أمام زملائهم وأسفر مع الأسف الشديد عن فشخ الحمار بكوكة رأسه نتيجة ضربة زوج أرداف قوية ومتعاقبة من البغل مما دفع بزميله الحمار أن يخرج عن جادة الصواب ويملخ البغل بعضة قوية شلعت وصلة من كتفه الأيمن . وعند قيام النوبجي (السايس رقم 11 جبار لعور) بمفازعتهم أمام أنظار بقية الحيوانات ، أتته ضربة اتياه غير مقصودة على بطنه وانطرح على الفشقي يتلوى من شدة الألم .
وقد أدخل المصابان في المستشفى البيطري بموجب ورقة الفحص الطبي 93 بتاريخ 25 \ 9 \ 1946 .
اما السايس فقد قام بعدها سلامات .
نقدم للتفضل بالاطلاع والأمر بما يلزم واعلامنا والأمر منوط لسعادتكم .

التوقيع
الطبيب البيطري
26 \ 9 \ 1946

هامش أمين العاصمة :

اولا : الحمد لله على سلامة السايس جبار لعور
ثانيا : يغرم كل من البغل والزمال بقطع العلف عنهم لمدة ثلاثة أيام ، حتى يتأدبو من الآن فصاعدا ويكونوا عبرة لغيرهم من الحيوانات ، وليفهم كل من تسول له نفسه بالخريطة ان الحكومة ساهرة وفاكه عينه علزغيرة والجبيرة ، ولبتصورون الدنيه عفتره وكلمن ابكيفه .
ثالثا : يمنع الشقة بين الحيوانات بالشغل واثناء الراحة منعا باتا بأمري وتكتب قطعة بذلك في الاسطبل.
رابعا: يربط الطبيب البيطري بين الزمال والبغل حتى اشعار آخر حتى يتأكد الطبيب ، وهو الأب المسؤول عن أبناءه ، ان البغل والحمار قد صفت قلوبهم وما بقى بيناتهم عداوة مما تؤدي للكتل والمكتول .
خامسا:على مدير الادارة بامانة العاصمة ان يبرق الى معالي وزير الداخلية ان يفاتح الجهات المسؤولة لنقلي فورا الى أية وظيفة ما عدى أمانة العاصمة لأن ما عندي خلك الزمايل والابغال ، احنا ويه الأوادم هله هله عاد ويه الحواوين .

توقيع
أمين العاصمة
26 \ 9 \ 1946

الملحق رقم ٣

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF INDIA AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF IRAQ RELATING TO THE PEACEFUL USES OF ATOMIC ENERGY

New Delhi, 28 March 1974

WHEREAS the peaceful uses of atomic energy hold great promise for the peoples of INDIA and IRAQ;

WHEREAS the Government of the Republic of INDIA

AND

The Government of the Republic of IRAQ

DESIRE to develop the friendly relations existing between the two Countries;

THE PARTIES have therefore agreed on the following provisions :

Article I

The Contracting Parties and their competent organs will cooperate in the :

(a) planning and execution of collaborative Programmes mutually agreed upon involving the use of research reactors in India and Iraq;

(b) application of radioisotopes in medicine, agriculture, industry, engineering and general scientific research;

(c) development of nuclear electronics and instrumentation for basic research;

(d) other questions of interest that may be agreed upon by the competent organs of the Contracting Parties from time to time.

Article II

In order to bring into effect the cooperation as specified in Article I, the competent organs of the Contracting Parties will carry out, promote and make possible in accordance with specific Programmes mutually agreed to from time to time :

1. establishment of correspondence and personal relations between representatives of scientific and technical institutions of both countries;

2. delegation of scientific workers and experts from one country to another aimed at an exchange of experience, improvement of qualification and solution of problems of common interest;

3. participation by experts from one Contracting Party in conferences, congresses, symposia and seminars or other kinds of professional meetings organised by the other Contracting Party other than under international or regional auspices, where problems under active investigation within both the countries are being discussed;

4. exchange of scientific and technical publications;

5. exchange of technical documentation, samples of apparatus and equipment for nuclear engineering and of materials, in accordance with the facilities available to each of the Contracting Parties;

6. exchange of training programmes, curricula, text-books , and experience in the sphere of professional training and instruction of experts;

7. exchange of scholarship holders.

Article III

The provisions of Article II do not apply to information, documentation or equipment of a secret character or to such items as cannot be made available by either of the Contracting Parties because they had been acquired from a third country or resulted from cooperation with a third country.

Article IV

The Parties emphasize their common interest in assuring that any such material equipment, information, technical knowledge and experience that are exchanged or transferred between the two countries in accordance with this Agreement, shall not be used in such a way as to further any military purpose.

Article V

Costs and expenses, if there be any, in the implementation of the above activities shall be determined in each case by mutual agreement of the Parties.

Article VI

Representatives of both Governments will meet as often as the occasion requires to consider ways and means of extending the cooperation for the advancement of the peaceful uses of atomic energy in their respective countries.

Article VII

This Agreement shall enter into force upon signature by representative of both governments, duly authorised for the purpose.

It may be terminated upon six months notice by either Party.

IN WITNESS WHEREOF, the Parties hereto have caused this agreement to be executed pursuant to duly constituted authority.

DONE in New Delhi this twenty-eight day of March, 1974 in two original copies in Arabic, Hindi and English and all three versions being equally authentic.

For the Government of the
Republic of INDIA
Sd /-
KEWAL SINGH
Foreign Secretary

For the Government of the
Republic of IRAQ
Sd /-
FAKHRI Y. KADDORI
Head, Economic Bureau, R.C.C.

الملحق رقم ٣

الطروحات التفصيلية للجانبين العراقي والسوري بشأن أجور نقل النفط في مفاوضات عام ١٩٧٢ الجولة الثانية

● أولا ـ تمثل مقترح العراق في هذه الجولة من المفاوضات بالآتي :

للفترة من ١٩٧٢/٦/١ لغاية ١٩٧٢ : ٣٠,٠٠ سنت للبرميل

لعام ١٩٧٣ :	٣١,١٥	=	=
لعام ١٩٧٤ :	٣٢,٣٥	=	=
لعام ١٩٧٥ :	٣٣,٥٨	=	=

وهي أجور نقل وتحميل اجمالية .

وتعتبر هذه الفترة ـ البالغة ثلاث سنوات ونصف السنة تقريبا ـ فترة انتقالية استثنائية بسبب ما يحيطها من ظروف صعبة نتيجة التأميم والموقف السلبي لشركات النفط الأجنبية وضغوطها على مشتري النفط العراقي ، والتي تؤدي كلها الى هبوط اسعار بيعه الفعلية . كما ان المخاطر ما زالت قائمة والمفاوضات مع شركة النفط المؤممة ـ بعد مرور نحو نصف عام على التأميم ـ ما زالت جارية وغامضة النتائج .

وعند انتهاء هذه الفترة المؤقتة الاستثنائية يدخل الجانبان في مفاوضات

لتحديد الأجور للفترة اللاحقة على اسس جديدة وفق تطور الأسعار والصناعة النفطية وتسويق النفط .

استند المقترح العراقي على الأساس التالي :

بموجب البيانات المتوفرة لديه أنذاك كانت شركة النفط الأجنبية ـ قبل التأميم ـ تدفع للحكومة السورية عوائد صافية ٢٣ سنتا للبرميل . وكانت الشركة تتحمل آنذاك نفقات تشغيل الخط والتحميل باعتبارها المالكة لأنبوب النفط ومنشآت التحميل في بانياس . وتبعا لآخر ميزانية تم تقدير نفقات التشغيل هذه بـ ٥ سنتات للبرميل الواحد .

إذن العوائد الصافية التي كانت سوريا تأخذها زائدا نفقات التشغيل ـ التي ستتكفل بها سوريا بعد التأميم ـ تساوي ٢٨ سنتا .

ثم جرى احتساب حصة اضافية لسوريا تبلغ ٢ سنت نتيجة تأميمها للأنبوب ومنشآت التحميل .

وبهذا يكون المجموع : ٢٣ + ٥ + ٢ = ٣٠ سنتا ، وهو ما اقترحه العراق للفترة المتبقية من عام ١٩٧٢ ، سنة الأساس .

وكان الجانب العراقي توصل الى الحصة الإضافية (٢ سنت) بعملية الحساب التالية :

صافي دخل العراق من شركة نفط العراق قبل التأميم ١٧٨,٥٠ سنت للبرميل

صافي عائد سوريا قبل التأميم ٢٣,٠٠ سنت للبرميل

تكاليف انتاج النفط ومروره وتحميله في العراق وسوريا ١٦,٢٠ سنت للبرميل

المجموع ٢١٧,٧٠

معدل سعر البيع للنفط العراقي الخام آنذاك في بانياس ٢٣٥,٠٠ سنت للبرميل

الصافي الاضافي بعد التأميم ١٧,٣٠ سنت للبرميل

يقسم هذا الصافي الاضافي (١٧,٣٠ سنت) بين العراق وسوريا على اساس نسبة ما كان يدخل الى كل من البلدين من عوائد صافية قبل التأميم .

وبعملية حسابية بسيطة احتسبت حصة سوريا كالآتي :

(٢٣,٠٠ X ١٧,٣٠) ومقسوما على (١٧٨,٥٠ + ٢٣,٠٠) = ٢ سنت تقريبا .

اعتمد مجمل الاقتراح العراقي على الاعتبارات التالية :

١ ـ إعتبار ما كان يدخل الى سوريا حقا مكتسبا لا يجوز المساس به .

٢ ـ تمتع سوريا بجزء من حصيلة التأميم الاضافية الصافية مع العراق تتناسب مع ما كانت تحصل عليه .

٣ ـ ربط العرض ٣٠ سنتا لفترة الأساس كنسبة من الأسعار المعلنة لسنة ١٩٧٢ ، واستخدام هذه النسبة في استخراج الأرقام للسنوات التالية ، وبذلك تم التوصل الى ٣١,١٥ سنتا لعام١٩٧٣ ، و٣٢,٣٥ لعام ١٩٧٤ ، و٣٣,٥٨ لعام ١٩٧٥ . وبذلك تتمتع سوريا خلال سنوات الاتفاق المؤقت بزيادات في مدخولاتها .

كما تضمن العرض العراقي جانبا مهما بشأن تجهيز سوريا ذاتها بالنفط . حيث أبدى العراق استعداده لتجهيز مصفاة حمص ، وكل مصفى ينشأ في المستقبل في الأراضي السورية ، بالنفط الخام العراقي لسد الاستهلاك المحلي . ويجري تبني الأسعار المتحققة التي يتم الاتفاق عليها ، ولا تخضع كميات النفط المجهزة الى أي سقف .

وتتضح مزايا العرض العراقي في هذا الجانب مقارنة بما كانت شركة نفط العراق تقدمه لسوريا كما يلي :

كانت الشركة تجهز مصفاة حمص فقط بالنفط، والكمية لا تتجاوز ١,٢ مليون طن في السنة، وتحدد سعر البيع باستخدام الأسعار المعلنة ناقصا خصما صغيرا نسبيا. ويعني هذا ان العرض العراقي - حتى بفرضية كمية ١,٢ مليون طن لمصفاة حمص وحدها - سيوفر لسوريا حوالى ٥ ملايين دولار سنويا آنذاك. واخذا ينظر الاعتبار أن مصفاة حمص كانت على وشك الانتهاء من توسيع طاقتها الى ٢ مليون طن سنويا، فان سوريا ستوفر حوالى ٨ ملايين دولار سنويا.

وبجمع الامتياز الذي يرتبط بمصفاة حمص مع الامتيازات التي تضمنتها الارقام المقدمة من قبل الجانب العراقي كأجور لنقل وتحميل النفط الخام فان سوريا كان يمكن ان تأخذ زيادة تقدر بحوالى ١٣ مليون دولار كل سنة كمعدل للفترة المؤقتة لغاية عام ١٩٧٥ مقارنة بما كانت علاقتها مع شركة نفط العراق.

رفض الجانب السوري المقترح العراقي بشأن الأجور جملة وتفصيلا وطلب مضاعفة العوائد الصافية.

● ثانيا - حجة الطلب السوري بمضاعفة عوائده تمثلت بالآتي:

١ - حسب بياناته كانت سوريا تستلم ٢٥ سنتا للبرميل الواحد كعوائد صافية بضمنها كافة الرسوم والضرائب، وان هذا المبلغ كان يمثل ٥٠٪ من ارباح النقل الصافية. وبعد قيام سوريا بتأميم الخط والمصب فان من حقها ان تأخذ ١٠٠٪ من ارباح النقل الصافية. وهذا يعني أن عوائدها يجب ان تزاد من ٢٥ الى ٥٠ سنتا للبرميل، ويضاف الى ذلك تكاليف تشغيل الخط والمصب.

٢ - بموجب تقديرات الجانب السوري فان تكاليف تشغيل الخط والمصب -

التي كانت تتحملها شركة نفط العراق وسيترتب على سوريا القيام بها بعد التأميم - سترتفع لأسباب عديدة بمدى يتراوح من ٥ الى ١٠ سنتات للبرميل الواحد ، وعلى العراق أن يتحمل هذه التكاليف .

(وبموجب هذا الحسابات والحجج وضعت سوريا هدف الوصول الى ٦٠ سنتا للبرميل الواحد كأجور اجمالية لنقل النفط العراقي وتحميله من بانياس) .

● ثالثا - تمثلت اهم محاور الحساب بين الجانبين بما يلي :

حجة الجانب السوري كون ٢٥ سنتا تمثل نصف صافي ارباح النقل في المقطع السوري شكلت أهم نقاط الخلاف ، حيث دار النقاش حول مدى صحة هذا الادعاء . فالجانب السوري دفع بحجة وجود اتفاق بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق - ساري المفعول حتى تاريخ التأميم - يشير الى ان العوائد السورية تمثل نصف ارباح النقل .

رد الجانب العراقي بأن جميع الاتفاقيات - للأعوام ١٩٥٥ و ١٩٦٧ و ١٩٧١ - المعقودة بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق لا تشير ، لا صراحة ولا ضمنا ، الى مبدأ مناصفة الأرباح أو مقاسمة الأرباح بأية نسبة ، وكل ما جاء فيها ان عوائد سوريا تدفع كمبلغ مقطوع .

رد الجانب السوري انه صحيح كون الاتفاقيات الثلاث لم تتضمن في موادها مناصفة ارباح النقل او مقاسمتها بنسبة معينة ، لكن هناك ملحقا باتفاقية عام ١٩٥٥ساري المفعول حتى يوم التأميم يشير الى مناصفة الأرباح .

فحص الجانب العراقي هذه الحجة ولم يجد إشارة لهذا الملحق في أي من الاتفاقيات الثلاث ، وظهر بعدها ان ما يقصده الجانب السوري هو كتب

متبادلة . ثم تبين بعد البحث أن المقصود هو كتاب برقم د ـ ٢ مؤرخ في ١٩٥٥/١١/٢٩ .

رد الجانب العراقي بان الاتفاقيات الثلاث لا تعتبر هذا الكتاب جزء منها ، بل هي لا تشير اليه بتاتا . حتى ان قانون التصديق السوري لا يعتبر هذا الكتاب جزء من الاتفاقية ولا يشير اليه أصلا ، بينما كان هناك كتاب آخر رقمه د ـ ١ ومؤرخ في ذات اليوم ـ أي ١٩٥٥/١١/٢٩ ـ اشارت اليه الاتفاقية نصا واشار قانون التصديق السوري اليه ايضا واعتبره بصورة صريحة جزء من اتفاقية عام ١٩٥٥ .

ولهذا رد الجانب العراقي بان الكتاب رقم د ـ ٢ لا يعول عليه كوثيقة رسمية مصادق عليها . وجوهر الأمر هو كتاب مرسل من مدير شركة نفط العراق لتوضيح علاقة كانت قائمة سنة ١٩٥٥ ، وهي ان عوائد سوريا آنذاك تكوّن نصف ارباح النقل . اما في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ حينما طالبت سوريا بزيادة عوائدها واوقفت ضخ النفط اضطرت الشركة آنذاك الى زيادة العوائد المدفوعة لسوريا . وفي عام ١٩٧١ طالبت الحكومة السورية مرة اخرى بزيادة عوائدها وهددت بقطع النفط ، فاضطرت الشركة ان تدفع عوائد اضافية بلغت اكثر من ضعف ما حدده الكتاب د ـ ٢ لسنة ١٩٥٥ . واوضح الجانب العراقي انه اذا كان هذا الكتاب في عام ١٩٥٥ يشير الى علاقة واقعة آنذاك ، فانه بعد الزيادات التي حصلت في العوائد سنة ١٩٦٧ ثم في سنة ١٩٧١ الى اكثر من الضعف لم يبق هناك معنى لذلك الكتاب ، حيث اصبحت سوريا تأخذ جميع ارباح النقل تقريبا في عام ١٩٧١ ـ وهو العام الذي سبق التأميم .

(يلاحظ ان الحكومة السورية في مفاوضاتها مع شركة نفط العراق أنذاك استخدمت الضغط عن طريق التشريع من جانب واحد . ويذكرنا هذا

بالأسلوب الذي اتبعته سوريا مع العراق بعد التأميم حيث اقدمت على الضغط عليه بطريق التشريع من جانب واحد ايضا في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣) .

اوضح الجانب العراقي ان تطبيق جميع الأسس الواردة بالكتاب د ـ ٢ يؤدي الى نتيجة ان سوريا حصلت في عام ١٩٧١ على كامل ارباح النقل تقريبا . ورد الجانب السوري ان الكتاب المذكور لم يعد برمته اساسا لحساب سوريا في عام ١٩٧١ . واوضح الجانب العراقي ان هذا الرد يمثل تناقضا : فالجانب السوري يعتبر الكتاب جزء من اتفاقية عام ١٩٥٥ وساري المفعول الى عام ١٩٧١ ، وفي ذات الوقت يعتبر ان جزء من الكتاب باق والجزء الآخر متروك حيث تم استبداله ـ حسب ادعاء الجانب السوري ـ بجزء آخر ، لكنه عجز عن تقديم الدليل المادي عليه . واوضح الجانب العراقي ، اضافة الى تبريراته المذكورة ، ان طلب الجانب السوري لمضاعفة العوائد يعني ان العراق سيضطر الى اعطاء سوريا في هذه المرحلة كامل حصيلة التأميم الاضافية الصافية التي حصل عليها ، بل ان هذا لا يكفي ، فعليه الرجوع على ما كان مكتسبا ، اي رجوع العراق الى وضع أسوأ مما كان عليه قبل التأميم .

● رابعا ـ تجاه الملاحظات القانونية والاقتصادية أعلاه بدا للجانب العراقي أن الطرف السوري في المفاوضات لم يعد متمسكا بمبدأ مضاعفة العوائد الصافية ، واخذ باقتراح البحث عن اسس علمية تساعد على التوصل الى حل مقبول ، ورحب الجانب العراقي بهذا التطور وقدم للجانب السوري وجهة النظر التالية :

إبتداء يجري تحديد ميزة الموقع لميناء تصدير النفط في بانياس مقارنة بميناء تصدير النفط في الفاو في جنوب العراق . والفرق بين اسعار النفط

المتحققة في كل من الفاو وبانياس (ويسمى للتسهيل محور فاو ـ بانياس) يمثل ميزة الموقع الجغرافي للعراق وسوريا معا . والمسافة بين الفاو وبانياس ـ على خط مستقيم ـ تبلغ ٨٤٠ ميلا ، حيث تقع ٨/٥ من هذه المسافة في الأراضي العراقية و٨/٣ في الأراضي السورية . وحيث ان الفرق بين السعرالمتحقق في الفاو والسعر المتحقق في بانياس كان يدور حول ٥٠ سنتا للبرميل أنذاك ، فمن المفروض ان يقسم هذا المبلغ بين البلدين حسب طول المسافة الواقعة في كل منهما . وهذا يؤدي الى ان حصة العراق ٨/٥ من ٥٠ سنتا أي ٣١,٨ سنتا ، وحصة سوريا ٨/٣ من ٥٠ سنتا وتساوي ١٨,٢ سنتا . ويعتبر هذا دخلا اجماليا لنقل البرميل الواحد ، بمعنى انه يتضمن الربح وتكاليف التشغيل والرسوم بكافة انواعها ، باعتبار ان فروق اسعار النفط بين الفاو وبانياس تمثل على وجه العموم اجور الناقلات الى موانئ استلام النفط .

وتجدر الاشارة الى ان الجانب العراقي ـ رغم كون الحسابات تؤدي الى هذه النتيجة ـ أبى ان يعتبرها عرضا رسميا ، لانه كان قد أقر ابتداء بالحقوق المكتسبة لسوريا وعدم جواز النزول عنها .

● خامسا ـ اما الجانب السوري فقد اعترض على عملية الاحتساب هذه كما يلي :

١ ـ طالب باعتبار فرق السعر بين الفاو وبانياس دخلا صافيا وليس دخلا اجماليا ، ما يعني تحميل العراق تكاليف تشغيل الخط والمصب الواقعين في الأراضي السورية اضافة الى حصة سوريا من الدخل الصافي .

٢ ـ كما طالب بتقسيم فرق السعر بين الفاو وبانياس ليس على محور فاو ـ بانياس (حيث تقع مسافة اطول في الأراضي العراقية) وانما على محور

كركوك ـ بانياس (حيث تقع مسافة اطول في الأراضي السورية) . فهذا المحور كركوك ـ بانياس طوله ٥٥٥ ميلا ، منها ٢٥٠ ميلا داخل العراق و ٣٠٥ أميال داخل سوريا .

ليس هذا فقط بل لوّح الجانب السوري بنظرة اثارت القلق عند الجانب العراقي ، مفادها ان الميزة المادية التي يحصل عليها العراق بسبب التصدير من بانياس ترجع اساسا الى الموقع الجغرافي لسوريا . ومن المفروض ـ حسب وجهة الجانب السوري ـ أن يكون العراق سعيدا وراضيا باي جزء من المنفعة المادية لمحور كركوك ـ بانياس مهما كان صغيرا .

رد الجانب العراقي أن هذا الطرح يمكن استخدامه على نفس الوتيرة في المقابل . فالعراق صاحب النفط ، ومن المفروض ان تكون سوريا سعيدة وراضية باي جزء من العوائد التي يحققها لها مرورهذا النفط . يضاف الى ذلك ان العراق ـ بإقدامه على خطوة التأميم ـ هو الذي وفر لسوريا الأرضية والظروف لقيامها بالتأميم أيضا .

٣ـ كان الجانب العراقي قد قدم معدل الأسعار المتحققة للنفط العراقي في تلك الفترة كما يلي : في الفاو ١٨٥ سنتا ، وفي بانياس ٢٣٥ سنتا للبرميل الواحد .

لم تكن هنا مشكلة كبيرة بين الجانبين حول معدل السعر في الفاو ، فالجانب السوري قدم سعر ١٨٦,٥ سنتا ، ومنه يتبين ان الفرق بينهما بسيط . إلاّ انه اعترض بشدة على تقدير السعر في بانياس ، وقدم معدل سعر يبلغ ٢٧٠ سنتا .

رد الجانب العراقي أن هذا المعدل (٢٧٠ سنتا) لم يسبق أن تحقق اولا ، ولايمكن أن يتحقق في ظروف التأميم الصعبة ، وان اسعاره واطئة بسبب تردد الشركات من شراء النفط العراقي المؤمم . اما الجانب السوري فقد اوضح انه

غير مسؤول عن انخفاض هذا السعر ، وان سوريا بلد ناقل للنفط فحسب ولا يجوز زجها في هذه المسألة التي تخص البلد المنتج والمصدر وهو العراق .

وحسب وجهة النظر السنورية تكون العملية الحسابية كالآتي :

الفرق بين سعري بانياس والفاو البالغ ٨٣,٥ سنتا يقسم على طول الانبوب كركوك ـ بانياس ، وتستخرج حصة سوريا حسب طول المقطع في اراضيها . وبذلك تكون النتيجة ٤٥,٩ سنتا للمقطع السوري ، واعتبر الجانب السوري هذا المبلغ دخلا صافيا ، ولهذا فهو يضيف تكاليف تشغيل الخط والمصب التي تصل الى ١٠ سنتات ، وبذلك تصبح اجور نقل النفط نحو ٥٦ سنتا للبرميل الواحد .

● سادسا ـ تبين للجانب العراقي أن الطرحين المقدمين من قبل الجانب السوري (الأول المستند الى مضاعفة عوائده زائدا تكاليف التشغيل الذي يصل الى ٦٠سنتا ، والثاني المستند الى محور كركوك ـ بانياس واستخدام معدل سعر عال للنفط في بانياس زائدا تكاليف التشغيل) يؤديان الى مدى يتراوح بين ٥٦ ـ ٦٠ سنتا للبرميل الواحد .

وهذا المدى ، الى جانب ما فيه من ثغرات قانونية واقتصادية ، فان العراق لا يستطيع تحمله بالمرة في تلك الظروف ، إذ يعني ارجاعه الى وضع أسوأ مما كان عليه قبل التأميم .

ورغم المناقشات المطولة ظل الاختلاف واسعا في الآراء والنتائج ، وانتهت جولة المفاوضات دون إحراز أي تقدم .

دراسة الخبير النفطي الشيخ الطريقي

بعد قرار التأميم بفترة قصيرة ، وفي ضوء المساعى لايجاد حلول لأجور نقل النفط العراقي عبر سوريا ، جرى تكليف الخبير النفطي الشيخ الطريقي بوضع دراسة حول الموضوع . وقدم الطريقي دراسته في شهر آب/ اغسطس ١٩٧٢ ، وتم رفعها الى الحكومتين العراقية والسورية .

وحول ادعاء الجانب السوري ان سوريا كانت تحصل على نصف ارباح النقل ، يقول الطريقي (ان اصطلاح مناصفة الأرباح لا يدل عليه معناه اللفظي لسبب بسيط انه لا يوجد شيء اسمه مناصفة الأرباح . فمنذ البداية كان هناك مقاسمة للأرباح . .» ص ٦ ») .

وحول الزيادات التي حصلت عليه سوريا يقول الطريقي (أقدمت سوريا في ديسمبر عام ١٩٦٦ على التشريع من جانب واحد فضاعفت دخلها . ولو طبقنا حرفيا اتفاقيتي ١٩٥٢ و١٩٥٥ لما كانت سوريا لتحصل على جزء مما حصلت عليه عن طريق التشريع من جانب واحد «ص ١٧») .

وحول مطالبة الجانب السوري في اول المفاوضات إدخال الأسعار المعلنة في الحساب ، يشير الطريقي (وهناك نقطة مهمة ذكرت في المذكرة السورية التي قدمت للعراق وهي القول بانه لتقدير ارباح الخط لابد من اخذ الفرق بين الأسعار المعلنة للنفط العراقي في مواقع منطقة البصرة على الخليج العربي والأسعار المعلنة للنفط العراقي في بانياس وطرح المصاريف والعوائد منها ومن ثم تقدير ربحية الخط ، هذا الكلام صحيح في عام ١٩٥٥ ولكنه لم يعد عمليا في الوقت الحاضر «ص ١٨») .

ويأتي الطريقي على المقترح العراقي فيقول (وأخيرا فان اقتراح الجانب العراقي بان تكون عوائد القطر السوري من عمليات النقل والشحن في اراضيه ٣٠سنت للفترة المتبقية من سنة ١٩٧٢ و٣١,١٥ سنت لسنة ١٩٧٣ و٣٢,٣٥

سنت لسنة ١٩٧٤ و٣٣,٥٨ سنت لسنة ١٩٧٥ وان يرتبط هذا الدخل بالأسعار المعلنة بحيث يشكل نسبة مؤية ثابتة منها ، كما فعل الجانب العراقي ، هو اقتراح معقول وعادل خصوصا اذا عدلت هذه الأرقام على اساس أعلى للأسعار المتحققة «ص ١٩») .

وفي احدى المناسبات كان الطريقي قد ثبت نتائج حسابية لتسع بدائل للأسعار في الفاو وشرق البحر الأبيض المتوسط واستخرج معدلا بلغ ٣٠,٢ سنتا ، وهو يقع ضمن حدود ما طرحه الجانب العراقي .

دراسة الخبير النفطي الدكتور نيقولا سركيس

اما الدكتور نيقولا سركيس فأعطى رأيه أيضا بشأن الخلاف بقوله (ان مبدأ تقاسم ارباح النقل عبر الأراضي السورية قد أقر نظريا منذ عام ١٩٥٥ ولكن الواقع هو ان عائدات المرور التي كانت الشركة المؤممة ـ شركة نفط العراق ـ تدفعها لسوريا خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ كانت مبالغ مقطوعة عدلت في عام ١٩٦٧ و١٩٧١ دون ان ترتبط بشكل مباشر وواضح بتطور ارباح نقل البترول العراقي الى المتوسط بدلا من الخليج العربي . ومن الملاحظ بهذا الصدد ان اتفاقيات الترانزيت التي وقعت بين الشركة المؤممة وسوريا في الأعوام ١٩٥٥و١٩٦٧ و١٩٧١ لم تشر لا تصريحا ولا تلميحا لمبدأ تقاسم ارباح النقل) .

وفي معرض رده على طلب الجانب السوري في البداية باعتماد الأسعار المعلنة يقول الدكتور نيقولا (ان حساب ارباح النقل في الظروف الجديدة ، اي بعد التأميم ، يقتضي حساب فروقات الأسعار المحققة ـ لا المعلنة ـ بين المتوسط والخليج) .

وسبق للدكتور نيقولا أن تناول اجتهادا حسابيا واستخرج عائدا لسوريا

بلغ ٣٠,٤ سنتا للبرميل ، وهو ما يؤمن لها حقها المكتسب قبل التأميم زائدا جزء من ارباح التأميم ، ويقول ما نصه (ان المبلغ المذكور يوازي المبلغ الذي اقترحه الجانب العراقي خلال المفاوضات الأخيرة مع ان طريقة الحساب كانت مختلفة) .

الملحق رقم ٤

نص كتاب الإستقالة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢

معالي الأخ وليد عصفور

وزير التجارة والصناعة

الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية

لدى مجلس الوحدة الإقتصادية العربية

بعد خالص التحية

ليس خافيا على الكثيرين ما يواجه العمل العربي المشترك من صعوبات ومخاطر أخذت تتوسع وتتعمق مع مرور الوقت حتى أصبح واضحا أن منظمات العمل العربي المشترك قد أتى دورها ، وأضحت هدفا للتجميد تمهيدا لشل حركتها وسلب أية فاعلية لها .

كما بدا واضحا ، يوما بعد يوم ، أن مجلس الوحدة الإقتصادية العربية أصبح هدفا مباشرا لمحاولات التعطيل والتجميد ، وبصورة مكثفة بعد انتقال مقره الى عمان مباشرة عام ١٩٧٩ ، كجزء من المحاولات الواسعة والبعيدة المدى لشل آليات العمل العربي المشترك وإزالة ما تلعبه في مجالات

تخصصها من دور فكري وعملي في تجسيد الإنتماء العربي ووحدة المصير العربي المشترك .

إن القوى الطامعة في الوطن العربي الكبير استطاعت ، من خلال ضعف الأمة وانقسامات الدول العربية ، ان تحقق الكثير من أغراضها ومكاسبها الإستعمارية والإستيطانية ، ونجحت ، بالإستفادة من أطراف تعيش بين إبناء الأمة ، وهي ضدها ، ومن مواقفها المقصودة وغير المقصودة ، في النيل من حاضر هذه الأمة تمهيدا للوصول الى مرحلة تمحو فيها الشخصية العربية والإحساس بالإنتماء القومي وربما ـ لا سمح الله ـ الى قطع الصلة بين هذا الجيل وماضيه وتاريخه بصورة نهائية ، وهو أخطر ما تخطط له تلك القوى على اختلاف هوياتها .

وفي خضم هذه التيارات والإتجاهات نلاحظ حركة مخططة وموجهة لإضعاف منظمات العمل العربي المشترك في هذه المرحلة تمهيدا للدخول في مرحلة أكثر خطورة . وإذا كانت حركة الإضعاف والتخريب تأتي بصيغ وأساليب مدروسة ومخططة فقد استطاع المخلصون لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية ان يشخصوا تلك الصيغ والأساليب ، التي بعد ان سقطت وانهارت إنتقلت الى صيغ وأساليب جديدة ألا وهي إعاقة العمل الصالح الخير وتخريبه من الداخل .

لقد بذلت ، مع جميع المخلصين ، خلال الفترة الماضية جهودا مضنية لصد تلك المحاولات والأساليب على الرغم من حجمها والدعم الكبير لمن وراءها . ولكنني أصبحت أشعر منذ فترة ان محاولات تعطيل وتخريب المجلس قد بدأت في تكوين أول ركيزة خطرة في داخل الأمانة العامة نفسها مع ما مخطط لها من دور في توسيع مهماتها التخريبية .

إنني إذ أضع هذه الحقائق أمامكم ، لتتلافى الدول الأعضاء بصورة عامة

ودولة المقر بصورة خاصة ما يمكن تلافيه بسرعة وجدية حرصا على مسيرة المجلس ، فانني أقدم استقالتي بسبب هذه الظروف اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ وابلاغ الأخوة السادة الممثلين الدائمين لدى المجلس بهذه الأستقالة مع تقديرنا للثقة التي منحوني إياها في انتخابي لهذا المنصب الذي تحملت مسؤوليته لأكثر من أربع سنوات في ظروف بالغة الصعوبة .

وأترك لمعاليكم التصرف بتخويل من يكون أمينا عاما بالإنابة .

مع خالص شكري وتقديري

الأمين العام

الدكتور فخري قدوري

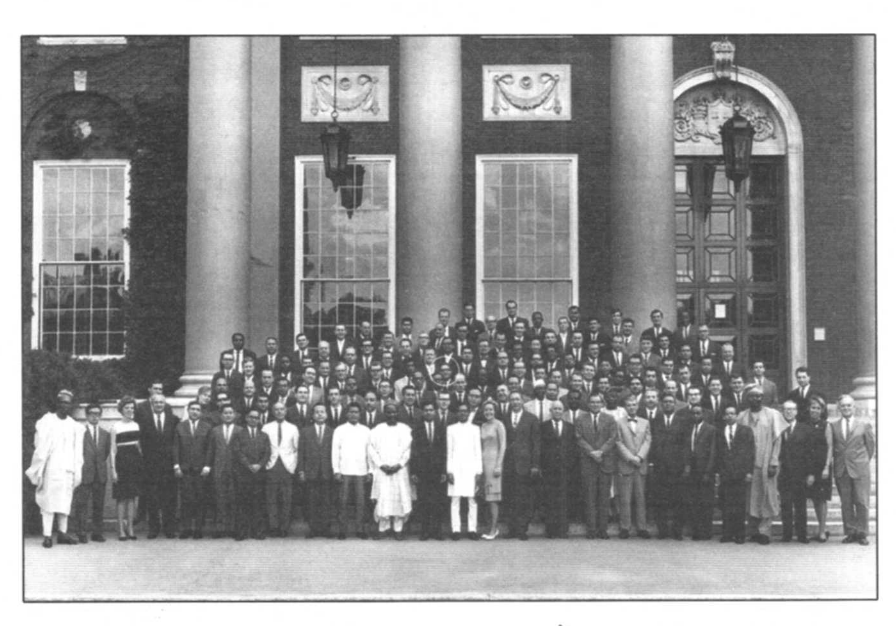
ملف

الوثائق والصور





دار فخري قدوري في الأعظمية ببغداد التي احتضنت المؤتمر القطري الأول لحزب البعث عام ١٩٥٥



أمام جامعة «هارفرد» الأمريكية عام ١٩٦٦ ـ ويظهر فخري قدوري بين المشاركين في الدورة وهيئتها التدريسية.

الشباب يرفض بشـــدة اتفاقيات النفط

ويدعو جماهير الشعب لاحباط كافة المشاريع الاستعمارية

جاءنا من اخواننا ابنـــاء الاقطار الشقيقة في العراق النداء التالي :

في هذه الظروف الحاسمة الحرجة التي تمر بالعالم عامة وبالوطن العربي خاصة اخذ الاستعمار الغربي وعملاؤه في البلاد يعملون متساندين على زيادة ارهاقنا واضطهادنا وتأييد استغلال ثروات بلادنا ، وتسخير امكانياتهـــا لمصالحهم الاستعمارية ، والعمل على اقحامنا في حرب ضد كتلة ليست لنا معها اية عداوة في الماضي أو في الحاضر.

وفي هذه الظروف التي اجمع فيها الشعب العربي في كافة انحاء الوطن على رفض جميع المشاريع الاستعمارية وفي مقدمتها مشاريع الدفاع المشترك في أي شكل من اشكاله ، كما بدأ نضاله لالغاء كل المعاهدات الاستعمارية التي كبلته بقيود احتلالية واستغلالية مهلهلة ، وما الدماء التي اراقها الاستعمار البريطاني في القنال ، والاستعمار الفرنسي في تونس ، وعميلهما الدكتاتور الشيشكلي في سوريا الا بداية للمعركة الحاسمة التي صمم شعبنا على خوض غمارها في سبيل « حريته التامة ، ووحدته الكاملة ، واشتراكيته العربية » ,

وفي هذه الظروف التي رأينا فيهـا نجاح جماهير شعبنا في سوريا - من عمال وفلاحين وطلبة - بتحقيق تأميم بعض الشركات الاستغلالية . كشركة الريجي - شركة التبغ الاحتكارية - وشركة الجر والتنوير ، وشركة الماء ، والتي رأينا فيها نجاح حركة تأميم النفط في ايران ، لانها كانت منبثقة من صميم ارادة الشعب الايراني فعادت بذلك ثروة البلاد الى اصحابها ..

في مثل هذه الظروف ، وبعد تصميم شعبنا على ذلك كله ، نرى حكومة نوري السعيد تستهين بحقوق شعبنا باقدامها على عقد اتفاقيات نفطية جديدة وتعمد امرارها بسرعـــة مدهشة على مجلسها النيابي الذي اصبح في نظر الجميع ممثلا للحكومة فقط ، وهو الى ذلك لا يملك من التمثيل الشعبي أو الحزبي ما يخوله فعل ذلك بمثل ما فعل ، سيما وهو يلفظ انفاسه الاخيرة بهذه الدورة الحالية

واننا اذ نحمل الحكومة مسؤوليتها تجاه شعبنا في عملها هذا ، واذ نرفض بشدة اتفاقيات النفط الجديدة والقديمة معاً ، لانها ضد اهداف شعبنا في التحرر السياسي والاقتصادي ، ولان هدفه انما هو التأميم والتأميم دائما ، فاننا ندعو جماهير شعبنا الى تأييد هذا البيان والى ضرورة الاستمرار في النضال الشعبي ضد المعاهدات والاوضاع الاستعمارية في كافة انحاء الوطن العربي ، وضـــد جميع المشاريع الاستعمارية ايا كان نوعها وفي مقدمتها مشاريع الدفاع المشترك ، ولتحقيق اهـــداف شعبنا الاساسية « الوحـــدة ، الحرية ، الاشتراكية » ومن اجل صيانة وطننا العربي من خطر الحروب الاستعمارية وتحقيق سيـــادتنا الحقيقية المنبثقة عن نضال شعبنا وتحرره من الاستعمار والاستغلال والاقطاعية الرجعية

الشباب العربي في العراق

وصفي الغانم ، فؤاد احمد ، ابو القاسم كرو ، عدنان الهاني ، فخري قدوري ، عبدالله السامرائي ، غازي جاسم ، شفيق الكمالي ، مصطفى حفاونه ، سعيد فراين ، محمد جميل ، زهير مصطفى ، جاسم محمد

جريدة الجبهة الشعبية - بغداد
عدد ١٧٠
١٧/٢/٥٢

بيان «الشباب العربي» في جريدة الجبهة الشعبية ببغداد عام ١٩٥٢، حين كان الرفاق البعثيون يتسترون على هويتهم الحزبية

أمام منظمة الجات/ الانكتاد في جنيف عام ١٩٦٨ ـ ويظهر فخري قدوري
ضمن مجموعة من المشاركين في الدورة



في انتظار أداء اليمين لدى تسنم الحقائب الوزارية في الأول من آب/
اغسطس ١٩٦٨: غائب مولود مخلص، فخري قدوري، خالد مكي
الهاشمي، مهدي الدولعي، حامد الجبوري، شفيق الكمالي، عبد الله سلوم السامرائي

رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر وفخري قدوري عام ١٩٧٣



أحمد حسن البكر يستقبل فخري قدوري رئيس جمعية الاقتصاديين
وأعضاء هيئتها الإدارية بحضور وزير المالية الدكتور فوزي القيسي

نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع حردان التكريتي يفتتح معرض بغداد الدولي في خريف ١٩٦٩، وبجانبه فخري قدوري وزير الاقتصاد



نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية صالح مهدي عماش في حفل افتتاح معرض بغداد الدولي خريف عام ١٩٧٠، والى جانبه فخري قدوري



في القصر الجمهوري ببغداد مفاوضات يقودها البكر وعلى يساره صالح عماش وعبد الكريم الشيخلي - وزير الخارجية - وعلى يمينه حردان التكريتي وفخري قدوري - وزير الاقتصاد.

الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية

بغداد في ٢٥/٢/٧١

عزيزي الأخ الدكتور فخري المحترم

تحية أخوية.

أسأل عنكم وعن راحتكم متمنياً لكم دوام الصحة والعافية وارجو للعائلة والطفلة الشفاء العاجل.

إن الأخ سوف يشرح لكم الأخ حكمت العزاوي ظروفنا وعواطفنا اعتباراً من السيد الرئيس حتى أعضاء القيادة في الحزب. ونحن نأمل أن تنتهي أزمتكم الحالية وتعودوا إلى بغداد لنعمل سوية في ظروف ممتازة خصوصاً بعد الزيادة الكبيرة في واردات النفط التي قد ارتفعت من ١٧٠ مليون دينار إلى حوالي ٢٢٠ مليون هذا العام.

إن السيد الرئيس والأخ كريم الشيخلي

٢

الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية

بغداد في

والدكتور سعدون حمادي وكافة الإخوان الآخرين يهدونكم التحيات.

وإليكم مني أيضاً أزكى التحية ووافر المحبة والاحترام مع الشكر الجزيل على ملاحظاتكم حول الوضع المالي.

واسلم للأخ

المخلص

صالح

٢٥/٢/٧١

رسالة عماش حملها حكت العزاوي لفخري قدوري في المانيا أيام إصراره على إعفائه من حقيبة وزارة الاقتصاد



To: His Excellency
Dr. Fakhri Kadduri

CHASE

With the best wishes and
With the compliments of Mr. David
Rockefeller, Mr. Joseph Reed and
of
The Chase Manhattan Overseas Corporation
Amman Regional Office
P. O. Box 3437
Jebel Amman
Amman, Jordan

فخري قدوري - رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة -
وعدنان الطيار - رئيس مصرف الرافدين - لدى استقبال «روكفيلر» في مطار بغداد

في بلغاريا.. صدام يجرب دقة البندقية قبل الصيد، ويتطلع اليه سعدون حمادي وحسن العامري وفخري قدوري، أواسط السبعينات

الضحايا أمام نادي الصيد قبل نقلها الى دار الإقامة

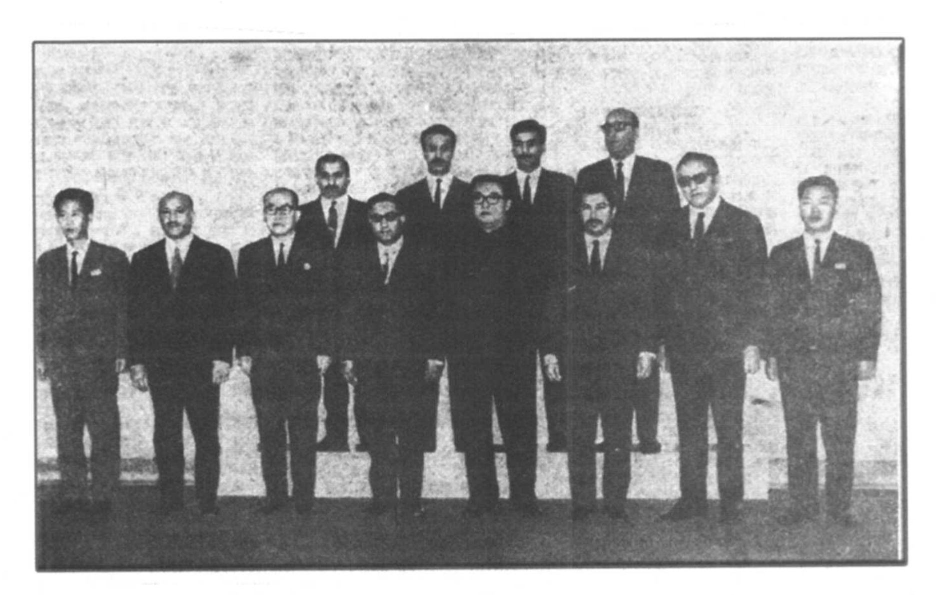
صدام في طريق لافتتاح مؤتمر المنظمات المهنية والشعبية حول
الاعتداءات الأيرانية - بغداد شباط/ فبراير ١٩٧٥

دقيقة وقوف في المؤتمر

فخري قدوري يلقي كلمة المنظمات المهنية والشعبية في المؤتمر



في الصف الأمامي للمؤتمر من اليسار الى اليمين: جورج حبش، محمد محجوب، علي غنام، فخري قدوري، شبلي العيسمي، زيد حيدر، قاسم سلام، رشيد الرفاعي

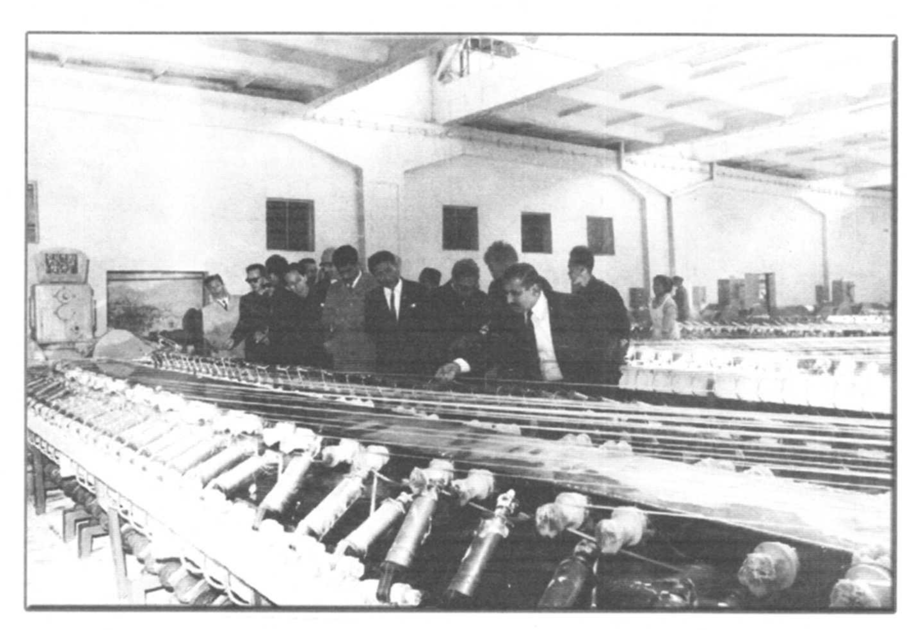


زعيم كوريا الشمالية «كيم إل سونغ» والى جانبه فخري قدوري
وأعضاء الوفد والسفير العراقي،١٩٧١

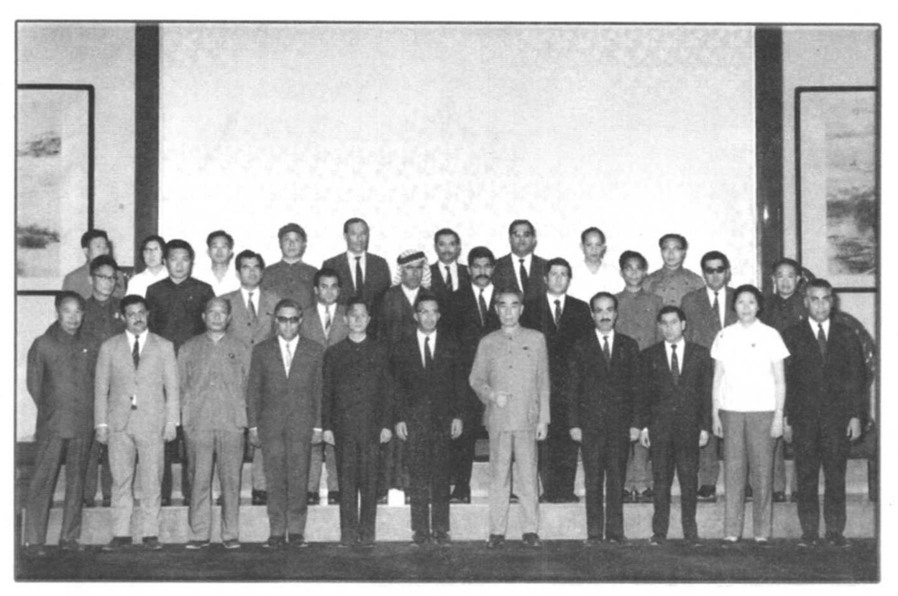


توقيع الاتفاقية التجارية والمصفى في العاصمة «بيونغ يانغ»

مسقط رأس «كيم إل سونغ»، فقرة دائمة ضمن برامج الزيارات الرسمية



في زيارة لمصنع انتاج القطن الاصطناعي من صخور كوريا الشمالية



«شو إنلاي» يستقبل الوفد العراقي لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني،
على يمينه سعدون حمادي - رئيس الوفد - ثم وزير صيني ثم قدوري



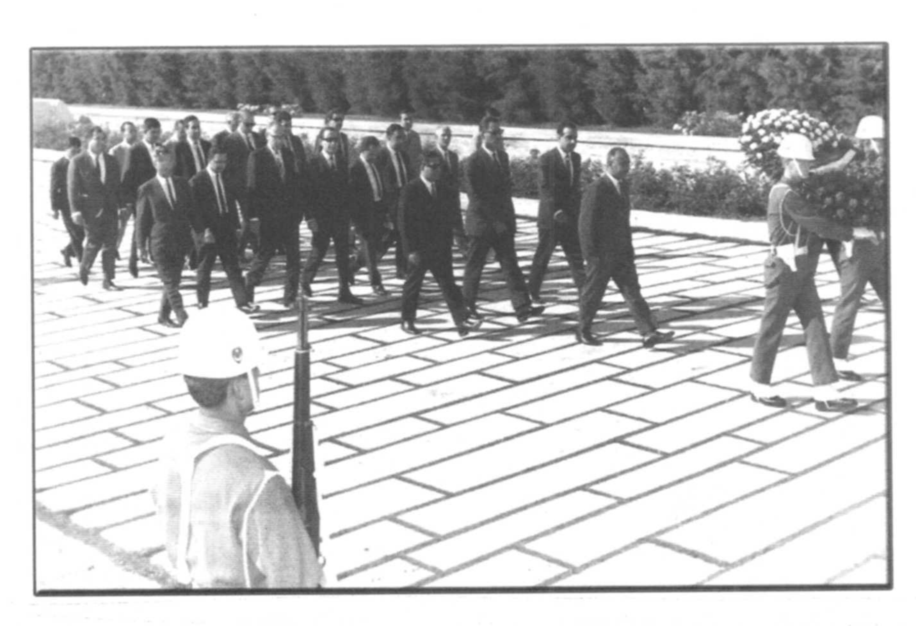
في بكين عام ١٩٧٢، في الصف الأول عبد الخالق السامرائي - رئيس الوفد -
وعلى اليمين: مرتضى عبد الباقي وفخري قدوري،
وعلى اليسار: عفيف الراوي والسفير العراقي



أحد عجائب الدنيا السبع القديمة «سور الصين»، ويظهر حمادي وقدوري

في «قاعة الشعب»، عبد الخالق ومرتضى وخلفهما قدوري وسمير النجم

في المجلس الوطني ببغداد، عماش يقود المفاوضات وعلى يمينه محمد سليمان
- عضو القيادة القومية - وحمادي وقدوري، وعلى يساره نعيم حداد وسعد الراوي



إكليل على ضريح أتاتورك في أنقرة عام ١٩٦٩. عماش يتقدم الوفد، ويتبعه قدوري والرفاعي
وطالب الشبيب سفير العراق في تركيا

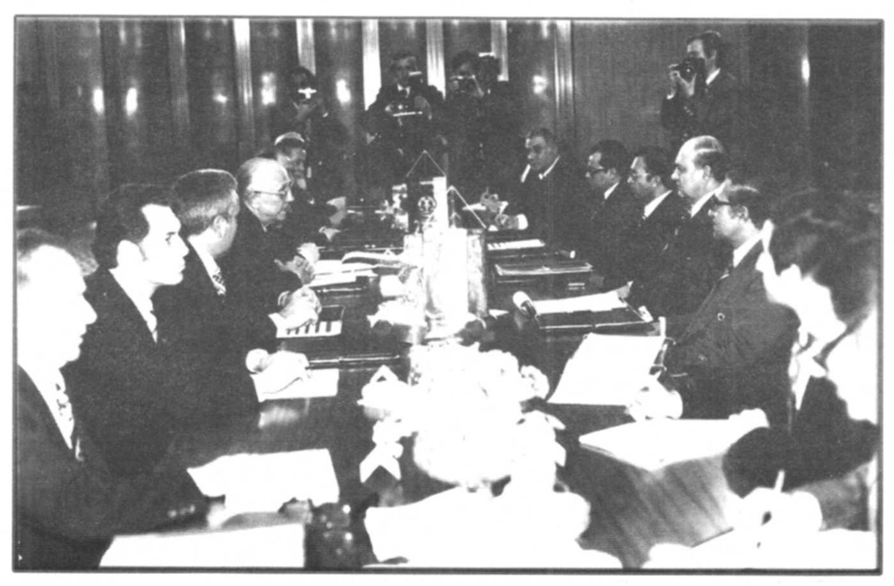
عماش مع نظيره البولوني في مفاوضات كبريت المشراق، وخلفهما الرفاعي وقدوري
والسفير العراقي في وارشو



في طريق العودة من وارشو الى بغداد توقف في بيروت:
عماش والرفاعي وقدوري والسفير العراقي في طريقهم الى القصر الجمهوري
لمقابلة شارل الحلو



«أيريش هونيكر» رئيس مجلس الدولة لجمهورية المانيا الديموقرطية
يستقبل طه معروف، والى جانبهما حمادي وقدوري ـ برلين ١٩٧٨



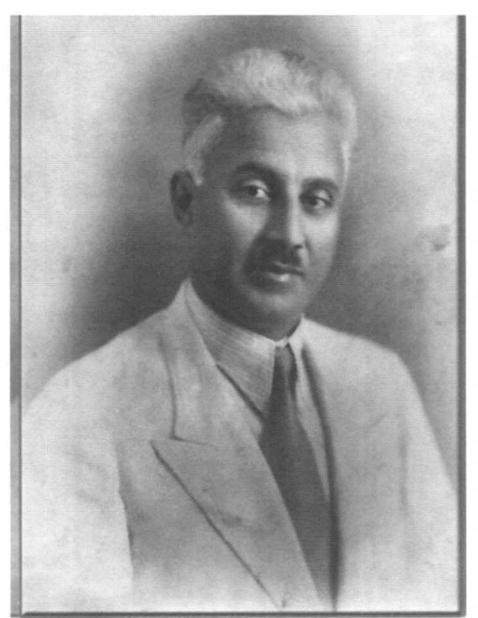
المفاوضات في برلين: طه معروف مقابل نظيره «زندرمان» نائب رئيس مجلس الدولة،
وعلى يمينه حمادي والسفير العراقي زهير البيرقدار وعلى يساره قدوري

عند جدار برلين أمام بوابة براندنبورج: طه معروف والوفد المرافق

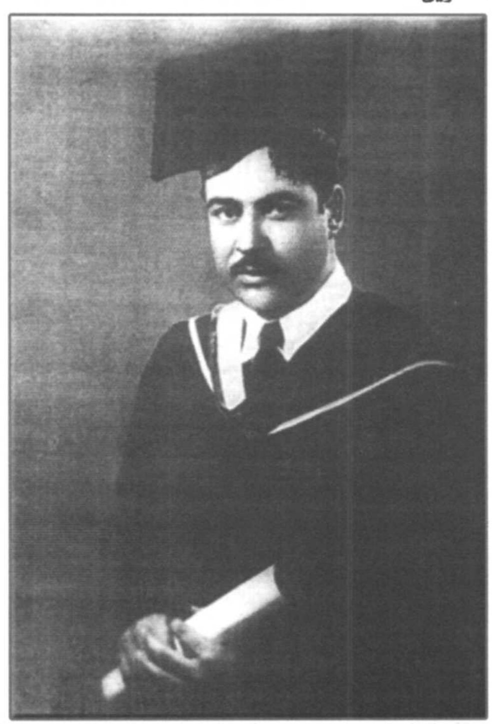
طه معروف والوفد المرافق في متحف «بيرغامون» ببرلين حيث نصبت
أجزاء من «باب عشتار» الحقيقي



والدي المحامي ياسين قدوري: في فترة دفاعه عن الشيخ ضاري المتهم بقتل الكولونيل الإنجليزي «لجمن» في خضم ثورة العشرين



والدي في أيامه الأخيرة، وتوفى يوم العاشر من أيار/ مايس ١٩٤٥، ووري الثرى في مقبرة الشيخ معروف ببغداد



شفيق الكمالي في زي التخرج من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٥٥

شفيق يحيي أمسية شعرية في رابطة الأدباء الكويتية وبجانبه الأديب السقاف، عام ١٩٨٠



شفيق وقرينته ـ مشاركة متواصلة في النشاط الإجتماعي

خلود

أحل شعبي
على الرحب
زنود تغرس الأمجاد في الترب
وعزم يزرع الرايات في الشهب
فذي شعبي
وسيري دائم الخضره
يذرذر في الزرى عطره
نفوس لم تزل حره
لها في بيدر الشمس
من الأمس
تلال لم تزل تخضل بالنور

أجل نحن من العرب
لنا في روضة التاريخ ما ينبي
ملأنا العالم الرحبا
هدىً ثم تنخ الحبا
فكم من شاعر ونبي
من الصحراء قد هبّا
ينير بروحه الدربا
ففينا حل روح [illegible]
في شعبي

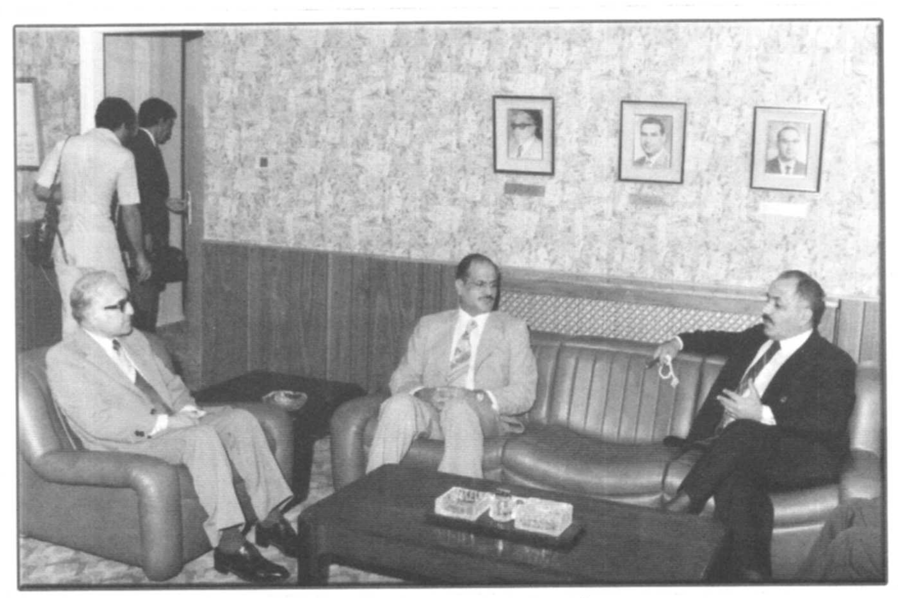
قصيدة بخط يد الشاعر شفيق غير منشورة



من ديوانه «قصائد ملونة» الذي لم ير النور بعد



الأمير حسن يفتتح الإجتماع الأول لمجلس الوحدة الاقتصادية بعد انتقاله الى عمان، على يمينه الأمين العام فخري قدوري وعلى يساره رئيس الدورة وزير الصناعة والتجارة الأردني ـ حزيران/ يونيو ١٩٧٩



طه ياسين رمضان ـ النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي ـ يرافقه حسن العامري وزير التجارة في زيارة للأمانة العامة لمجلس الوحدة في عمان

مذكرة تفاهم بين مجلس الوحدة والعراق يوقعها شفيق الدراجي سفير العراق في القاهرة وعلى يمينه بدر الدين ابو غازي الأمين المساعد والدكتور عاطف صدقي المستشار الاقتصادي لدى الأمانة العامة، وعلى يسار الأمين العام قدوري الأمين المساعد محمد الشريف، ١٩٧٨



الإجتماع التأسيسي للشركة العربية للإستثمارات الصناعية ببغداد ١٩٧٨، ويظهر حسن العامري وزير التجارة العراقي الممثل الدائم لدى مجلس الوحدة والى جانبه الأمين العام قدوري في صدر الجلسة التي ضمت وفود الدول العربية المساهمة في الشركة

اتفاقية التعاون بين مجا س الوحدة و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد»، وقعها الأمين العام قدوري والأمين العام د. جاماني كوريا في جنيف، ١٩٨٠



اتفاقية التعاون بين مجلس الوحدة ومركز التجارة الدولية، وقعها الأمين العام قدوري والمدير التنفيذي ب. س. الكسندر في عمان، ١٩٨٠

اتفاقية التعاون بين مجلس الوحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،
وقعها المدير التنفيذي الدكتور عبد الرحمن خان والأمين العام قدوري،
ويظهر بجانبه الدكتور محمد المشاط سفير العراق في فيينا،١٩٨١



اتفاقية التعاون بين مجلس الوحدة ومجلس التعاون الجمركي الدولي وقعها
الأمين العام قدوري والسكرتير العام السير رونالد رادفورد في بروكسل، ١٩٨١

اتفاقية التعاون بين مجلس الوحدة والمجموعة الأوروبية وقعها الأمين
العام قدوري ورئيس هيئة المجموعة جاستون تورن في بروكسل ١٩٨٢



اتفاقية التعاون بين مجلس الوحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
وقعها الأمين العام قدوري والمدير العام ادوارد صوما في روما، ١٩٨٢



الأمانة العامة

فصل السياسة عن الاقتصاد بدعة ابتدعناها
لا عن ايمان حقيقي، ولكن للخروج من مأزق
الفرقة التي حدثت بسبب اختلاف الفكر السياسي.

السياسة والاقتصاد - صنوان متلازمان
لا ينجح احدهما بدون الآخر.

بالضبط كوجود الرجل والمرأة لا يمكن ان يأتيا
بأنجاب اذا فُرِّق بين الزوجين.

عملية فصل السياسة عن الاقتصاد. هي عملية
مشابهه لوسائل تحديد النسل في الدول
النامية.

الاقتصاد بلا سياسة بناء ضخم قد يتمدد بلا هدف
وقد يموت لانعدام الرعاية.

١٩٧٨/٦/٧

حول شعار «فصل السياسة عن الاقتصاد» تعليق عبد الرحمن العتيقي وزير مالية الكويت في إحدى جلسات العمل العربي المشترك



الأمين العام قدوري يعلن عن استقالته من مجلس الوحدة الاقتصادية في مؤتمر صحفي في عمان أواسط ١٩٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

عيسى بن سلمان آل خليفة
حاكم البحرين وتوابعها



الرقم ٤م/ ١ – ٣/٥٤٠٣/ ١٣٨٨
التاريخ ١٤ شعبان ١٣٨٨
الموافق ٥ نوفمبر ١٩٦٨

حضرة الفاضل المكرم سعادة الاخ الدكتور فخرى قدورى وزير الاقتصاد للجمهورية العراقية المحترم

تحية عربية طيبة مع وافر السلام والتمنيات لشخصكم الكريم بالصحة والسعادة .

وبعد – فقد تسلمت رسالتكم الكريمة المؤرخة فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٦٨ وسررت كثيرا بما عبرتم به من كريم المشاعر وطيب الاحاسيس، وان دل ذلك على شيء فانما يدل على اصالة العلاقات وعمقها بين الشعبين الشقيقين ، هذا وان مبدأ التعاون بين العراق والبحرين هو مبدأ نحرص عليه ووارد فى كل عمل نعمله ،لأن ذلك الطريق السليم نحو مستقبل افضل لخليجنا العربى وامتنا العربية جمعاء .

اما فيما يتعلق بالاقتراحات المطروحة فانفيدكم بأننا امرنا باتخاذ الاجراء اللازم وتنفيذ موضوع المواشى للسلطات المختصة وستنتدب حكومتنا شخصا لاتمام تلك العملية .

اما موضوع التعاون الثقافى والتعليمى فان مديرية التربية والتعليم هنا على اتصال دائم مع وزارة التربية العراقية من اجل تسهيل كل الامور لطلبة البحرين فى العراق واننا على يقين بأننا سنخطو خطوات ايجابية فى هذا المجال .

وفيما يتعلق بموضوع تأسيس مزرعة عراقية بحرينية مشتركة وانشاء مركز تجارى دائم للعراق فى البحرين وانشاء شركة مشتركة عراقية بحرينية للتأمين فأننا نفيدكم بأننا نوافق على اقتراحكم بارسال وفد اقتصادى عراقى الى البحرين لدراستها والعمل بتنفيذ ذلك . راجين ان يكون ذلك فى اقرب فرصة بعد شهر رمضان المبارك .

وختاما اشكركم على ما ابديتموه نحو البحرين من اهتمام بالغ ومشاعر طيبة راجين لكم دوام التوفيق وللعراق الشقيق كل تقدم وازدهار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عيسى

أمير البحرين يجيب برقة وانفتاح على المقترحات العراقية عام ١٩٦٨



الوفد العراقي برئاسة عزت الدوري لزيارة دول الخليج وكانت الكويت المحطة الأولى، وضم لطيف نصيف جاسم وسعدون حمادي وحسن العامري وعدنان خير الله وفخري قدوري، منتصف السبعينات

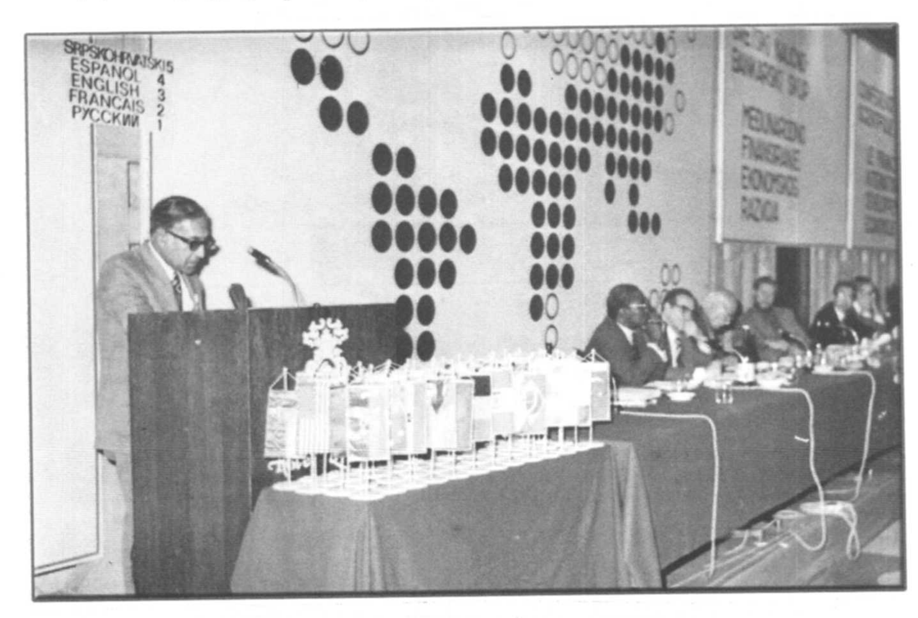


في بيروت مفاوضات النفط بين العراق ولبنان عقب تاميم شركة نفط العراق المحدودة عام ١٩٧٢



إكليل من الزهور على ضريح الزعيم الهندي مهاتما غاندي وضعه مرتضى عبد الباقي - وزير الخارجية رئيس الوفد - والى جانبه عبد الله سلوم السامرائي، ويظهر شاذل طاقة وفخري قدوري

دعوة رئيس البنك أبو شادي لدى إبرام اتفاقية القرض مع بنك (يوباف)
في باريس، وعلى يساره فخري قدوري وأمامه فوزي القيسي وصبحي فرنكول، اواسط السبعينات



قدوري يحاضر في منتدى التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية بمدينة
«دوبرفنيك» عام ١٩٧٧

المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر

الفصل السادس عشر

ملاحق الكتاب



السيرة الشخصية
الدكتور فخري ياسين قدوري

- ولد في بغداد عام ١٩٣٢ .
- أنهى فيها متطلبات الدراسة الإبتدائية والمتوسطة والثانوية .
- بعد تخرجه من كلية التجارة والاقتصاد في بغداد عام ١٩٥٣ عين فيها معيدا حتى اواسط عام ١٩٥٦ .
- حصل على الماجستير في الاقتصاد من جامعة ولاية «آيوا» في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٨ .
- عين مدرسا معيدا في كلية التجارة والاقتصاد في بغداد في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .
- حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة «كولونيا» في ألمانيا عام ١٩٦٤ .
- عمل موظفاً في وزارة الاقتصاد في بغداد للفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ .
- حصل على دبلوم من معهد التسويق الدولي في جامعة هارفرد الأمريكية عام ١٩٦٦ .
- حصل على دبلوم في السياسات التجارية من منظمة «الجات» في جنيف عام ١٩٦٨ .
- عمل وزيرا للاقتصاد في العراق في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧١ .
- عمل عضوا في مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة في العراق إبتداء من نيسان / أبريل ١٩٧١ ثم رئيسا للمكتب المذكور في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٨ .
- عمل محافظا للبنك المركزي العراقي ما بين ١٩٧٦ - ١٩٧٨ إضافة إلى موقعه الوظيفي في مكتب الشؤون الاقتصادية .
- عين في الفترة ما بين ١٩٧١ - ١٩٧٨ عضوا في كل من مجلسي التخطيط والتجارة ولجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات.
- تراس جمعية الاقتصاديين العراقيين للفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ و ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .
- انتخب أمينا عاما لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٧٨ - ١٩٨٣ ، وهو إحدى المنظمات في نطاق الجامعة العربية.
- غادر إلى ألمانيا في منتصف ١٩٨٣ واستقر فيها.
- أنتخب إلى جانب عمله الحر في ألمانيا عضوا في مجلس التحكيم الألماني- العربي وفي المجلس الأعلى للتحكيم الأوروبي - العربي .
- ألقى العديد من المحاضرات في منظمات الأمم المتحدة ومعاهد دولية ومراكز ثقافية في بروكسل ، روما ، فينا ، بون ، طوكيو ، أوساكا ، دوبرفنيك، بغداد ، عمان ، الكويت.
- له العديد من البحوث والمقالات المنشورة باللغات العربية والانجليزية



DAR ALHIKMA
Publishing and Distribution

88 Chalton Street
London NW1 1HJ
Tel: 44 (0) 20 7383 4037
Fax: 44 (0) 20 7383 0116

Email: al_hikma_uk@yahoo.co.uk
Web site: www.hikma.co.uk